بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العـالي

جامعة أم القـــرى

كلية اللغة العربـية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : منصور محمد سعيد الغامدي كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع اللغة .

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجســـتير في تخصص : اللـغة .

عنوان الأطروحة : (الخلاف اللغوي بين الحريري ومَنْ تعقّبه في درّة الغوّاص ـ مظاهره ، أسسه ، تقويمه) .

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آلـه وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٨ / ٢ / ١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإنّ اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم : د . محمد بن أحمد العمري	الاسم : أ . د . مصطفى إبراهيم علي عبدالله	الاسم : د . عليان بن محمد الحازمي
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

١٨ / ٥

أ . د . محسن بن سالم رشيد العميري

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

الخلاف اللغوي بين الحريري ومَنْ تعقبه في درة الغواص

(مظاهره - أسسه - تقويمه)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص لغة

إعداد الطالب
منصور بن محمد بن سعيد الغامدي

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد بن أحمد العُمري

المجلد الأول

١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإنّ موضوع (الخلاف اللغويّ بين الحريريّ ومَنْ تعقّبه في درّة الغوّاص مظاهره وأسسه وتقويمه) له أهميّة في مجال العربيّة ؛ لما لكتاب "درة الغّواص في أوهام الخواص" لأبي القاسم الحريري من مكانة علمية كبيرة بين كتب اللحن المختلفة ، حيث لقي اهتمام العلماء على مر العصور واختلاف الأزمنة ، إذْ تناولوه بالشرح والنقد والترتيب .

ودراسة الخلاف بين ما قدّمه الحريري من تقويم لاستعمالات الخاصة في مستويات اللغة المختلفة ومَنْ ردَّ عليه ومَنْ تعقّبه ، دراسة تقوم على الموازنة بين الآراء ومحاولة الترجيح اعتماداً على أسس محدَّدة مقبولة عند العلماء تصل بنا إلى جانب مهم في العربية وهو ما يتصل بالمعايير والمقاييس التي تُراعى فيما يُقبل من الاستعمالات اللغوية وما لا يُقبل .

وهذا الجانب لما ينل حظَّه من البحث والدراسة ، فالمؤلفات في اللحن اهتمت برصد مظاهره ، وتفسير أسباب ظهوره ، ولكنها لم تهتم بالأسس المعتمدة في تقويم هذه الاختلافات بين العلماء في تلحين بعض الأسباب أو عدم تلحينها .

وكانت خطَّةُ البحث تتضمن مقدمة ، وتمهيداً، وخمسة فصول ، وخاتمة ، على النحو الآتي :

أولاً : المقدمة : وفيها التعريف بالموضوع .

ثانياً : التمهيد : وقسمته إلى مطلبين :

المطلب الأول : يتناول التعريف بأبي القاسم الحريري ، المطلب الثاني : العناية بالعربية ومقاومة تحريفها ووسائل ذلك .

الفصل الأول : ما اختلف فيه من الأصوات .

وفيه خمسة مباحث : الأول : عن الحركات ، والثاني : عن الإمالة ، والثالث : عن الهمز والتخفيف، والرابع : عن الإبدال ، والخامس : عن القلب المكاني .

الفصل الثاني : ما اختلف فيه من الأبنية وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأسماء ، والمبحث الثاني : الأفعال ، والمبحث الثالث : المسائل المتفرقة .

الفصل الثالث : ما اختلف فيه من التراكيب ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأسماء ، والمبحث الثاني : الأفعال ، والمبحث الثالث : الحروف .

الفصل الرابع : ما اختلف فيه من الدلالة ، ورتبتُ مسائله على حروف المعجم .

الفصل الخامس : أسس التقويم والترجيح بين الآراء عند الاختلاف .

أخيراً : **الخاتمة** : ومن أبرز ما ذكر فيها : أنّ آراء الحريري في الحكم على لغة الخاصة لم تكن كلها صواباً ، و لم تكن كلُّها خطأً بل فيها ما هو صواب ، وفيها ما هو اجتهاد لم يوافق فيه على التخطئة .

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد

الطالب	المشرف على الرسالة	عميد الكلية
منصور بن محمد الغامدي	**د. محمد أحمد العمري**	**د. صالح بدوي**

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرًا. أما بعد:

فلقد تكفّل الله العلي العظيم بحفظ كتابه وصيانته من التحريف والتغيير، حتى يحفظ به هذه الأمة، ولتقيم حياتها على منهجه، وإن كلام الله نزل بهذه اللغة الواسعة البديعة، ألا وهي اللغة العربية التي قال عنها ابن فارس: إنها أفضل اللغات وأوسعها، وليس بعد التمام إلا النقصان، فالعامة في كل زمان ومكان هم أكثر الناس، وألسنة الناس صَعبٌ وعسير أن تضبط بضابط موحّد، فنتج تغيّر في أصوات العربية وأبنيتها وتراكيبها، ودلالاتها عما كانت عليه في عهدها الأول، وأصبح الناس وأمسوا يشبون على هذه التغيرات في العربية، ثم إن تتابع الأجيال وهي تحمل في طياتها هذه السمات يأخذ باللغة بعيدا عن نقائها وصفائها التي كانت عليه، فتصبح العربية مشابهة للغات الأوربية المعاصرة التي لم يعد الناس يفهمون ما كتبه أدباؤهم في قرون مضت، لولا أن سخّر الله لهذه الثّلْمة من يَسُدُّها ويتصدى لمظاهر التغيير من علماء أجلاء ظهروا في أزمنة مختلفة وأماكن متفرقة، كلٌّ منهم يرصد الأخطاء المنتشرة في عصره أو محيطه، فيدونها ويثبت الصواب بجواره، مما نبه الناس إلى خطأ ما ينطقون به، وبالتالي ردُّهم إلى لغة القرآن التي هي من الدين، وفقهها هو الطريق إلى فقه الشريعة[1]، ومن هؤلاء العلماء العلامة أبو القاسم الحريريّ الذي ألف في لحن الخواص كتابه الذائع الصيت « درة الغواص في أوهام الخواص».

وقد عرض عليّ مشرفي السابق سعادة الدكتور محمد بن أحمد خاطر موضوع الخلاف اللغوي بين الحريريّ ومن تعقبه في درة الغواص، فرأيته موضوعا جديرا بالبحث والكتابة. والذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- ما لكتاب « درة الغواص في أوهام الخواص» من مكانة علمية كبيرة بين كتب اللحن المختلفة، وما لقيه من اهتمام العلماء على مرّ العصور واختلاف الأزمنة؛ إذ تناولوه

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٤٦٩/١ والتي تليها.

بالشرح والنقد والترتيب فيما يزيد على عشرين كتابا[١]؛ وربما كان ذلك لأنه في لحن الخاصة لا العامة، ومن هؤلاء: ابن بريّ، وابن ظفر، وابن الحنبلي، وشهاب الدين الخفاجي، والآلوسي، وغيرهم.

٢- دراسة الخلاف بين ما قدمه الحريريّ من تقويم لاستعمالات الخاصة في مستويات اللغة المختلفة، ومن ردّ عليه ومن تعقبه، دراسة تقوم على الموازنة بين الآراء ومحاولة الترجيح اعتمادًا على أسس محددة مقبولة عند العلماء تصل بنا إلى جانب مهم في العربية، وهو ما يتصل بالمعايير والمقاييس التي تُراعى فيما يقبل من الاستعمالات اللغوية وما لا يقبل.

٣- أن هذا الجانب من العربية لمَّا ينل حظّه من البحث والدراسة، فالمؤلفات في اللحن اهتمت برصد مظاهره وتفسير أسباب ظهوره، ولكنها لم تهتم بالأسس المعتمدة في تقويم هذه الاختلافات بين العلماء في تلحين بعض الأساليب أو عدم تلحينها، وقد تقدم في بعض المواضع لمحات سريعة لا تلم بالمسائل من كل جوانبها، وليس من همها أن تجمع الرأي ومقابله، وتحيط بحجج كليهما، وتقدر هذه الحجج حق قدرها وتبين ما يرجع منها إلى منهج العربية وطبيعتها، وما يرجع منها إلى القياس أو آراء العلماء أو مناهج أخرى غير لغوية فلسفية أو عقلية، مراعية في ذلك حق العربية علينا في الحفاظ عليها في صورتها التي وصلتنا في القرآن الكريم والحديث والتراث اللغوي والشرعي.

٤- ثم إن كثيرا من المؤلفات التي قامت بعد على لحن العامة أو الخاصة أو لرصد مظاهر الانحراف اللغوي لم تبعد عن هذا النشاط العلمي الذي قام على درة الغواص، ويعد هذا النشاط أساسا لمعظم ما ظهر بعد من هذه المؤلفات، وفي موضوعنا هذا ردّ لهذا المعظم إلى أصوله التي قام عليها وأفاد منها.

٥- هذا إلى جانب ما يحققه لي هذا الموضوع من فائدة في مرحلة الإقبال على الدراسة المتخصصة؛ إذ أحتاج إلى النظر في فروع الدراسة اللغوية المختلفة وأصولها، لتوثيق معلوماتي وزيادتها، واكتشاف حقيقة ميولي الخاصة نحو أحد هذه الفروع، فكتاب درة الغواص تناول مستويات اللغة الأربعة: الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالة، والجدال في

---

(١) انظر: مقدمة درة الغواص ص١٧، تحقيق: د. عبد الله البركاتي.

مواطن الخلاف، والاحتجاج للآراء، والمحاكمة بينها تنبني على البصر الواعي بأصول علوم اللغة، وحسن معايرتها، وتقديم ما ينبغي تقديمه منها، وتأخير ما يحسن تأخيره، ويتطلب هذا قدرًا كبيرًا من الإحاطة بمصادر اللغة من القرآن الكريم وما فيه من قراءات، والأحاديث، والأخبار والحكم والأمثال والمأثورات من كلام العرب شعرا ونثرا، وما يعتد به منها وما لا يعتد، ومن المعرفة بأحوال أصحابها ومواطنهم، وعلاقة بعضهم ببعض، ومن يحتج بكلامه منهم ومن لا يحتج، والأسباب التي أثرت في ذلك والتي دعت إليه، وأظن أن هذا يتيح لي بناء شخصيتي العلمية بناء متوازنا من هذه الجوانب جميعًا بإذن الله عزّ وجل عن طريق الرجوع إلى أمهات الكتب، وما تلاها في مختلف فروع اللغة، وذلك أثناء مقابلة القضايا الواردة في درة الغواص بمصادرها الأساسية للموازنة والترجيح واستخلاص أسس التقويم.

أما خطة هذا البحث، فقد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول:

التمهيد: ذكرت فيه حياة الحريريّ، وعصره الذي عاش فيه، من الناحية الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وكيف أن هذه الفترة التي عاش فيها كانت من العوامل التي دعته إلى كتابة درة الغواص، واعتماده مقاييس غير متسامحة، وذكرت فيها مقدمة عن اللحن إلى عصر الحريري والكتب التي ألفت فيه.

الفصل الأول: ما اختلف فيه من الأصوات. وقد قسمته إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: الحركات

المبحث الثاني: الإمالة

المبحث الثالث: الهمز والتخفيف

المبحث الرابع: الإبدال

المبحث الخامس القلب المكاني

الفصل الثاني: ما اختلف فيه من الأبنية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسماء، ويندرج تحته عدة موضوعات.

المبحث الثاني: الأفعال، ويندرج تحته عدة موضوعات.

المبحث الثالث: وقد جعلته للمسائل المتفرقة.

الفصل الثالث: ما اختلف فيه من التراكيب، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسماء، وقد قسمته إلى سبعة مطالب، بدأت بالمرفوعات، فالمنصوبات، ثم المجرورات، فالمبنيات، فالظروف، فالعدد، فمسائل متفرقة.

المبحث الثاني: الأفعال، ويندرج تحته عدة مسائل.

المبحث الثالث: الحروف، ويندرج تحته عدة مسائل.

الفصل الرابع: ما اختلف فيه من الدلالة.

وهو أكبر الفصول، وقد رتبت أمثلته على حروف المعجم.

الفصل الخامس: أسس التقويم والترجيح بين الآراء عند الاختلاف، وقد كتبت ستة معايير رأيت أن العلماء اعتمدوها في تصويب مسألة ما أو تخطئتها.

الخاتمة: وفيها تلخيص لأهم النتائج التي وصلت إليها من خلال البحث.

وقد سِرت في دراسة مسائل الدرة وفق المنهج الآتي:

- قسمت كل مسألة إلى ست فقرات: تقرير المسألة ورأي الحريريّ، وأدلته، ومن تابعهم، ومن وافقه، فالمخالفون، وأدلتهم، فأساس الخلاف، وأخيرا التقويم.

تقرير المسألة ورأي الحريريّ:

وفيها يتم وضع رأيه، والرأي الذي يوهّمه أو يخطّئه، كما يكون فيه اختياره، وفي كل ذلك الذي كتبته يكون غير موافق على رأيه أو اختياره من قبل المخالفين. وقد يكون في ذات التقرير مسألتان.

أما المسائل التي لم يرد فيها مخالفة للحريريّ فإنها لم تعرض على بساط البحث .

أما **أدلته** فهي منوعة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وشعر العرب ونثرها، وحرصت على توثيقها من مصادرها الأصلية ما وسعني ذلك.

وأذكر بعد ذلك العلماء **الذين تابعهم** الحريريّ في رأيه، مرتّبين حسب تأريخ وفاتهم، ثم أذكر بعد ذلك **الموافقين** للحريري في رأيه من العلماء الذين يلون عصر الحريري، إلى أبرز من كتب في اللحن من العلماء المعاصرين.

والمخالفون: هم الذين خالفوا الحريريّ وانتقدوه مباشرة في الدرة، أو ممن خالف رأيُه رأي الحريريّ في المسألة بشكل عام، كبعض المعاصرين.

وأدلتهم مختلفة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب ونثرها، وكلام بعض العلماء، والاستدلال بالتطور اللغوي للفظة عموما، وقد رتبت هذه الأدلة، ولم أكتب اسم العالم أمام الدليل الذي استدل به، بل اقتضى ترتيبي للأدلة على حذف المكرر منها، وكتابة ما يكون له علاقة مباشرة بالمسألة ويقوي مذهب المخالفين.

وأساس الخلاف: هو الأصل الذي اعتمده أو رفضه كلا الفريقين من السماع والقياس، والاعتداد باللهجات أو عدمه أو الأخذ بالقراءات القرآنية والحديث النبوي أو عدمه، أو النظر إلى ثبات الألفاظ على ما هي عليه في عهدها الأول أو تطورها.

وقد اعتمدت فيه على معالجة مسائل الخلاف الواقعة بين الحريريّ ومن تعقّبه أو خالفه، ورجعت في كلِّ فنٍّ إلى أهم مصادره، فقد رجعت إلى كتب المعاجم والمعرَّب وكتب فقه اللغة، وكتب النحو والصرف، وكتب القراءات، وكتب التفسير، وكتب الحديث التسعة، وكتب مصطلح الحديث، وكتب الفقه، والأصول، وكتب التراجم، ودواوين الشعر، وغيرها.

التقويم: وحرصت فيه على أن أذكر مقدّمات للمسألة للوصول إلى نتيجة ورأي في الخلاف، وربما أرجّح رأي الحريريّ بناء على ما جاء بحثه في أساس الخلاف، وربما أرجّح ما ذهب إليه المخالفون، وربما أقف عن الترجيح إذا لم يتبين لي فيها شيء، وإذا لم أجد لأحد الرأيين ميزة على الآخر أخذت بهما؛ ورأيي فيما أذهب إليه صوابٌ يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

وبالإضافة إلى ذلك فإني حرصت على توثيق نصوص الدرة ما استطعت إلى ذلك سبيلا، سواء كان ذلك بعزو الآيات القرآنية أم تخريج الأحاديث النبوية، أو شعر العرب، أو نثرها، معتمدا على المصادر الأصلية، وما لم أصل فيه إلى شيء ذكرت أني لم أقف

عليه. ولا أخفي أني قد استفدت من تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني رحمه الله، في بعض المسائل، بعد أن قطعت شوطا في توثيق الأقوال ونسبتها.

وفعلتُ ذات العمل في أدلة المخالفين، وهي أدلة كثيرة ومتشعبة.

أما الشهاب الخفاجي رحمه الله فمتوسع جدا، فهو يستخرج أدلته من فنون العلم من الحديث والأصول واللغة وغيرها، وحرصت على توثيق الأدلة ونسبتها إلى أصحابها من المصادر الأصلية ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ومما تجدر ملاحظته أن كتاب شرح درة الغواص مطبوع في عام ١٢٩٩هـ، وصفحاته مائتان وثمانون صفحة، ولم ينل حظًا من التحقيق، وكتاب شرح الطرة للآلوسي في ثلاثمائة وخمسين صفحة، وهو مخطوط، وكتاب لف القماط لحسن صديق القنوجي مخطوط أيضًا، ويأتي في مائتين وثمان وثلاثين صفحة، كما أن كتاب درة الغواص بتحقيق (أبو الفضل براهيم) رحمه الله لم تكن الشواهد والنصوص فيه مخرجة كما ينبغي، إلا ما حققه د. عبد الله الحسيني لاحقا.

وختامًا: فإني أشكر الله عزّ وجلّ أولاً وآخرًا، الذي يسَّر وأعان، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمدُ إذا رضي، وله الحمد بعد الرِّضى، كما أشكر والديَّ اللذين سبقا إلى الدار الآخرة، قبل اكتمال هذا البحث، أسأل الله لهما واسع الرحمة، كما أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مديرها معالي الدكتور سهيل قاضي، وأشكر عمادة اللغة العربية، وأخصّ بالشكر رئيس قسم الدراسات العليا، والشكر مقرون بوافر التقدير لأستاذيّ الكريمين المشرفين على الرسالة: سعادة الدكتور محمد أحمد خاطر، وسعادة الدكتور محمد بن أحمد العمري، على ما قدَّما وبذلا من جُهْدٍ، ونُصْح، وتوجيه، كما أشكر جميع إخواني وزُملائي وأساتذتي، وكل مَنْ أسدى إليَّ معروفًا في هذه البحث، حتى خرج هذا الجهد المتواضع في صورته المرضية.

هذا، وأسأل الله تبارك وتعالى، أن يرزقني الإخلاص في هذا العمل، وأن ينفعني به، وأن يغفر لي كلّ زلل ونقصٍ وتقصير. والحمد لله ربِّ العالمين.

تمهيد

المطلب الأول: أبو القاسم الحريري

حياته[(١)]:

اسمه ونسبه:

أبو محمد القاسم بن علي محمد بن عثمان الحريري البصـري الحرامـي. وُلِـد سنة ست وأربعين وأربعمائة بقرية المشان من عمل البصرة، وكان يسكن بني حرام وهي خطة كبيرة تنسب إلى حرام بن سعد بن عدي بن فزارة بن ذبيان بن بغيض.

حياته العلمية:

سمع أبو محمد الحريري الحديث، واشتغل باللغة والنحو، وصنف فـي ذلـك كلـه، وفاق أهل زمانه، وبرز على أقرانه، وأقام ببغداد وعمل صناعة الإنشاء مع الكتاب في بـاب الخليفة، ولم يكن ممَّن تنكر بديهته، ولا تعكر فكرته وقريحته، قال ابن الجَـوْزِيّ: صنـف وقرأ الأدب واللغة، وفاق أهل زمانه بالذكاء والفطنة والفصاحة، وحسن العبـارة، وصنـف المقامات المعروفة التي من تأملها عرف ذكاء منشئها، وقدره وفصاحته وعلمه.

شيوخه:

قال ابن افتخار: قدم الحريري بغداد، وقرأ على عليٍّ بـن فضـال المجاشـعي، وتفقـه على ابن الصباغ، وأبي إسحاق الشيرازي، وقرأ الفرائض على الخبريِّ.

تلاميذه:

تتلْمذ عليه ابنه أبو القاسم عبد الله، والوزير علي بـن طـراد، وقِـوام الديـن علـي ابـن صدقة، والحافظ ابن ناصر، وأبو العباس المَنْدائـي، وأبـو بكـر النقُّـور، ومحمـد بـن أسـعد العراقي، والمبارك بن أحمد الأَزجي، وعلـي بـن المظفـر الظهـيري، وأحمـد بـن النـاعم، ومَنُوجهر بن تركانشاه، وأبو بكر الكرابيسي، وأبو علي بن المتوكل، وآخرون. وآخر مـن روى عنه بالإجازة: أبو طاهر الخشوعي.

---

(١) مصادر ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابـن الأنبـاري ص٣٧٩، واللبـاب فـي تهذيـب الأنسـاب لابـن الأثـير الجـزري ١/٣٦٠، إنبـاه الـرواة للقفطـي ٣/٢٣، وسـير أعـلام النبـلاء ١٩/ ٤٦٠، وشذرات الذهب ٤/٥٠، البداية والنهاية لابن كثير ١٢/٧٠ وما بعدها.

شعره:

للحريري ديوان رسائل، وله شعر كثير غير شعره في المقامات، فمن ذلك قوله:

عندي بشكرك ناطقان فواحدٌ   آثار طَوْلك واللســـــان الثاني
ومجال منّتـــك التي أوليتني   في الشكر أفصح من مجال لساني

وقوله:

خذ يا بُنَيَّ بما أقول ولا ترُغ   ما عشتَ عنه تعش وأنت سليم
لا تغترر ببني الزمان ولا تقل   عند الشدائد لي أخٌ ونديـــم
جربتهم فإذا المُعاقر عاقـــر   والآل آل والحميم حميـــم

وقوله:

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى   عن الرشد في أنحائه ومقاصـــده
تعاميت حتى قيل: إني أخو عمًى   ولا غُرو إن يحذو الفتى حذو والده

صفاته:

يحكى أنه كان دميما قبيح المنظر فيه بخل، فاتفق أن رجلا رحل إليه، فلما رآه ازدراه، ففهم الحريريّ ذلك، فأنشأ يقول:

ما أنت أول ســـارٍ غرّه قمرٌ   ورائد أعجبـــته خُضْرة الدِّمن
فاختر لنفسك غيري إنني رجل   مثل المعيدي فاسمع بي ولا ترني

ثناء العلماء عليه:

قال عنه أبو البركات الأنباري: « كان أديبًا فاضلاً، بارعًا فصيحًا بليغًا».

وقال القِفْطِيّ: « أحد أئمة أهل الأدب واللغة، ومن لم يكن له في فنه نظير عصره، فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة وتنميقه العبارة وتحسينها» (١).

وقال الذهبي: « العلاّمة البارع، ذو البلاغتين» (٢).

(١) إنباه الرواه ٣/٢٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/٤٦٠ .

وقال ابن كثير: « فاق أهل زمانه، وبرز على أقرانه، ولم يكن ممن تنكر بديهته، ولا تتعكر فكرته وقريحته »[1].

مصنفاته:

كتب الحريريّ عدة كُتُب:

- المقامات، وقد ذاع صيتها في الآفاق.
- ملحة الإعراب، وهي منظومة في النحو.
- شرح ملحة الإعراب.
- درة الغواص في أوهام الخواص، وقد عمله في البصرة.
- توشيح البيان.
- ديوان ترسّل.
- الفرق بين الضاد والظاء.

وفاته:

توفي الحريري في سنة ست عشرة وخمسمائة ببني حرام من البصرة وكان عمره أثناء وفاته سبعون سنةً. رحمه الله.

عصره:

الحالة السياسية:

عاش أبو القاسم الحريري في الفترة بين عام ٤٤٦هـ ، وعام ٥١٦هـ ، وقد كان لهذه الفترة سمات من أبرزها:

أ- ظهور السلاجقة الأتراك، وكان زعيمهم في هذه الفترة (طغرلبك) وهو أول ملوك السلجوقية، وقد استولوا على بلاد كثيرة، وعظم شأنهم، وخطب لهم على المنابر وكانوا أهل سُنة، ودان (طغرلبك) بالطاعة والولاء للخليفة العباسي، وكان السلطان (طغرلبك) حليمًا، شديد الكتمان للسر، محافظًا على الصلوات وعلى صوم الإثنين والخميس.

---

(١) البداية والنهاية ١٢/٢٠٥ .

ب- فتنة البساسيري:

وهو أرسلان التركي، وقد دخل بغداد وقتل عددًا كثيرًا من أهلها، وقتل الوزير رئيس الرؤساء ابن مسلمة، وأقام الدعوة للخليفة العُبَيْدي المستنصر -وهو رافضي- على منابر بغداد. ثم جهز طغرلبك جيشًا فلقي البساسيري بواسط، فاقتتل الفريقان، وفرّ البساسيري فتبعه أحد غلمانه فاحتزّ رأسه، وحمله إلى السلطان.

ج- كثرة النزاعات بين أهل السنة والرافضة والقتل، خصوصًا وأن للرافضة دولة كبيرة تحميهم وتنشر مذهبهم. وهي الدولة العبيدية في مصر، التي تُسمَّى: «الفاطميّة».

د- قوة الباطنية ومباشرتهم اغتيال الوزراء والسلاطين، وتحصنهم في قلاع منيعة، وقد استطاع السلطان (بركيارق) أن يقتل منهم خلقًا عظيمًا.

هـ- أخضع الأمير يوسف بن تاشفين كثيرًا المدن في بلاد المغرب سنة ٤٨٣هـ .

و- ومن الأحداث العظيمة التي هزت العالم الإسلامي وأبكت الناس، استيلاء الفرنج علي بيت المقدس عام ٤٩٢هـ ، وتوسع الفرنج في بلاد المسلمين، إلا أن الفرنج قد كسروا في مواقع، فقد انهزموا عندما أرادوا احتلال بلاد الشام وقتل منهم اثنا عشر ألفًا، وغنموا منهم غنائم كثيرة.

ز- دعوة ابن تومرت، وهي حركة بدأت عقدية ثم أصبحت سياسية، وقد كان لابن تومرت جيش قوي، وقد بدأت دعوته عام ٥١٤هـ.

ح-ضعف الخلفاء العباسيين، فلم يعد لهم إلا السلطة الدينية فقط والدعاء لهم على المنابر أيام الجمع والأعياد.

وهذه السمات على سبيل الإيجاز والإشارة.

الحالة الاجتماعية:

كان الناس في المجتمع على فئات، وتختلف مراتبهم تبعا للمكان الذي يسكنون فيه.

١- فكان الناس في بغداد يتألفون من الخاصة، وهم ذوو قرابة الخليفة، ومن رجال الدولة البارزين، وهؤلاء لهم مطابخ خاصة وإسطبلات.

٢- ويقابلهم العامة: وهم السواد الأعظم من الناس، ولهم مرافق خاصة بهم، كباب العامة، ومطابخ العامة، وكانوا يؤلفون خليطًا من العرب والفرس والترك والنبط والأرمن والجركس والأكراد والكرج والبربر.

٣- الرقيق: وهم أسرى الحروب، منهم الرقيق الصقلبي والرومي والزنجي والتركي، ولهم ببغداد شارع خاص أطلق عليه شارع دار الرقيق.

٤- الخصيان: وقد شاع استخدامهم لحماية الحريم، وراجت تجارتهم.

٥- أهل الذمة: وهم النصارى واليهود، وقد أُلزموا الصَّغار في بعض الفترات، فلم يكن زيهم كزي المسلمين، بل لهم زيّ خاص يعرفون به.

أما مجالس الغناء والطرب واللهو، فكانت تنتشر في عهد بعض خلفاء بني العباس، وتقلّ في عهد آخرين، بحسب قوّة الخليفة وضعفه.

وصبغت حياة الخلفاء والوزراء بالترف والإسراف، وحبّ الظهور والتفنن في طهي الطعام وترتيب تقديمه، فيوجد طعام يتناوله الأغنياء، وطعام يتناوله الفقراء، والطعام الشعبي.

والاحتفالات والأعياد كانت في عيدي الفطر والأضحى، واستحدث العبيديون أعيادًا لا أصل لها في الشرع، كعيد رأس السنة، وأول العام، ومولد النبي ﷺ، ومولد الحسن والحسين، ويوم النوروز، وعيد النصر، وخميس العهد، وغيرها.

الحالة العلمية والثقافية:

لم تكن الحركة العلمية في العالم الإسلامي متوقفة، بل في كل يومٍ يموت سيد ويقوم سيد مكانه.

فقد كانت حركة التعليم والتعلم مستمرة، وتأليف الكتب كان واضحًا جليًا. كما أنشئت المدرسة النظامية في بغداد، ولم يكن يُدرِّس فيها إلا الأعلام من العلماء.

ولعلي أذكر بعضًا من علماء هذه الفترة على ترتيب وفاتهم:

١- أبو العلاء المعري ٤٤٩هـ.

٢- أبو الطيب الطبري، شيخ الشافعية ٤٥٠هـ.

٣- القاضي الماوردي ٤٥٠هـ.

٤- ابن حزم الظاهري ٤٥٦هـ.

٥- أبو بكر البيهقي ٤٥٦هـ.

٦- القاضي أبو يعلى الفراء شيخ الحنابلة ٤٥٨هـ.

٧- ابن سيده ٤٥٨هـ.

٨- أبو القاسم الفوراني، أحد أئمة الشافعية ٤٦١هـ.

٩- الحافظ الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ.

١٠- ابن عبد البر ٤٦٣هـ.

١١- ابن زيدون الشاعر الأندلسي ٤٦٣هـ.

١٢- الواحدي المفسر٤٦٨ هـ.

١٣- طاهر بن أحمد بن بابشاذ ٤٦٩هـ.

١٤- الأمير ابن ماكولا ٤٧٥هـ.

١٥- أبو إسحاق الشيرازي، مدرس بالمدرسة النظامية ببغداد ٤٧٦هـ.

١٦- أبو المعالي الجويني، إمام الحرمين ٤٧٨هـ.

١٧- أبو المظفر السمعاني ٤٨٩هـ.

١٨- أبو علي الخيالي ٤٩٨هـ.

١٩- عبد الواحد بن إسماعيل الروباني ٥٠٢هـ.

٢٠- أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي ٥٠٢هـ.

٢١- أبو الحسن الطبري المعروف بالكيا الهرّاسي ٥٠٤هـ.

٢٢- أبو حامد الغزالي ٥٠٥هـ.

٢٣- أبو سعد السمعاني ٥٠٦هـ.

٢٤- أبو الوفا ابن عقيل شيخ الحنابلة ٥١٢ هـ.

٢٥- ابن القطّاع ٥١٥ هـ.

٢٦- الطغرائي ٥١٥هـ.

أما ما ألف في هذا العصر فكان في التفسير والفقه والحديث واللغة والعقيدة والتراجم وغير ذلك.

وهذا بعض ما ألف في هذا العصر:

١- شرح مختصر الجرفي في الفقه، أبو الطيب الطبري.

٢- فروع ابن الحداد.

٣- الأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين، الماوردي.

٤- المحلّى، ابن حزم.

٥- دلائل النبوة، وشعب الإيمان، البيهقي.

٦- الفروع في مذهب الإمام أحمد، القاضي أبو يعلى الفراء.

٧- المحكم، ابن سيده.

٨- الإبانة، والفقه، الفوراني.

٩- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي.

١٠- الاستيعاب، ابن عبد البر.

١١- شرح ديوان المتنبي، الواحدي.

١٢- تعليق الغرفة، ابن بابشاذ.

١٣- الإكمال في المشتبه من أسماء الرجال، ابن ماكولا.

١٤- البرهان والقواطع في أصول الفقه، والانتصار في الحديث، أبو المظفر السمعاني.

١٥- تقييد المهمل على الألفاظ، الخيالي.

١٦- كتاب البحر في الفروع، الروباني.

١٧- إحياء علوم الدين، الغزالي.

١٨- الأنساب، والذيل على تاريخ بغداد، أبو سعد السمعاني.

١٩- كتاب الفنون، أبو الوفا ابن عقيل.

٢٠- الأفعال، ابن القطاع.

٢١- لامية العجم، الطغرائي.

المطلب الثاني: العناية بالعربية ومقاومة تحريفها ووسائل ذلك:

كان العرب في جاهليتهم أصحاب فصاحة وبيان، واللسان وما يصدر منه من شعر ونثر من أهم ما يميزهم، فقد يتبوأ الناس مكانًا عليًا، أو يسقطون من عليائهم ورئاستهم ووجاهتهم بتأثير اللسان، وربما كان به فضّ خصومات ومنازعات ما كان لمثلها أن تنتهي، فأصبح للسان من السلطة على مشاعر العربي وتفكيره ما للسحر.

والعرب الذين يتكلمون بسليقتهم، كانوا يُعدون الخطأ في الكلام عيْبًا، ويسقط الرجل من أعين الناس، فيعالج الخطأ منه في حينه.

ثم أنزل الله تبارك وتعالى كتابه العظيم على عبده ورسوله محمد ﷺ، بحروف وألفاظ ودلالات وأبنية وتراكيب من جنس كلام العرب وفق سننها، ولم يكن ليأتيه الباطل أو التحريف أو اللحن من بين يديه ولا من خلفه على مر الدهور، فكان كلام الله أعلى من كل كلام، وبيانه أقوى من كل بيان، وأمام أسلوبه عجز أصحاب اللسان فلا لسان، فعجزوا وهم أرباب الفصاحة أن يأتوا بسورة من مثله، بل لو اجتمعت الإنس والجن، فكانت اللغة في أوج ارتقائها وقمة نضوجها.

وليس بعد الزيادة إلا النقصان، فقد دخل في الإسلام الناس عربهم وعجمهم بفعل الفتوحات الإسلامية، فأكب الأعاجم في كل مصر على تعلم العربية كي تستقيم تلاوتهم القرآن ويسهل تعلمهم أحكام دينهم.

واللسان آية من آيات الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾(١).

لا يمكن أن يضبط أو يُسَيَّر وفق قواعد ثابتة، فبدأ اللحن ينتشر في بلاد الإسلام، حتى إنه ليصعب على العلماء توقيه، فاستبد اللحن بكثير من الألسنة حتى أتى على ألسنة الخاصة من الناس، فأصبح ظاهرة في بلاد الإسلام، انزعج منها كثير من علماء المسلمين

---

(١) الروم: ٢٢.

الذين أدركتهم الغيرة على القرآن والسنة ولغة العرب، فقاوموا اللحن الذي أتى على كل مستويات اللغة: الأصوات، والأبنية، والتراكيب، والدلالة.

فكانت أساليب العلماء لمقاومة اللحن عن طريق متابعة الأخطاء في بيئاتهم وتصنيفها في مؤلّف، وهكذا الحال في كل عصر، وتكاد تكون الجهود التي بذلها العلماء فردية.

وأهم ما صُنِّفَ من كتب لمقاومة اللحن في اللغة إلى عصر الحريريّ:

- لحن العوام لعلي بن حمزة الكسائي ت١٨٩هـ.
- البهي فيما تلحن فيه العامة للفراء ت٢٠٧هـ.
- ما تلحن فيه العامة لأبي عبيدة معمر بن المثنى ت٢١٠هـ.
- ما تلحن فيه العامة للأصمعي ت٢١٦هـ.
- ما خالفت فيه العامة لغات العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت٢٢٤هـ.
- ما تلحن فيه العامة لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ت٢٣١هـ.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت ت٢٤٤هـ.
- الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها، لابن السكيت ت٢٤٤هـ.
- ما تلحن فيه العامة، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني ت٢٤٨هـ.
- لحن العامة لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ت٢٥٥هـ.
- النحو، ومن كان يلحن من النحويين لأبي زيد عمر بن شبة البصري ت٢٦٢هـ
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت٢٧٦ هـ
- ما تلحن فيه العامة، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري ت٢٨٢هـ
- إصلاح المنطق، لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب ت٢٨٩هـ

- الفصيح، أو اختيار فصيح الكلام، لأبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب، ت٢٩١هـ
- ما تلحن فيه العامة، لثعلب.
- ما تلحن فيه العامة، لأبي الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي ت٣٠٠هـ
- المصحّف، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، الملقب بكراع النمل ت٣١٠هـ
- تقويم اللسان، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت٣٢١هـ
- فائت الفصيح، لمحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب ت٣٤٥هـ
- لحن العامة، أو ما يلحن فيه عوام الأندلس، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي ت٣٧٩هـ
- التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبي القاسم حمزة بن علي البصري، ت٣٧٥هـ
- ما لحن فيه الخواص من العلماء، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ت٣٨٢هـ
- تمام فصيح الكلام، أحمد بن فارس ت٣٥٩هـ
- لحن الخاصة، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ت٣٩٥هـ
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصبهاني ت٣٥١هـ
- تقويم الألسنة، لأبي محمد القاسم بن محمد الديمرتي، من أهل القرن الرابع الهجري.
- ذيل فصيح الكلام، لأبي الفوائد محمد بن علي الغزنوي ت٤٤٢هـ
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لأبي حفص عمر بن خلف الصقلي ت٥٠١هـ
- درة الغواص في أوهام الخواص، لبي محمد القاسم بن علي الحريري ت٥١٦هـ

وسائل أخرى للمحافظة على العربية:

لا شك أن الجهود التي بذلها العلماء في مقاومة اللحن في اللغة، كان لها أثر في رد الألسنة إلى الصواب، ولكن مع استعمال اللحن واستبداده بالألسنة، أرى لمقاومة اللحن والتحريف في اللغة ما يلي:

أولاً: القيام بعمل جماعي منظم لمقاومة الخطأ والتحريف عن طريق الجامعات والمجامع اللغوية، فتُخصص لجان علمية لمتابعة اللحن في وسائل الإعلام المقروءة، كالصحف والمجلات، ولجنة أخرى لمتابعة اللحن على ألسنة المذيعين في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية.

ثم تجمع هذه الأخطاء من كل لجنة، ويوضع بجانبها الصواب وتطبع، في كُتيِّب، ويُرسل أولاً إلى رؤساء التحرير في الصحف والمجلات وبالتالي إلى المحررين، وإلى المذيعين على أجهزة الإعلام؛ ليستبدلوا الصواب بالخطأ.

ثم تُباع هذه الكُتيِّبات في المكتبات العامة؛ ليفيد منها الناس خصوصًا وأن حجمها مقبول، وأيضًا سعرها.

ثانيًا: تدريس أحد كتب اللحن ضمن المقررات الجامعية.

ثالثًا: الرد على دعاة العامية، وبيان خطر دعوتهم على الدين واللغة.

رابعًا: إقامة محاضرات مصغرة داخل كليات اللغة العربية ومعاهد تعليم اللغة لغير الناطقين بها؛ لرصد الأخطاء التي يقع فيها طلّاب كل كلية، ثم تصحيحها.

خامسًا: إدخال بعض الكتب التي ترصد الأخطاء الشائعة على شبكة (الإنترنت)؛ ليفيد منها أعداد كبيرة في بلاد المسلمين باجتناب الوقوع في اللحن.

الفصل الأول:

ما اختلف فيه من الأصوات

المبحث الأول: الحركات

المبحث الثاني: الإمالة

المبحث الثالث: الهمز والتخفيف

المبحث الرابع: الإبدال

المبحث الخامس: القلب المكاني

تمهيد

من خلال قـراءة كتـاب « درة الغـواص» استخرجت عـدة مسـائل تتعلـق بـالظواهر الصوتية، منها ما يتعلق بالاختلاف في الحركات، كالفتح والضم، والضم والفتح، والكسر والفتح، ومنها ما يتعلق بالهمز والتخفيف، ومنها مـا يتعلـق بـالإبدال، كالتبـادل بيـن البـاء والميم، والتاء والثاء، والحاء والخاء، والدال والذال، والعين والغين، وغيرها.

ومنها ما يتعلق بالإمالة، وهي مسألة إمالة الألف في حتى.

ومنها ما يتعلق بالقلب المكاني، وهي مسألة تغشرم وتغشمر.

وقد خصصت لكل ظاهرة صوتية مما سبق مبحثـا جمعـت فيـه مسـائله، وعـالجت كلاً منها.

المبحث الأول

الحركات

(سَوْسَن، سُوْسن)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال لنوعٍ من المشموم: سَوْسَن، بفتح السين، وأن الضم وهم[1].

واستدل على فتح السين؛ لأجل أن يلحق اللفظ بما جاء على وزن (فَوْعل) بفتح الفاء، نحو: جَوْهر وكَوْثر، وجَوْرب، وتَوْلب. ولم يسمع في أمثلة العرب (فُوْعل) إلا (جُؤْذَر) في لغة بعضهم.

ووافقه: الصَفَدِيّ[2]، وابن بالي[3].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[4]، وابن ظفر[5]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[6]، وابن الحَنْبَلِيّ[7]، والخَفَاجِيّ[8]، والآلُوسِيّ[9]، والقِنَّوْجِيّ[10].

وردوا على الحريريّ قوله: إنه لم يأتِ على (فُوعْل) إلا (جُؤذر)، وقالوا: إنه غلطٌ بيّن؛ لأنّ (جُؤْذرًا) فُعْلُل، وإنما خففت همزته فصارت في اللفظ واوًا والأصل فيها الهمزة، والواو في (جُؤذر) بدل من الهمزة ووزنه (فُعلل).

---

(١) دُرَّة الغواص ص١٧١.

(٢) تصحيح التصحيف ص٣٢٣.

(٣) خير الكلام ص٣٠.

(٤) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٦٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص٩١.

(٧) عقد الخلاص ص٢٣٦.

(٨) شرح الدرة ص١٦٨.

(٩) شرح الطرة ص٢٨٥.

(١٠) لف القماط ص١٢٩.

والسُّوسن فيه لغتان: سُوْسَن، وسُوْسان كما تنطق به العامة، وحكى بعضهم أنه لا يُقال إلا: سَوْسنَ، بفتح السينين، ومَنْعُ الحريريّ ممنوع بحكاية صاحب القاموس[١] إيَّاه، مقتصرًا عليه من غير قدح فيه، وبحكاية ابن الوزير المغربي.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش: إذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى، نحو: (جؤذَر)، حُكي فيه الفتح والضم، والهمزة فيه زائدة؛ لزيادتها في لغة مَنْ ضم؛ إذْ ليس في الأصول مثل: جُعْفرَ بضم الجيم وفتح الفاء، وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنها لا تكون زائدة في لغة، أصلاً في لغة أخرى، هذا محال.

والخلاف في استعمال اللفظ الأعجمي (سوسن): هل يكون على أبنية العرب، أو على أصله؟

جاء في قصد السبيل: «السَّوْسَن كجوْهر، والعامَة تضُمُّه: نبات عريض الورق، ليس له رائحة، تتطيّر به العرب، سُرْياني أو نبطيّ، مُعّرَّب شوْشاني»[٢].

فاللفظ غير عربيّ الأصل، وقد جاء مفتوحًا في شعرهم. قال الأعشى:

وآسٌ وخَيرْيٌّ ومَرْوٌ وسَوْسنٌ إذا كان هِيزَمْنٌ ورُحتُ مُخَشّما[٣].

أما (جؤذر) ففارسي معرَّب بمعنى: ولد البقرة، تكلمت به العرب قديمًا، قال عدي ابن زيد:

تَسْرِقُ الطَّرْف بعَيْني جُؤذَرٍ أحْوَرِ المُقْلَةِ مكْحول النِّظارِ

وفيه لغتان: جُؤذُر، بضم الأول والثالث، وجُؤذَر، بضم الأول وفتح الثالث، واختلف في وزنها، فذهب ابن دريد في الجمهرة[٤] إلى أن وزن جُؤْذَر (فُعْلَل)، وعلى

---

(١) القاموس المحيط ٤/٢٣٤.

(٢) قصد السبيل للمحبي ٢/١٦٨.

(٣) انظر: اللسان ١٣/٢٢٩.

(٤) الجمهرة ٣/٢٩٧ وانظر المزهر ٢/٦٣.

هذا كما قال الأستاذ أحمد شاكر إنها عربية، والهمزة أصلية[١]، وذهب ابن سيده إلى أن همزة (جؤذر) زائدة، لقولهم: بقرة مُجْذِرٌ، ولأن الهمزة تزاد ثابتة كثيرًا، فيكون وزن (جُؤذُر): (فُؤْعُل)، ويكون جُوْذُرٌ وجُوذَرٌ مخففًا من ذلك تخفيفًا بدليًا، أو لغة فيه.

وحكى ابن جِنّيّ أنّ (جَوْذرًا) على مثال كَوْثَر لغة في جُوْذر، وهذا مما يشهد له أيضًا بالزيادة؛ لأن الواو ثانية لا تكون أصلاً في بنات الأربعة[٢].

التقويم:

الخلاف في استعمال اللفظ (سَوْسن)، هل يكون على أقيسة العرب أو على أصله؟ كما أنّ الخلاف تعلق بوزن (جؤذر).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد صَوّب الحريريّ (سَوْسن) بفتح السين؛ لأنها تكون على (فَوْعل)، وتلحق بـ(كَوثر)، و(جَوْرب) وغيرها، وإخراجها عن مقياس العرب خطأ. كما ذهب إلى أن (جُؤْذُرًا) على زنة (فُوْعل)، وخطّأ الضم؛ لعدم السماع في مثلها إلا (جُؤذر).

وقد ذكر سيبويه أنّ العرب لم تلحق كل ما عربته بأبنيتها، بل أبقت أبنية على حالها لم تتعرّض للتغيير[٣]، فيكون من ذكرها على أصلها اتبع طريقة العرب في ترك بعض الكلمات، ومَنْ ألحقها بالبناء العربي يكون متبعًا لسنن العرب في تغيير اللفظ الأعجميّ.

وذهب ابن دريد إلى أنّ وزن (جُؤذرٍ) فُعْلُل، فيكون على هذا عربيًا، ومَنْ بناه على (فَوْعل) وهو ابن جِنّيّ وابن سيده جعلوا الهمزة زائدة، ومَنْ قال (جُوْذُر) باللغتين ضم الذال وفتحه مع ضم الجيم في اللغتين جعل الواو زائدة.

---

(١) المعرَّب ص١٠٤ حاشية رقم (٨) .

(٢) اللسان ٤/١٢٣.

(٣) الكتاب ٤/٣٠٣ .

(دُستور، لَعوق)

يرى الحريريّ أن يُقال: دُستور، بضم الـدّال، علـى زنـة (فُعلـول) لا دَسـتور، بفتـح الدال، على زنة (فَعْلول). وأُطروش بضم الهمزة، ولما يُلْعق: لَعوق، ولما يُسْتَفُّ: سَفوف، ولما يُمَصَ: مَصوص؛ بفتح الحرف الأول منها، لا بضمّه.

ويرى أن يُقال: تِلميذ، وطِنجير، وبِرطيل، وجرجير، بالكسـر فـي الفـاء، لا بـالفتح. وأن يقال: تِلّيسة، بالكسر، لا بالفتح[١].

واستدل بأن كل ما يُعرَّب يلحق بنظائره في أمثلة العرب، و(دُسْتور) ُفعلول، مثـل: بُهْلول، وعُرْقوب، وخُرطوم، وجُمهُور. إلاّ صَعفوق، فقـد جـاء علـى فَعلـول بفتـح الفـاء، وهو اسم قبيلة باليمامة، قال فيهم العجّاج:

من آل صعفوق وأتباعٍ أُخَر[٢].

وأُطروش بالضم مثل: أُسكوب وأُسلوب.

ولَعوق، وسَفوف، ومَصوص مثل: بَرود، وسَعُوط، وغَسول.

وتِلميذ، وطِنجير، وبِرطيل، وجِرجير مثل: صِنديد، وقِطمير، وغِطريف، ومِنديل.

وتِلِّيسة مثل: سِكِّينة، وعِرِّيسة.

ووافقه ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٣]، وابن الجَوْزِيّ[٤]، والبَغْدَادِيّ[٥]، والصَفَدِيّ[٦].

---

(١) درَّة الغوَّاص ص١٣٥.

(٢) ديوانه ص٤٠، وتمامه:

مِنْ طامعين لا ينالون الغَمَرْ

(٣) المدخل تقويم اللسان ص١٦٩-١٧٠.

(٤) تقويم اللسان ص١٠٥.

(٥) ذيل الفصيح ص٣٤.

(٦) تصحيح التصحيف ص٢٦٠.

وخالفه ابن بَرِّيّ[١]، وابن الحَنْبَلِيّ[٢]، والخَفَاجِيّ[٣]، والآلُوسِيّ[٤]، والقِنَّوْجِيّ[٥].

وقد تعقبوه في موضعين فقط: دستور وما يلحق به، وتِلْميذ وما يلحق به.

واستدلوا لمذهبهم بأنه ليس بصحيح أنّ جميع ما عَرّبته العرب من كلام العجم قد ألحقته بأبنيتها، بدليل قولهم: (صَعفوق)؛ ولو ألحقوه بأبنيتهم لضمّوا أوّله، وكذلك قولهم: (بَهْرام) للنجم، ولو ألحقوه بأبنيتهم لكسروا أوّله، وكذلك (فِرِند) ولو ألحقوه بأبنيتهم لفتحوا ثانية حتى يكون مثل حَبَجْر وسِبَطر. وهذا أكثر من أن يُحصى.

كما أن (صَعفوق) ليس عربيًا من جنس كلامهم كما يوهمه قول الحريريّ، إنما هو أعجميّ لا ينصرف للعجمة والمعرفة، بتصريح الجَوْهَرِيّ[٦].

وأما قول ابن الحاجب: «الندور فَعلول»[٧] فقد نوقش فيه، قال الجاربردي: «ولو قال لعدم فعلول لكان أولى»[٨]. وقال ابن الحَنْبَلِيّ: ومقتضى كلام ابن بَرِّيّ تجويز فتح (دَستور) كـ(صَعفوق)، وفتح تلميذ وأخواته.

---

(١) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٣١.

(٢) عقد الخلاص ص٢٢٤، بحر العوّام ص٢٠٤.

(٣) شرح الدرة ص١٤٤.

(٤) شرح الطرّه ص٢٣٢ - ٢٣٤.

(٥) لف القماط ص١١٧-١١٨.

(٦) الصِّحَاح ٤/١٥٠٦.

(٧) شرح الشافية ١/١١.

(٨) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/١٩.

وفي الطُّلْبَة للنسفي: الإذن فارسيته: دستوري دادن[١]، وفي حواشي المطالع الشريفة: الدُّستور بضم الدّال: فارسيّ معرَّب. ومعناه: الوزير الكبير الذي يرجع إليه في الأمور.

قيل: إنه في الأصل مفتوح، وضُمّ لما عُرِّب، فعلى هذا لا يكون الفتح خطأ؛ نظرًا لأصله؛ لأنّ العرب لم تعرّبه قديمًا حتى ينسخ أصله بالكلية لاندراجه باستعمالهم في عداد الأسماء العربية.

وقال في شرح الفصيح[٢]: ليس لنا (فَعلول) بالفتح إلا (صَعفوق)، قوم باليمامة، و(زَنوق)، وهو ما يُبنى على البئر، و(يَرشوم) لنخلة، و(صَندوق) في لغة، وحُكي ضمُّه أيضًا، وزيد (قَرْبوس) السرج بسكون الراء، فإنه لغة فيه، لا ضرورة كما قيل، و(عَصفور) في لغة حكاها ابن رشيق، والمشهور فيه الضمّ، و(سَحنون) علمٌ مشهور.

وفي القاموس: (المنديل) بالكسر والفتح[٣]، والتمثيل به لفعليل بناء على أصالة الميم خلافُ الصحيح.

والخلاف يقوم على أساس جعلهم الاسم الأعجميّ (دَستور) على زنة فَعلول بالفتح (فُعلولاً) بالضم. وجعل (تَلميذ) على زنة فَعليل بالفتح، تِلميذاً على زنة فِعليل، بالكسر .

وجاء في معنى الدستور: أنه اسم النسخة المعمولة للجماعات، كالدّفاتر التي منها تحريرها، ويجمع فيها قوانين المُلْك وضوابطُه؛ فارسيّة مُعرَّبة، جمعها دساتير. واستعمله الكُتاب في الذي يدير أمْرَ الملك تجوُّزًا[٤]. ولم يذكر الجَوَالِيقِيّ هذه المادة في كتابه،

---

(١) انظر: طُلْبَة الطَلَبة ص٣٢٥.

(٢) صُرِّح باسم الشارح، وهو ابن درستويه، في كتاب: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ص١٩، ولم أجد هذه العبارة في تصحيح الفصيح لابن دُرُسْتويه.

(٣) القاموس المحيط ٥٦/٤.

(٤) تاج العروس ٤٠٢/٦.

وذكر فضل الله المُحِبِّيّ أنّ الدُّستور بالضم[١]. نقلاً عن القاموس[٢].

وقال الزَّبيدِيّ: قال شيخنا: « وأصله الفتح، وإنما ضُمّ لما عُرِّب ليلحق بأوزان العرب، فليس الفتح فيه خطأ محضًا، كما زعمه الحريريّ، درجت العامة على إطلاقه على معنى: الإذن »[٣].

فأصله على ما قال الطيب الفاسي: « (دَستور) بالفتح، ثم ألحق بكلام العرب لِيُشاكل ألفاظهم، وينسج على منوال كلامهم »[٤] .

أما (صعفوق)، فقد ذهب إلى أعجميّته الجَوَالِيقِيّ[٥]، وابن مَنْظُور[٦]، والمُحِبِّيّ[٧]. وقال ابن مَنْظُور: « إنه أعجمي لا ينصرف للعجمة والمعرفة »[٨].

وذهب الأستاذ أحمد شاكر إلى أنّ صعفوق اسم عربيّ، **واستدل** بكلام ابن دريد في الجمهرة بأنّ الصعفقة: تضاؤل الجسم، ومنه اشتقاق « صَعْفُوق » اسم، وليس في كلامهم فَعلول بفتح الفاء إلا صَعفوق[٩].

وجاء في التاج : « وقال ابن بَرِّيّ: رأيت بخط أبي سهل الهَرَوِيّ على حاشية كتاب: جاء على فَعلول: صَعفوق، وصَعقول لضرب من الكمْأة، وبَعكوكة الوادي: لجانبه.

قال: أما بعكوكة الوادي وبعكوكة الشرّ فذكرهما السِّيرَافِيّ وغيره بالضم لا غير،

---

(١) قصد السبيل ٢/٢٨. ذكر محقق الكتاب حاشية رقم (٥) : أنها في الفارسية (دَستور)، بالفتح، وبالمعنى نفسه في المعجم الذهبي ٢٧١.

(٢) القاموس المحيط ٢/٢٩.

(٣) تاج العروس ٦/٤٠٢.

(٤) المصدر نفسه ٦/٤٠٢ .

(٥) المعرب ص٢١٩.

(٦) اللسان ١٠/١٩٩.

(٧) قصد السبيل ٢/٢٥٥.

(٨) اللسان ١٠/٢٠٠.

(٩) المعرب ص٢١٩ حاشية رقم (٣) .

أعني بضم الباء، وأمّا الصَّعقول لضرْب من الكمأة فليس بمعروف، ولو كان معروفًا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات، وأظنه نبطيًا أو أعجميًا.

قال الزَّبيدِيّ: « ولا يلزم من عدم ذكر أبي حنفية إيّاه في كتابه ألاّ يكون من كلام العرب، فإن من حفظ حجة على مَن لم يحفظ »[١].

أما (تلميذ) فهو مُعَرَّب أصله: التِّلام. قال الجَوَالِيقِيّ: « والتّلامُ: أعجمي معرَّب. قيل: هم الصَّاغةُ، وقيل: غلمانُ الصَّاغةِ. وقيل: هم التّلاميذُ»[٢].

وقيل: إنّ تِلميذ بالكسر مُعَرَّب « شاكِرد»، واللفظ الأعجمي بمعنى: تلميذ المدرسة في الفارسية الحديثة، وقد استبعد ذلك؛ لأنه لا صلة بين اللفظ الفارسي والعربي[٣].

وقال أبو سعيد: التِّلْمُ: بالكسر: الغلام تلميذًا كان أو غير تلميذ، وروي: (التِّلامِ)، بكسر التاء وبفتحها وإثبات الياء، كما قيل:

كالتلاميذ بأيدي التِّلامِ

ومَنْ رواه بالفتح وإثبات التاء فقد عنى تلاميذ الصّاغة، هكذا رواه أبو عمْرو وقال: حذف الذال من آخرها كقول الآخر:

لها أشارير من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثعالي ووَخْزٌ من أرانيها

أراد: من الثعالب ومن أرانبها. ومَنْ رواه بالكسر فقد فُسِّر بما قاله أبو سعيد[٤].

و(الطِنجير): كناية عن الجبان، أو اللئيم. والطِّنجير، بالكسر، أهمله الجَوْهَرِيّ، وهو معروف: مُعَرَّب فارسيّته (ياتِيلَهْ)[٥].

---

(١) تاج العروس ٢٦٨/١٣.

(٢) المعرَّب ص٩١.

(٣) قصد السبيل ٣٤٥/١ حاشية رقم (٨) .

(٤) تاج العروس ٧٤/٦.

(٥) تاج العروس ١٤٧/٧.

و(البِرطيل): بالكسر، حجر مستطيل، كما في الأساس، قدر ذراع كما قاله السِّيرَافِيّ. قال ابن الأعرابيّ: وهو الذي يُقال له بالفارسية (أَسْكَنَهْ) [1].

« واختلفوا في البرطيل بمعنى الرشوة، وظاهر سياق المُصَنِّف [والكلام للزَّبَيْدِيّ] أنه عربيّ، فعلى هذا فتح بائه من لغة العامّةِ؛ لفقد فَعْليل »[2].

« والجِرجِر و(الجِرْجِير) بكسرهما، الأوّل عن الفَرَّاء مخفف من الثانية: بَقْلَةٌ معروفةٌ، كذا في الصِّحَاح. وقال غيره: الجِرْجِر والجِرْجير: نبتٌ؛ منه بَرِّي وبُستاني »[3].

التقويم:

الخلاف يبحث في أسماء أعجميّة على وزن (فَعلول) ووزن (فَعليل).

ومَرَدّ الخلاف السماع.

فالحريري يرى أنّ كل ما يُعرَّب يلحق بنظائره من الأوزان العربية، بينما ذكر مَنْ تعقّبه أنّ هذا المبدأ أو القاعدة ليست مطّرِدَة، بل وردت كلمات معرّبة على غير الأوزان العربية.

وبالتالي فإنّ (دَستور) بالفتح تلحق بالأسماء المعرَّبة على غير أوزان العربية.

فكلمة (دستور) اتفق على أنها فارسيّة مُعَرَّبة، ولكن اختلف في أصله فقيل: (دُستوري دادن)، وقيل: (دَستور) بفتح الدّال.

و(دَستور) بالفتح ليس خطأ محضًا؛ لأنه على الأصل، لكنه نُقِل إلى لغة العرب، فضُمّت الدّال؛ لتشاكل كلامهم.

و(صَعفوق) على زنة فعلول اختلف في أعجميته، والأكثر أنه أعجميّ، وقد جاء على غير أوْزان العربية، ومثله: يَرشوم، وسَحنون، وزَرنوق، وصَندوق.

أما (تلميذ، وبرطيل، وطنجير، وجرجير) فجميعها أسماءٌ مَعَرَّبة جاءت على زنة

(١) تاج العروس ١٤/٤٩.

(٢) المصدر نفسه ١٤/٤٩ .

(٣) التّاج ٦/١٨٤.

فِعْليل بكسر الفاء كما قاله الحريريّ. والعرب إذا عَرَّبت كلمة لا تلتزم إلحاقها بأوزانها، بل قد تلحقها، وهو الأكثر، وقد تتركها على حالها فلا تلحقها[١].

و(الصندوق) بالضم، وقد يفتح[٢]، و(القَرَبوس) كحلزون للسَّرْج، ولا يُسكّن إلا في ضرورة الشعر[٣]. ولم يذكر الجَوَالِيقِيّ ولا المُحِبِّيّ الألفاظ الأربعة على زنة (فَعلول)، وذكر الثَّعَالِبيّ (صندوق) ضمن الأسماء التي فارسيّتها منسيّة وعربيتها محكية مستعملة[٤]. ولا أعلم هل هي فارسية أو عربية، وإذا كانت فارسية أو غير ذلك فلا نعرف شيئًا عن أصلها.

وقد عرّف العلماء المُعَرَّب فقالوا: هو الذي يندرج تحت أوزان العربية، فيكون (دُستور) على فُعْلول مُعَرَّب، وكذا: تلميذ، وطنجير، وبرطيل، وجرجير؛ على زنة (فِعْليل).

وعرّفوا الدَّخيل فقالوا: هو الذي لا يخضع للأوزان العربية، فمَنْ ذهب إلى أنّ (دَستور) فَعلول غير خاضع للأوزان العربية فيصبح دخيلاً[٥].

---

(١) شرح شواهد الشافية ٤/٦.

(٢) التّاج ١٣/٢٧٨.

(٣) التّاج ٨/٤١٠.

(٤) فقه اللغة ص٢٧٢.

(٥) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص٣٤٠ وانظر قصد السبيل ص٦١/١.

(سِداد، وسَداد)

يرى الحريريّ الصّواب أن يقال: هو سِداد من عَوَز، بكسر السين، وأن فتح السين لحن(١).

واستدل بحديث النبي ﷺ: «إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيها سِدادٌ من عوز»(٢).

ويقول النَّضْر بن شُمَيْلٍ: إن السِّداد بالكسر: البُلْغَةُ، وكل ما سَدَدْت به شيئًا فهو سِداد، قال العَرْجِيّ:

أضاعوني وأيُّ فتًى أضاعوا ليوم كريهةً وسِداد ثغر(٣).

وأنّ السَّداد بالفتح: القصد في الدين والسَّبيل.

وقد تبع ثعلبًا(٤)، وابن قتيبة(٥)، والثَّعَالِبيّ(٦)، وابن مَكّيّ(٧)، ووافقه الصَفَدِيّ(٨).

وخالفه: ابن بَرِّيّ، وابن ظفر(٩)، والخَفَاجِيّ(١٠)، وابن مَنْظُور(١١)، وابن الحَنْبَلِيّ(١٢)،

(١) درَّة الغواص ص١٤١.

(٢) انظر: كنز العمال ح٤٤٥٢٠، ح٤٤٥٨٨ عن ابن عباس، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٣) مجالس العلماء ص١٥٣.

(٤) فصيح ثعلب ص٢٩٣.

(٥) أدب الكاتب ص٢١٢، ٢٧٥.

(٦) فقه اللغة ص٢٦.

(٧) تثقيف اللسان ص١١٨.

(٨) تصحيح التصحيف ص٣٠٨.

(٩) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٣٧.

(١٠) شرح الدرة ص١٥٠.

(١١) تهذيب درة الغواص ص٩٧.

(١٢) عقد الخلاص ص٢٢٧.

والآلُوسِيّ(١)، والقِنَّوْجِيّ(٢)، والعَدْنَانِيّ(٣).

واستدلوا بأن يعقوب بن السِّكِّيت سوَّى بينهما في: إصلاح المنطق، في باب فِعال وفَعال بمعنى واحد(٤)، وكذلك حكاه ابن قتيبة(٥).

وأن الجَوْهَرِيّ(٦) وغيره حكوا أنه يُقال بالكسر والفتح، والكسر أفصح.

قال صاحب القاموس: «وسداد من عوزٍ وعيشٍ: لما تسدّ به الخلّة، قد يفتح، أو لحن»(٧).

وفي المصباح المنير: أنّ كثيرًا من علماء اللغة اكتفوا بالكسر، وقليلاً منهم أجاز الكسر والفتح(٨).

وجاء في مدّ القاموس(٩)، ومتن اللغة(١٠): بكسر السين وفتحها.

وأساس الخلاف في المسألة أن تبحث قولهم: (سِداد) من عَوَز، على زنة فِعال، بفتح السين أو كسرها.

فقد ذهب الجَوْهَرِيّ(١١)، والفَارَابِيّ(١٢) إلى فتح السين وكسرها في قولهم سداد

---

(١) شرح الطرة ص٢٨٢.

(٢) لف القماط ص١١٩.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص١١٦.

(٤) إصلاح المنطق ص١٠٤.

(٥) أدب الكاتب ص٢١٢.

(٦) الصِّحَاح ٢/٤٨٥.

(٧) القاموس المحيط ١/٣٠٠.

(٨) المصباح المنير ١/٢٧٠.

(٩) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١١٦.

(١٠) متن اللغة ٣/١٢٧.

(١١) الصِّحَاح ٢/٤٨٥.

(١٢) ديوان الأدب ٣/٦٤.

من عوز، وجاء في اللسان: «وأمّا قولهم: فيه سِداد من عَوَز، وأصبت به سِدادًا من عيش: أي ما تسدّ به الخلّة، فيكسر ويفتح، والكسر أفصح»[١].

وذهب الزَّمَخْشَرِيّ إلى أن قولهم: سداد من عوز، بكسر السين، مجازٌ[٢]، ووافقه ابن حجر[٣].

ونقل البارع عن الأصمعي: سِداد من عوز بالكسر، ولا يُقال بالفتح[٤].

وقد جاء (سداد) في الحديث النبوي على زنة فَعال وفِعال، بالفتح والكسر، فقد جاء في صحيح مسلم: «سِدادًا من عيش»[٥] بكسر السين.

وجاء بفتح السين في مسند الإمام أحمد، عن معاوية بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «الخيل ثلاثة: ... وفرس للبطنة، فعسى أن يكون سَدادًا من الفقر إن شاء الله»[٦].

● **الفرق الدلالي في (سَداد):**

قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿قولاً سديدًا﴾: «وسَدادًا، بالفتح: صِدْقًا»[٧].

ومعناه: الإصابة في المنطق، يُقال: إنه لذو سَداد في منطقِه وتدبيره، وكذلك في الرمي، واستدّ الشيءُ: إذا استقام، قال معن بن أوس:

أعلّمه الرماية كل يوم … فلما استدّ ساعده رماني.

وأنكرالأصمعي: اشتد، بالشين المعجمة، وقال: ليس بشيء[٨].

---

(١) اللسان ٣/٢٠٧.

(٢) أساس البلاغة ص٢٠٦.

(٣) غراس الأساس ص٢٢٦.

(٤) البارع ص٦١٧.

(٥) مسلم ك الزكاة (١٠٤٤) والنسائي ك الزكاة (٢٥٣٣) .

(٦) مسند الإمام أحمد ٤/٦٩، مسند المدنيين (١٦٠٤٨) ، ٥/٢٨١، مسند باقي الأنصار (٢٢١٤٦) .

(٧) البخاري ك الرقاق (٦١٠٢) .

(٨) اللسان ٣/٢٠٧.

وفي الحديث: «قُل: اللَّهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي. وَاذْكُرْ بِالْهِدَايَةِ هِدَايَةَ الطَّرِيقِ، وَاذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَكَ السَّهْمَ...»(١).

ومعنى (السِّداد)، بالكسر، فقد قال أبو عبيدة: قوله: «سِدادًا من عيش»، أي قِوامًا، هو بكسر السين، وكل شيء سددتَ به خللاً فهو سِداد، بالكسر، ولهذا سمّي سِداد القارورة بالكسر، وهو صِمَامها؛ لأنه يُسدّ رأسها، ومنها سِداد الثغر بالكسر إذا سُدَّ بالخيل والرجال(٢).

فاللفظان (فِعال) و(فَعال) بينهما عموم وخصوص، فـ(سَداد) بالفتح أعمّ؛ إذ هو بمعنى: الإصابة في القول والفعل، وقد يأتي بمعنى: سدّ الخلل. أما (سِداد) بالكسر فلا يأتي إلا بمعنى: كل شيء سددت به خللاً، ولغة الكسر في هذا المعنى أفصح من الفتح، ولا يأتي (سِداد) بالكسر بمعنى الإصابة، فاللفظ خاص.

التقويم:

الخلاف في فتح السين من كلمة (سداد).

وقد صَوَّب الحريريّ كسر السين في (سداد) وخطّأ فتحها، معتمدًا على الحديث، وقول النَّضْر بن شُمَيْلٍ، وشعر العَرْجِيّ.

بينما أجاز المخالفون ما منعه الحريريّ، فقد اعتمدوا على نقل علماء اللغة في المعاجم من القول بفتح السين. وقول ابن السِّكِّيت في الإصلاح.

و(فِعال) و(فَعال) من (سداد) بالكسر والفتح كلاهما ورد في الحديث النبويّ.

أما دلالة (سَداد) و(سِداد): فاللفظان بينهما عموم وخصوص فـ(سَداد) بالفتح أعمّ، بمعنى: الإصابة في القول، والفعل، وقد يأتي بمعنى ما يُسدّ به الخلل، ولغة (الكسر) خاصة فيما سددت به خللاً.

ولغة الكسر أفصح من لغة الفتح، وهي اللغة التي صَوَّبها الحريريّ واستشهد عليها، ولكنّ الأخذ بالأفصح لا يعني أنّ الفصيح لحن، فلغة الفتح جاءت في الحديث النبوي، ونقلها علماء اللغة، فلا مجال لتلحينها.

---

(١) أبو داود ك الخاتم (٣٦٨٩).

(٢) اللسان ٢٠٧/٣.

(الشِّطرنج، والشَّطرنج)

يرى الحريري أن يقال للعبة الهندية: الشِّطرنج، بكسر الشين، لا شَطرنج، بفتح الشين[١].

وعلل لمذهبه بأن من مذهب العرب أن الاسم العجمي إذا عرب ردّ إلى ما يستعمل من نظائره في لغتهم وزنًا وصيغة، وليس في كلامهم (فَعْلَلّ)، بفتح الفاء، وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن (فِعْلَلّ)، بكسر الفاء؛ فلهذا وجب كسر الشين من الشِّطرنج ليلحق بوزن (جِرْدَحْلٍ).

والشطرنج يجوز أن يقال بالشين المعجمة؛ لجواز اشتقاقه من المشاطرة، وأن يقال بالسين المهملة؛ لجواز أن يكون من التسطير عند التعبية، وله نظائر.

ووافقه: الجواليقي[٢]، وابن الجَوْزِيّ[٣]، والصفدي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن الحنبلي[٦]، وابن بالي[٧]، والعدناني[٨].

وخالفه: ابن بري[٩]، والخفاجي[١٠]، والآلوسي[١١]، والقنوجي[١٢].

---

(١) درة الغواص ص١٧٦ .

(٢) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٤٧.

(٣) تقويم اللسان ص١٢٦.

(٤) تصحيح التصحيف ص٣٣٦.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٩٤.

(٦) عقد الخلاص ص٣١٢.

(٧) خير الكلام ص٣١.

(٨) معجم الأخطاء الشائعة ص١٣١.

(٩) حواشي ابن بري وابن مظفر ص١٦٦.

(١٠) شرح الدرة ص١٧٣.

(١١) شرح الطرة ص٢٩٦.

(١٢) لف القماط ص١٣١.

وردّوا على الحريري ما قاله «من أن الاسم الأعجمي إذا عُرِّب ردَّته العرب إلى ما تستعمله من نظائره في لغتهم وزنا وصيغة» بأنَّه ليس بصحيح، وقد خالف فيه جميع النحويين.

قال سيبويه في الاسم المعرب من كلام العجم: ربما ألحقوه بأبنية كلامهم، وربما لم يلحقوه. فذكر مما ألحق بأبنيتهم قولهم: درهم، وبهرج؛ ومما لم يلحق بأبنيتهم نحو: آجُرّ، وفِرِند، وإبراهيم، وإبريسم(١). فهذا يبطل ما ذكره الحريري.

وقوله: «إن الشطرنج مشتق من المشاطرة أو التسطير» بعيد عن نهج السداد؛ لأن الاشتقاق لا يجري في الأعجمي، وما نقل من ذلك غير مقبول، حتى شنعوا على من قال: (آدم) مأخوذ من أديم الأرض، لخلقه من تراب.

وذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق: (الشَّطرنج) بفتح الشين(٢).

وقال السيد في تاج العروس: «..قال شيخنا: ودعوى الاشتقاق فيه أو كونه مأخوذا من مادة من المواد قد ردّه ابن السراج وتعقبه بما لا غبار عليه؛ لأن كلاً من المادتين المأخوذ منهما بعض لأصله الذي أريد أخذه من تلك المادة، ثم ما نفاه المُصَنِّف من فتحه أثبته غيره، وجزم به الحريري وغيره، وقالوا: الفتح لغة ثابتة، ولا يضرها مخالفة أوزان العرب؛ لأنه عجميٌّ معرّب، فلا يجيء على قواعد العرب من كل وجه.

وقال ابن بري في حواشي الصحاح: «الأسماء الأعجمية لا تشتق من الأسماء العربية، والشطرنج خماسي، واشتقاقه من شطر أو سطر يوجب كونها ثلاثية، فتكون النون والجيم زائدتين، وهذا بيّن الفساد»(٣).

والخلاف بين الحريري ومن تعقبه يبحث في:

١- فتح شين (شطرنج) أو كسره.

---

(١) الكتاب ٤/٣٠٣.

(٢) جاء الشطرنج في الإصلاح بكسر الشين، انظره ص١٦٦.

(٣) انظر: تاج العروس ٣/٤١٥. وما ذكره أن الحريري جزم بفتح الشين في (شطرنج) مخالف لمذهبه في الدرة.

٢- أيلزم أن يكون المعرب على أبنية العرب وأوزان كلامهم؟.

٣- ما ثبت أنه معرب أيردّ إلى أصل عربي يشتق منه؟.

• فتح شين شطرنج أو كسره:

قال ابن السكيت: « وتقول: الشِّطْرنج لعبة »[١]، بكسر الشين، وذهب الصغاني إلى كسر الشين فيها؛ قال في التكملة: « والشِّطرنج بكسر الشين، هذه اللعبة المعروفة، وقد يقال بالسين المهملة، ولا يفتح أوله »[٢]، وتابعه الفيروزابادي[٣].

وذهب ابن منظور إلى أنه يقال بالفتح والكسر، والكسر أجود؛ ليكون من باب جِرْدَحْل[٤].

واختار الكسر أيضا الفيّومي، وإن لم ينكر الفتح[٥].

وجاء في المعجم الوسيط بكسر الشين[٦].

• أيلزم أن يكون المعرب على أبنية العرب وأوزان كلامهم؟

الشطرنج فارسيّ معرّب، قيل: « هو معرب (شدرنج)، يعني: من اشتغل به ذهب عناؤه باطلا، والظاهر أنه معرب (صَدْرنك)، فارسي مركب من كلمتين، إحداهما (صد) (sad) ومعناه بالعربية: مائة، وثانيهما (رنك) (rang) ومعناه بالعربية: حيلة، والمراد بالعدد المذكور المبالغة في الكثرة، وعلى هذا يكون في الاسم المذكور إشارة إلى أن مبنى تلك اللعبة على الأفكار الدقيقة والحيل اللطيفة.

---

(١) إصلاح المنطق ص١٦٦.

(٢) التكملة والذيل والصلة للصغاني ١/٤٠٥.

(٣) القاموس المحيط ١/١٩٦.

(٤) اللسان ٢/٣٠٨.

(٥) المصباح المنير ١/٣١٢.

(٦) المعجم الوسيط ١/٤٨٥.

وعلى تقدير أن يكون أصله (شَذْرنج) ينبغي أن يكون معناه: (زال الألم)، فإن تلك اللعبة سبب لتشحيذ الخاطر وتنشيطه؛ لأن الأصل في مثل هذه الأسماء الإشعار بالمدح »[١]. وقال أدّي شير: « وعندي أن الفارسي: (شترنك) أصله: (شاه تُرَنك)، والشين لغة فيه »[٢]. ثم أبدل العرب حروف اللفظ الأعجمي إلى أحرف عربية، وأبقوا ما وافق الحروف العربية، ولم يتعرضوا لتغيير الحركة؛ لتبقى على أصلها.

والإبدال في اللفظ الأعجمي لازم؛ لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم[٣].

واللفظ المعرب له أربعة أحوال:

الأول: ما لم يغيّر ولم يلحق بأبنية العرب، كـ(خراسان).

الثاني: ما غُيِّر وألحق بأبنيتهم، كـ(خُرَّم).

الثالث: ما غير ولم يلحق بأبنيتهم، كـ(آجُرّ).

الرابع: ما لم يغير وألحق بأبنيتهم، كـ(درهم)[٤].

وقال سيبويه: « وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية، نحو فِرِند، وبَقّم، وآجرّ، وجُرْبُزٍ »[٥].

فظهر أن العرب لم يلتزموا تغيير كل لفظ أعجمي يرد في لغتهم، ولم يلتزموا كذلك إلحاق كل لفظ أعجمي بأوزان كلامهم.

---

(١) قصد السبيل ٢/١٩٧.

(٢) معجم الألفاظ الفارسية المعربة ص١٠٠.

(٣) المعرب ص٦، وهذا ليس بمطرد في كل لفظ، إلا أن يكون الحرف الأعجمي ليس له مثيل من الحروف العربية.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٧٢، وقصد السبيل ١/١٢٥.

(٥) الكتاب ٤/٣٠٤.

• ما ثبت أنه أعجمي، أيرد إلى أصل عربي يشتق منه؟

ذهب الصغاني[١] والفيروزابادي[٢] إلى أن (الشطرنج) أو (السطرنج) مشتق من الشطارة، أو من التسطير، وأباه الزبيدي، مستدلا بكلام ابن السراج[٣].

وجاء في المزهر : سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها: هل يعطى حكم كلامها، فيشتق ويشتق منه؟

فأجاب: فقول السائل « يشتق» جوابه المنع؛ لأنه لا يخلو أن يشتق من لفظ عربي أو عجمي مثله، ومحال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه؛ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاما، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض؛ لأن الاشتقاق نتاج وتوليد، ومحال أن تنتج النوق إلا حورانا، وتلد المرأة إلا إنسانا.

وقد قال أبو بكر محمد بن السري في رسالته في الاشتقاق، وهي أصح ما وضع في هذا الفن في علوم اللسان: ومن اشتق الأعجمي المعرّب من العربي كان كمن ادعى أن الطير من الحوت[٤].

التقويم:

الخلاف بين الحريري ومن تعقبه يتمحور في:

١- فتح الشين من (شطرنج) أو كسرها.

٢- هل يلزم أن يلحق المعرب بأبنية العرب وأوزان كلامهم؟

٣- هل يردّ الأعجمي إلى أصل عربي يشتق منه؟

---

(١) التكملة والذيل والصلة ١/٤٥٥.

(٢) القاموس المحيط ١/١٩٦، وفي القاموس: «من الشطارة أو من التشطير»، بالشين.

(٣) تاج العروس ٣/٤١٥.

(٤) المزهر ١/٢٨٦، ٢٨٧.

وأن مرد المسألة السماع.

والمسائل مرتبط بعضها ببعض، فذهب إلى فتح الشين ابن منظور والفيومي، وعدوا الأجود كسرها، وإلى الكسر وحده ذهب الصاغاني والفيروزابادي.

فمن ذهب إلى كسر الشين فقد ألحقه بـ(جِردحل) لينتظم في أوزان العربية.

ومن فتح الشين فقد حمله على نظيره من الأسماء الأعجمية التي لم تلحق بأوزان كلامهم، كآجرّ.

ولم يكن العرب يتبعون نظاما ثابتا مطردا في كل لفظ أعجمي يرد إليهم، بل كانوا يحرصون على إبدال الحروف الأعجمية، حفظا لألسنتها من لكنة العجم، أما إلحاق اللفظ الأعجمي بأوزان كلامهم، فتارة يلحقونه، وأخرى يهملونه.

كما أن اللفظ الأعجمي لا يشتق من العربي، والعكس كذلك؛ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى.

(شَغْبٌ، وشَغَب)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: فيه شَغْبٌ، والمَغْص، بإسكان الغين فيهما، لا شَغَب ومَغَص بفتح الغين فيهما[١].

ودليل شَغْب قول الشاعر:

رأيتك لما نِلْتَ مالاً وعَضّنا زمانٌ ترى في حدّ أنيابه شَغْبا[٢]

ودليل المَغْص قول الراجز:

أنت وهبت هجمةً جُرْجورا

أُدْمًا وحُمْرًا مَغَصًا خُبُورًا[٣].

والمَغَص بالفتح: خيار الإبل، أما المَغْص بإسكان الغين فهو الداء المعترض في البطن.

وقد تابع ابن السِّكِّيت[٤]، وابن قتيبة[٥]، وكراع[٦]، وابن مَكِّيّ[٧].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٨]، والسُيُوطِيّ[٩].

---

(١) دُرَّة الغواص ص١٤٠.

(٢) لصخر بن حبناء انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٢٦٢.

(٣) للعجاج ديوانه ص٣٣٦.

(٤) إصلاح المنطق ص١٨٠.

(٥) أدب الكاتب ص٢٥١.

(٦) المنتخب ٢/٦٦٠.

(٧) تثقيف اللسان ص١٣٢ - ١٣٣.

(٨) تصحيح التصحيف ص٣٣٨، ٤٨٨.

(٩) المزهر ١/٣١٤، ٤٧٠.

وخالفه: ابن ظفر[١]، وابن بَرِّيّ[٢]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٣]، والخَفَاجِيّ[٤]، والآلُوسِيّ[٥]، والقِنَّوْجِيّ[٦]، والعَدْنَانِيّ[٧].

واستدلوا على جواز (شَغَب) بفتح الغين بما حكى ابن دريد أنه يُقال: شَغَب وشَغِب، وحكى أهل اللغة في فعله: شَغَب شَغَبًا، وشَغِبَ شَغْبًا، وشَغَبَ أفصح من شَغِبَ، فلذلك كان (شَغْب) أفصح من شَغَب[٨].

وفتح الغين فيه وتسكينها جائز سماعًا وقياسًا. وفي الأساس: «شَغَبْتُ على القوم: هيّجتُ عليهم الشرَّ، وفلانٌ طويل الشَّغَبِ والشَّغْبِ. قال:

ولا بقتاتةٍ سَبَهْلَلَةٍ　　عاضهةٍ في كلامها شَغَبُ

وقال الآخر:

أُغِصُّ أخا الشَّغْب الألدِّ بِرِيقه　　فينطق بعدي والكلامُ غَضيضُ»[٩]

فأجازهما، وحكى سماعهما. وكذا قاله ابن دريد، وتبعه صاحب القاموس[١٠]، وابن بَرِّيّ.

---

(١) الحواشي ص١٣٤.

(٢) المصدر نفسه ص١٣٦.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص٦٧.

(٤) شرح الدرة ص١٤٧.

(٥) شرح الطرة ص٢٩٤.

(٦) لف القماط ص١١٨.

(٧) معجم الأخطاء الشائعة ص١٣١.

(٨) الجمهرة ١/٢٩٢.

(٩) أساس البلاغة ص٢٣٧.

(١٠) القاموس المحيط ١/٨٩.

هذا وجه السماع فيه.

وأما وجه القياس؛ فقال ابن جِنِّيّ في المحتسب[١]: قرأ سهل بن شعيب النهميّ جَهَرة وزَهَرة في كل موضع مُحرَّكا، ومذهب أصحابنا في كل حرف ساكن بعد فتح لا يحرَّك إلا على أنه لغة فيه، كالنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، والحَلْب والحَلَب.

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز تحريك الثاني؛ لكونه حرفًا حلقيًا، قياسًا مطردًا؛ كالبَحْر والبَحَر، وما أرى الحق إلا معهم، [والكلام لابن جِنِّيّ]، وكذا سمعته من عامة عقيل. وسمعت الشجري يقول: هو مَحَموم، بفتح الحاء، وليس في الكلام مَفَعول بفتح الفاء، وقالوا: اللحَم، يريدون اللحْم، وقالوا سار نَحَوه، بفتح الحاء، ولو كانت الحركة أصلية ما فتحت اللام أصلاً.

وفي تاج العروس: «الشَغْب بالتسكين، ويحرَّك، وهو لغة»[٢].

وقال صاحب اللسان: الشغْب والشغَب والتشغيب: تهييج الشر»، ثم قال: «إنّ العامة تفتح الغين في (شغب)»[٣].

وأجاز مدّ القاموس: الشغْب والشغَب كليهما[٤]، وفي متن اللغة: التحريك، الشغَب لغة، أو هي عامية[٥].

ودليل (مَغْص) ما ذكره ابن القُوطِيَّة: أنه يقال: مَغِس مَغَسًا ومَغْسًا ومَغِص مَغَصًا ومَغْصًا[٦]، فجعل الفتح والإسكان لغتين.

وأساس الخلاف في المسألة: فتح العين أو إسكانها في الفعلين (شغب) و(مغص)، ودلالتهما.

---

(١) المحتسب ١/٨٤ بتصرف يسير.

(٢) تاج العروس ٢/١٢١.

(٣) لسان العرب ١/٥٠٤.

(٤) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٣١.

(٥) متن اللغة ٣/٣٣٦.

(٦) الأفعال ص٢٩٨ وفيه: ومَغِس ومَغِصَ مَغْسًا ومَغصًا.

أما شغب: فما ذكره المخالفون من أدلة يوضِّح أنّ المسألة فيها قولان: الفتح، والتسكين بمعنى: تهييج الشر، وأود استعراض بعض الشواهد التي يتبين بها أيهما الأصل: الفتح، أو التسكين.

قال أبو زبيد يرثي ابن أخته:

كان عنّي يردّ دَرْؤُكَ بعد الله شغْبَ المستصعِب المرِّيد[1].

ويقال: رجلٌ شغْب، وامرأة شغْبة. قال ابن الدُّمينة:

وكوني على الواشين لدَّاء شغبةً ... كما أنا للواشي ألدُّ شغُوبُ[2]

والشغْب: تهييج الشر مثل الشغَب، وقيل: الشَّغْب: الخلاف.

قال عمرو بن قميئة:

فإنْ تشغَبي، فالشغْب مني سجيّةٌ ... إذا شيمتي لم يؤت منها سجيحها[3]

وأنشد الباهلي قول العجاج:

كأنّ تحتي ذاتَ شغْبٍ سَمْحجا ... قوْداءَ لا تحمِلُ وإلا مُخْدَجا[4].

من خلال الشواهد السابقة التي وردت فيها (شَغْب) بتسكين الغين، قد يظهر أنّ التسكين هو الأصل في الكلمة. وعلى مذهب أهل الكوفة يجوز قياسًا أن تفتح الغين أو أي حرف حلقيّ[5].

والشَّغْبُ: مصدر شَغَبَ، والشَّغَبُ: مصدر شَغِبَ[6]، وما دام قد وردا معًا؛ فكلاهما أصل.

---

(١) أبو زبيد الطائي ديوانه ص٥٢.

(٢) لم أقف عليه في ديوان ابن الدمينة.

(٣) ديوان عمرو بن قميئة ص٣١.

(٤) ديوانه ص٢٨٩.

(٥) المنصف ٢/٣٠٥.

(٦) اللسان ١/٥٠٤.

وأما (مغص): فقد جاء في اللسان: «والمغْـصُ والمَغَـصُ: تقطيعٌ فـي أسـفل البطـن والمِعَى، ووجعٌ فيه، والعامة تقوله بالتحريك، والمَغَص من الإبل والغنم: الخالصة البيـاض، وقيل: البيض فقط، وهي خيار الإبل، واحدته مَغَصَةٌ، والإسكان لغة فيـه. قـال ابـن سيده: وأرى أنه محفوظ عن يعقوب، وقيل: المغَص والمغْص: خيار الإبل»(١).

وقـال الجَوْهَـرِيّ: «والفتـح عـاميٌّ»(٢)، وقـال الأَزْهَـرِيّ: «الصـواب مـا قالـه ابـن السِّكِّيت، وهو المَغْص والمَغْس، بالغين المعجمة ساكنة، ولا يُقال بتحريكها»(٣).

التقويم:

الخلاف في المسألة في فتح العين وسكونها من الفعلين: (شغب) و(مغص)، ومـردّ الخلاف السماع والقياس.

ويذهب الحريريّ إلى تسكين العين في المصدرين، ويرى أنه صواب وغيره خطأ.

و(شغب) و(مغص): كلا الكلمتين عينها حرف حلق.

وقد جاء فـي (شَـغَب) التسـكينُ والفتـحُ، وشـواهد تسـكين الغيـن المعجمـة أكـثر، والفتح مذهب أهل الكوفة في الكلمات التي عينها حرف حلـق، فيكـون الفتـح إتباعًـا(٤)، كما جاءت لغة بالفتح فيها. والمعنى: تهييج الشر.

و(مغص) فيها تفصيل: إذا كان معناها: وجعٌ وتقطيع في أسفل البطن، فـالأصل فيـه هو السكون، ويجوز فتح الغين عند الكوفيين قياسًا.

أما إذا كان معناه: الخالصة البياض من الإبل والغنم، فالفتح هو الأصـل، والإسـكان لغة فيه على التخفيف.

هذا بالنظر إلى أقوال علماء اللغة وأصحاب المعاجم. مع ملاحظـة أنّ الخـلاف فـي الداء، لا الإبل.

---

(١) اللسان ٧/٩٣.

(٢) الصِّحَاح ٣/١٠٥٧.

(٣) تهذيب اللغة ٨/٣١.

(٤) انظر: المصباح المنير ٢/٥٧٦.

المبحث الثاني

الإمالة

إمالة (حتى)

يرى الحريريّ الصواب ألا تُمال «حَتَّى»، وأن إمالتها خطأ[١].

واستدل بأن حتى حرفٌ، وحكم الحروف ألا تُمال كما لم يميلوا إلاّ، وإمّا، ولكن.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٢]، والجَوَالِيقِيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧]؛ إذْ يرون أنّ (حتى) تُمال عند بعض العرب.

واستدلوا بما جاء في التسهيل في رسم الخط: «حتى: تُكتب بالياء، وقياسها الألف»، قال ابن عقيل في شرحه: «قد وجه الشذوذ فيه بأنه رويت فيه الإمالة لأنّ بعض العرب أمال حَتى»[٨].

أما أساس الخلاف فهو في إمالة (حَتى)، وهل الإمالة سماع أو قياس؟ والعلاقة بين كتابة الألف والإمالة.

والإمالة جائزة قياسًا في الأسماء والأفعال المتمكنة، وقيل: بل الغالب[٩].

---

(١) درَّة الغواص ص٢٣١.

(٢) تقويم اللسان ص٩٨.

(٣) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٤٦.

(٤) تصحيح التصحيف ص٢٢١.

(٥) شرح الدرة ص٢٢١.

(٦) شرح الطرة ص٢٠٩.

(٧) لف القماط ص١٥٣.

(٨) انظر: المساعد ٤/٣٥٤.

(٩) المساعد ٤/٢٨١ وانظر - شرح الأشموني ٢/٥٢٥.

والحروف لا تمال؛ لعدم تصرّفها، والإمالة تصرّف[١]. وذهب سيبويه إلى أن الألف في (حتى) لا تُمال[٢]. وتابعه الأَزْهَرِيّ؛ إذْ قال: «حتى مشدّدة تكتب بالياء ولا تُمال في اللفظ»[٣]. وابنُ الأَنْبَارِيّ[٤]. إلا أنه قد ورد عن العرب إمالة (حتى).

قال أبو حَيَّان: «وأما (حتّى) فالعامة فيها على الفتح وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وأمالها حمزة والكِسَائِيّ إمالة لطيفة»[٥].

كتابة الألف ياء في (حتى) وعلاقتها بالإمالة:

قال مَكِّيّ بن أبي طالب: «أمّا (حتى) فإنها حرف، ألفها مجهولة لا أصل لها في البناء، فامتنعت من الإمالة لذلك، لكن كُتبتْ بالياء لأنها كانت رابعة، وقيل: إنما كتبت لِيُفرَّق بين دخولها على المضمر والظاهر، وإذا دخلت على المضمر كتبت بالألف تقول: حَتّاك، وحتّاي، وحتّاه، فلا تُكتب إلا بالألف، وإنْ قلت: حتى زيد، وحتى عمرو، كتبت بالياء للفرق بين حالها مع المضمر وحالها مع المظهر. وكان المضمر أولى بالألف؛ لأنّ الإضمار يَرُدّ الأشياء إلى أصولها»[٦].

فلم يربط مَكِّيّ كتابة الألف ياء على الإمالة، ومن أمال ما كتب في المصحف بالياء استثنى من ذلك أحرفًا، منها حتى[٧].

التقويم:

إن الحريريّ قد أخذ في رفضه إمالة (حتى) بمذهب سيبويه وابن الأَنْبَارِيّ؛ لأنها

---

(١) شرح الشافية ٣/٢٦ وانظر الوافي لأحمد عمارة ص١٦٣.

(٢) الكتاب ٤/١٣٥.

(٣) تهذيب اللغة ص٥/٢٠٠، وانظر اللسان ١٤/٦٣.

(٤) انظر: الارتشاف ١/٢٤٦.

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٤٦. وانظر المعجم الكامل في لهجات الفصحى ص٩٧.

(٦) الكشف عن وجوه القراءات ١/١٩٤.

(٧) انظر: النشر ٢/٣٧.

حرف وحقها ألا تُمال. وهذا هو القياس في الحروف.

وقد ثبت أن (حتى) تُمال عند بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وأمالها من القراء حمزة والكِسَائِيّ إمالة لطيفة، فهذا يثبت سماع الإمالة في هذا الحرف، إلا أنّ العامة على عدم إمالتها.

ولم يربط مَكّيّ بين إمالة (حتى) وكتابتها بالياء، وإنما عزا كتابتها بالياء إلى التفريق بين حالها مع المضمر وحالها مع المظهر.

وعلى ما سبق فينبغي الأخذ باللغة الأقوى قياسًا، والأشيع استعمالاً، وتقديمها على غيرها من اللغات القليلة أو الشاذة، إلا أنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإنّ كان غير ما جاء به خيرًا منه[1].

(١) انظر: الخصائص ٢/١٠.

المبحث الثالث

الهمز والتخفيف

(الشأم، والشآم)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال لاسم البلد: الشَّأْم، ولفظه مذكر، لا الشَّآم الذي هو إحدى صيغ النسب[١].

ودليله من السماع قول الشاعر:

يقولون إنّ الشأم يقتل أهله   فمن لِيَ إنْ لَمْ آته بخلودِ[٢]

ووافقه الجَوَالِيقِيّ[٣]، وابن الجَوْزِيّ[٤]، والصَفَدِيّ[٥].

وخالفه: ابن بَرِّيّ، وابن ظفر[٦]، وابن مَنْظُور[٧]، والخَفَاجِيّ[٨]، والآلُوسِيّ[٩]، والقِنَّوْجِيّ[١٠].

واستدلوا بمجيء الشآم لغة في الشام في قول مجنون بني عامر، قيس بن الملوح:

وخُبِّرتُ ليلى بالشّآم فإنني   على كُلِّ شاكٍ بالشآم شفيق[١١]

وقول النابغة:

على أثر الأدلة والبَغَـايـا   وخَفْق الناجيات عن الشآم[١٢]

---

(١) درة الغواص ص١٩٩.

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٢/٣١٦.

(٣) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٩.

(٤) تقويم اللسان ص.١٠٤

(٥) تصحيح التصحيف ص٣٢٧.

(٦) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٨٧.

(٧) تهذيب درة الغواص ص١٨١.

(٨) شرح الدرة ص١٩٠.

(٩) شرح الطرة ص٢٩١.

(١٠) لف القماط ص١٤٠.

(١١) لم أقف عليه في ديوانه.

(١٢) ديوانه ص٥٦.

وقول أبي اللحام التغلبي:

تركت مخيرجان وراء ظهري ... وسِرْتُ من العراق إلى الشآمِ(١)

وقول الفرزدق:

أبلغْ مُعاوية الذي سميته ... أمر العراق وأمر كل شَآم(١)

وقول أبي الأحزر الحماني:

قاد الجياد وأشهر السهام ... من دَيْرصِفّين إلى الشآم(١)

وفيه ثلاث لغات: فصحاهُنّ هي: الشّأْم، بالهمزة الساكنة، ثم الشام بإبدالها ألفًا، ثم الشآم بالمدّ؛ وكلها مسموعة.

وورد في كتب اللغة: أنهم جوّزوا تأنيث الشّأم في الشعر. قالوا: وقد جاء (الشآم) لغة في (الشّأْم)، والنسبة إليها (شآميّ)، (وشآمٍ)، على فعالٍ قال: ولا تقل: (شأْم)، وما جاء في ضرورة الشعر محمول على أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد.

كما يجوز تأنيثه وتذكيره، باعتبار البلدة والمكان، كما في سائر أسماء البقاع والبلدان، والألف في النسبة عوض من إحدى يائيه، فلهذا يخفف، والتشديد فيه شاذ.

والخلاف في المسألة يبحث اسم البلد: هل يقال «الشأْم» على (فَعْل)، أو الشآم، على (فَعَال)؛ كما يبحث تذكيره وتأنيثه.

ومردّ الخلاف السماع.

● الشَّأْم أم الشآم؟

قال ابن السِّكّيت: «وقد أشْأموا، إذا أتوا الشام»(٢)، «ورجل شآم، وامرأة شآمية»(٣).

---

(١) لم أقف عليها.

(٢) إصلاح المنطق ص٣٠٩.

(٣) المصدر نفسه ص١٨٠.

وتابعه: الزَّمَخْشَرِيّ، فقد أورد (الشأم)، و(الشآم)[١].

وقال ابن فارس: « الشّأْم: أرض »[٢].

وقال ابن الأثير: « والشَّأْمِيّ، بهمزةٍ ساكنة: منسوب إلى الشام، وكثير من الناس يقول: شآميّ، بالمدّ، وتشديد الياء، وليس بالعالي، والقياس أن يُقال مع المدّ: شآمٍ، كيمانٍ في يَمَنيٍّ »[٣].

فهو يرى أنّ شآمٍ أعلى من شآميّ.

قال ابن جني: « وقد جاء الشّآمُ لغة من الشّأم »[٤].

وأورد الرازي[٥]، والفيروزابادي[٦]، والزَّبِيدِيّ[٧]: (الشّام)، و(الشآم).

وقال ياقوت: « الشّأْم: بفتح أوّله، وسكون همزته، والشَّأَم، بفتح همزته، مثل نهْر ونَهَر: لُغتان، ولا تمد، وفيها لغة ثالثة، وهي: الشّام، بغير همز، كذا يزعم اللغويون، وقد جاءت في شعر قديم ممدودة »[٨].

وعليه يتقرَّر أنّ اسم البلد فيه لغات: شأْمٌ، وشَأَمٌ، وشام، وشآم؛ والأخيرة على وزن (فعال).

وقولهم في النسب إليه (شآميّ) شاذ؛ لأنه جمع بين العِوَض والمعوّض، وشآمي بياء

---

(١) أساس البلاغة ص٢٢٧.

(٢) مجمل اللغة ٥١٩/٢.

(٣) منال الطالب ص٦١٣.

(٤) اللسان ٣١٤/١٢.

(٥) مختار الصِّحَاح ص١٣٨.

(٦) القاموس المحيط ١٣٤/٤.

(٧) تاج العروس ٣٧٨/١٦ شأم.

(٨) معجم البلدان ٣١١/٣.

مخففة شاذ لما سبق ذكره.

□ مذكر أم مؤنث؟

ذهب ابن مَنْظُور[١]، والرازي[٢]، وياقوت[٣]، والزَّبِيدِيّ[٤]: إلى أنّ لفظ (الشأم) يذكر ويؤنث.

قال ابن بَرِّيّ: شاهد التأنيث قولَ حَوَّاس بن القعطل:

جئتم من البلد البعيد نياطه   والشأم تُنْكَر كهلُها وفتاها

وشاهد التذكير قول الآخر:

يقولون إنّ الشأم يقتل أهله   فمن لِيَ إنْ لم آته بخلود[٥].

والقاعدة النحوية تجيز في أسماء الأماكن والبلدان التذكير والتأنيث[٦]. وفي المذكر والمؤنث للفَرَّاء: الشأْم ذكر، فإذا سمعته مؤنثًا فإنما يُذْهب إلى البلدة[٧].

التقويم:

وعلى ما سبق فإن الخلاف في اسم البلد، هل يُنطق: (الشأْم) على (فَعْل)، أو (الشآم) على فَعَال، كما وقع الخلاف في تذكير البلد وتأنيثه.

وقد أثبتْ الحريريّ (الشأْم) على زنة (فَعْل) بناء على السماع، وأهمل غير هذه اللغة، بل عدَّها خطأ.

---

(١) اللسان ١٢/٣١٤.

(٢) مختار الصِّحَاح ص١٣٨.

(٣) معجم البلدان ٣/٣١١.

(٤) تاج العروس ١٦/٣٧٨.

(٥) المصدر نفسه ١٦/٣٧٨.

(٦) ارتشاف الضرب ١/٤٤٢، ٤٤٣.

(٧) المذكر والمؤنث ص٩٤.

أما (الشآم) بالمدّ على وزن (فعال)، فلغة في اسم البلد، فقد جاء في الشِّعر، فلا سبيل إلى رَدّه أو إنكاره، وإن كان الشأْم أفصح.

والنسب إلى (الشَّآم): شآمٍ، وورد شاذًّا: شآميّ، بالياء المشدَّدة، وشآميْ، بالياء المخففة.

و(الشأْم) أو (الشآم) لفظ يُذكّر ويؤنَّث، بناء على السماع الوارد.

ولم يعتدّ الحريريّ في هذه المسألة باللغات الأُخرى، وأقول: ربما لم تبلغه، كما لم يبلغه شاهد التأنيث.

ويجوز في اسم البلد أن يُقال: الشَّأْم والشآم، وأن يُذَكَّر ويؤنث، والله أعلم.

(مشؤوم، ومشوم)

يرى الحريريّ رحمه الله الصّواب أن يُقال: مشؤوم، بالهمز، لا مشوم[١].

واستدل بقولهم: قد شُئِمَ، إذا صار مشؤومًا، وشَأَمَ أصحابه، إذا مسّهم شؤم من قِبَله. واشتقاق الشؤم من الشأمة، وأصحاب المشأمة: هم المشائيم عليها، والمشائيم: جمع مشؤوم، ومنه قول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها[٢]

وقد تابع ابن السِّكِّيت[٣]، وابن مَكِّيّ[٤]، ووافقه ابن الحَنْبَلِيّ[٥]، وابن الجَوْزِيّ[٦]، وصلاح الدين الصَفَدِيّ[٧].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٨]، والآلُوسِيّ[٩]، والقِنَّوْجِيّ[١٠].

واستدلوا بأن ما قاله ليس بخطأ، وإنْ كان خلاف الأفصح؛ لأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفها مقيس، وقد سُمِعَ في هذه الكلمة، كما ورد قول العباس بن الأحنف:

---

(١) درَّة الغواص ص٦١.

(٢) قائله الأحوص الرِّياحي، انظر: الكتاب ١/١٦٥.

(٣) إصلاح المنطق ص١٥١، ٢٩٤.

(٤) تثقيف اللسان ص٢٩٢.

(٥) عقد الخلاص ص٢٧٤.

(٦) تقويم اللسان ص١٦٨.

(٧) تصحيح التصحيف ص٤٨٢.

(٨) شرح الدرة ص٧٥.

(٩) شرح الطرة ص٣٧٧.

(١٠) لف القماط ص٤٩.

جسدي مبتلى بقلب مشوم[١].

وقد جاء في الشعر القديم عند أهل العربية:

إنّ مَنْ صاد عقعقًا لمشوم كيف مَنْ صاد عقعقان وبومُ[٢].

والأصل: مشؤوم على وزن مفعول، ومشوم مخفف عنه، والعامة تقول: ميشوم بياء بعد الميم، وهو لحن قبيح.

أما أساس الخلاف فهو في كلمة «مشؤوم» بالهمز، أيّ لغة تعتمد؟ آلتحقيق أم التخفيف؟

قال سيبويه: «واعلم أنّ كل همزة متحرِّكة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها»[٣].

وقال مَكِّيّ بن أبي طالب: «ولايجوز غير ذلك نحو: المسألة، والمشأمة، والقرآن، وشبهه؛ فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها استخفافًا، وقيل: تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها؛ لأن الحركة عليه عارضة، والأول أحسن»[٤].

وذكر الرَّضِيّ علة جنوح بعض العرب إلى التخفيف، بقوله: «اعلم أنّ الهمزة لما كانت أدخلَ حروفِ الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سّيما قريش، وروي عن أمير المؤمنين علي ﷺ: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنّ جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا، وخففها غيرهم.

---

(١) العباس بن الأحنف، ديوانه ص٢٤٩.

(٢) مجهول القائل، وانظر: شرح شواهد المغني ٩٧٦/٢، والهمع ٨/٣.

(٣) الكتاب ٥٤٥/٣.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٠/١

والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»[١].

وفي التَّاج: «ومشوم كمقول، والجمع مشائيم نادر»[٢].

ووقف حمزة بن حبيب بنقل حركة الهمزة إلى الشين، مع حذف الهمزة في قوله تعالى: ﴿مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾[٣] هكذا: (المَشَمَة)[٤].

وآثر ورش نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها في مواضع من القرآن، نظرًا لصعوبة اللفظ بها، وهذا التخفيف بنقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها لا يُخلّ بالكلام[٥].

التقويم:

مدار الخلاف على اعتماد اللغات الواردة في كلمة (مشؤوم).

والتحقيق فيها هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسنه أكثر أهل الحجاز، ولا سيّما قريش؛ لثقل الهمزة.

وكلمة (مشؤوم) مشتقة من الشين والهمز والميم لا غير.

والهمزة في (مشؤوم) متحركة بعد ساكن صحيح، خُفِّفَتْ بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

وقد ذكر العلماء أدلة على نقل الهمز إلى الساكن الصحيح قبلها.

وعدّ الحريريّ مَنْ خفف مخطئًا، والأمر ليس كذلك؛ لأن التخفيف لغة، ويقول أبو الفتح في ذلك: «وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك

---

(١) شرح الشافية ٣/٣١، ٣٢.

(٢) التَّاج ١٦/٣٨٠.

(٣) الواقعة: ٩.

(٤) الميسر في القراءات الأربعة عشرة ص٥٣٤.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات ١/٨٩.

من رسيلتها، لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أُنْسًا بها فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، أَوَلا ترى إلى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغات، كلها كاف شافٍ». هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

فإما أن تقل إحداهما جدًا وتكثر الأخرى، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا». ثم قال: «إلا أن إنسانًا لو استعملها [يعني اللغة الأقل] لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين.

وكيف تصرّفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه»(١).

وقد جاء التخفيف مدعومًا بشواهد وأدلة من كلام العرب، ومن بعض القراءات القرآنية.

فلا يجب أن نرميَ من خفّف بالخطأ لأنه خالف الأصل، (ومشوم) جار على التخفيف القياسي، ولا شيء فيه.

---

(١) الخصائص ٢/٦ – ١٢.

المبحث الرابع

الإبدال

(خربش، خرمش)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: خربش الكتاب بالباء أي: أفسده لا خرمش بالميم[(١)].

واستدل بما جاء في بعض الحديث: «وكان كتاب فلان مُخَرْبَشًا»[(٢)].

ووافقه: العَدْنَانِيّ[(٣)].

وخالفه: القِنَّوْجِيّ[(٤)].

واستدل بقول السيد المرتضى في تاج العروس: «(خرمش) أهمله الجَوْهَرِيّ، وقال الليث: خرمش الكتاب والعمل: أفسده وشوّشه، وكذلك الخربشة، والباء والميم تتعاقبان، وقال ابن دريد: خرمش الكتاب: كلام عربي معروف، وإن كان مبتذلاً»[(٥)].

وأساس الخلاف في الباء والميم في (خربش) و(خرمش).

ومردّ الخلاف السماع.

جاء في اللسان: معنى خربش وخرمش: فالخرْبَشةُ: إفساد العمل والكتاب ونحوه، وكتابٌ مخربش: مُفْسدٌ، عن الليث.

والخرمشة: إفساد الكتاب والعمل، وقد خرمشه. والخربشةُ والخرمشة: الإفساد والتشويش [(٦)]. فاللفظان بمعنًى واحد.

وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «الخربشة والخرمشة والخرفشة معناها: التشويش والإفساد»[(٧)].

---

(١) درَّة الغواص ص١٠١.

(٢) الفائق في غريب الحديث ١/٣٦٦.

(٣) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص١٨٦.

(٤) لف القماط ص١٠٦.

(٥) تاج العروس ٩/١٠٦.

(٦) اللسان ٦/٢٩٥.

(٧) الفائق في غريب الحديث ١/٣٦٦.

وتبدل الميم من الباء كما قاله ابن جني[١].

ويبدو أنّ الباء هو الأصل، وذلك لمجيء الحديث الذي ذكره الحريريّ في الفائق، ولقول ابن دُؤاد: كان كتاب سفيان مخربشًا: أي فاسدًا[٢].

ولم يرد نصٌّ -فيما أعلم- عن (خرمش) بالميم.

التقويم:

الخلاف في حرفي الباء والميم من الفعل (خربش) و(خرمش).

ومردّ الخلاف السماع.

وقد ذهب الحريريّ إلى تصويب (خربش) بالباء، وأن الميم فيه خطأٌ.

وجاء (خربش) و(خرمش) بمعنى الإفساد والتشويش. وأنّ الباء هي الأصل، والميم هي المقلوبة عنها.

ومما سبق فإن الأقرب لديّ أن اللفظين بمعنى، وأن أحدهما أصل، والآخر مقلوب عنه، وقد وردت شواهد على الباء دون الميم.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤١٣.

(٢) انظر: اللسان ٦/٢٩٥.

(تفل، وثفل)

يرى الحريري أن يقال: (تفل في عيني)، بإعجام اثنتين من فوق، و(توت) بالتاء المعجمة باثنتين من فوق، و(ثجير) بالثاء المعجمة من فوق لثفل ما يُعصر، و(ثيتل) بإعجام الأولى منهما بثلاث للوعل المُسنّ، و(يثرب)، ولا يقال: ثفل بالثاء، وتوث، وتجير، وتيتل. أما (يثرب) فمختلف فيه[١].

واستدل بأنّ الألفاظ التي نهى عنها قد صحفت، وقد حكى الفَرَّاء عن الكِسَائِيّ أن العرب تقول: تَفَلَ في عيني ونفث، فالتفل: ما صحبه شيء من الريق، والنفث: النفخ بلا ريق، ومنه قوله ﷺ: « إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب »[٢].

ودليل (يترب) قول الشاعر:

وعدتَ وكان الخَلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب[٣]

وأكثر الرواة يروونه (بيثرب)، ويعنون به المدينة، وأنكر ابن الكلبي ذلك، وحقق أن الرواية (بيترب) بالتاء المعجمة باثنتين من فوق، وهو موضع يقرب من اليمامة، ويتاخم منازل العمالقة، واحتج في ذلك بأن عرقوباً كان من العمالقة الذين لم ينزلوا المدينة.

وقد تابع: ابن السكيت[٤]، وابن قتيبة[٥]، وأبا الحسن الهنائي[٦]، وابن مكي الصقلي[٧].

(١) درة الغواص ص٨٦.

(٢) غريب الحديث للهروي ١/٢٩٨.

(٣) ابن عبيد الأشجعي، الخزانة ١/٥٨٠، وقيل للشماخ، الخصائص ٢/٢٠٧.

(٤) إصلاح المنطق ص٥٣، ٣٠٨.

(٥) أدب الكاتب، باب ما تصحف فيه العوام ص٢٥٣.

(٦) المنتخب من غريب كلام العرب ١/١٠٧، ٤٠٥.

(٧) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٧.

ووافقه الجواليقي[١]، وابن هشام اللخمي[٢]، والصفدي[٣]، وابن الحنبلي[٤].

وخالفه: ابن بري[٥]، والخفاجي[٦]، والآلوسي[٧]، والقنوجي[٨].

واستدلوا بما حكى أبو حنيفة الدينوري[٩] أنه يقال بالتاء والثاء، والثاء هي من كلام الفرس، والتاء هي لغة العرب، وأنشد:

لروضةٌ من رياض الحزن أو طرف ... من القُرَيَّـة حَزْنٌ غير محروثِ

أشهى وأحلى لعيني إن مررت به ... من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث[١٠]

وفي شرح أدب الكاتب: أنهما لغتان: (توث، وتوث)[١١].

ودليل (يثرب) قول ابن دريد: اختلفوا في عرقوب، فقيل: إنه من الأوس، فيصح على هذا أن يكون (يثرب) في الشعر بالمثلثة والراء المكسورة، وقيل: من العماليق، فيكون (يترب) بالمثناة[١٢].

---

(١) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٥٥، ٥٦.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١١٩.

(٣) تصحيح التصحيف ص٢٠١.

(٤) عقد الخلاص ص٢٨٧.

(٥) حواشي ابن بري وابن ظفر ص٩٧.

(٦) شرح الدرة ص٩٩.

(٧) شرح الطرة ص١٨٤.

(٨) لف القماط ص١٠٣.

(٩) لم أجده بهذا النص، والذي وجدته: «قال أبو حنيفة: توث بالثاء، وقوم من العرب يقولون التوت، ولم يسمع به في الشعر إلا بالثاء، وذلك أيضا قليل؛ لأنه لايكاد يأتي عن العرب إلا بذكر الفرصاد». انظر: التنبيهات ص١٨٦، والمزهر ٢٧٣/١.

(١٠) محبوب بن أبي العشنّط النهشلي، الخزانة ٢٥٨/١١.

(١١) الاقتضاب

(١٢) الجمهرة ١٢٤/١.

وأساس الخلاف في المسألة الإبدال بين التاء والثاء في توت، يثرب، ولم يُتَعَقَّبْ الحريري في غيرهما، ومرد المسألة السماع الوارد عن العرب.

أولا: توت:

ذهب الأصمعي إلى أن (توث) بالثاء المثلثة فارسي، والعرب تقول: توت[١]. «وقال أبو العباس في هذا الباب، وهو التوت بالتاء»[٢].

وتابعه: الجواليقي[٣]، والمحبي[٤].

وذهب أبو الحسن الهنائي إلى أن (توت)، و(توث) لغتان[٥]. وقال الجَوْهَرِيّ: «ولا تقل التوث»[٦]. وبمثله قال ابن منظور في اللسان[٧]. ولم يذكر المعجم الوسيط إلا التوت[٨]. وذكرها ابن البيطار بالثاء[٩]. وفي دائرة المعارف: التوت، بالتاء، ويسمى الفرصاد[١٠].

ثانيا: يترب:

جاءت رواية البيت بالثاء في الكتاب[١١]. وفي عيون الأخبار: (بيتربِ)، وقال:

---

(١) أدب الكاتب ص٢٥٣.

(٢) التنبيهات ص١٨١.

(٣) المعرب ص٩٠.

(٤) قصد السبيل ١/٣٥٠.

(٥) المنتخب في غريب كلام العرب ٢/٥٤٢.

(٦) الصحاح للجوهري ١/٢٤٥.

(٧) اللسان ٢/١٨.

(٨) المعجم الوسيط ١/٩٠.

(٩) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ١/١٤٢.

(١٠) دائرة معارف القرن العشرين ٢/٦٩٨.

(١١) الكتاب ١/٢٧٢.

هكذا قرأته على البصريين في كتاب سيبويه بالتاء وفتح الراء[١]. وبرواية التاء قال: ابن مكي[٢]، وابن منظور[٣]. وأورده البكري في مادة (الياء والتاء) وقال: « قال ابن دريد: اختلفوا في عُرقوب، فقيل: هو من الأوس، فيصح على هذا أن يكون بيثرب، وقيل: هو من العماليق، فعلى هذا القول إنما يكون بيترب؛ لأن العمالقة كانت من اليمامة إلى وبار، ويترب هناك. قال: وكانت العماليق أيضا بالمدينة»[٤].

وقال ياقوت: « قال الحسن بن يعقوب بن أحمد الهمداني اليمني: (يترب) مدينة بحضرموت، نزلها كندة، وكان بها أبو الخير بن عمرو، وإياها عنى الأعشى بقوله:

بسهام يترب أو سهام الوادي

ويقال: إن عرقوباً صاحب المواعيد كان بها، ثم قال: والصحيح أنه من قدماء يهود يثرب؛ وأما قول الأشجعي:

وعدتِ وكان الخُلْفُ منكِ سجيةً مواعيدَ عرقوب أخاه بيتربٍ

فهكذا أجمعوا على روايته بالتاء المثناة»[٥]. وهذا مذهب ابن الكلبي[٦]. وذكر البيت ابن جني بالثاء والتاء، قال محقق الخصائص: البيت:

وواعدتني ما لا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

قال: « وهو من أبيات الشماخ، أوردها في فرحة الأديب، المقطوعة الرابعة والثلاثين، وقد روى ابن السيرافي: (بيترب) بالتاء والراء المفتوحة، فردّ عليه صاحب

---

(١) عيون الأخبار ١٤٧/٣، وأسنده إلى الأشجعي.

(٢) تثقيف اللسان ص٥٧.

(٣) اللسان ٢٢٧/١.

(٤) معجم ما استعجم ص١٣٨٨.

(٥) معجم البلدان ٤٣٠/٥.

(٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، القسم الأول ص٤٦١، وإليه ذهب البغدادي في الخزانة ٥٨/١.

الفرحة، وذكر أن الرواية: (بيثرب)، اسم مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام»[١].

التقويم:

المسألة تبحث الإبدال بين التاء والثاء في كلمتي (توت)، و(توث)، وكذا (يترب) بالتاء والثاء.

ومرد الخلاف السماع الوارد عن العرب. وقد ذهب الأصمعي والمبرد والجواليقي والمحبي إلى أن (توث) بالثاء فارسيّ، عربيته (توت) بالتاء.

وذهب أبو حنيفة إلى أن التوث عربي قد جاء في شعر العرب، وذكرها ابن البيطار أيضا في كتابه بالثاء.

وقد أنكر الجَوْهَرِيّ وابن منظور كلمة (التوث) بالثاء، بينما لم يوردها الفيروزابادي في قاموسه.

أما البيت الذي قاله ابن عبيد الأشجعي ففيه خلاف في روايته، فمنهم من رواه بالثاء كما جاء في الكتاب، والمجمع عليه روايته بالتاء.

وقد جمع بين الروايتين ابن دريد في الجمهرة، وكذا ابن جني.

وسبب الاختلاف في البيت الاختلاف في نسبة عرقوب: أهو من عماليق اليمامة، أم من قدماء يهود يثرب؟.

(١) الخصائص ٢/٢٠٧.

(يجدِّف، ويُكدِّف)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال فيمن يستقلُّ ما أُعْطي: (يجدِّف) بالجيم لا (يكدِّف).

وأن يُقال لمن يكثر السؤال: (مُجَدٍّ) لا (مُكَدٍّ)[١].

واستدل بأن التجديف في اللغة: استقلالُ النعمة وسترُها، وبه فُسِّر: « لا تُجدِّفوا بنعم الله تعالى »[٢].

و(مُجَدٍّ) مشتقة من الاجتداء، وكان الأصل في المجدِّي: المجتدي، فأُدغمت التاءُ في الدَّال، ثم أُلقيتْ حركةُ الحرف المدغم على ما قبله، كما فعل ذلك مَنْ قرأ: ﴿أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى﴾[٣]، والأصل فيه: يهتدي.

ووافقه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٤]، والعَدْنَانِيّ[٥].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٦]، والآلُوسِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا بقول المعرِّي: إن لغة قوم من العرب إبدال كل جيم كافًا[٩]، إلا أنها غيرُ فصيحة. وقد استعمل الزَّمَخْشَرِيّ (المكدي) ونُقل عنه: أنّ المكدي هو السائل[١٠].

---

(١) دُرَّة الغواص ص٢٠٦.

(٢) أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث ٢/٣٥٤، وعبد الغافر الفارسي في مجمع الغرائب، القسم الثاني ١/٢٨، والزَّمَخْشَرِيّ في الفائق ١/١٩٨.

(٣) سورة يونس: ٣٥.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص١١٧.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص٥٥.

(٦) شرح الدرة ص١٩٧.

(٧) شرح الطرة ص٤١١.

(٨) لف القماط ص١٤٢.

(٩) قال ابن فارس: « وهي لغةٌ سائرةٌ في اليمن مثل " جَمَل " إذا اضطُرُّوا قالوا: " كَمَل " ». الصاحبي ص ٣٦.

(١٠) انظر: أساس البلاغة ص٣٨٩.

وبقول الرّاغب في مفرداته: « الكُدَية: صلابةٌ في الأرض، يُقال: حفر فأكدى، استعير ذلك للطالب المخفق، والمعطي المقل، قال تعالى: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْدَى﴾ »(١).

وأساس الخلاف في المسألة: أيُقال لمن يكثر السُّؤال: (مُكد) أم (مُجدٌ)؟ وإذا كانت(مكدٌ) صوابًا فهل هي مبدلة من (مجدٌ) بمعنى (مجتد) أي: طلب الجدوى، وأبدلت الكاف جيمًا؟ أمْ هي مُفَعِّلٌ من الكدية، بمعنى: الأرض الصلبة الغليظة يبلغها حافر البئر فترده عن غرضه، ثم استعملت مجازًا في الإخفاق في المسألة، ثم في المسألة عامة؟

وهل يُقال لمن يستقل ما أعطي: (يجدِّف)، أو (يكدِّف)؟.

قال الفَرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً وَأَكْدَى﴾ أي: « أعطى قليلاً، ثم أمسك عن النفقة»(٢).

وقال الزَّجَّاج: « معنى (أكدى): قطع، وأصله الحفر في البئر؛ يُقال للحافر إذا حفر البئر فبلغ إلى حجر لا يمكنه معه الحفر: قد بلغ إلى الكُدْية، فعند ذلك يقطع الحفر »(٣).

وجاء عن العرب (أكدى) بمعنى: ألحّ في المسألة، كما جاء (فَعَل) بمعنى (أفعل).

يُقال: أكدى، أي: ألحّ في المسألة. وأُنشِدَ:

تَضِنُّ فنُعْفيها، إنِ الدّارسات عَفَتْ — فلا نحن نُكديها، ولا هي تَبْذُلُ

وتقول: لا يُكديك سؤالي، أي: لا يُلِحّ عليك سؤالي. قالت الخنساء:

فتى الفتيان ما بلغوا مداه — ولا يُكدي إذا بَلَغَتْ كُداها(٤).

وقال ابن القَطَّاع: « (كَدِيَ) المَعْدِن كدى، و(أكدى): لم يخرج منه شيء»(٥).

وزَعْمُ الإبدال لا يثبت بين الكاف والجيم؛ لاختلاف أصلهما الاشتقاقيّ، و(جدا) واوي اللام، و(كدى) يائي اللام.

---

(١) المفردات ص٤٢٧.

(٢) معاني القرآن ٣/١٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٥.

(٤) اللسان ١٥/٢١٦.

(٥) الأفعال ٣/٩٥.

وورد أنّه يُقال: رَجلٌ جادٍ ومجتدٍ، أي: سائل عافٍ طالبٌ للجدوى، كما أنشد الفارسي عن أحمد بن يحيى:

إليه تلجأ الهضّاءُ طُرًّا — فليس بقائل هُجرًا لجادِ.

وقال أبو ذؤيب:

لأنبئت أنا نجتدي الحمد، إنما — تَكَلَّفُهُ من النفوس خيارُها.

والسُّؤَّال الطالبون يُقال لهم: المجتدون[١].

فمعنى (مكدّ) و(مجدّ) متفق، وأصلهما الاشتقاقيّ لا يتفق.

أما عن (جدف) و(كدف):

فـ(كدف) لم تأتِ في كلام العرب بمعنى استقلال العطاء؛ جاء في اللسان: «وفي نوادر الأعراب: سمعتُ كَدَفَتَهُم وحَدَفَتَهُم..، وهو الصوت تسمعه من غير مُعاينة»[٢]. أو صوت وقع الأرْجُل.

ولم يحك اللسان أو التّاج[٣] أن الكاف مبدلة من الجيم، أو أنّ لها معنى آخر غير ما ذُكر.

و(جدف) جاءت في كلام العرب، وفي الأثر أنها بمعنى استقلال ما يعطى العبد من النعمة.

قال ابن مَنْظُور: «وجَدَّف الرّجلُ بنعمة الله: كفرها ولم يقنع بها»[٤].

وجاء في حديث الأوزاعيّ: «سُئل رسول ﷺ: أيُّ العمل شرٌّ؟ قال: التجديف. قيل: وما التجديف؟ قال: أن يقول الرجلُ: ليس لي وليس عندي»[٥].

---

(١) اللسان ١٤/١٣٤.

(٢) المصدر نفسه ٩/٢٩٦.

(٣) تاج العروس ١٢/٤٥١.

(٤) اللسان ٩/٢٣.

(٥) الفائق في غريب الحديث ١/١٩٨.

وفي حديث كعب الأحبار: شر الحديث التجديف، قال أبو عبيد: قال الأصمعي: التجديف: هو الكفر بالنعم، يُقال منه: جَدّف الرجل تجديفًا، قال الأمويّ: هو استقلال ما أعطاه الله؛ قال الشاعر:

ولكني صبرتُ ولم أُجَدِّفْ وكان الصبر عادةَ أوّلينا[1].

التقويم:

وعلى ما سبق فإن الخلاف في (مكدّ) و(مجدّ) فيمن يكثر السؤال، هل الكاف مبدلة من الجيم؟، وفي (يجدِّف) و(يكدّف) فيمن يستقل ما أعطي، هل الكاف مبدلة من الجيم أم لا؟.

ومردّ الخلاف السماع.

يُصوِّب الحريريّ (مجدٌّ) و(يجدِّف) ويخطئ غيرهما. ولا يرى أنّ بين الكاف والجيم إبدالاً.

بينما يذهب المخالفون إلى أنّ بين (مجدّ) و(مكدّ) تبادلٌ صوتي، وكذا بين (مجدف) و(مكدِّف)، اعتمادًا على أنّ بعض القبائل العربية تبدل كل جيمٍ كافًا، لكنهم لم يفصحوا عن أسمائها.

واستعملت (مكدّ) في الأصل بمعنى: الأرض الغليظة الصلبة التي يبلغها حافر البئر، ثم استعملت مجازًا في معنى: الإلحاح في المسألة.

والفعل (يكدف) لفظ يستعمل في غير معنى استقلال النعم أو كفرها.

ونجد أنه لم ينقل أصحاب المعاجم أنّ الكاف أبدلت من الجيم في الألفاظ السابقة، وليس بين (مجدّ) و(مكدٍّ) اتفاق في أصل المعنى، كما لا يوجد وجه شبه في المعنى بين (يكدِّف) و(يجدِّف)، وعليه فلا إبدال بين الجيم والكاف .

---

(١) غريب الحديث للهروي ٣٤٢/٤.

(أح، وأخ)

يرى الحريريّ أن يُقال عند الحرقة ولذع الحرارة المُمضَّة: أحّ، بالحاء المغفلة، لا أخّ، بالخاء المعجمة[١].

واستدل بقول عبد الشارق الجهني:

فباتوا بالصعيد لهم أحاحٌ ولو خفّتْ لنا الكَلْمَى سَرَينا[٢].

أي: بات الكلمى يقولون: أح، لِما وجدوا من حرق الجراحات، وحَرَّ الكلوم.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٣]، والجَوَالِيقِيّ[٤]، والمُوَفَّقُ البَغْدَادِيّ[٥]، وابن هِشَام اللخميّ[٦] ، والصَفَدِيّ[٧]، والسُّيُوطِيّ[٨].

وخالفه: ابن الحَنْبَلِيّ[٩]، والخَفَاجِيّ[١٠].

واستدلوا بقول ابن منظور الأنصاري: «(أخُّ) بالخاء المعجمة كلمة توجُّع وتأوّهٍ من غيظٍ أو حُزنٍ، قال ابن دريد: وأحسبها محدثة»[١١]. وفي القاموس: «أخٌّ كلمةُ تكرُّهٍ

(١) درَّة الغواص ص٢٠٣.

(٢) انظر: شرح ديوان الحماسة ١/٤٥٠.

(٣) تقويم اللسان ص٧٥.

(٤) تكلمة اصلاح ما تغلط فيه العامة ص٥٦.

(٥) ذيل الفصيح ص٣٠.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٢.

(٧) تصحيح التصحيف ص٨٧.

(٨) المزهر ١/٣٠٥.

(٩) عقد الخلاص ص٢٤٧.

(١٠) شرح الدرة ص١٩٥.

(١١) اللسان ٣/٣ .

وتأوّهٍ»[١]. وأمّا (أخْ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة الدَّال على الوجع فمن قبيل ما يدلّ على المعنى من الألفاظ طبعًا لا وضعًا.

أما ما قاله الحريريّ في معنى البيت: لهم أُحَاحٌ.. فمدفوع بقول صاحب القاموس: «والأُحاح بالضم: العطش والغيظ وحزازة الفَمّ، كالأحيحة والأحيح»[٢].

وأساس الخلاف بين الحريريّ ومَنْ تعقبه في الكلمة التي تقال عند الحرقة ولذع الحرارة هل يُقال: (أح) بالحاء المهملة أو (أخْ) بالخاء المعجمة؟ وهل بين اللفظتين تبادل صوتيّ؟.

● **أخ:**

قال ابن دريد: «أخٍّ كلمة تُقال عند التأوُّه، وأحسبها مُحْدَثة»[٣].

وذهب الموفّق البَغْدَادِيّ إلى أنَّ (أخّ) من كلام العجم[٤]. وقال المُحِبِّيّ: إنها مُحْدَثة[٥].

وقال الصَاغَانِيّ: «أخّ: كلمة عند التأوه أو التكرُّه للشيء»[٦].

«وأخ كلمة يتكلم بها عند التوجّع كالاستغاثة» عند الصاحب[٧]، وفي اللسان: «أخ كلمة توجُّع وتأوّه من غيظ أو حُزنٍ»[٨].

---

(١) القاموس المحيط ١/٢٥٦.

(٢) القاموس المحيط ١/٢١٤.

(٣) الجمهرة ١/١٥.

(٤) المزهر ١/٣٠٥.

(٥) قصد السبيل ١/١٦١.

(٦) التكملة والذيل والصلة ٢/١٢٩ وانظر مجمل اللغة ١/٧٩.

(٧) المحيط في اللغة ٤/٤٣٨.

(٨) اللسان ٣/٣.

ونقل ابن مَنْظُور[١]، والزَّبِيدِيّ[٢] رأي ابن دريد في الكلمة.

● أح:

أما (أح) بالمهملة فمعناها: حكاية تنحنح أو توجُّع. وسمعتُ له أحاحًا وأحيحًا: إذا سمعته يتوجّع من غيظ أو حزن[٣].

فالكلمتان واردتان في المعنى المختلف فيه.

التقويم:

يقرر الحريريّ أن يُقال عن الحرقة ولذع الحرارة: (أح) بالحاء المهملة مستدلاً بقول الشاعر الجاهلي عبد الشارق الجهني، وأهمل (أخ) بالمعجمة ولم يذكر سبب إهماله.

ودفع متعقبو الحريريّ استدلاله بالشاهد بما في القاموس من معنى «الأحاح»؛ إذ الأحاح بمعنى العطش؛ والأحاحُ يأتي أيضًا بمعنى التوجع، فلا اعتراض على الحريري في شاهده، ومردّ الخلاف بين الفريقين السماع.

أما كلمة (أخ) بالمعجمة فقد طعن فيها ابن دريد والموفق البَغْدَادِيّ، ونقل طعن ابن دريد في الكلمة من المتأخرين: ابن مَنْظُور، والزَّبِيدِيّ، والمُحِبِّيّ، وفي العين: «فارسية يتوجع بها عند التوجع من شيء»[٤]. ولم يطعن فيها ابن فارس والصغاني والصاحب بن عباد.

وقول ابن دريد: «وأحسبها محدثة» لا يمنع استعمالها، فما أكثر المحدث الذي أقره العلماء وشاع، وربما طرد القديم، كما لا يمنع من ذلك أن تكون فارسية، والمعرب باب واسع.

---

(١) اللسان ٣/٣.

(٢) التّاج ٤/٢٥٥ .

(٣) اللسان ٢/٤٠٤ .

(٤) العين.

وفي هذه المسألة لم يوضح الحريريّ: أيستبدلون المعجمة (أخ) بالمهملة (أح)، أم يستعملونهما معًا؟

كما لم يذكر مثلاً من استعمال الخاصة لما أنكره، وهي إلى استعمال العامة أقرب.

والكلمتان (أح، أخ) من أسماء الأصوات، وهذه غالبًا ما يكون استعمالها طبعيًا لا تتضح فيه الإرادة والقصد، فالخطب هين.

وعلى ما تقدم لا وجه يعوّل عليه لما أنكره الحريريّ.

(احتلط، واختلط)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يُقال: كلمت فلانًا فاحتلط، بالحاء المغفلة، بمعنى: احتلّ رأيه وثار غضبه، وقولهم اختلط بالخاء المعجمة تحريف[١].

واستدل بأن الفعل احتلط مشتق من الاحتلاط، وهو الغضب.

ودليله من السماع ما جاء في المثل: « أول العِيّ الاحتلاط، وأسوأ القول الإفراط[٢].

وقد تبع الحريريَّ: ابنُ الأَنْبَارِيّ[٣]، وابن مَكّيّ[٤].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٥]، وابن الحَنْبَلِيّ[٦].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]، والقِنَّوْجِيّ[٩].

واستدلوا بأن الاحتلاط بالمهملة: الغضب، وبالمعجمة يُقال في اختلال العقل أيضًا، والغضبان لشدة غضبه ربما عرض له ذلك أو ما يشبهه، فيجوز أن يكنى به عنه، أو تجوَّز فيه.

وبما في القاموس: « اختلط: فسد عقله »[١٠].

---

(١) درَّة الغواص ص٢٢٨.

(٢) مجمع الأمثال ٨٧/١، وقد ورد المثل فيه وفي المستقصي في أمثال العرب ٤٤١/١ بالخاء المعجمة.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٠٢/٢.

(٤) تثقيف اللسان ص٦٠، ٤٠٨.

(٥) تصحيح التصحيف ص٨٨.

(٦) عقد الخلاص ص٣٤٢.

(٧) شرح الدرة ص٢١٨.

(٨) شرح الطرة ص١٢٢.

(٩) لف القماط ص١٥٢.

(١٠) القاموس المحيط ٣٥٨/٢.

أما المثل الذي ساقه الحريريّ فهو في أساس البلاغة بالخاء المعجمة، وهو: « أول العيّ الاختلاط، وأوسع الرأي الاحتياط»[١]، وأوّل منْ قاله علقمة بن عُلاثة، وإنما كان أول العيّ؛ لأنَّ من اشتد غضبه لا يقدر على إلزام خصمه غالبًا؛ لشدة تهوُّره كما لا يخفى.

وأساس الخلاف بين الفريقين: الإبدال بين الحاء والخاء في (احتلط) و(اختلط)، ودلالة الكلمتين.

● **الإبدال بين الحاء والخاء:**

ذهب أبو الفتح إلى أن الحاء والخاء يكونان أصلاً لا غير[٢]، وعقد ابن السِّكِّيت باب الحاء والخاء في كتابه الإبدال[٣]، وذكر أمثلة لذلك مثل: فاحت منه ريح طيبة، وفاخت.

والحاء والخاء حرفان حلقيان، وإذا كانت الحروف من مخرج واحد كان ذلك أدعى إلى التبادل الصوتي بينهما، ولكن لم أرَ من ذكر أن الحاء والخاء تبادلا في اخْتلط واحتلط.

● **دلالة (اختلط) و(احتلط):**

اختلط، بالخاء المعجمة، يُقال: خلط الشيء يخلطه خلطًا وخَلّطه فاختلط: مزجه. واختلطا، وخالط الشيء مخالطة وخلاطا: مازجه[٤]. وقال المَرْزُوقِيّ: أصل الخلط: تداخل أجزاء الشيء بعضها في بعض، واختلط فلان: فسد عقله[٥].

و(احتلط) بالحاء المهملة، يُقال فيه: حلط الرجلُ يحلِطُ حَلْطًا وأحلط إحلاطًا واحتلط، أي حَلَفَ وكجّ، وغضِبَ وأسرع في الأمر[٦]؛ وقال الجَوْهَرِيّ: الاحتلاط: الغضب والضجر[٧].

(١) ما نقله الحريري عن الأساس - بالحاء المغفلة - هو الصواب وظ أساس البلاغة . ص ٩٢ / حلط .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٧٩، ١٨٣.

(٣) الإبدال ص٩٩.

(٤) اللسان ٧/٢٩١.

(٥) التّاج ١٠/٢٤٢.

(٦) المصدر نفسه ١٠/٢٢١.

(٧) الصِّحَاح ٣/١١٢٠.

فمردّ (خلط) بالخاء المعجمة الامتزاج والتداخل، ومردّ (حلط) بالحاء المهملة الغضب.

فلكلٍّ معنى يخصّه، واختلط بمعنى فسد عقله تجوّز؛ إذ يمكن أن يقال: إنّ الغضب إذا أصيب به إنسانٌ فإنه يؤثر على العمليات العقلية الطبعية فيه، فيفقد القدرة على التركيز والتمييز، فربما يطلق المرء زوجته، أو ينتقم، أو يقتل إنسانًا، أو يقول كلمةً لا يُلقي لها بالاً تهوي به في النار، أو غير ذلك، من أجل ذلك أوصى النبي ﷺ سائلاً سأله، فقال له النبي ﷺ: « لا تغضب»، ثلاثًا.

وفساد العقل قد يكون لفترة طويلة، وهو المسمّى بالجنون، وقد يكون لوقت قصير، فهذا من أسبابه الاحتلاط. فالاختلاط إذن من أسبابه الاحتلاط.

وعليه فالكلمتان صحيحتان مبنى ومعنى، فاختلال الرأي وثورة الغضب يقال فيه: (احتلط)، والذي هو ضرب من فساد العقل يُقال فيه : (اختلط).

التقويم:

الخلاف يدور حول (احتلط)، و(اختلط)، بالحاء المهملة، أو الخاء المعجمة: فيمن اختل رأيه وثار غضبه.

ومرد المسألة السماع.

إنّ إبدال الخاء من الحاء ليس قياسًا، بل هو سماعيّ بشرط اتحاد المعنى واتفاق الصوتين في المخرج.

و(اختلط) و(احتلط) كل منهما أصل، إلا أنه يمكن أن يحمل أحدهما على الآخر تجوُّزًا؛ إذْ يساعدنا في ذلك اتحاد الصوتين في المخرج، فيكون بمعنى غَضِبَ (احتلط)، وبمعنى: اختلّ رأيه وفقد عقله: (اختلط).

والحريري لم يحمل اللفظين على معنى واحد؛ لأنَّ كلمة (اختلط) بالمعجمة في كل معانيها لم يذكر أصحاب المعاجم أنها بمعنى الغضب، إلا أنَّ علماء الجرح والتعديل أطلقوا كلمة (اختلط) بالمعجمة على الراوي الذي لا يميّز الأحاديث، أو ينسى.

ولعلَّ هذا من تطوّر اللفظة.

(داعر، ذاعر)

يرى الحريريّ أنْ يُقال للخبيث الدِّخلة: داعِـر، بـالدّال المهملـة، وأن قولهـم: ذاعـر بالذال المعجمة تحريف(١).

ومن التصحيف قولهم: الزُمُـرُّد بـالدال المهملـة، والصـواب الزمُـرّذ، بـالذال المعجمة.

واستدل باشتقاق (داعـر) مـن الدّعـارة، وهـي الخُبـث، ومنـه قـول زُمَيْـل بـن أُبَيرْ لخارجة ابن ضرار:

أخارجَ هلاّ إذْ سَفِهتَ عَشِيرةً ... كففتَ لسانَ السُّوء أن يتدّعرا(٢).

ويُقال للعود الكثير الدخان: عودٌ داعر ودَعِر.

وبما أنشد ابن الأعرابيّ في أبيات المعاني:

ولكلّ غُرّةِ مَعْشرٍ من قومـه ... دَعِرٌ يُهَجِّنُ سَـعْيَـهُ ويَعيبُ

لولا سواه لجَرَّرَتْ أوصالَه ... عُرْجُ الضِّباعِ وصَدَّ عنه الذيبُ(٣)

وقد تابع: ابن قتيبة(٤)، وابن الأَنْبَارِيّ(٥)، والثَّعَالِبيّ(٦)، والصِّقِلّيّ(٧).

---

(١) درَّة الغواص ص٤٢.

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٣٨/٣.

(٣) لم أقف على قائله، وانظر: تفسير أبيات المعاني ص٣٩.

(٤) أدب الكاتب ص٢٥٣.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ٨٢/٢.

(٦) فقه اللغة ص١٤٢.

(٧) تثقيف اللسان ص٦٤.

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ[١]، وابن الجَوْزِيّ[٢]، والصَفَدِيّ[٣]، والسُّيُوطِيّ[٤]، وابن الحَنْبَلِيّ[٥].

وخالفه: ابن ظفر[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، وابن الحَنْبَلِيّ[٨]، وابن بالي[٩]، والآلُوسِيّ[١٠]، والقِنَّوْجِيّ[١١].

واستدلوا لمذهبهم بأنه ما المانع من كون الخبيث (ذاعرًا) بالذال الموسومة؟ لأنَّه يُذعر الناس، أي يخيفهم؛ إذا قُصِد هذا فهو صحيح.

ودليل الزمرد حكاية صاحب القاموس أن إهمال دال (الزمرد) لغة، فلا تصحيف[١٢].

وأساس الخلاف ينحصر في دلالة: (داعر، وذاعر)، و(الزمرد، والزمرذ)؛ والاعتداد باللغة، أو الجهل بها، واستعمال الكلمة في معنى مجازي لم يرد عن العرب.

---

(١) تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة ص٥٩.

(٢) تقويم اللسان ص١٠٧.

(٣) تصحيح التصحيف ص٢٦٨.

(٤) المزهر ١/٣١٥.

(٥) ابن الحَنْبَلِيّ يوافق الحَرِيرِيّ في (داعر) ويخالفه في (زمرُّذ). انظر: عقد الخلاص ص٢٦٦.

(٦) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٥٥.

(٧) شرح الدرة ص٥٩.

(٨) عقد الخلاص ص٢٠١، بحر العوام ص٢٣٩.

(٩) خير الكلام ص٢٨.

(١٠) شرح الطرة ص٢٠٣٦.

(١١) لف القماط ص٨٢.

(١٢) القاموس المحيط ١/٢٩٨.

● **دلالة (ذعر، دعر):**

معنى (دَعِر) بالدّال المهملة، والعين المكسورة: العود، دَعَـرًا فهـو دَعِـرٌ: دخّـن فلـم يتّقدْ، وهو الرديُّ الدّخان.

وقال ابن شميل: دَعِـرَ الرجـلُ دَعَـرًا: إذا كـان يسـرق ويزنـي ويـؤذي النـاس، وهـو الدّاعر، والدَّعارة: الفساد والشرّ[١].

وفـي الحديـث: «كـان فـي بنـي إسـرائل رجـلٌ داعـرٌ، فطـرده أبـوه، فحَضَـر الابـن الموت..»الحديث[٢].

ومنهم منْ يروي (دعر) بالذّال المعجمة كما في المقدمـة الفاضليّـة لابـن الجوّانـيّ النّسّابة، وهو تصحيف نبه عليه الصَاغَـانِيّ[٣]. وفـي اللسـان: «والدَّعْـرَةُ: القـادح والعيـب. ورجل دُعَرَة: فيه ذلك، وحكاه كُراع: دُعْرَة: بـالذّال المعجمـة وسـكون العيـن، وذُعَـرَة؛ قال: والجمع ذُعَرات»[٤].

معنى (ذعر): الذُّعْرُ بالذال المعجمة والضمّ: الخوْف والفزع، وهـو الاسـم، والذَّعْـرُ بالفتح: التخويف، كالإذعار، وهذه عن ابن بُزْرُج، وأنشد:

غيران شمّصه الوُشاةُ فأَذْعَروا وحشًا عليك وجدتَهُنَّ سُكُوْنًا[٥].

والذّعَر، بالتحريك: الدَّهَش من الحياء، عن ابن الأعرابي. وأمرٌ ذَعَرٌ: مخوف[٦].

ورجلٌ ذاعِرٌ، وذُعَرَةٌ، وذُعْرَةٌ: ذو عيوب[٧].

(١) اللسان ٤/٢٨٦.

(٢) غريب الحديث الحربي ٢/٦٩٥.

(٣) انظر: التّاج ٦/٤٠٣.

(٤) اللسان ٤/٢٨٦ .

(٥) اللسان ٤/٣٠٦.

(٦) تاج العروس ٦/٤٣٧.

(٧) اللسان ٤/٣٠٦ .

(الزمرذ):

(الزُّمرُّذ)، بالضمّات، وشدّ الراء: هو الزُّبُرْجُد، قال ابن قتيبة: دالـه مهملـة، وصـوّب الأصمعي الإعجام، ونقله في البارع وصححه[١].

وقال الجَوَالِيقِيّ: هو أعجميٌّ معرَّب، أعجميّته بالدَّال المهملة، وهو قول العامة[٢].

(الزّمُرُّد):

«الزّمُرُّد، بالضم، أهمله الجَوْهَرِيّ، وقال أبو عمرو في «فائت الجمهرة»: هو الزّمُرُّذ بالذال المعجمة، قال: الدال والذال يتعاقبان»[٣].

التقويم:

الخلاف في دلالة (داعر، ذاعر) على الخبيث الدّخلة، و(زمــرُّد، زمـرُّذ) على الحجـر المعروف، كما أنّ الخلاف في الاعتداد باللغات.

ومردّ الخلاف السماع.

فقد ذهب الحريريّ إلى أنّ معنى الخبيث الدِّخلة (داعر) بـالدَّال المهملـة، والحجـر المعروف (الزمرذ) بالذال المعجمة، مستدلاً بالشعر والاشتقاق فـي (داعـر)، وأنَّ (ذاعـرًا) و(زمرّد) تصحيف.

وقد وقع التبادل بين الدَّال والذَّال في (داعر)، وله وجه مـن السـماع حكـاه كـراع؛ نظرًا لما بينهما من تقارب صَوْتيّ.

والمعنى في (داعر) بالدّال غير معنـى (ذاعـر)، فـالأول عَنَـوا بـه: الفاسـد المرتكـب للمحرمات، والثاني: عَنَوْا به: الخـوف والفـزع، ولا مـانع مـن اسـتعماله مجـازًا للخبيـث الشرير الفاسد، فمن يُفزع الناس ويخيفهم يستحق هذه الصفات.

---

(١) تاج العروس ٣٦٩/٥.

(٢) المعرَّب، ص١٧٥ وانظر قصد السبيل ٩٤/٢.

(٣) تاج العروس ٤٧٧/٤.

وإذا كان (الدَّاعر) في الأصل وصفًا للعود ثم استعمل في الإنسان مجازًا فأقرب منه أن يستعمل (الذاعر)، مَنْ يُذعر الناس ويخيفهم، وصفًا للخبيث مجازًا.

٣ وعليه فلا يلزم في الاستعمال المجازي بما نُقل عن العرب، ولِمَنْ بعدهم أن يتوسَّع في ذلك ما احتيج إليه، وهذا أحد عوامل تنمية العربية.

وقد جاء الزمرذ والزمرد بمعنى، فلا وجه لإنكار الحريريّ.

(شحّاذ، وشحات)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: فلان شحّاذ، بالذال المعجمة؛ لا شحّات[١].

واستدل على رأيه بأنّ اشتقاق هذا الاسم من قولك: شحذتُ السيف إذا بالغت في إحداده، فكأنّ الشحّاذ هو الملحّ في المسألة والمبالغ في طلب الصدقة.

وقد تابع: ابن الأنباريّ[٢].

ووافقه: الجواليقي[٣]، وابن الجَوْزِيّ[٤]، والصفدي[٥]، وابن الحنبلي[٦]، وابن هشام اللخمي[٧].

وخالفه: ابن ظفر[٨]، والخفاجي[٩]، والآلوسي[١٠]، والقنوجي[١١]، والعدناني[١٢].

واستدلوا على جواز (الشحات) بالتاء بأنّ الشحات كالشحاذ على البدل، كما قالوا: جثا الرجل على ركبتيه وجذا، وقالوا: قثمت وقذمته إذا أخذت منه بكثرة، وقالوا لما يخرج من الجرح: غثيثة وغذيذة.

---

(١) درة الغواص ص٢٢٠.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ٤١٢/١.

(٣) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٣٣.

(٤) تقويم اللسان ص١٢٥.

(٥) تصحيح التصحيف ص٣٣٢.

(٦) عقد الخلاص ص٣٣٦.

(٧) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٩٢.

(٨) حواشي ابن بري وابن ظفر ص٢٠٥.

(٩) شرح الدرة ص٢١٠.

(١٠) شرح الطرة ص٣٠٤.

(١١) لف القماط ص١٤٧.

(١٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٣٤٠.

جاء في الأساس: «رجل شحاذ وشحات: هو الملح في المسألة»[١]؛ وهو تجوّز من شحذ السكين ونحوها إذا سنها، كقولك: هذا الكلام مشحذة للذهن.

وفي بعض شروح الشافية في قوله: «يجمع الحروف المهموسة: ستشحثك خصفه»، الشحث: الإلحاح في المسألة، ومنه يقال للمكدي: شحّاث».

ومنهم من قال: إنه من باب الإبدال، وإليه ذهب ابن بري[٢]، وذهب ابن جنيّ في كتابه سرّ الصناعةإلى أن الثاء لا تبدل من الذال، وأما قولهم: جثوت وجذوت: إذا قمتَ على أطراف أصابعك، وتلعثم وتلعذم وجثجاث وجذجاذ بمعنى: سريع، فليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر، بل هما لغتان[٣]؛ وهو مخالف لما قاله ابن بريّ في حواشيه، فيكون في الإبدال قولان.

وقال السيد في التاج: «وفي الحديث: «هلمي المُدية فاشحثيها بحجر»، أي: حديها وسنيها، ويقال بالذال، فقول المجد: الشحاث للشحاذ من لحن العوام، تبعا للصاغاني[٤]، مشكل، وإن قال به ابن بريّ: إنه محرف من شحاذ، فقد صحح غير واحد لفظ شحاث، وأوضح كونه لغة صحيحة، على أنه من الإبدال، فإنّ الذال تبدل ثاءً بلا غلط فيه ولا لحن، وصرح به الخَفَاجِيّ في العناية وغيره»[٥].

أورد أبو نصر الهوريني في هامش القاموس[٦]، ومحيط المحيط[٧]، وأقرب

---

(١) الأساس ص٢٣٠.

(٢) نقل الخفاجي الدليل الأول من أدلة المخالفين ونسبه إلى ابن بري، وفي كتاب حواشي ابن بري وابن ظفر أن قائله ابن ظفر. والله أعلم.

(٣) سر الصناعة ١/١٨٩.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٢/٣٨٠، و١/١٣٦٧.

(٥) التاج ٣/٢٢٤.

(٦) القاموس المحيط ١/٣٥٤.

(٧) محيط المحيط ٤/٤٥٤، وقال: «الشحاث: الشحاذ، وقيل: هو من لحن العامة».

الموارد[١]، والمتن[٢]، والوسيط[٣]: كلمة (شحاث) بالثاء المثلثة بمعنى الشحاذ.

والمسألة تبحث الخلاف في قولهم: فلان شحاذ، أيقال بالذال أم بالثاء المثلثة؟.

وقد استدل الحريريّ على مذهبه ومن وافقه باشتقاق الكلمة، ومن ثم استعمالها المجازي في طلب الصدقة والإلحاح فيها، يؤيده قول عائشة بنت عبد المدان:

حُدِّثتُ بِشرًا وما صدّقتُ ما زعموا ... من قولهم ومن الإفك الذي اقترفوا
ألحى على وَدَجي ابني مرهفــــةً ... مشـــــحوذةً وكذاك الإثم يقترف[٤]

وفي اللسان: «شحذ السكين والسيف ونحوهما يشحذه شحذا: أحده بالمسن وغيره مما يخرج حدّه، فهو شحيذ ومشحوذ، وفي الحديث: هلمي المدية واشحذيها»[٥]؛ وقد أهمل ابن منظور (شحث)، وفي المصباح: «شحذته: ألححت عليه في المسألة»[٦]، «وهو شحاذ ملح، ولا تقل: شحاث»[٧].

قال عمرو بن حُميل:

بقى على الوابل والرَّذاذِ ... وكُلِّ نَحْسٍ ساهك شحّاذِ[٨]

ومن جوّز (شحاث) بالثاء المثلثة بنى رأيه على دليلين:

---

(١) أقرب الموارد ١/٥٧٣.

(٢) متن اللغة ٣/٢٨٠.

(٣) المعجم الوسيط ١/٤٧٤.

(٤) الزاهر ١/٤١٢.

(٥) اللسان ٣/٤٩٣.

(٦) المصباح المنير ١/٣٠٦.

(٧) القاموس المحيط ١/٣٥٤.

(٨) تاج العروس ٥/٣٧٢.

الأول: الإبدال؛ إذ قالوا: إنّ الثاء قد أبدلت من الذال.

الثاني: حديث النبي ﷺ حيث قال: «هلمي المدية فاشحثيها».

أما الإبدال بين الذال والثاء فإن الذي يسوغه أمران:

اتحاد مخرج الحرفين، وهو طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ويسمى الحرفان: لثويان؛ لقرب مخرجهما من لثة الأسنان، واتحاد صفاتهما: فيشتركان في الرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات[١].

لكن ابن جنيّ ذكر أن الثاء والذال لا يكونان إلا أصلا[٢]؛ فلذلك لا يطرد إبدال الذال ثاء.

وشحث: لفظ سرياني كما بلغ الليث، وأنه تفتح بها الأغاليق من خشب وحديد بلا مفاتيح[٣]، فلا يدل معنى الكلمة على الطلب والإلحاح، فهي بعيدة جدا عن (شحذ) في المعنى، ومن ثم لا التقاء بين الكلمتين.

واستدلالهم بالحديث على نحو ما ذكروه فيه تصحيف، فالحديث رواه الإمام مسلم[٤]، وأبو داود[٥] بلفظ: «هلمي المدية، ثم قال: اشحذيها بحجر»، فكلمة اشحذيها في الحديث وردت بالذال وليست بالثاء كما بينه من استشهد بالحديث لتجويز (شحات) بالثاء.

كما استدلوا بقول أحد شراح الشافية، ولا دليل لهم؛ لأن صاحب الشافية وهو ابن الحاجب قد توفي سنة ٦٤٦هـ أي بعد عصر الاستشهاد.

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب العميد ص٥٤، ٦٨.

(٢) سر الصناعة ص١٧١، ١٨٩.

(٣) تاج العروس ٣/٢٢٤.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي ١٩٦٧.

(٥) سنن أبي داود، ك الضحايا ٢٧٩٢.

التقويم:

الخلاف بين الحريريّ ومن تعقبه يبحث قولهم: فلان شحاذ أو شحات.

ومرد المسألة السماع.

وقد استند الحريريّ في مذهبه على الاشتقاق والاستعمال المجازي للكلمة.

ومن خالف الحريريّ استندوا على الحديث الشريف، وإبدال الذال ثاء، ولا دليل لهم فيهما؛ إذ الإبدال لا يطرد فيهما، وإن اتفق الحرفان مخرجا وصفة، والحديث الذي أوردوه أوردوه محرفا؛ وشراح الشافية ليسوا من عصر الاستشهاد اللغوي.

وذهب الفيروزابادي إلى أنه لا يقال (شحاث) بالثاء المثلثة.

ولم يكن لدى المتعقبين من الأدلة ما يكفي لإسناد مذهبهم، فمذهب الحريريّ في المسألة هو الأقوى والأصح، والله أعلم.

(سلجم، وثلجم، وشلجم)

يرى الحريريّ[١] الصواب أن يقال لهذا النوع من الخضروات المأكولة: (سلجم) بالسين المغفلة، وأن قولهم: ثلجم، وشلجم خطأ.

واستدل بحكاية أبي عمر الزاهد عن ثعلب، واستشهد بقول الراجز:

تسألني برامتين سلجما
إنك لو سألت شيئا أمما
ما جاء به الكريُّ أو تجشّما[٢]

ووافقه: الصفدي[٣]، وابن منظور[٤]، والقنوجي[٥]، والمحبي[٦].

وخالفه: ابن ظفر[٧]، والخفاجي[٨]، والآلوسي[٩].

واستدلوا بأن (شلجم) أعجمي أصله الشين المعجمة، فعرب بالسين المغفلة، فللناطق به ما نوى.

وبما في القاموس: «السلجم، كجعفر: نبت معروف، ولا تقل ثلجم ولا شلجم، أو لغية»[١٠].

---

(١) درة الغواص ص١٢٣.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (سلجم).

(٣) تصحيح التصحيف ص٢٠٢.

(٤) تهذيب درة الغواص ص١٨٠.

(٥) لف القماط ص١١١.

(٦) قصد السبيل ٢/١٤٤.

(٧) حواشي ابن بري وابن ظفر ص١١٩.

(٨) شرح الدرة ص١٣٤.

(٩) شرح الطرة ص١٨٨.

(١٠) القاموس ٤/١٣١.

والخلاف في المسألة يبحث الإبدال في كلمة (سلجم) بالسين المغفلة، هل تقال بالسين أو بالتاء؟.

جاء في المحيط في اللغة: «روى الخارزنجي المثل:

تسألني برامتين شلجما

بالشين، قال: ورامتين قفرٌ. قال: ويروى بالسين، والشين أكثر»[١]. وتابعه: ابن مكي[٢]، وهو مطابق لما في الصحاح[٣]؛ وقال ابن الأعرابي: «السلجم هذا المأكول، ولا يقال: شلجم، ولا ثلجم»[٤].

وأورده أبو الحسن الهنائي بالسين[٥]، وتابعه ابن بريّ، وجاء في اللسان: «وأنشد ابن بريّ لأبي الزحف:

هذا ورب الراقصات الرُّسّم شعري ولا أحسن أكل السلجم

ومنهم من يتكلم به بالشين المعجمة، ويروى الرجز بالسين وبالشين، والصواب بالسين المهملة»[٦]، وقد جاء في كتب الأمثال بالسين[٧].

وقال الكرمي: «السلجم هو اللفت، وفي الإنكليزية Turnip»[٨].

---

(١) المحيط في اللغة ٧/٢٢٠.

(٢) تثقيف اللسان ص٧٦.

(٣) الصحاح ٥/١٩٦١.

(٤) التكملة والذيل والصلة ٦/٥٧.

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب ١/٣٨١.

(٦) اللسان ١٢/٣٠١.

(٧) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/٢١٩١ بالسين، المستقصى من الأمثال للزمخشري ٢/٢٧ وروي فيه بالشين.

(٨) الهادي إلى لغة العرب ٢/٣٦٩.

وحكى تعريبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى، قال: « السلجم معرب، وأصله بالشين، والعرب لا تتكلم به إلا بالسين. قال: وكذا ذكره سيبويه في باب علل ما يجعله زائدا فقال: وتجعل السين زائدة إذا كانت في مثل سلجم »(١).

وفي دائرة المعارف: « السلجم ويقال له: الشلجم أيضا، معرب عن الفارسية، وأصله شلغم، وهو اللِّفت »(٢).

« وقيل: فارسيته (شلغم) بالشين وبالغين المعجمتين كما وقع في شعر الفردوسي، وهو معتمد لغتهم »(٣).

التقويم:

الخلاف حول نوع من الخضروات، هل يقال له: سلجم بالسين، أو شلجم بالشين؟ ومرده السماع.

وحكى هذا اللفظ في الرجز بالشين: الصاحب بن عباد، والجوهري وأبو حنيفة، وعد الفيروزابادي الشين لغة ضعيفة.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه فارسي أصله الشين معرب بالسين، وتابعه في ذلك ابن الأعرابي والهنائي وابن بري وابن منظور والميداني والقاسم بن سلام والزمخشري والبكري.

أما الرجز الذي ورد فيه اللفظ فقد جاء على روايتين، بالسين والشين.

إلا أن رواية السين أكثر قبولا عند اللغويين، والقائلون برواية السين أكثر قبولا عند اللغويين، والقائلون برواية الشين يرد عليهم قول أبي حنيفة أن شلجم فارسي.

ويلاحظ أن الحريريّ اعتد باللغة الأقوى والأشيع، وخطأ غيرها.

---

(١) اللسان ١٢/٣٠١.

(٢) دائرة معارف القرن الرابع عشر ٥/٢٢١.

(٣) قصد السبيل ٢/١٤٤.

(سَبَطانة، زربطانة)

يرى الحريريّ[١] الصواب أن يُقال للتي يُرْمى عنها بالبندق: سبطانة، لا (زربطانة).

واستدل بأن اشتقاق (سبطانة) من السبوطة، وهو الطول والامتداد، ومنه سمّي الساباط؛ لامتداده بين الدّارين.

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ[٢]، والصَفَدِيّ[٣]، وابن الحَنْبَلِيّ[٤].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا بقول المجد: الزبطانة مثل السبطانة[٨]. وذكره في مادة (ز ب ط) و(س ب ط)، وقال السيد المرتضى في تاج العروس: «وهو المشهور الآن بزربطانة»[٩].

وقال الخَفَاجِيّ: كون (السبطانة) بهذا المعنى عربية صحيحة، فلستُ على ثقة بذلك، ولم يذكرها إلا المُصَنِّف والجَوَالِيقِيّ.

والخلاف في المسألة على ثبوت (زربطانة).

جاء في اللسان: «والسَّبَطانة: قناة جوْفاء مضروبة بالعقب، يُرْمى بها الطير، وقيل:

---

(١) درَّة الغواص ص٢٥٥.

(٢) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٢٧.

(٣) تصحيح التصحيف ص٢٩٤.

(٤) عقد الخلاص ص٣٤٨.

(٥) شرح الدرة ص٢٣١.

(٦) شرح الطرة ص٢٥٦.

(٧) لف القماط ص١٦٠.

(٨) القاموس المحيط ٣٦٢/٢ .

(٩) تاج العروس ٢٦٩/١٠ .

يُرمى فيها بسهام صغار، يُنفخ فيها نفخًا، فلا تكاد تخطئ»[١].

وقال مجد الدين: «والزبطانة مثل السَّبطانة، محرّكة فيهما. قلت: وهو المشهور الآن: بزربطانة»[٢].

ولم أجد أحدًا ذكر أنّ (السبطانة) و(الزبطانة) أعجمية من أصحاب كتب المعرَّب، حتى كتاب معجم الألفاظ الفارسية لم يذكر (السبطانة) أو (الزبطانة).

ويجوز أن تكون الزاي مبدلة من السين؛ إذْ ذهب أبو الفتح إلى أن الزاي تكون أصلاً وبدلاً، وضرب لذلك أمثلة[٣].

وقد اشتقت (السبطانة) من الطول والانبساط؛ إذ قالوا: رجل سَبِط الجسم وسَبْطهُ: طويل الألواح مستويها. قال الشاعر:

فجاءت به سَبْط العِظام كأنما عمامته بين الرجال لواء[٤].

التقويم:

ويقوم الخلاف الذي وقع في صحة (زربطانة)، والذي مردّه السماع بأن الحريريّ ذهب إلى أنه لا يُقال (زربطانة) لعدم اشتقاقه.

وعلى الرغم أنّ (فَعَلانة) غيرُ معروف في أسماء الآلات، إلا أن أحدًا لم يتتبع أصلها من أصحاب المعاجم أو كتب المعرَّب فيفصل في حكمها، ولم ينكر من تعقب الحريريّ اشتقاق السبطانة من السبوط، وهو الامتداد.

يبقى أن المتعقبين غيرُ مطمئنين إلى عربيّتها ولم ينكروا اشتقاق الكلمة، فالتعقب أقرب إلى الظن منه إلى اليقين العلمي الموثق.

---

(١) اللسان ٣٨/٧.

(٢) تاج العروس ٢٦٩/١٠.

(٣) سر الصناعة ١٩٥/١.

(٤) انظر: اللسان ٣٠٨/٧ .

كما لم يتعرَّض المتعقبون إلى ما أنكره الحريريّ، وهو (زربطانة).

ويجوز أن تكون (السبطانة) هي الأصل، والزاي بدل من السين؛ إذْ الكلمة بالسين أوسع تصرُفًا وأكثر شواهدَ.

ولا يزال في بعض العاميَّات استخدام (السبطانة) للقناة التي يوضع فيها الرصاص في البندقية.

وقد أوردت كتب اللغة (السبطانة، والزبطانة). أما الزربطانة -موضع الخلاف- فيبدو أنها من تصرف العامة، وهذا ما يفهم من كلام من ذكرها صراحة أو ضمنًا، وعليه فاستعمالها غير صحيح، وفي السبطانة والزبطانة كفاية، مع أن أحدًا لم يشر إلى أصلها.

وإن قُبِل أنها معربة، فإنها بحسب استعمالها وعلاقتها بالأصل العربي (س ب ط، ز ب ط) يبدو أنها غير عربية النجار.

(قريس، وقريص)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال لما يجمد من فَرْط البرد: (قريس) بالسين، لا (قريص) بالصاد[١].

واستدل بأن (القريس) مشتقٌ من القرس: وهو البرد.

وبوروده في الأثر: « قرِّسوا الماء في الشنّان»[٢]، أي: بّردوه. ويدلّ عليه قول أبي زُبيدْ:

وقد تصليت حَرّ نارهمُ كما تصلّى المقرورُ من قَرَسِ[٣].

وقد يقال بإسكان الراء، والشاهد عليه قول الشاعر:

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ للْقِرى إذا اصفَّرَ آفاق السماءِ من القَرْسِ[٤].

وقد تابع الكِسَائِيّ[٥]، وابن السِّكِّيت[٦]، وابن قتيبة[٧]، وثعلب[٨]، والثَّعَالِبيّ[٩]، وابن مَكِّيّ[١٠].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[١١]، والصَفَدِيّ[١٢].

---

(١) درَّة الغواص ص٢٤٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٩/٤.

(٣) ديوانه ص١٠٦.

(٤) البيت لأوس بن حجر. ديوانه ص٥٢.

(٥) ما تلحن فيه العامة ص١٢٢.

(٦) إصلاح المنطق ص٨٢.

(٧) أدب الكاتب ص٢٥٣.

(٨) فصيح ثعلب ص٣٢١.

(٩) فقه اللغة وسر العربية ص٢٥٢/٥٣.

(١٠) تثقيف اللسان ص١٠٢.

(١١) تقويم اللسان ص١٥٠.

(١٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٤١٢.

وخالفه: الخَفَاجِيّ[(١)]، والآلُوسِيّ[(٢)]، والقِنَّوْجِيّ[(٣)]، والعَدْنَانِيّ[(٤)].

واستدلوا بما جاء في الأساس[(٥)]: أنّ البرد القارس من المجاز، ويرى أنه كالبرد القارس، وأجاز التَّاج أن تقول: قرصه البرد، وبردٌ قارص[(٦)].

وأساس الخلاف في: هل يُقال لما يجمد من فَرْط البرد: (قريسٌ) بالسين أو (قريصٌ) بالصّاد؟ وهل بين السين والصاد تبادلٌ صوتيّ أو لا؟.

(قرس) بالسين لا خلاف فيها بمعنى: البرد الشديد.

ويُقال: القَرْسُ والقِرْس: أبردُ الصقيع، وأكثره، وأشدُّ البرد، وقال ابن الأعرابي: القَرَّس: الجامد من كل شيء.

وقرَس الرجل قَرْسًا: بَرَد، وأقرسه البردُ وقَرَّسه تقريسًا. والبردُ اليومَ قارسٌ وقريس.

قال ابن منظور: « ولا تقل قارص»[(٧)]. وممن منعه أيضا ابن السِّكِّيت[(٨)].

أما (قرص) بالصَّاد فمعناه على الأصل: قَبْضٌ على الجلد بأصبعين حتى يؤلم، وقال الليث: القرص باللسان والأُصبع، والقارصة الكلمة المؤذية.

قال الفرزدق:

قوارصُ تأتيني وتحتقرونها ... وقد يَمْلأُ القطرُ الإناءَ فيُفْعَم[(٩)].

---

(١) شرح درة الغواص ص٢٣٠.

(٢) شرح الطرة ص٣٤٤.

(٣) لف القماط ص١٥٧.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٠٢.

(٥) أساس البلاغة ص٣٦٢.

(٦) تاج العروس ٨/٤١١، ٩/٣٣٠.

(٧) اللسان ٦/١٧٠.

(٨) إصلاح المنطق ص٨٢.

(٩) اللسان ٧/٧٠.

وقال الثَّعَالِبيّ في ترتيب أحوال اللبن وتفصيل أوصافه: «فإذا حَذَى اللسان فهو القارص»(١).

وذهب الزَّمَخْشَرِيّ: إلى أنَّ (قرص) بالصاد تستعمل في البرد الشديد مجازًا(٢)، ووافقه: ابن حجر العسقلاني في الغراس(٣).

وعَدّ الزَّبِيدِيّ الصادَ لغةً في السين، والسين لغةُ قيسٍ(٤).

التقويم:

وعلى ما سبق فإن الخلاف في (قرص)، و(قرس)، وهل بين السين والصاد تبادل صوتيٌّ أو لا؟

ومردّ الخلاف السماع.

وقد ذهب الحريريّ إلى أن يُقال لما يجمد من البرد (قريس) بالسين لا بالصاد، مستندًا إلى الاشتقاق والسماع، وخطّأ (قريصًا) بالصاد.

ولفظ (قرص) بالصاد لا يدلّ أصله الاشتقاقي على البرد، ولكنه يدل على القبض على الجلد بأصبعين حتى يؤلم.

ومن جهة التبادل الصوتي بين السين والصاد: ذهب فريق من علماء اللغة إلى عدم التبادل بين السين والصاد في (قرس)؛ لاختلاف أصلهما الاشتقاقي.

وأجاز الزَّمَخْشَرِيّ وغيره استعمال (قرص) بالصاد بمعنى (قرس) استعمالاً مجازيًا، وعَدّ الزَّبِيدِيّ الصاد بدلاً من السين.

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ص٢٤٣.

(٢) أساس البلاغة ص٣٦٢.

(٣) غراس الأساس ص٣٥٩.

(٤) تاج العروس ٨/٤١١، ٩/٣٣٠.

(مصح، ومسح)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال في الدعاء للمريض: «مصح الله ما بك»، أي:
٣ أذهبه، بالصاد، لا بالسين[١].

واستدل بقول الراجز:

قد كاد من طول البِلى أن يمصحا[٢].

٦ وقول الشاعر:

وأراك تمصح في المحاق وحسنُها ... باقٍ على الأيام ليس بماصح[٣]

واعتمد رأي النَّضْرِ بن شُمَيْلٍ في أن يُقال بالصاد لا بالسين، واستدل النضر بقول الشاعر:

٩ وإذا ما الخمرُ فيها أزبدتْ ... أفل الإزبادُ فيها ومصح[٤].

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ[٥]، والصَفَدِيّ[٦]، وابن الجَوْزِيّ[٧].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٨]، وابن مَنْظُور[٩]، والخَفَاجِيّ[١٠]، وابن الحَنْبَلِيّ[١١]،

(١) دُرَّة الغواص ص١٨.

(٢) رؤبة، ملحق ديوانه ص١٧٢.

(٣) قيل: لزيادة الأعجم. الخزانة ٩/٣٥١.

(٤) ميمون بن قيس، ديوانه ص٤٣، وفيه: «وامتصح».

(٥) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٤٣.

(٦) تصحيح التصحيف ص٤٧٩.

(٧) تقويم اللسان ص١٧٥.

(٨) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٢٧.

(٩) تهذيب درة الغواص ص٩٤.

(١٠) شرح الدرة ص٣١.

(١١) عقد الخلاص ص١٨٢.

والآلوسِيّ(١)، والقِنَّوْجِيّ(٢).

واستدلوا على أنّ الصواب: «مسح الله ما بك»، بما ذكره الهَرَوِيّ(٣)، وذهبوا إلى أن النضر قد غلط في تصويبه (مصح)؛ لأنَّ (مصح) فعل لا يتعدّى إلا بالباء، يقال: مصحت بالشيء: ذهبت به، فلو كان بالصاد لقيل: «مصح الله بما بك»، أي: أذهبه، أو تعديه بالهمزة فتقول: «أمصح الله ما بك»، يُقال: مصح بالشيء: ذهب به، ولا يُقال: مصحه، فإنْ زِدْت فيه الباء، فقلت: «مصح الله بما بك»، جاز، كما تقول: ذهبت به، أي: أذهبته.

ووافقه: ابن هِشَام في تذكرته فقال: «مصح الشيء مُصُوحًا: ذهَبَ وانقطع. ولم يذكروه متعديًا»(٤).

وقال الصَاغَانِيّ: «يُقال للمريض: مصح الله ما بك، ومسح، والصاد أعلى»(٥).

وفي القاموس: «مصح الله مرضك: أذهبه، كمسحه»(٦). فثبت من هذا أنه يكون متعديًا ولازمًا، ومعنى مصح في بيت رؤبة السابق: اندرس.

وجاء عن الزَّجَّاج أنه كان يذهب إلى أنّ الصاد تبدل سينًا مع الحروف كلها؛ لتقارب مخرجها ثم رجع عن مقالته.

وقال الجَوْهَرِيّ: «كثيرًا ما يقلبون الصاد سينًا إذا كان في الكلمة قاف أو طاء أو غين أو خاء، كالصّدغ والصماخ والصراط والبصاق»(٧).

---

(١) شرح الطرة ص٣٦٥.

(٢) لف القماط ص٧١.

(٣) انظر: الغريبين.

(٤) التذكرة لابن هِشَام: لم أقف عليه.

(٥) التكملة والذيل والصلة ٢/١٠٥.

(٦) القاموس ١/٢٤٩، وصوابه: «مصح الله مرضك أذهبه كمصَّحَه».

(٧) الصِّحَاح ٤/١٣٢٣.

وجاء في التسهيل: «تُبْدَلُ الصاد من السين جوازًا على لغةٍ؛ إنْ وقع بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء، وإن فصل حرف أو حرفان فالجواز باقٍ»[١].

قال الشهاب: وما ذكره الجَوْهَرِيّ من أصالة صاد الصراط مذهب فيه، واختار غيره أصالة السين، وارتضاه الجَعْبَرِيّ وغيرُه، وقالوا: إبدال السين صادًا لغة قريش؛ إذا كان بعدها أحد الحروف الأربعة السابقة.

أما قول صاحب التسهيل: «على لغةٍ»، فيكاد يُشعِر بأنّ هذه اللغة غير مشهورة، فلا تكون هي القرشية؛ لأنّها مشهورة.

وأساس الخلاف في المسألة: أن المسألة تبحث الفعل في الدُّعاء للمريض: «مسح الله ما بك»، هل يُقال بالسين، أو بالصاد؟

ومدار البحث في المسألة على أمور: الأوّل: التعدّي واللزوم، والثاني: الإبدال، والثالث: السماع.

• التعدي واللزوم:

بيّنَ ابن القُوطِيَّة أنّ الفعل (مَصَحَ) يجيء لازمًا ومتعديًا، قال: «ومَصَحَ الشيءُ مُصُوحًا: غاب في الأرض وغيرها، والكتابُ: دَرَسَ، والنارُ: هَمَدَتْ، وبالشيء: ذَهَبَ، والظِّلُّ: قَصُرَ»[٢].

وفي اللسان أنّ مادة (مَصَحَ) لازمة، إلا ما نقله عن ابن سيده في الدعاء – قال: «ومَصَحَ الله ما بك مصحًا، ومصَّحه: أذهبه»[٣]، وتابعه: الفيروزابادي[٤].

وكذا في التّاج، إلا أنه قال: «ومصحَ الشيءَ: ذهَبَ به، والذي في الصِّحَاح:

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٢٦.

(٢) الأفعال ص٢٥٩، جاء في اللسان ٢/٥٩٨ والتّاج ٤/٢١١ «مَصَحَ الكتابُ يمصحُ مصوحًا»، فيكون لازمًا لا متعديًا.

(٣) اللسان ٢/٥٩٨.

(٤) القاموس المحيط ١/ ٢٤٩.

مصحتُ بالشيء: ذهبتُ به»[١].

وذهب ابن فارس[٢]، والزَّمَخْشَرِيّ[٣] إلى لزوم الفعل (مَصَحَ). ولأجل ذلك غَلَّطَ ابنُ بَرِّيّ النَّضْرَ بن شُمَيْلٍ في قوله: « مصح الله ما بك -بالصاد- ووجه غلطه أنّ (مَصَحَ) بمعنى ذهب لا يتعدّى إلا بالباء، أو بالهمزة.. فلو كان بالصاد لقال: مصح الله بما بك، أو أمصح الله ما بك»[٤].

فالتعدي في الفعل (مَصَحَ) مسموعٌ؛ لمجيء (مصح الله ما بك) أو (مصح الله مَرَضَكَ).

أما مسح: فقال ابن القُوطِيَّة: « ومَسَحَ الشيءَ مسْحًا: أجرى اليد عليه، والمرأةَ وطِئَها، والأرضَ مساحةً ومَسْحًا: ذَرَعها، وبالسيف الأعناقَ والسُّوقَ: ضَرَبها، واللهُ الضُّرَّ: كَشَفَه»[٥].

وورد الفعل (مسح) في اللسان لازمًا ومتعديًا وفيه: « وفي حديث الدُّعاء للمريض: مسح الله عنك ما بك أي أذهب»[٦].

وقد جاء الفعل لازمًا في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[٧]، ومتعديًا في صحيح البخاري: « .. ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر..» الحديث[٨].

---

(١) تاج العروس ٤/٢١١.

(٢) مجمل اللغة ٢/ ٨٣٣.

(٣) أساس البلاغة ص٤٣١.

(٤) التنبيه والإيضاح ١/٢٧٠.

(٥) الأفعال ص٢٩٦.

(٦) اللسان ٢/٥٩٣. وانظر: التَّاج ٤/٢٠٣، والأساس ص٤٢٩، ومختار الصِّحَاح ص٢٦٠، والمصباح المنير ٢/٥٧١.

(٧) المائدة: ٦.

(٨) صحيح البخاري ك الوضوء رقم ١٨٣.

● الإبدال:

والسؤال: هل أبدلت الصاد من السين؟.

من المعلوم لدى الدارسين أنّ الصاد والسين يخرجان من طرف اللسان مع ما فوق الثنايا السُّفلى، أو مع ما بين الثنايا السفلى والعليا، ولا فرق بينهما، وتسمّى أَسَلِيَّة؛ لخروجها من أَسَلَةِ اللسان، أي: مستدقه[١].

وللسين سِتٌّ صفات، هي: الهمس، والرخاوة، والاستفال، والانفتاح، والإصمات، والصفير.

وللصاد سِتٌّ أيضًا، هي: الهمس، والرخاوة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات والصفير[٢].

فالسين والصاد اتفقا في المخرج، وفي أربعٍ من ست في الصفات.

وعند سيبويه أن السين تبدل صادًا، لوجود بعض الأصوات المستعلية في الكلمة، كالقاف والخاء، والغين، والطاء في نطق بني العنبر[٣].

وقال المُبَرِّد في باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود: «وذاك لأنها الأصل، وإنما تقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه؛ ليكون تناولها من وجه واحد.

والحروف المستعلية: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف. فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صادًا، وكلّما قرب منها كان أوجب.

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب العميد ص٥٤.

(٢) المرجع نفسه ص٦٨.

(٣) الكتاب ٤/٤٧٩، وانظر اللهجات في الكتاب ص٢٤٢، والمساعد ٤/٢٢٦، والارتشاف ١/١٥٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٥.

ويجوز القلب على التراخي بينهما، وكلّما تراخى فتَرْكُ القلب أجود»[١].

ويشترط في هذا الإبدال ما يلي:

أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف، لا متأخرة بعدها.

أن تكون هذه الحروف مقاربة لها، لا متباعدة عنها.

أن تكون السين هي الأصل، فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينًا؛ لأنَّ الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولايقلب الأقوى إلى الأضعف، فهذا هو الذي يجوز القياس عليه[٢].

ومن القبائل التي تبدل السين صادًا قريش فتقول في (السِّراط): (الصِّراط)، وعامة العرب يجعلونها سينًا[٣].

فيتبيّن مما سبق أنّ السين تبدل صادًا جوازًا؛ إذا جاورت في الكلمة الواحدة الحروف المستعلية، فيكون انتقالها من الضعف إلى القوة، وهذا هو القياس، وسماعًا فيما عدا ذلك.

أي أنه لا ينطبق الإبدال على الجائز، أو القياس في (مسح) و(مصح)، فليست الحاء حرفًا مستعليًا فتؤثر على السين فتنقلب صادًا.

وقد ذكر أبو الحسن الهُنائي أنه يُقال: «مسح في الأرض ومصح: إذا ذهبت فيها»[٤].

وقال ابن مَنْظُور: «ومصح في الأرض مصحًا: ذهب، قال ابن سيده: والسين لغة»[٥]،

---

(١) المقتضب ١/٣٦٠.

(٢) المزهر ١/٤٦٩.

(٣) البحر المحيط ١/٤٥. وانظر لغة قريش ص١٣٣.

(٤) المنتخب من غريب كلام العرب ص٦٦٠.

(٥) اللسان ٢/٥٩٨.

« ومسح في الأرض يمسح مُسُوحًا: ذهب، والصاد لغة »[١].

فالفعلان (مسح) و(مصح) أصل في معنى: ذهب.

قال أبو الفتح: « وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أنْ نحكم بأن كليهما أصلٌ منفردان، ليس واحدٌ منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقدًا حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه »[٢].

□ السماع:

قد ورد السماع باستعمال (مسح) و(مصح) في الدُّعاء للمريض، فكلاهما صواب.

التقويم:

المسألة تبحث ما يُدعى للمريض، هل يقال: « مسح الله ما بك» بالسين، أو بالصاد؟.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

كما أنّ البحث في الخلاف يتعلق بالتعدي واللزوم من جهة، وبالإبدال من جهة أخرى.

ويذهب الحريريّ ومن وافقه إلى استعمال الصاد بدلاً من السين في الدعاء للمريض، واستخدم الفعل (مصح) متعديًا، ولم يذكر سبب ردّه (مسح) بالسين.

كما اعتمد على الشعر ورأي النّضْر بن شُمَيْلٍ.

وذهب ابن بَرِّيّ إلى أن الفعل (مصح) لازم؛ ولأجله غلّط النّضْر بن شُمَيْلٍ في تعدية الفعل، لكنه يجيز: « مصح الله بما بك»، فالاعتراض على التعدي واللزوم، وليس على معنى الفعل واستخدامه. ووافقه: ابن هِشَام في تذكرته.

---

(١) اللسان ٢/٥٩٣.

(٢) سر الصناعة ١/٢١٠.

وذكر الهَرَوِيّ و الصَاغَانِيّ والفيروزابادي أن الفعل (مسح) متعدٍ، ولكنه ورد لازمًا.

وورد في اللسان والتّاج وكتاب الأفعال لابن القُوطِيَّة ما يثبت أن الفعل (مصح) يجيء لازمًا ومتعديًا. وبه يتبيّن أن إنكار ابن بَرِّيّ على النّضْرِ في غير مكانه.

ويَطّرِدُ إبدال الصاد من السين إذا كان في الكلمة حروف الاستعلاء، وأن تكون السين هي الأصل.

وهناك من القبائل من يبدل الصاد من السين، وهم بنو العنبر وقريش.

كما أن ما اشترطه العلماء في إبدال الصاد من السين لا ينطبق على (مسح) و(مصح).

والفعلان: (مسح) و(مصح) كلاهما أصل في معناهما، وليست كلمة مبدلة من الأخرى.

وعليه، فيصح أن يدعى للمريض فيقال: «مسح الله ما بك»، و«مصح الله ما بك»، بمعنى: أذهب، أو «مصح الله بما بك»، و«مسح الله بما بك»، فكلاهما مناسب في الدعاء للمريض أن يكشف الله ما به ويُذهبه؛ وإن كان (مسح) أولى من حيث هو متعدٍ في معظم استعمالاته، و(مصح) لازم، إلا ما نقل عن ابن سيده في الدعاء للمريض.

(تمعّر، وتمغّر)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال لمن تغير وجهه من الغضب: قد تمعر، بالعين المغفلة، لا الغين المعجمة[(١)].

واستدل بأن ثعلبًا ذكر ذلك، واستشهد عليه بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الله عزّ وجل أمر جبريل عليه السلام أن يقلب بعض المدائن، فقال: «يا ربّ، إن فيها عبدك الصالح، فقال: يا جبريل، ابدأ به فإنه لم يتمعّر لي وجهه قطّ» أي:لم يغضب لأجلي، ثم قيّد الرواية بأن غلّط من رواه بالغين المعجمة، ونسبه إلى التصحيف في الكلمة[(٢)].

ووافقه: الصفديّ[(٣)].

وخالفه: ابن ظفر[(٤)]، والخفاجي[(٥)]، والآلوسي[(٦)]، والقنوجي[(٧)].

واستدلوا بأن من استعمل هذه اللفظة بإعجام العين قاصدًا تشبيه الوجه المحمر غضبًا بالوجه المطلي بالمغرة فذلك وجه صحيح، كما يقال: تحمم وجه الرجل إذا اربدّ، فكأنما سُوِّد بالحمم.

لذا جاء في النهاية الأثيرية في الحديث: «هو الأمغر، أي الأحمر المتكئ على مرفقه، مأخوذ من المغرة، وهو هذا المدر الأحمر الذي تصبغ به الثياب»[(٨)].

---

(١) درة الغواص ص٣٣.

(٢) لم أجد قول ثعلب في الفصيح ولا في الأمالي.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٩٢.

(٤) حواشي ابن بريّ وابن ظفر ص٤٦.

(٥) شرح الدرة ص٥٠.

(٦) شرح الطرة ص١٦٣.

(٧) لف القماط ص٧٨.

(٨) النهاية ٤/٣٤٥.

وقيل: أراد الأبيض؛ لأنهم يسمون الأبيض أحمر. وكذا في حديث الملاعنة: «إن جاءت به أميغر...»[١].

وفي حديث يأجوج ومأجوج: «فخرّت عليهم متمغّرة دمًا»[٢]، أي: محمرة.

وفي التهذيب: تمغّر لونه: تغيّر وعلته صُفرة[٣]، وقال ابن الأعرابي: الممعور: المقطب غضبًا[٤].

والخلاف في المسألة البحث عما يقال لمن تغير وجهه من الغضب، أيقال: تمعّر بالعين المهملة، أو تمغّر بالغين المعجمة؟

ومن الأدلة التي تؤيد مذهب الحريريّ أن الفعل (تمعر) بالعين المهملة قد ورد في صحيح البخاري[٥]، ومسلم[٦]، وسنن الترمذي[٧]، ومسند أحمد[٨].

وجاء في اللسان: «وغضب فلان فتمعر لونه ووجهه: تغير وعلته صفرة، وفي الحديث: فتمعر وجهه، أي تغير، وأصله قلة النضارة وعدم إشراق اللون»[٩].

لكن الحريريّ لم يبين سبب تخطئة (مغر) بالغين المعجمة على الرغم من ورودها.

---

(١) غريب الحديث للخطابي ٣٧٧/١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أجد هذه العبارة في تهذيب اللغة) وانظر: ١٢٧/٨.

(٤) انظر: التاج ٤٩١/٧.

(٥) صحيح البخاري، ك اللقطة ٢٢٩٥، ك المناقب ٣٤٦١، ك الأدب ٥٧١٢.

(٦) صحيح مسلم، ك الزكاة ١٠١٧.

(٧) سنن الترمذي ك تفسير القرآن ٢٩٧٧.

(٨) مسند أحمد، ك مسند المكثرين من الصحابة ٣٩٧١، والكتاب نفسه ٤٣١٠، ك مسند باقي الأنصار ٢٤٦٤٥.

(٩) اللسان ١٨٠/٥.

فقد جاء في الأساس: «وتمعّر لونه: تغيّر، وتقول: كلمته فتحير وتغير، وتمعر وجهه وتمغر، من المَغْرة»[(١)].

«والمَغَر والمُغْرة: لونٌ إلى الحمرة... والأمغر: الأحمر الشعر والجلد على لون المَغَرة... وأمغَرَتِ الشاةُ والناقةُ وأنغرت وهي مُمْغِر: احمرّ لبنها ولم تُخْرِط، وقال اللحياني: هو أن يكون في لبنها شكلة من دم، أي حمرة واختلاط»[(٢)].

فالمتمغّر هو الذي قد علاه تغير من جراء حمرة العينين والوجه؛ لأجل الغضب.

التقويم:

الخلاف في الفعل (معر، ومغر) أيهما يطلق على من تغير وجهه من الغضب.

ومرد الخلاف السماع.

ويلاحظ أن كلّ الأحاديث النبوية التي جاءت مبينة غضب الرسول ﷺ على شيء ما، أوردت الفعل (تمعّر) بالعين المهملة، بينما لم يرد (تمغر) بالغين المعجمة.

وقد استند الحريريّ إلى رواية ثعلب في تصويبه (تمعر)، ولم يعلل ردّه (تمغّر).

ومن أجاز (تمغّر) بناه على الاستعمال المجازي. وعليه فليس في كل ما يحتمل التصحيف يقع التصحيف.

وقد أجاز الزَّمَخْشَرِيّ مباشرة أن يكون تمعر لونه وتمغر بمعنى تغير.

ولا يمنع في اللسان من استخدام (تمعّر) و(تمغّر) بالغين المعجمة فيمن تغير وجهه من الغضب.

فيجوز استخدام (تمعّر) و(تمغّر) فيمن تغير وجهه من الغضب، فمن استعمل (تمعر) كان على المعنى الحقيقي، ومن استعمل (تمغر) بالغين فهو مجاز.

---

(١) أساس البلاغة ص٤٣٣.

(٢) اللسان ٥/١٨١.

(ركّ، ورقّ)

يرى الحريريّ أنْ يقال: اقطعه من حيث رَكّ، لا رقّ[١].

واستدل بقول العرب: اقطعه من حيث رَكَّ، أي: من حيث ضَعُف، ومنه قيل للضعيف: ركيك.

وبما ورد في الحديث: «إنّ الله تعالى ليَبْغض السلطان الرُّكاكة»، و«الرّككة»[٢].

وقد تبع: ابن مَكّيّ[٣].

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ[٤]، والصَفَدِيّ[٥].

وخالفه: ابن الحَنْبَلِيّ[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨]، فذهبوا إلى إجازة ما أباه الحريريّ.

واستدلوا بأنه يلزم من رقة الثوب عدم قوته، فلا مانع من إرادة لازمه، وباب المجاز واسع، ولهذا فسّر أهل اللسان (رقّ) بـ(ركّ)، ولا حاجة إلى أن يُقال: إن الكاف تبدل قافًا؛ لقرب مخرجها.

---

(١) درَّة الغواص ص١٤٤.

(٢) جاء: «إنه لعن الركاكة»، و«إنه يبغض الولاة الرككة». انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، حرف الراء مع الكاف، ومختار الصحاح ص١٠٧.

(٣) تثقيف اللسان ص١٠٩.

(٤) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٢٤.

(٥) تصحيح التصحيف ص٢٨٧.

(٦) عقد الخلاص ص٢٢٨.

(٧) شرح الدرة ص١٥٢.

(٨) لف القماط ص١١٩.

وقال صاحب القاموس: «رَكَّ يَرِكُّ، بالكسر، ركاكةً: ضَعُفَ ورَقَّ»(١).

فلعل مَنْ قال: اقطعه من حيث رق أبدل (رك) بما هو في معناه إبدالاً جرّأه عليه قرب الكاف من القاف في المخرج.

والخلاف في المسألة يبحث من جانبين:

الأول: التبادل بين القاف والكاف. الثاني: دلالة الكلمتين.

● التبادل بين القاف والكاف:

صرّح ابن جني بأنّ القاف والكاف لا يكونَان إلا أصلين. ولا يكون أحدهما بدلاً من الآخر(٢).

لكنّ ابن السِّكِّيت أورد أمثلة لتبادل الحرفين، مثل: عربي كُحّ، وأعرابيّ قُحّ، ودقمه ودكمه، وامتكّ ما في ضرع أمّه، وامتقّ(٣).

ولم يصرّح ابن مَنْظُور أو الزَّبِيدِيّ بالبدل هنا، وأورد الجَوْهَرِيّ أنّ العامة تقول: اقطعه من حيث رقّ(٤). وتبعه ابن مَنْظُور(٥)، والزَّبِيدِيّ(٦).

● دلالة (رك، رق):

(ركّ): رك الشيء: أي ضَعُفَ(٧). وقيل: الركيك: الضعيف، فلم يُقيدّ، قال جميل ابن مُرْثدٍ:

---

(١) القاموس المحيط ٣٠٤/٣.

(٢) سر الصناعة ٢٧٧/١، ٢٧٩.

(٣) الإبدال لابن السِّكِّيت ص١١٣.

(٤) الصِّحَاح ١٥٨٧/٤.

(٥) اللسان ٤٣٢/١٠.

(٦) التَّاج ٥٦٩/١٣.

(٧) الصِّحَاح ١٥٨٧/٤.

لا تكونَنّ ركيكًا تنبلاً لعوا إذا لاقيته تقهلا[١].

ومعنى (رقّ) الرقيق: نقيض الغليظ والثخين، والرِّقة ضد الغِلَظ، والرِّقة: مصدر الرقيق، عامّ في كل شيء حتى يُقال: فلان رقيق الدين.

قال الشاعر:

لم تلق في عظمها وهْنًا ولا رققا[٢].

والعبارة المختلف فيها لم يذكرها الزَّمَخْشَرِيّ من المجاز[٣].

التقويم:

الخلاف حول التبادل الصوتي بين القاف والكاف، ودلالة (رق، رك)؛ إذْ قرر الحريريّ أن يُقال: (رك)، مستدلاً بالسماع المباشر في هذه العبارة عنده عن العرب والحديث، مهملاً (رق) بالقاف؛ إذْ لم ترد هذه العبارة عنده عن العرب بالقاف.

لكن مخالفي الحريريّ أجازوا (رق) مجازًا، أو لأجل أنّ القاف بدل من الكاف، سَوّغ ذلك تقارب المخرج. والخلاف بينهما مرده السماع.

ولم يذكر أصحاب المعاجم أنّ القاف بدل من الكاف في قولهم: اقطعه من حيث رك، لكنه قد يعتبر من التطور الصوتي؛ لأنَّ معنى الركاكة والرقة واحد، وهو الضعف، ثم إنّ مخرج القاف قريب من الكاف، وبه أبدل العامة الكاف قافًا.

ومعلوم أن الركاكة ضرب من الرقة، فالعلاقة بينهما وثيقة لفظًا ومعنى.

وكما تكون الركة (الضعف) في الغليظ وغيره، ولا تكون الرقة إلا في مقابل الغلظ، فركّ في هذا المعنى أعم من (رق)؛ إذْ ليس في كل مقطوع مقصور الرقة، ويتصور

---

(١) البيت في التّاج (ركك).

(٢) اللسان ١٢١/١٠ .

(٣) أساس البلاغة ص١٧٤، ١٧٦.

الضعف في كل ما يقطع.

ومن ثمّ فـ(ركّ) أنسب من (رق).

والحريري لم يحدد السياق الذي تُقال فيه هذه العبارة، وطبيعة المفعول به: أهو الثوب؟ أو الحبل؟ أو الغصن؟.. إلخ.

ولا مانع حيث تتأثر الرقة والغلظ أن يُقال: اقطعه من حيث رق، وهذا متروك لاعتبارات المتكلم وتقديره حسب السياق والمقام.

فقد يكون الرقيق قويًا، والغليظ ضعيفًا، وقد يكون الغرض أن يقطع من حيث ضعُف وإن كان غليظًا، أو من حيث رق وإن كان متينًا، أو من حيث قوي، أو غَلُظ... إلخ فالأولى من جانب المعنى والدلالة، أن يترك الاختيار لتقدير المتكلم؛ إذْ لا مانع مبنى ولا معنى من استعمال «رك» في سياقها، و«رق»في سياقها.

ولا يُحجّر مثل هذا، ولا يلزم ألا نجاوز ما جاء عن العرب فيه، فبابه المعنى والدلالة، ولا سبيل إلى حصر المعاني فيما جاء عن العرب فقط.

(نَشَّم، نشَّب)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يُقال لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر: قد نشّم بالميم، لا نشب بالباء. كما يرى أن يُقال: ما عتّم بمعنى: ما أبطأ. لا ما عتب بالباء[١].

واستدل على رأيه بأن (نشّم) بالميم مشتقة من قولك: نَشّم اللحم، إذا بدأ التغيرّ والإرواح فيه، وعلى هذا جاء في حديث مقتل عثمان ﷺ: «فلما نشَّم الناس في الأمر»، أي ابتدأوا في التوثب على عثمان والنَّيْل منه.

وبما رويّ عن الأصمعي أنه كان يرى أنّ لفظة «نشّم» لا تستعمل إلا في الشر، وأنّ منها قولهم: «دقّوا بينهم عِطْر مَنشِم».

ودليل (عتّم) اشتقاقهم من (عتّم) لصلاة العَتَمة؛ لتأخير الصلاة فيها.

وقد تبع: ابن السِّكِّيت[٢].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٣]، وزهدي جار الله[٤].

وخالفه: ابن مَنْظُور[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والآلُوسِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا بما في القاموس: «نشَّب في الشيء نَشّم»[٩].

---

(١) درَّة الغواص ص١٥٣.

(٢) إصلاح المنطق ص٣١٢.

(٣) تصحيح التصحيف ص٣٧٣، ٥١٥.

(٤) الكتابة الصحيحة ص٢٢٧.

(٥) تهذيب الدرة ص٧٦.

(٦) شرح الدرة ص١٥٦.

(٧) شرح الطرة ص٤٢٧.

(٨) لف القماط ص١٢٢.

(٩) القاموس المحيط ١/١٣٢.

وبما في تاج العروس: «ونشب في الشيء: ابتدأ، كنشّم بالتشديد، حكاه الْلِحْيَانِيّ بعد أنْ ضعفهما»[١].

وبالحديث الذي في البخاري: «لم ينشب أن مات»[٢]. وقد فسروه بـ(لم يلبث)، وهذه اللفظة عند العرب عبارة عن السرعة فمعناه: فجأه الموت قبل أن ينشب في فعل شيء، وأصل النشوب التعلّق، وفي الحديث: «قد نشبوا في قتل عثمان»، أي: وقعوا فيه، فقد علمت أن (نشب) بمعنى (نشم) ثابت لغة واستعمالاً.

واستدلوا على (عتم) بقول الأَزْهَرِيّ في تهذيبه: يُقَال: ضربتُ فلانًا فما عتّم ولا عَتَّب ولا كذّب، أي لم يتمكث ولم يتباطأ في ضربه إيّاه»[٣].

قال الخَفَاجِيّ: الميم والباء تتعاقبان، فتبدل إحداهما من الأخرى كثيرًا، فيقولون: لازب ولازم، وعجب الذنب وعجم الذنب، وظاهر كلامهم أنه مقيس مطرد.

والخلاف في المسألة على أساسين:

الأول: إبدال الباء من الميم في نشب، وعتب.

الثاني: دلالة نشب، نشم، عتب، عتم.

ومرد الخلاف السماع.

● **أولاً: الإبدال:**

قال ابن دريد: «نشّم القوم في الأمر، إذا خاضوا فيه، تنشيمًا. ولا يكون إلا في الشرّ»[٤]. ولم يذكر «نشب» بالباء.

---

(١) تاج العروس ٢/٤٣١.

(٢) لم أجده في البخاري بهذا اللفظ، والذي أقرب إليه ما جاء في كتاب بدء الوحي رقم ٤: «ثم لم ينشب ورقة أن توفي».

(٣) تهذيب اللغة ٢/٢٨٧.

(٤) الجمهرة ٣/٧٢.

وقال ابن فارس: « نشّموا في الأمر: أخذوا فيه »[١]. ونشَّب كنشّم عند ابن مَنْظُور نقلهما عن الْلِحْيَانِيّ إذْ قال: « ونَشِبَ فلان مَنْشبَ سوءٍ إذا وقع فيما لا مخْلص منه. ونشّب في الشيء، كنشّم؛ حكاهما الْلِحْيَانِيّ بعد أن ضعّفهما »[٢].

وفيه: « نشّم القومُ في الأمر تنشيمًا: نشبوا فيه وأخذوا فيه. وفي النوادر: نَشَمْتُ في الأمر ونشَّمت ونشَّبت أي ابتدأت »[٣].

أمّا (**عتم، عتب**) فتلحق بأختها في الإبدال؛ إذْ نقل ابن مَنْظُور والزَّبِيدِيّ أنّ الباء بدلٌ من الميم.

قال ابن مَنْظُور: « وعتّب الرجلُ: أبطأ، قال ابن سيده: وأرى الباء بدلاً من ميم عتّم »[٤]. ويقال: « حَمَلَ عليه فما عتّم ولا عتّب ولا كذّب أي: لم يتمكث ولم يتباطأ في ضربه إيّاه »[٥].

والإبدال بين الميم والباء يتكافأ[٦]؛ إذ الباء أخت الميم.

الدلالة:

يُقال: نشّم القوم في الأمر تنشيمًا؛ نشبوا فيه وأخذوا فيه، ونشّم في الأمر: ابتدأ فيه.

قال الشاعر:

قد أغتدي والليل في جريمه ... معسكرًا في الغُرِّ من نجومه
والصبح قد نشّم في أديمه ... يَدُعُّه بِضَفَتَّيْ حيزومه[٧].

---

(١) معجم المقاييس في اللغة ص١٠٧٢.

(٢) اللسان ١/٧٥٦، وانظر التّاج ٢/٤٣١.

(٣) المصدر نفسه ١٢/٥٧٦.

(٤) المصدر نفسه ١/٦٧٥، وانظر: التّاج ٢/٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه ١٢/٣٨٠.

(٦) المساعد ٤/٢٢٨، ٢٢٩.

(٧) اللسان ١٢/٥٧٦.

و(نَشِبَ) الشيءُ في الشيء، بالكسر، نَشَبًا ونُشُوبًا ونُشْبةً: لم ينْفُذْ، وأنْشَبَه ونَشَّبَه؛ قال:

هُمُ أنشبوا صُمَّ القنا في صدورهم ... وبيضًا تقيضُ البيضَ من حيثُ طائرهْ

ونشب فلانٌ منشب سَوْءٍ إذا وقع فيما لا مخلص منه. ولم يَنْشَبْ أن فعل كذا، أي: لم يلبث؛ وحقيقته لم يتعلق بشيء غيره، ولا اشتغل بسواه(١).

(عَتب)، والتعتُّب: التجني، وعَتّب الرجل: أبطأ(٢).

(عتّم) يقال: «عَتَمتُ عن الشيء عَتْمًا وعُتُومًا: كففتُ عنه بعد المضيِّ فيه، والضيف، والقرى، والخبرُ: تأخرّ وأبطأ»(٣).

شاهده قول الشاعر:

فَمرَّ نضيُّ السَّهم تحت لَبانه ... وجال على وَحْشِيِّة لم يُعَتِّمِ(٤).

التقويم:

رأى الحريريّ أن يُقال: (نشّم) بالميم، لا (نشب)، وأن يُقال: (عتم) بالميم، لا (عتّب) بالباء، مستدلاً باشتقاق الكلمتين، ولم يُفسِّر سبب عدوله عن الكلمتين الأُخريين.

ومرد المسألة السماع.

ومَنْ تعقب الحريريّ ذهب إلى الإبدال بين الميم والباء في نشم، وعتم. مستدلين بنقل العلماء، وما جاء في صحيح البخاري. ومذهبهم هو الأقرب للصواب؛ إذا نظرنا إلى ما جاء في معاجم اللغة، كاللسان والتّاج من التصريح بإبدال الباء من الميم في الكلمتين.

وإذا بحثنا عن الأصل في الكلمتين: أهي الباء أم الميم، باعتبار كثرة الشواهد؟ وجدنا أنّ اللسان أورد ثلاثة شواهد في (نشب)، بينما أورد ستة شواهد في (نشم).

---

(١) اللسان ١/٧٥٦.

(٢) المصدر نفسه ١/٥٧٦.

(٣) الأفعال لابن القوطية ص١٧.

(٤) للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه ص١٨٢.

كما أورد اللسان ثلاثة عشر شاهدًا في (عتَب) وستة عشر شاهدًا في (عتّم). وهذا لا يقطع بأصالة إحداهما وإبدال الأخرى منها.

ودلالة (عتم) و(عتب) واحدة، كذا دلالة (نشّب) و(نشّم). فالألفاظ تتصاقب لتصاقب المعاني.

ويبدو أن الحريريّ، رحمه الله، لم يطّلع على كلّ ما قيل، أعني النظر في الآراء الأخرى في المسألة، على عكس من تعقبه، فمن حَفِظ حجة على مَنْ لم يحفظ.

وعليه فلا وجه لإنكار الحريريّ، والكلمات الأربع صحيحة مبنى ومعنى واستعمالاً.

المبحث الخامس

القلب المكاني

(تغشمر، وتغشرم)

يرى الحريريّ الصواب أن من يأخذ الشيء بقوّة وغلظة قد (تغشمر)، بتقديم الميم على الراء، لا (تغشرم)[١].

واستدل بقول الراجز:

إنّ لها لسائقًا عشنزرا

إذا وَنَيْنَ ساعةً تغشمرا[٢].

وبكلام العرب: قد تغشمر السيل، إذا أقبل بشدّة، وجرى بحِدة.

وقد تابع: أبا الحسن الهنائي[٣].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: ابن ظفر[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا بأن القلب معروف في كلامهم، ومما يضاهي هذا قولهم: تجحشر وتحجشر إذا غلظ واجتمع خلقه، وجهجهت بالسبع وهجهجت به أي: نفّرته، وزحزحت الشيء وحزحزته: إذا حركتَه لتزيله. والقلب أمرٌ لازم لبعض الألسنة، كاللثغ.

أما الخلاف فهو على أساس ثبوت (تغشرم)، وأنها مقلوب تغشمر.

---

(١) درَّة الغواص ص١١.

(٢) الرجز لا يعرف قائله. وانظر الكامل ١٣٠٧/٣.

(٣) المنتخب ٣٤٢/١.

(٤) تصحيح التصحيف ص١٨٨.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٢١.

(٦) شرح الدرة ص٢٠.

(٧) لف القماط ص٦٧.

قال ابن جني: «اعلم أنّ كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلين ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، فهو القياس الذي لا يجوز غيره. وإن لم يمكن ذلك حكمت بأنّ أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم رأيت أيهما الأصل، وأيهما الفرع.

فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب، وجبذ؛ ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه، وذلك أنهما يتصرفان تصرّفًا واحدًا»(١).

وقد ورد غشمر غشمرةً فهو متغشمِر(٢)، وتغشرم تغشرما فهو متغشرم.

قال الشاعر:

يُصافح البيدَ على التَّغَشْرُمِ(٣).

وقيل تغشرمَ البيدَ: ركبها؛ وغُشارِم: جريء ماضٍ، كغُشارم(٤).

ومعنى الغَشْمرة: التَّهضُّم والظلم، وقيل: الغشمرة إتيان الأمر من غير تثبّت.

والتغشمر: ركوب الإنسان رأسه في الحق والباطل، لا يبالي ما صنع(٥).

فاللفظان بينهما عموم وخصوص، فلفظ التغشرم: أعمّ؛ إذْ يشمل عموم الجُرأة والركوب. بينما لفظ (التغشمر) يختص إلى حدّ ما بالظلم والتعدّي والشدة.

فكلا التركيبين: (تغشمر) و(تغشرم) مسموع، وعلى نسق ما قال أبو الفتح: كلاهما أصل، وليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه.

---

(١) الخصائص ٦٩/٢ وانظر المعنى لعضيمة ص٤٠.

(٢) اللسان ٢٣/٥ .

(٣) الرجز بلا نسبة في اللسان (غشرم)، والتّاج (غشرم).

(٤) اللسان ٤٣٨/١٢ .

(٥) اللسان ٢٣/٥ .

التقويم:

الخلاف بين الحريريّ ومن تعقبه في ضوء ثبوت (تغشمر) و(تغشرم) في اللغة.

ومردّ الخلاف السماع.

ولكلا اللفظين مصدر مسموع، فحينئذٍ هما أصلان، مثل: جذب وجبذ. فليس فيهما قلب عند البصريين[1]. وإن كانت «غ ش ر م» أقل تصرفًا واستعمالاً، حتى لقد أهملها الفيروزابادي واستدركها الزَّبِيدِيّ.

ومن ناحية المعنى: فلفظ (التغشرم) أعم من لفظ (التغشمر)، وهو ما عناه الحريريّ بمعنى القوة والشدّة.

ونجد أن استخدام الألفاظ الخاصّة تحدّد المعنى بشكل أوضح من استخدام الألفاظ العامة.

وما أنكره الحريريّ ثابت في اللغة، ولعله لم يبلغه فأنكره.

---

(١) الكوفيون يتوسعون في إطلاق لفظ القلب على كل كلمتين اتحد معناهما ووجد بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض وإن وُجد المصدر لكل من الفعلين. انظر: المغني ص٤٠.

الفصل الثاني

ما اختلف فيه من الأبنية

المبحث الأول: الأسماء

المبحث الثاني: الأفعال

تمهيد

في هذا الفصل جمعت المسائل المتعلقة بالأبنية من كتاب درة الغواص التي وقع فيها خلاف بين الحريريّ ومن تعقبه، وقسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأسماء.

المبحث الثاني: الأفعال.

المبحث الثالث: المسائل المتفرّقة.

المبحث الأول

الأسماء

(سائِلٌ، وسأّالٌ)

يرى الحريريّ الصّواب أن يُقال لمن يكثر السؤال: سأّالٌ، وسأّالةٌ، لا سائل وسائلة[١].

واستدل بقول الشاعر في الخمر:

سأّالةٌ للفتى ما ليس في يدِهِ ... ذَهّابة بعقولِ القومِ والمالِ[٢].

والأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة حفظ المعاني التي تتميّز باختلاف صيغ الأمثلة، فبُني مثالُ مَنْ فَعَلَ الشيءَ مرّةً على فاعِلٍ، نحو: قاتل وفاتك، وبُني مثال من كرر الفعل على فَعّالٍ، مثل: قتّالٍ وفتّاكٍ، وبُني مثال مَنْ بالغ في الفعل، وكان قويًا عليه: على فعُول، مثل: صبور وشكور، وبُنِيَ مثال مَنْ اعتاد الفعل على مِفعَال، مثل: امرأة مِذْكار: إذا كان من عادتها أن تلد الذُّكور، ومِئناث: إذا كان من عادتها أن تلد الإناث، ومِعْقَاب: إذا كان من عادتها أن تلد نوبة ذكرًا ونوبة أُنثى.

وبني مثال مَنْ كان آلةً للفعل وعُدّةً له على مِفعَل، نحو: مِحْرَب ومِرْجَم.

ووافقه: ابن هِشَام اللّخْمِيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: ابن بَرِّيّ وابن ظفر[٥]، وابن الحَنْبَلِيّ[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]،

---

(١) درة الغواص ص١٦٨.

(٢) نسبة أبو علي القالي في الأمالي إلى عامر بن الظَّرِب بن عمرو ١/٢٠٤.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٣٦.

(٤) تصحيح التصحيف ص٣٠٣.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١١٤ - ١١٥.

(٦) عقد الخلاص ص٢٢١.

(٧) شرح الدرة ص١٣١.

(٨) شرح الطرة ص٢٧٧.

والقِنَّوْجِي"[١].

واستدلوا بأنَّ باب فاعِل، مثل: ضارب وقاتِل، يكون عامًا لا يخُصُّ قليلاً من كثير، وأمّا (فعّال) فإنه يختص بالكثير؛ لكون فاعل عامًا في الكثير والقليل، ألا ترى أن قوله سبحانه: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[٢] لا يقتضي أن يكون السائل هنا مَنْ قلّ سؤاله، فينوب الأعمّ منهما مناب الأخصّ، فيصير المراد بأحدهما ما يُراد بالآخر.

ومثل هذا في صفة الباري سبحانه: الخالق، والخلاق، والرازق، والرزاق، يكون المراد بأحدهما ما يراد بالآخر؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٣]، ولو قرأ قارئ بـ«ظالم»: لكان بمعناه.

والخلاف في مبالغة اسم الفاعل من الفعل (سأل)؛ والأساس في ذلك السماع والقياس.

«والسؤال: استدعاء معرفةٍ، أو ما يؤدي إلى المعرفة، واستدعاء مال، أو ما يؤدي إلى المال»[٤].

وقد استخرج العلماء صيغًا للمبالغة جعلوها قياسًا، وعدّتها خمسة، وهي: فعَّال، ومفعول، ومِفْعَال، وفَعِل، وَفعيل[٥].

فسأّال صيغة مبالغة على زنة فَعَّال، وأورد أئمة اللغة عن العرب مبالغة السائل، فقال الزَّمَخْشَرِيّ: «هو: سأّال، وسؤول، وسُؤَلة؛ وقوم سَأَلَة، وسُؤَّال»[٦].

---

(١) لف القماط ص١١١.

(٢) سورة الذاريات: ١٩.

(٣) سورة فُصِّلت: ٤٦.

(٤) المفردات للراغب ص٢٥٠.

(٥) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٢٥ انظر: شرح شذور الذهب لابن هِشَام ص٣٦٦ وهناك صيغ مبالغة أخرى غير ما ذُكر، انظر: مختصر الصرف للفضلي نقلاً عن ابن خالويه.

(٦) الأساس ص١٩٩.

وقال الزَّبِيدِيّ: «رجلٌ سأّال، كشدَّادٍ، وسَؤولٌ كصَبُور: كثير السّؤال»[(١)].

فجاء عنهم سأّال مبالغة اسم الفاعل سائل، وما ذكره متعقبو الحريريّ أنّ باب فاعل عام لا يخص القليل والكثير، ذكره الشاطبي في شرح الألفية قال: «اسم الفاعل دال على الفعل، كثيرًا كان أو قليلاً، فيقال: (فاعل) لمن تكرر منه الفعل وكُثر، ولمن وقع منه فعل ما.. فإذا أرادوا أن يُشعِروا بالكثرة وضعوا لها مثالاً دالاً عليها، مثل فعول»[(٢)].

فاسم الفاعل يدل على القليل والكثير مطلقًا، والمبالغة نص في الدلالة على الكثرة.

وأما قولهم: «فينوب الأعم منهما مقام الأخص». وذلك في حالة عدم تخصيصه؛ لأنَّ العام الذي لم يخصص قطعيّ في العموم، فهو قطعيّ الدلالة على استغراقه لجميع أفراده؛ فإذا خصص صار ظاهرًا في دلالته على ما بقي بعد التخصيص؛ أي ظنيّ الدلالة عليه[(٣)].

فاسم الفاعل وصيغة المبالغة إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا ناب الأعم منهما مناب الأخص.

التقويم:

وعلى ما سبق فإن الخلاف في: مبالغة اسم الفاعل من (سأل).

ومردّه السماع والقياس.

وقد حدّد علماء الصرف صيغ المبالغة، وذكروا معانيها، ومنها: سأّال، مبالغة سائل على زنة فعّال، وقد جاءت في الشعر، وكذلك ورد: سَؤُول، كصَبُور، وصيغة المبالغة تدل على الكثرة بالبنية، أما اسم الفاعل فيُطلق على القليل والكثير، إذا لم يكن معه قرينة تخصّص معنى الكثرة والمبالغة.

والأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة حفظ المعاني التي تتميّز باختلاف صيغ الأمثلة؛

---

(١) تاج العروس ٣٢٥/١٤.

(٢) انظر: النحو الوافي ٢٣٦/٣ حاشية (٤).

(٣) علم أصول الفقه عبدالوهاب خلاف ص١٨٤.

فاسم الفاعل وصيغة المبالغة إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا ناب الأعم منها مناب الأخص.

فالسائل وحده يعم قليلَ السؤال وكثيره، والسائل والسّأال إذا اجتمعا اختص الثاني بكثير السُّؤَالِ، والأول منهما بقليله، وتكون دلالته على الكثير ظنية.

والتلطف في التعبير أو التأدُّب أقرب في إطلاقه على (السائل) أي: مَنْ يطلب حاجة؛ أما سائل العلم: فإذا قلنا عن صاحبه: (سؤول)، فإنه نعت حميد ووصف كريم.

وقد جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿وأمّا السائل فلا تنهر﴾[١]، قال المفسرون: إنه سائل العلم، وقيل: المسكين[٢].

---

(١) الضحي (١٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ٤/٨٢٥.

(مُعْي، وعيَّان)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال لمن تعب: مُعْيٍ، لا عَيَّان[١].

واستدل بأن الفعل من (مُعْي): (أعيا)، فكان الفاعل منه مُفْعِل، كما يُقال: أرخى السِّتر فهو مُرْخٍ.

وعند أهل اللغة أنّ كل ما كان من حركةٍ وسعي قيل فيه: أعيا، وما كان من قول ورأي قيل فيه: عَيِيَ وعَيَّ، والاسم منهما عَيِيٌّ، على وزن شجيّ. وقيل فيه: عِيٍ على وزن حِجٍ وعَمٍ ونظير عيِيَ وعيّ، حييَ وحيَّ وقرئ بها في قوله تعالى: ﴿ويحيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة﴾[٢]، و(حيي).

وقد تابع: ابن السِّكِّيت[٣]، وابن مَكِّيّ[٤].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٥].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا على جواز (عيان) بما ورد في القاموس[٨]: إثبات (عيّان) بمعنى: العاجز عن الأمر، وهما متقاربان في المعنى، إلا أنّ أحدهما حسيّ والآخر معنويّ، فيجوز إيقاع أحدهما موقع الآخر.

---

(١) درة الغواص ص١٤٤.

(٢) سورة الأنفال: ٤٢.

(٣) إصلاح المنطق ص٢٤١.

(٤) تثقيف اللسان ص٢٠١.

(٥) تصحيح التصحيف ص٣٨٨.

(٦) شرح الدرة ص١٥٢.

(٧) لف القماط ص١٢٠.

(٨) القاموس ٤/٣٦٨.

والخلاف في الفعل (عَيِيَ) على زنة فَعِلَ بمعنى: تَعِبَ: هل يُقال: مُعْيٍ، أو عيّان؟

قال ثعلب: «ومشيت حتى أعييت وأنا مُعْيٍ، وعييت بالأمر، إذا لم تعرف وجهه»(١).

وقال الجَوْهَرِيّ: «وأعيا الرجل في المشي فهو مُعْيٍ، و لايُقال: عَيّان»(٢).

وقد جاء (فَعِلَ) و(أفعل) في الفعلين؛ جاء في كتاب الأفعال للسرقسطي: «عيِيَ بالمنطق عِيّا: لم يتجه فيه، وعيي بالأمر: عَجَزَ عنهُ.

وقال النابغة الجعدي:

سألتني جارَتي عن أُمَّة   وإذا ما عَيَّ ذو اللُّبِّ سَأَلْ

وقال ابن مُفَرِّغ الحميري:

عَيَّوا بأمرهم كما   عيَّت ببيضتها الحمامَه

وأعيا في المشي: كلّ»(٣).

وفي اللسان: عيَّ بالأمر عيًّا وعَيِيَ، وتعايا واستعيا؛ هذه عن الزَّجَّاجيّ وهو عَيٌّ وعَيِيٌّ وعيَّان: عجز ولم يُطق إحكامه.

ويُقال: مشيت فأعييت، وأعيا الرجلُ في المشي، فهو مُعْيٍ(٤).

«وأصل الإعياء: عجزٌ يلحق البدن من المشي، والعِيُّ يلحق من تولّي الأمر والكلام، ويقال: هو عَيِيٌ بمنطقه، استعارةٌ من ذلك»(٥).

---

(١) فصيح ثعلب ص٢٧٣ وانظر شرح فصيح ثعلب لأبي منصور الجبّان: ص١٣٤.

(٢) الصحاح ٦/٢٤٤٢.

(٣) الأفعال للسرقسطي ١/٢٤١.

(٤) اللسان ١٥/١١١.

(٥) عمدة الحفاظ ٣/١٤٩.

التقويم:

الخلاف في الفعل (عيي) على زنة (فَعِل) بمعنى: تَعِب هل يُقال فيه (عيّان) أو (مُعْيٍ)؟

مردّ الصفة المشبهة السماع.

ومن المعلوم أن اسم الفاعل من الفعل (أعيا) الذي يختص بالحركة: مُعْيٍ. و(عيّان) هو الاسم الذي يدل على العجز وعدم الإطاقة، قد ورد به السماع.

وقد جاء في قوله تعالى: ﴿ولم يَعْيَ بخلقِهنَّ﴾(١)، قال ابن كثير: «أي ولم يُكرِثه خلقهن، بل قال لها كوني فكانت بلا ممانعة ولا مخالفة، بل طائعة مجيبة خائفة وجلة»(٢).

وقد سمع الفعل (عيي) على زنة (فَعِل) و(أفْعل) بمعنى: التعب.

ويصح أن يُقال: مُعْيٍ لمن تَعِب، أو عيَّان.

ويخطّئ الحريريّ (عيّان) على رغم ورود السماع به، والصواب تأديته كما سمع.

---

(١) الأحقاف ٣٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم ١٥٢/٤.

(تاعس، ومتعوس)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يُقال: رجلٌ تاعس، لا متعوس[(١)].

واستدل بأن تعس مثل عَثَر فهو عاثر، والتّعْسُ: الدعاء على العاثر بألاّ ينتعش من صرعته، وعليه فُسِّر قوله تعالى: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[(٢)]، والعرب تقول في الدّعاء على العاثر: تعْسًا له.

كما تابع الفَرَّاء في اختياره أن يُقال للغائب: تَعِس، بكسر العين، وللمخاطب: تَعَستَ - بفتح العين - فأمّا في التعدية فيُقالَ: أتعسه الله، وعليه قول مجمِّع بن هلال:

تقول وقد أفردتها عن حليلها تَعَسْتَ كما أتعستني يا مُجمِّع[(٣)]

ووافقه: الصَفَدِيّ[(٤)]، وابن الحَنْبَلِي[(٥)]، والعَدْنَانِي[(٦)].

وخالفه: الخَفَاجِي[(٧)]، والآلُوسِي[(٨)].

واستدلوا على جواز (متعوس) بقولهم: هذا مبنيٌّ على غير أساس، فإنه إنما يمتنع إذا كان (تعِس) لازمًا لم يتعدّ، فلا يُبنى منه اسم المفعول؛ وقد قال الأَزْهَرِيّ في تهذيبه: «عن أبي عبيدة: تعسه الله وأتعسه من باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد، وقال شمر فيما أخبرني عنه أبو بكر الإيادي: لا أعرف تعسه الله،

(١) درة الغواص ص١٠٩.

(٢) سورة محمد: ٨.

(٣) انظر: اللسان (تعس).

(٤) تصحيح التصحيف ص٤٦٣.

(٥) عقد الخلاص ص٣٠٣.

(٦) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٩٦.

(٧) شرح الدرة ص١٢٦.

(٨) شرح الطرة ص٣٨٧.

ولكن يُقال: تعس نفسُه، وأتعسه الله»[(١)].

كما عقّب صاحب عمدة الحُفّاظ على اختيار الفَرّاء إذ قال: «وهـذا غريـب؛ إذْ لا يختلف الفعل بالنسبة إلى فاعل دون آخر إلا في عسى»[(٢)]، ويمكن أن يُوجّه بأنه جاء من بابين، كما في كثير من الأفعـال، إلا أنـه اقتصـر علـى استعمال كـلٍّ منهما في محله.

والخلاف في تعدّي الفعل (تعـس) ولزومـه، وبنـاء اسـم الفـاعل منـه واسـم المفعول.

والتَّعْسُ في اللغة: الانحطاط والعُثُور، ومعنى التَّعْس في كلامهم: الشرّ[(٣)].

والفعل إمّا: تَعَس يَتْعَسُ تَعْسًا فهو تاعس، أو: تَعِس يَتْعَسُ تَعْسًا فهو تعِسٌ، أو تعيس يَتْعَس تَعَسًا[(٤)].

وجاء الفعل (تعِس) لازمًا ومتعديًا، يُقال: تعِسـه الله وأتعسه[(٥)]. وأنكـر شـمر ابن حمدويه (تعسه الله)، لكن المشهور في (تعس) أن يكون لازمًا.

فيكون الأكثر: تاعس، ويجوز أن يُقال: متعوس أي دُعِيَ عليـه بالتّعاسـة، وقـد ورد في الجمهرة: تعيس[(٦)].

---

(١) تهذيب اللغة ٧٨/٢.

(٢) عمدة الحفاظ ٢٦٣/١.

(٣) اللسان ٣٢/٦.

(٤) الصِّحَاح ٩١٠/٣، المفـردات ص٧٤، المصبـاح المنـير ٧٥/١، اللسـان ٣٢/٦، القـاموس ٢٠٢/٢، تاج العروس ٢١٧/٨، محيط المحيط ص٧١.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٣٤٨/١، اللسان ٣٢/٦، تاج العروس ٢١٧/٨.

(٦) الجمهرة ١٦/٢.

التقويم:

الخلاف في تعدي الفعل (تعس) ولزومه، وبناء اسم الفاعل المفعول منه.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

ويبدو أنّ الحريريّ تابع شمر وحده فأنكر (متعوس)، ثم إنه أخذ بالأشهر في الفعل (تعس).

نعم المشهور في الفعل (تعس) اللزوم، لكنّه ورد عنهم مجيئهُ متعدِّيًا، فلا مانع حينئذٍ من (متعوس).

(مُقطِعٌ، ومُقطَعٌ)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال فيمن انقطعت حجتهُ: مُقْطِعٌ، بكسر الطاء، لا مُقطَعٌ، بفتح الطاء[1].

واستدل على رأيه بأنّ العرب تقول للمحجوج: أقطع الرجل فهو مُقطِع، بكسر الطاء، أمّا المُقْطَع، بفتح الطاء فيقع على: العِنّين، وعلى مَنْ أُقطع قطيعةً، وعلى المحروم دون نُظرائه.

ووافقه: الصَفَدِيّ[2].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[3]، والآلُوسِيّ[4]، والقِنّوْجِيّ[5].

واستدلوا على جواز مُقْطَع بما في القاموس: «قطعه بالحُجّةِ: بَكّتَهُ، كأقطعه»[6]. فعلى هذا يصحُّ فيه الفتح.

والخلاف في (أفعل) من (قطع) بمعنى انقطاع الحجة، أجاء لازمًا أم متعديًا؟

قال ابن القُوطِيَّة: «وقطعت الشيءَ قطعًا: أبنته، والتمر قِطاعًا: أجردته، والرجل بالحجة: غلبته»[7].

وفي اللسان: «وأقطع الرجل إذا انقطعت حجتُه وبكّتوه بالحق فلم يُجبْ، فهو مُقطِع. وقطعه قَطْعًا أيضًا: بكّته، وهو قطيعُ القولِ وأقطعُه، وقد قَطِع وقطُع قطاعة. وأقطع

---

(١) درة الغواص ص٢٢٧.

(٢) تصحيح التصحيف ص٤٩٠.

(٣) شرح الدرة ص٢١٨.

(٤) شرح الطرة ص٤٠٧.

(٥) لف القماط ص١٥١.

(٦) القاموس المحيط ٣/٦٩.

(٧) الأفعال ص٦٠.

الشاعرُ: انقطع شِعْرُه»[1]. فالفعل المجرد جاء متعديًا، وأقطع المزيد جاء لازمًا.

وقال الفيروزابادي: «قطعه كمنعه قطعًا ومقطعًا، وبالحجة أبكته كأقطعه.. وأقطع فلانٌ: إذا انقطعت حجته فهو مُقْطِعٌ»[2].

وفي ديوان الأدب: «وقطعت الرجل بالحجة: غلبته، وأقطع الرجل: إذا انقطعت حجته؛ وأقطع بالرجل: انقطعت حجتُه عند توقيفه على الحق؛ قال أبو عثمان: وأقطعت كلام الرجل إذا بكّته بالحق فانقطعت حجته فلم يقدر على الكلام[3].

التقويم:

الخلاف في (أفعل) من (قطع) بمعنى: انقطاع الحجة، أجاء لازمًا أم متعديًا؟.

ومرد الخلاف السماع.

وقد صَوَّب الحريريّ كسر الطاء في (مقطِع) باعتباره لازمًا، وخطّأ (مُقَطَع) بفتح الطاء، وما أنكره الحريري أورده الفَارَابِيّ والفيروزابادي.

وقد سُمع جاء (أقطع) بمعنى: انقطعت حجته لازمًا، و(قطعه) متعديًا، بمعنى: انقطعت حجته، وهذا نقض للعادة وعكس للشائع عن العرب[4].

والمعنى قابل لاستعمال (أقطع) متعديًا ولازمًا.

---

(١) اللسان ٨/٢٧٦.

(٢) القاموس ٣/٦٩ وانظر تاج العروس ١١/٣٨٥.

(٣) ديوان الأدب للفارابي ص ٢/٣١١.

(٤) انظر: الخصائص ٢/٢١٤.

(مُعَلّ، ومعلول)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال للعليل: مُعَلّ، وليس معلولاً.

وأن يقال من القُلّ أو القلة: مُقَلّ[١].

واستدل بأن المعلول هو الذي سقي العَلَل، وهو الشرب الثاني، والفعل منه: عللته، والمقلول هو الذي ضربت قلته، وهو أعلاه، كما يكنّى في المعاريض عمن ضُربت ركبته بالمركوب، وعمن قُطع سِرَره بالمسرور.

وقد تابع: ابن مكي[٢].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٣]، والصفدي[٤]، وابن الحنبلي[٥].

وخالفه: الخفاجي[٦]، وابن بالي[٧]، والقنوجي[٨].

واستدلوا بما في المصباح المنير: «قد شذّ من أسماء المفعول ألفاظ نحو: أجنه فهو مجنون، وأحمه فهو محموم، وأزكمه فهو مزكوم، وأنبته الله فهو منبوت، وأسلّه الله فهو مسلول. قال ابن فارس: وجهه أنهم يقولون في ذلك بغير ألف فبني عليه، وإلا فلا وجه له.

---

(١) درة الغواص ص٢٢٣.

(٢) تثقيف اللسان ص٢٠١.

(٣) تقويم اللسان ص١٧١.

(٤) تصحيح التصحيف ص٤٨٧.

(٥) عقد الخلاص ص٣٣٧.

(٦) شرح الدرة ص٢١٢.

(٧) خير الكلام ص٤٣.

(٨) لف القماط ص١٤٩.

وقال أبو زيد: مزكوم ومجنون ومحزون وملذوذ ومقرور؛ لأنهم يقولون: زُكم وجُنَّ وحُزِنَ ولُذِذَ وقُرَّ.

وقد وقع (معلول) في كلام المحدثين، قال ابن الصلاح: « إنَّ ذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة »[(١)]، وقال ابن سيد الناس في سيرته: إنه يستعمل معلول من الإعلال أيضًا.

والخلاف في بناء مفعول من (أعلّ) بزنة الثلاثي بمعنى مَرِضَ.

يقال: عَلَّ يَعِلُّ واعتلّ أي مرض فهو عليل، وأعلّه الله، ولا أعلك الله: لا أصابك بعلّة. والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلّة صارت شغلاً ثانيًا منعه عن شغله الأوّل. والمعروف من أعلّه الله إنما هو (مُعَلّ)، وعُلَّ عِلَّة: مَرِضَ.

أمّا العَلُّ والعَلَل فهو: الشَّرْبة الثانية، وقيل: الشُّرب بعد الشرب تباعًا، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَل، وتصريفه: عَلَّه يَعُلُّه ويَعِلُّه علاًّ وعللا، وقال ابن الأعرابي: عَلَّ الرجلُ يَعِلُّ من المرض، وعَلَّ يَعِل ويَعُلّ من عَلَل الشراب[(٢)].

وقال العراقي في (أعلّ): « الأجود تسميته -يعني الحديث- المُعَلّ، وكذلك هو في عبارة بعضهم وأكثر عباراتهم في الفعل منه أنهم يقولون: أَعَلَّه فلانٌ بكذا، وقياسه مُعَلّ، وهو المعروف في اللغة »[(٣)].

ولم يرد عن العرب استعمال (معلول) من (أَعَلَّ) لكن أبا إسحاق استعمل لفظة المعلول في المتقارب من العروض، ويبدو أنه استعمله كأنه جاء على (عُلّ) وإن لم يلفظ به[(٤)].

وقد جاءت أفعال مشابهة حملها العلماء على حذف الزيادة، مثل محبوب من

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٩٤.

(٢) اللسان ١١/١٤٦٧.

(٣) شرح ألفية العراقي المسمى التبصرة والتذكرة ١/٢٢٥.

(٤) تاج العروس ١٥/٥١٦ .

أحببته، وأورس الرمث فهو وارس، أسماها ابن جنيّ: نقض العادة[١].

مفعول من أفعل بابه السماع، ولم يرد معلول من أعل.

التقويم:

الخلاف في ورود اسم المفعول من (أعلّ) بمعنى أمرض على وزن مفعول.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

يقال للمريض: أعلّه الله فهو مُعَلّ، هذا هو القياس في العربية، ولم يرد عن العرب (معلول) اسم مفعول، لكنه قد جاء عن ابن الأعرابي: عَلَّ الرجل: من المرض فهو عليل.

وما جاء من الأفعال مخالفًا للقياس حمله بعض العلماء على حذف الزيادة وعدّوه من نقض العادة، ومفعول من (أفعل) بابه السماع، ولم يرد (معلول) من (أعلّ).

والفعل علّ في العلّة لازم، ولا يأتي منه اسم مفعول دون صلة، فيقال: معلول من كذا أو به أو منه، لا (معلول) دون هذه الصلة.

وما ذهب إليه الحريريّ في المسألة هو القياس، ولم يرد ما يخالفه من السماع.

(١) الخصائص ٢/٢١٤.

(مَثْلوثٌ، ومُثَلَّثٌ، ومجدور، ومُجَدَّر)

يرى الحريريّ الصواب، أن يُقال للنَّدِّ المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب: (مثلوث)، لا (مُثَلَّث)، وأن يُقال: صبيٌّ مجدورٌ، لا مُجَدَّر(١).

واستدل على (مثلوث) بقول العرب: حبل مثلوث: إذا أُبْرِم على ثلاثة قوى، وكساء مثلوث: إذا نسج من صوف أو وبر أو شعر، ومزادة مثلوثة إذا اتخذت من ثلاثة جلود، وأصل هذا الكلام مأخوذ من قولك: ثَلَّثْتُ القومَ فأنا ثالثٌ، وهم مَثْلُوثُون.

ودليله في تصويب (مجدور) أنه داءٌ يُصيب الإنسان مَرّة في عمره من غير أن يتكرْر عليه، فلزم أن يُبنى المثال منه على مفعول، فيُقال: مجدور، ولا وجه لبنائه على (مُفعّل) الموضوع للتكرير، كما يُقال لمن يجرح جُرحًا على جرح: مُجرَّح.

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ(٢)، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ(٣)، وابن الجَوْزِيّ(٤)، والصَفَدِيّ(٥).

وخالفه: ابن ظفر(٦)، وابن مَنْظُور(٧)، وابن الحَنْبَلِيّ(٨)، والخَفَاجِيّ(٩)، والآلُوسِيّ(١٠)، والقِنَّوْجِيّ(١١).

---

(١) درة الغواص ص١٢٨.

(٢) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة ص٥٤.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص٨٥.

(٤) تقويم اللسان ص١٦٧.

(٥) تصحيح التصحيف ص٤٦٥ - ٤٦٦.

(٦) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٢٤.

(٧) تهذيب الدرة ص٨٤.

(٨) عقد الخلاص ص٢٢٢.

(٩) شرح الدرة ص١٣٧.

(١٠) شرح الطرة ص٣٨٩.

(١١) لف القماط ص١١٣.

واستدلوا فيما يتعلق بـ(مثلوث): بما في كتب اللغة: وشيٌ مُثَلَّثٌ: موضوع على ثلاث طاقات.

ودليلهم على جواز (مجدَّر): ما جاء في الصِّحَاح: «جُدِّر الرجلُ فهو مجدَّر»[١]، وفي المغرب: «والمجدور والمجدَّر: ذو الجدري»[٢]، وفي الأساس: «وجُدِرَ الصبيُّ وجُدِّر، وهو مجدور الوجه ومُجَدَّر»[٣]، وفي القاموس المحيط: «وقد جَدَر، وجُدِرَ كعُنِيَ، ويُشَدَّد، وهو مجدور ومجدَّرٌ»[٤].

ثم إنّ (فَعَّل) بالتشديد بمعنى (فَعَل) بالتخفيف.

والخلاف في استعمال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بالتضعيف موضع اسم المفعول من الثلاثي المجرَّد، واستعمال اسم المفعول من الثلاثي المزيد بالتضعيف موضع اسم المفعول من الثلاثي المجرَّد.

أولاً: ثلَّثه بمعنى: ثَلَثه:

قال الجَوْهَرِيّ والفيروزابادي: «شيءٌ مُثَلَّث: أي ذو ثلاثة أركان»[٥]، «وأرضٌ مُثلَّثة: لها ثلاثة أطراف، وثلّثَ الفرسُ: جاء المُصَلِّي، والمثلوث من الحبال: ما فُتِل على ثلاث قُوَى، وكذلك ما يُنْسَجُ أو يُضفَرُ»[٦].

وفي مجمل اللغة: «المثلوثة: المزادَة، تكون من ثلاثة جلود»[٧].

---

(١) الصِّحَاح ٢/٦٠٩.

(٢) المغرب ص٧٧.

(٣) أساس البلاغة ص٥٣.

(٤) القاموس المحيط ١/٣٨٧.

(٥) الصِّحَاح ١/٢٧٤، والقاموس المحيط ١/١٦٣.

(٦) اللسان ٢/١٢١.

(٧) مجمل اللغة ١/١٦١.

قال ابن بَرِّيّ: «هذا ثالثُ اثنين، وثالثُ اثنيـن، والمعنى: هـذا ثلّـث اثنيـن، بتشـديد اللام، أي: صيّرهما ثلاثة بنفسه»(١).

ثانيًا: ما يتعلّق بـ(صبيّ مجدور):

ورد عن العرب (جَدَرَ) بتخفيف العين، و(جُدِّرَ) بتشديدها، وكلاهما بمعنى أصابـه الجدري.

قال الفيومـي: «وصاحبهـا جديـرٌ مَجَـدَّر»(٢)، «وقـد جُـدِرَ جَـدْرًا وجُـدِّر، وحكـى اللِّحْيَانِيّ: جَدِرَ يَجْـدَرُ جُـدَرًا. وأرضٌ مُجَـدرة: ذات جُـدَريّ»(٣)، وقـال الـرّازي: «جُـدِّر الصبيُّ على ما لم يُسمَّ فاعله فهو مُجَدَّر»(٤).

وجاء في المعجم الوسيط: «جُدِر: أصابـه الجُـدَريّ فهـو مجـدور، وجُـدِّر: أصابـه الجُدَريّ فهو مجَدَّر»(٥).

والأغلب في (فعّل) أي يكون لتكثير فاعله.

قال: الرَّضِيّ: «والأغلب في (فَعَّل) أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل»(٦).

وقال: «ثمّ إنّ التكثير يكون في المتعدّي كما في غلّق وقطّع، وقد يكون في الـلازم كما في حَوَّل وطَوَّف ومَوَّت»(٧).

«وقد يجيء (فَعَّل) بمعنـى (فَعَـل)، وهـو قليـل، ومـن أمثلتـه: شـمَّر ذيلـه، وشَـمَرَهُ،

---

(١) التنبيه والإيضاح ١٨٠/١.

(٢) المصباح المنير ٩٣/١.

(٣) اللسان ١١٩/٤.

(٤) مختار الصِّحَاح ص٤١.

(٥) المعجم الوسيط ١١٠/١.

(٦) شرح الشافية ٩٢/١.

(٧) المصدر نفسه.

وصَفَّقَ بكفه، وصَفَق، وخَمَّن الشيء وخَمَنَهُ..»[١].

فلَعَلّ (جُدِّر) و(جُدِر) من القليل الذي جاء عنهم.

ولعلّ مَنْ قال (مُجدَّر) نظر إلى كثرة الأعراض التي تعتري المريض حين يُصاب بالجدريّ[٢].

ومَنْ قال: (مجدور) نظر إلى أنّ المرض يصيب الإنسان مرة في عمره، فلم يشأ التكثير.

التقويم:

وعلى ما سبق فإن الخلاف في وضع مُفَعَّل موضع مَفْعول، وفُعِّلَ موضع فَعَّلَ، وفُعِّل موضع فَعَل وفُعِلَ.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد بنى الحريريّ حكمه على بعض ما ورد عن العرب، وأغفل سواه، وقد نقلوا ما أنكر.

وما بنى عليه الحريريّ رأيه يخالفه السماع الوارد عن العرب.

و(فَعَّلَ) و(فُعِلَ) (جُدِّرَ، وجُدِرَ) بمعنى: أصابه الجدري، فهما بمعنًى.

كما أنّ (ثَلَّثَه) بمعنى (ثَلَثَه)، فهو مُثَلَّثٌ ومَثْلُوثٌ، وثالث اثنين بمعنى ثلّث اثنين بتشديد اللام، أي: صَيّرهما ثلاثة.

و(فعّل) في بنية (جَدَّر) لتكثير أصل الفعل.

فما أنكره الحريريّ لا يُعدُّ خطأ ولا يُعاب على مستعمله.

---

(١) تصريف الأفعال ومقدمة الصرف ص١٣٢.

(٢) انظر: دائرة معارف القرن العشرين ٤٣/٣، الموسوعة العربية الميسَّرة ص٦٥١.

(مُوَسوِس، ومقارِب)

يرى الحريريّ الصواب كسر ما قبل الحرف الأخير من هذه الكلمات: بـاقِلاّ مُـدَوِّد وخبز مكرِّج ومتاع مقارِب، ورجل موسوِس، بكسر الحرف قبل الأخير، لا بالفتح[١].

واستدل بأن أفعالها لازمة فلا يبنى منها اسم المفعول.

وقد تابع: ابن مكي[٢].

ووافقه: ابن هشام اللخمي[٣]، وابن الجَوْزيّ[٤]، والصفدي[٥].

وخالفه: ابن بري[٦]، والخفاجي[٧]، والآلوسي[٨]، والقنوجي[٩].

واستدلوا بما قال الكرماني في شرح البخاري: الموسـوس، بفتـح الـواو وكسـرها: من وسوست إليه نفسه، فإنَّ ظاهره أنه مـرويٌّ فيـه لا أنـه علـى الحـذف والإيصـال، فإنـه سماعيّ.

وقال ابن الأعرابي: إنَّ (مقاربًا) بالفتح لا غير، وقيل: إن القياس يوجب أنّ كلا مـن الكسر والفتح جائز، فالكسر على أنه اسم فاعل من قارب، والفتح علـى أنـه اسـم مفعـول من قورب.

---

(١) درة الغواص ص٥٤، ولم يُتعقب الحريريّ إلا في (موسوس) و(مقارب).

(٢) تثقيف اللسان ص١٥٠.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٠٧.

(٤) تقويم اللسان ص١٦٥.

(٥) تصحيح التصحيف ص٤٧١.

(٦) الحواشي ص٦٦.

(٧) شرح الدرة ص٦٧.

(٨) شرح الطرة ص٣٧٥.

(٩) لف القماط ص٨٨.

والخلاف في بناء اسم المفعول من قارب ووسوس، وفي تعدي هذه الأفعال ولزومها.

الوسوسة والوسواس: الصوت الخفي من ريح، والوسوسة: حديث النفس والأفكار، ورجل موسوس: إذا غلبت عليه الوسوسة، وفلان الموسوِس، بالكسر: الذي تعتريه الوساوس، وقال ابن الأعرابي: رجل موسوس، ولا يقال: رجل موَسوَس، قال أبو منصور: وإنما قيل: موسوِس؛ لتحديثه نفسه بالوسوسة؛ وفي حديث عثمان ﷺ: «لما قبض رسول الله ﷺ وُسْوِسَ ناسٌ، وكنت فيمن وُسْوِس»[1].

وفي المصباح: «وسوس متعد بإلى، وقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾[2]: اللام بمعنى إلى، فإن بني للمفعول قيل: مُوَسْوَسٌ إليه، مثل: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[3]، وعليه فالأكثر والأشهر هو الكسر، أما الفتح فقليل؛ لأن اسم المفعول والفعل المبني للمفعول كلاهما يصاغ من المتعدي، لا اللازم.

(مقارب): أصله من قَرُب، والقُرب نقيض البعد، يقال: قَرُبَ الشيءُ بالضم يقرُب قُربًا وقُرْبَانًا وقِرْبانًا، أي: دنا، فهو قريب[4].

ويُقال: «قاربته مقاربة فأنا مقارِب، بالكسر: اسم فاعل، خلاف باعدته، وثوبٌ مقارِب، بالكسر أيضا غير جيد، قال ابن السكيت: ولا يقال: مُقَارَب، بالفتح، وقال الفارابي: شيء مقارِب، بالكسر: أي وسط»[5].

لكن صاحب اللسان أورد فيه الفتح، قال: وقال بعضهم: دينٌ مقارِبٌ: بالكسر،

---

(١) اللسان ٦/٢٥٤، وانظر: التاج ٩/٣١.

(٢) سورة الأعراف: ٢٠.

(٣) المصباح المنير ٢/٦٥٨.

(٤) اللسان ١/٦٦٢.

(٥) المصباح المنير ٢/٤٩٥.

ومتاع مقاربٌ: بالفتح[١].

التقويم:

الخلاف في بناء اسم المفعول من دون واسطة من قارب ووسوس.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب الحريريّ إلى كسر الحرف قبل الأخير في الفعلين (قارب ووسوس)، وأن الفتح فيهما خطأ.

واسم المفعول والفعل المبني للمفعول كلاهما يصاغ من المتعدي، ولا يصاغان من اللازم إلا بما يتعدى به فعله من حرف جرّ أو ظرف؛ وبعضهم أجاز حذف الصلة إذا كانت متعينة أو مشهورة.

والأكثر والأقيس كسر الحرف قبل الأخير في الفعل وسوس، لكنه قد جاء عنهم فتحه، وكذا الفعل قارب.

(١) اللسان ١/٦٦٢.

(مصون، ومُصان)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: مَصُوْن، ومئوف، على وزن مخوف، وفرس مقود، وشِعر مقول، وخاتم مصوغ، وبيت مزور، ومبيع ومعيب. لا: مُصان، ومـأووف، ومُقـاد، ومقال، ومصاغ، ومزار، ومبيوع، ومعيوب(١).

واستدل على رأيه بقول الشاعر:

يبيحك منه عِرْضًا لم يصُنْهُ ويرتع منك في عِرْض مصونِ(٢)

والأصل في مصون: مصوون، على وزن مضروب، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فاجتمعت واوان ساكنتان، فحذفت إحداهما، وعند سيبويه أنّ المحذوفة هي الواو الثانيـة، التي هي واو المفعول الزائدة، وأن الباقية هي الواو الأصلية المجتلبة من الصوْن؛ وعند أبـي الحسن الأخفش أنّ المحذوفة هي الأولى، وأنّ الباقيـة هـي واو المفعـول التـي تـدلّ علـى المعنى.

ودليل (مئوف) قولهم: زرع مئوف، على وزن مَخُوف، مأخوذ مـن الآفـة، ونقلـت الكلمة في مخوف على ما تمّ في مصون.

وشذّ في هذا الباب قولهـم: مسـك مـدووف، ثـوب مصـوون، فلفظـوا بهمـا علـى الأصل، وهو مما لا يُعبأ به ولا يقاس عليه.

ودليل (مزور) قولُ تلميذٍ للخليل: إنْ زُرْتنا فبفضلـك، وإنْ زُرْنـاك فلفضلـك، فلـك الفضل زائرًا ومزورًا.

وقال جميل:

زوروا بُثَيْنة والحبيب مَزور إنّ الزيارة للحبيب يسيرُ(٣)

---

(١) درة الغواص ص٧٧.

(٢) لعلي بن الجهم ديوانه ص١٨٧.

(٣) ديوان جميل بثينة ص٩٣.

ودليل (مبيع، ومعيب): قوله تعالى: ﴿وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾[١]، وقوله: ﴿وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا﴾[٢]؛ والأصل فيهما: مشيود، ومهيول، وهما نظيرا مبيع ومعيب.

وعند سيبويه: أنّ المحذوف هو الواو، ثم كسر ما قبل الياء للتجانس.

وقد شَذّ من هذا الباب قولهم: رجل مدين ومدْيون، ومعين ومعيون، أي أصابته العين، ومنه قول الشاعر:

نبئت قومك يزعمونك سيّدًا وإخال أنك سيدٌ معيون[٣]

فهذا لا يستعمل إلا في ضرورة الشعر؛ لإقامة الوزن.

وتابع: ابن مَكّيّ[٤].

ووافقه: ابن بَرّيّ[٥]، والصَفَدِيّ[٦]، وأحمد مختار عمر[٧]، والقِنّوْجيّ[٨].

وخالفه: ابن الحَنْبَلِيّ[٩]، وابن بالي[١٠]، والخَفَاجِيّ[١١]، والآلُوسِيّ[١٢].

---

(١) الحج: ٤٥.

(٢) المزمل: ١٤.

(٣) عباس بن مرداس، انظر: الخصائص ١/٢٦١، وأمالي ابن الشجري ١/١٦٧.

(٤) تثقيف السان ص١٨١ - ١٩٩.

(٥) تصحيح التصحيف ص٤٩٥/٤٦١/٤٨٤/٤٨٩.

(٦) غلط الضعفاء من الفقهاء ص٢٥، ٢٧.

(٧) من قضايا اللغة والنحو ص١٦٢.

(٨) لف القماط ص١٠٠.

(٩) عقد الخلاص ص٢١٠.

(١٠) خير الكلام في التقصيّ عن أغلاط العوام ص٤٢ ضمن كتاب أربعة كتب في التصحيح اللغوي.

(١١) شرح الدّرة ص٩٣.

(١٢) شرح الطرّة ص٣٨٤.

واستدلوا في تصويبهم ما خطّأه الحريري بأن قبيلة (تميم) يُتِمّون مفعولاً من الياء، ولا يُتمّون مفعولاً من الواو؛ على أنه ورد عنهم تصحيحه أيضًا، وأُنشد على الثاني:

والمسك في عبيره المدووف[1]

وعلى الأول:

كأنها تفاحة مطيوبة[2]

وقول الشاعر:

قد كان قومُك يحسبونك سيدًا وإخال أنك سيّدٌ معيونٌ[3]

وبما ورد في الصِّحَاح: كل مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام، فأما من بنات الواو فلم يجئ على التمام إلا حرفان: مسك مدووف، وثوب مصوون، فإنّ هذين جاءا نادرين؛ ومن النحويين من يقيس ذلك[4].

وفي القاموس: «هو معيب ومعيوب»، وفيه أيضًا هو: «مبيع ومبيوع»[5].

وقال ابن الشجري في أماليه: «اختلف العرب في اسم المفعول من ذوات الياء، فتممه بنو تميم وقالوا: معيوب ومخيوط ومكيول ومزيوت، وقال أهل الحجاز: معيب ومخيط ومكيل ومزيت، وأجمع الفريقان على نقص ما كان من ذوات الواو، إلا ما جاء على جهة الشذوذ، وهو قولهم: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ولفظ مقوول؛ والأشهر: مصون ومدووف ومقود ومقول، وقال المُبَرِّد: يجوز إتمام ما كان من ذوات الياء في الشعر وأنشد في ذلك قول علقمة:

---

(١) لا يعرف قائله، انظر: الخصائص ٢٦١/١

(٢) لا يعرف قائله ولا تتمته، انظر: الخصائص ٢٦١/١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الصِّحَاح ١٣٦١/٤.

(٥) القاموس ١٠٩/١، ٨/٣.

يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم »(١)

والخلاف في تتميم اسم المفعول أو نقصانه.

واسم المفعول منه ما يكون واويّ العين ويكون يائيه.

وبالرجوع إلى القياس نجد ما يلي:

أولاً: ما كانت عينه واوًا، مثل: مصون ومئوف ومقود ومقول ومصوغ ومزور، فيُعَلّ حملاً على فِعْله فتنقل حركة العين إلى الساكن قبله، فيصير « مقوْول»، فيجتمع ساكنان: واو « مفعول» والعين، فتحذف واو مفعول، فيُقال: « مقُوْل»، وعلى هذا النسق باقي الحروف(٢).

أما المحذوف في اسم المفعول فعلى الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه من جهة، وأبي الحسن الأخفش، وقد ذكره الحريريّ، فلا حاجة إلى ذكره.

وأجاز أبو العبّاس إتمام « مفعول »من الواو خلافًا لبعض العلماء، معللا جواز الإتمام بأنه ليس بأثقل من سُرْتُ سُوُورًا وغُرْتُ غُوُورًا؛ لأن في سُوُور وغُوُور واوين وضمتين، وليس في مَصْوُون مع الواوين إلا ضمّة واحدة.

وخطّأ أبو عليّ مذهب أبي العباس؛ لأنّه يجيز شيئًا ينفيه القياس، وهو غير مسموع، فقياس مَنْ قال: ضربتُ زيدٌ، فأما سُرتُ سُوُورًا فلو لم يُسمع لما قيل.

وأيضًا فإنهم لم يُعلوا سُوُورًا لالتباس فُعُول بفُعْل؛ لأنهم لو أعلوا سُوُورًا لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة، فيجب حذف إحداهما، فيصير على وزن فُعْل، بينما اسم المفعول من فُعِل وزنه مفعول أبدًا، فأُمِن الالتباس فوجب الإعلال(٣).

وقال أبو الفتح: « وإنما لم يتمّ (مفعول) من الواو إلا في الحروف الشاذّة؛ لأنّه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو، وأنه تجب ضمّة واوه وبعدها واو « مفعول»،

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٢١ والبيت فيه: يومُ رذاذٌ عليه الطلّ مغيوم.

(٢) الممتع في التصريف ٢/٤٥٤.

(٣) المنصف ١/٢٨٣-٢٨٥.

فتجتمع واوان وضمّة»[١].

وعدّ الإتمام من الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مَقْوُوود، ورجل مَعْوُود من مرضه؛ وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره عليه؛ ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه، إلا على وجه الحكاية[٢].

الثاني: ما كانت عينه ياء، في مثل: معيب ومبيع، فتعل حملاً على فعله.

فإذا حُذفت واو «مفعول» قلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصحّ الياء، فتقول: «مَبِيع». هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن فينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي ساكنان: الياء وواو «مفعول»، فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة فتقلب الواو ياء فيقال: «مبيع»[٣].

إلا أنّ بني تميم قد جاء عنهم تتميم اسم المفعول من اليائي.

قال أبو عثمان: «وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتموّن مفعولاً من الياء فيقولون: مبيوع، ومعيوب، ومسيود به، فإذا كان من الواو لم يتموّه»[٤].

قال أبو الفتح: «ومن أتمّ فقال: «معيوب» شجعه على ذلك سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح»[٥].

وعد بعض أهل العلم أنّ التتميم في اليائي مطّرد عند بن تميم مثل: مديون ومعيون

---

(١) المنصف ١/٢٨٦.

(٢) الخصائص ١/٩٨ - ٩٩.

(٣) الممتع في التصريف ٢/٤٥٤ - ٤٥٥.

(٤) المنصف ١/٢٨٣.

(٥) المصدر نفسه ١/٢٤٨.

ومبيوع ومشهور عند غيرهم[١].

أما السّماع في اسم المفعول واويّ العين، فقد سمع فيه: المزور، ومصوغ، ومصون، ومصوون، وهي نادرة، ومقول، ومقوود.

مزور:والتزوير: كرامة الزائر وإكرام المزور للسائر[٢].

مقول: الفاعل: قائل، والمفعول مقول[٣].

مصوغ: الصوغ: مصدر صاغ، الشيء يصوغه صوغًا: سبكه، والشيء مصوغ[٤].

مصون: ويُقال: صُنت الشيء أصُونه، ولا تقل: أصينته، فهو مصون، ولا تقل مُصان، وثوبٌ مصُون على النقص، ومصوون على التمام، الأخيرة نادرة، وهي تميميّة[٥].

القوْد: نقيض السَّوْق، قاد الدابة قودًا، فهي مَقُودة ومقوودة[٦].

وقد ورد عنهم: (أزار)، بمعنى: حمله على الزيارة، وأقاله ما لم يَقُلْ: ادّعى عليه، وأقاده خيلاً: أعطاه ولم يأت: أصاغ وأصان[٧].

وما يتعلّق بمفعول يائي العين، فقد سمع مبيع ومبيوع، ومعيب ومعيوب.

مبيع: يقال: شيء مبيع ومبيوع مثل مخيط ومخيوط على النقص والتمام[٨].

معيب: يقال: شيء مَعيبٌ ومَعْيُوبٌ، على الأصل[٩].

(١) تصريف الأسماء ص٨٩. لمحمد الطنطاوي

(٢) اللسان ٤/٣٣٥.

(٣) اللسان ١١/٥٧٢.

(٤) اللسان ٨/٤٤٢.

(٥) اللسان ١٣/٢٥.

(٦) اللسان ٣/٣٧٠.

(٧) انظر: اللسان مادة: زور، قول، صون، صوغ قود.

(٨) اللسان ٨/٢٤ – ٨٢٥ وانظر إصلاح المنطق ص٣٤٥.

(٩) اللسان ١/٦٣٤.

التقويم:

الخلاف في تتميم اسم المفعول أو نقصانه من الواوي أو اليائي.

والمسألة تحتكم إلى السماع والقياس.

والقياس يدعو إلى إعلال (مفعول) من الواويّ واليائي.

وقد أورد العلماء أنّ (تميم) تتمّ مفعول من ذوات الياء دون الواوي؛ لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات فيفرّون إلى الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة[1].

كما ذهب بعض العلماء إلى أن تتميم مفعول من اليائي مشهور عند العرب، مطّرد عند (تميم).

ولم يرد عن العرب تتميم مفعول من ذوات الواو، إلا بعض كلمات عدّوها شاذة.

والنقص في اسم المفعول من اليائي مُطَّرد في السماع والقياس، مما حدا بالحريري إلى رمْي من خالف هذا الأصل فأتمَّ بالوهم؛ والصحيح أنه ليس وهمًا، بل هي لغة مشهورة عن العرب، مطّردة عند قبيلة معروفة، وإن كانت ليست في فصاحة اللغة الأخرى.

---

(١) الكتاب ٤/٣٤٩.

(فلانٌ شَرٌّ من فلان، وأشر)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: فلانٌ شرٌّ من فلان، بغير ألف، لا أشرّ[١].

واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾[٢].

وبقول الرّاجز:

إنّ بنيَّ ليس فيهم برُّ   وأمُّهم مثلُهم أو شرُّ[٣]

وكذلك يُقال: فلانٌ خير من فلان، بحذف الهمزة؛ لأنَّ هاتين اللفظتين كثُر استعمالهما في الكلام فحذفت همزتاهما للتخفيف، ولم يلفظوا بها إلا في فعل التعجب خاصّة ولفظ الأمر، نحو: ما أخير زيدًا، وما أشرّ عمرًا، وأخير بزيد، وأشرر بعمرٍو.

أما قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[٤]، فقد لُحِّنَ فيها ولم يطابقه أحد عليها.

ووافقه: ابن قتيبة[٥]، والصَفَدِيّ[٦]، وزهدي جار الله[٧].

---

(١) درة الغواص ص٥٠.

(٢) الأنفال: ٢٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سورة القمر: ٢٦.

(٥) أدب الكاتب ص٢٤٤.

(٦) تصحيح التصحيف ص١٠٦.

(٧) الكتابة الصحيحة ص١٧٥.

وخالفه: ابن بَرِّيّ[١]، والخَفَاجِيّ[٢]، والآلُوسِيّ[٣]، والقِنَّوْجِيّ[٤]، والعَدْنَانِيّ[٥]، وإميل يعقوب[٦].

واستدلوا على صحة (أشر) بأنه قد ورد في الكلام الفصيح كثيرًا (أشر) بالألف، وإنْ كان (شرّ) دونها أكثر، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾[٧].

وكذلك ورد في (خير) أخير وعليه قول رؤبة:

بلال خير الناس وابن الأخْيَرِ[٨]

قال الجَوْهَرِيّ: «إنها لغة قليلة»[٩]، وهو الحق، وقد صحَّ وروده نثرًا في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري، وقال الكرماني: إنها تدل على أنه فصيح صحيح، خلافًا لما أنكره.

وفي المصباح المنير: يجيز أن نقول: هذا خيرٌ من ذاك كما ترى سائر العرب وهذا أخير من ذاك في لغة بني عامر[١٠].

والخلاف في بناء أفعل في التفضيل من الخير والشر.

---

(١) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغوَّاص ص٦٣.

(٢) شرح الدرة ص٦٤.

(٣) شرح الطرة عن الغرة ص٤٩.

(٤) لف القماط ص٨٦.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص٨٦.

(٦) معجم الخطأ والصواب ص١٦٦

(٧) سورة القمر: ٢٦.

(٨) قيل: لم يعرف قائله انظر: لم أجده في ديوانه ٤٥/٦.

(٩) الصِّحَاح ٦٩٥/٢ وفيه: «ولا يُقال: أشرّ الناس إلا في لغة رديئة».

(١٠) المصباح المنير مادة ١٨٥/١، ٣٠٩/١.

وأفعل التفضيل: «هو المبنيّ على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه»(١).

وقد اشترط العلماء لصوغ أفعل الدّال على التفضيل شروطًا، قال ابن مالك في الخلاصة:

وصُغهما من ذي ثلاث صُرِّفا قابل فضل تمّ غير ذي انتفا
وغير ذي وصفٍ يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فُعِلا(٢)

وما خرج عن ذلك يُحفظ ولا يقاس عليه؛ وخير وشر مما شذّ عن القياس، والقياس: أخير وأشر.

وبالاحتكام إلى السماع نجد أن أصحاب المعاجم أوردوا خيرًا وأخير، وشرًّا، وأشر في لغة رديئة، ومنهم مَنْ منع ذلك.

يقال: هو خيرٌ منك وأخير، وفلانة خير الناس، ولا يُقال: خيرْة، وفلانٌ خير الناس ولا يُقال أخْير، وهذا خيرٌ منه وأخيرُ منه(٣).

ويُقال: هو شرٌ منك، ولا يُقال: أَشَرُّ، ويُقال: هو شَرُّهم، وهي شرُّهُنَّ ولا يقال: هو أشرّهم، وهو شرّ الثلاثة، وفي الحديث: «ولد الزّنا شر الثلاثة»؛ ولا يُقال: أشر الناس إلا في لغة رديئة(٤).

وقال ابن السِّكّيت: «تقول فلانٌ خير الناس، وفلان شر الناس، ولا تقل أخير الناس، ولا أشر الناس»(٥).

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٤٧.

(٢) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ص٤٦١.

(٣) اللسان ٤/٢٦٤.

(٤) المصدر نفسه ٤/٤٠٠.

(٥) إصلاح المنطق ص٣٠٧.

وفي القاموس: « وهو شرٌّ منك، وأشـرُّ قليلـةٌ، أو رديئـة »[١]. وقـال أبـو حـاتم: « لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا في ضرورة الشعر »[٢].

وقد جاء في القرآن آيات دون الألف الزائدة، كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[٣]، وقوله: ﴿قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾[٤]، وقولـه: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[٥].

وفي صحيح البخاري وردت أحاديث كثيرة بحذف الألف الزائدة، منها حديث أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: « شرُّ الطعام طعام الوليمة... الحديث »[٦].

وعن الزبير بن عديّ قال: أتينا أنـس بـن مـالك فشـكونا إليـه مـا نلقـى مـن الحجاج، فقال: « اصبروا فإنه لا يأتي على الناس زمـان إلا الـذي بعـده شـرٌّ منـه، سمعته من نبيكم »[٧].

ولم أقف على الأحاديث التي ذكر المخالفون أنها فـي صحيـح البخـاري على زنـة أفعل التفضيل.

وعلل العلماء حذف الألف الزائدة بكثرة الاستعمال؛ قـال الأخفـش: لأنهمـا لما لم يُشتقا من فَعَل خولف لفظهما، فَعَلى هـذا فيهمـا شـذوذان: حـذف الهمـزة

(١) القاموس المحيط ٥٧/٢.

(٢) القراءات القرآنية في البحر المحيط ٦٦٧/٢ ,

(٣) المائدة ٦٠.

(٤) يوسف: ٧٧.

(٥) مريم: ٧٥.

(٦) صحيح البخاري كتاب النكاح رقم الحديث ٤٧٧٩ .

(٧) البخاري كتـاب الفتـن ٦٦٥٧، وانظـر حديـث رقـم ٣٣٠٤ كتـاب المناقـب، ٤١٥٦ كتـاب المغازي، ٥٠٢٢، ٥٠٢٥ كتاب الطلاق، ٥٦٢١ كتاب اللباس، ٥٦٨٥ كتـاب الأدب، ٦٦٩٦ كتاب الفتن.

وكونهما لا فعل لهما(١).

أما قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾(٢)، فهي قراءة أبي قلابة وقتادة، وأبي حيوة(٣).

وقال ابن جنيّ: « الأشرُّ،بتشديد الرّاء، هو الأصل لمرفوض»(٤)؛ وهي قراءة شاذة، أي خارجة عن قراءة القراء السبعة(٥)، مقيسة جاءت على الأصل، وهي لغة لبني عامر، كما ذكر ذلك الفيومي.

إلا أنّ الحريريّ ذكر تلحين غيره لها دون ذكر تفسير لهذا الحكم.

التقويم:

الخلاف في بناء أفعل التفضيل من الخير والشر.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وكلمتا الخير والشر في سياق التفضيل بدون الألف الزائدة شاذّة عن القياس.

وعلى الرغم من شذوذهما في القياس، فقد ثبت مجيء كلمتي الخير والشر في سياق التفضيل بدون الألف الزائدة في القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر.

وجاء (أخير وأشرّ) في لغة قليلة لبني عامر، ووردت القراءة الشاذّة بهذا الأصل، والرجز المنسوب لرؤبة.

أمّا العلّة في حذف الألف الزائدة: فلكثرة الاستعمال وعدم اشتقاق الكلمتين

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٠١/٢، وانظر شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٣، همع الهوامع ٤٥/٦، شرح الأشموني ٤٩/٢.

(٢) سورة القمر: ٢٦.

(٣) المحتسب ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ٤٣/١٠.

(٤) المحتسب ٢٩٩/٢.

(٥) المصدر نفسه ٣٢/١.

من فِعْل.

وقد اختار الحريريّ اللغــة الغالبــة والشــائعة وعَدّهــا صوابًــا، وخطّــأ اللغــة القليلــة أو الرديئة، وعدّ قراءة أبي قلابة لحنًا.

والأولى الوقوف عند رأي المتقدمين من العلماء الأجلاء في الحكم على اللغات أيًّـا كان، أو مخالفتهم، إن كان هناك ما يدعو، بدليل صحيح.

و(أخير وأشر) جاءا على القياس، وصحّا في سماع صحيح، وعلى (أشر) قراءة.

(ما أبيض كذا، وما أعور كذا)

يلحن الحريريّ قولهم في التعجب: ما أبيض كذا، وما أعور كذا، وقولهم في التفضيل: زيد أبيض من عمرو، وهذا أعور من ذاك(١).

واستدل بأنّ العرب لم تبنِ فعل التعجب إلا من الفعل الثلاثي الذي خصته بذلك لخفته.

والغالب على أفعال الألوان والعيوب التي يدركها العيان أن تتجاوز الثلاثي نحو: ابْيَضَّ واعْوَرَّ؛ وحكم أفعل التفضيل يساوق حكم فعل التعجب فيما يجوز فيه ويمتنع منه.

أما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾(٢)، فهو هاهنا من عمى القلب الذي تتولّد الضلالة منه، لا مِنْ عمى البصر الذي يحجب المرئيات عنه، وقد صدع بتبيان هذا العمى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾(٣).

وقد عيب على أبي الطيب قوله في صفة الشيب:

إبعَدْ بَعِدْتَ بياضًا لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظُّلَم(٤)

ومَنْ تأوّل له فيه: جعل (أسود) هاهنا من قبيل الوصف المحض الذي تأنيثه سوداء، وأخرجه عن حيّز أفعل الذي للتفضيل.

ويكون على هذا التأويل قد تمّ الكلام وكمُلت الحجة في قوله: لأنتْ أسود في عيني و(مِنْ) في (مِنَ الظُّلَمِ)، لتبين جنس السَّواد لا أنها صلة أسود.

---

(١) درة الغواص ص٣٨.

(٢) الإسراء ٧٢.

(٣) الحج ٤٦.

(٤) ديوانه ص٤/١٩٥.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[١]، وابن منظور[٢]، والصَفَدِيّ[٣].

وخالفه: ابن ظفر[٤]، والخَفَاجِيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧]، والعَدْنَانِيّ[٨].

واستدلوا على جواز التعجب من البياض بحديث الحوض الذي قال عنه أهل الحديث: إنه متواتر: «ماؤه أبيض من الوَرِق»[٩]، بكسر الراء، وهو الفضة، وفي بعض شروحه: إنه لغة قليلة.

وقول طرفة بن العبد:

إذا الرجال شتوا واشتدّ أكلهم ... فأنت أبيضهم سربال طبّاخ[١٠]

وقول الآخر:

جارية في درعها الفضفاض ... أبيض من أخت بني إباض[١١]

---

(١) تقويم اللسان ص٧٤.

(٢) تهذيب درة الغواص ص١٣٨.

(٣) تصحيح التصحيف ص٧٦.

(٤) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٥٣.

(٥) شرح الدرة ص٥٤.

(٦) شرح الطرة ص٩٢.

(٧) لف القماط ص٨١.

(٨) معجم الأخطاء الشائعة ص٤٥.

(٩) ورد الحديث بروايات فعند البخاري ومسلم: «وماؤه أبيض من اللبن» في كتاب الرقاق ٦٢٠٨ - مسلم كتاب الفضائل ٢٢٩٢ - وفي المسند: «أشدّ بياضًا من الفضة» مسند المكثرين من الصحابة ٢٧٧٥٨.

(١٠) ديوانه ص١٨.

(١١) لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٦.

والتعجب من البياض والسواد مباشرة مذهب الكوفيين؛ لأنَّ البياض والسواد أصل الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان.

ومن المسموع عن العرب: أسودُ من حَلَك الغراب، وأبيض من اللبن.

ونحن بحاجة إلى التعجب من الألوان والعيوب بسبب ما كشف عنه العلم الحديث، ودلّت عليه التجارب العلمية من تعدد الدّرجات في اللون الواحد وفي العاهة الواحدة.

والخلاف في التعجب من البياض والسَّواد والعاهات.

أما القياس فإنّ العلماء قد حددوا شروطًا لما يصاغ منه التعجب مباشرة وهي: كل فعل ثلاثي، متصرّف، قابل للتفاوت، غير ناقص ككان وأخواتها، ولا ملازم للنفي، ولا اسم فاعله على أفعل، ولا مبني للمفعول.

وإذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط المصححة للتعجب من لفظه فيؤتى بأشدّ أو أشدد أو ما جرى مجراهما، ويؤول مصدر الفعل الذي يراد التعجب منه منصوبًا بعد «أفعل»، ومجرورًا بالباء بعد «أفْعِل».

وهذا العمل يصح في كل فعل لم يستوف الشروط، إلا ما عدم التصرّف كنعم وبئس؛ لأنّه لا مصدر صريحًا، ولا مؤوّلاً، فأما المنفي، والمبني للمفعول، فلا يصح فيه إلا بإيلاء «أشدّ» أو ما جرى مجراه المصدر المؤول[1].

وأبيض وأعور: أفعال اسم فاعلها على (افعلّ)، وقياس التعجب والتفضيل منهما أن يُقال: ما أشدّ بياضه، وما أقبح عوره.

فلم يجوّز سيبويه التعجب من الألوان عمومًا، أو من البياض والسواد ومن العاهات.

«وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه: ما أفعله، لأنّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرِّجل ما ليس فيه فِعْل من هذا النحو، ألا ترى أنك لا تقول ما أيداه

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٤٦١ - ٤٦٢.

ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشدّ يده وما أشدّ رجله ونحو ذلك»[١]، وصار بمنزلة اليد لأنهما صفات ثابتة كالخلق.

وتابعه ابن السرّاج بقوله: «وقد اعتل النحويون بعلة أخرى فقالوا: إنّ الفعل منه على افعلَّ وافْعالّ نحو: احمرّ واحمارّ، واعورّ واعوارّ، واحولّ واحوالّ، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحَوِلت: فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإنّ ذلك غير جائز؛ لأنَّ هذا منقول من «افعل»، والدليل على ذلك صحة الواو والياء، إذا قلت: عورت عينه وحوِلت، ولو كان غير منقول لكان: حالت وعارت»[٢].

وقد وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز التعجب من البياض والسواد خاصة.

فاستدل الكوفيون على جواز التعجب من البياض والسواد خاصة بالأبيات التي أوردها متعقبو الحريريّ، وبأنّ البياض والسواد أصلا الألوان.

أما البصريون فاعتلّوا على منع التعجب من الألوان بما ذكره الخليل آنفًا، وأما قول الشاعر:

فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول رؤبة:

أبيض من أخت بني أباض

فأجابوا عنهما بجوابين:

الأول: إنهما شاذّان، وإنما جاءا لضرورة الشعر، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة.

الثاني: أن يكون قوله: «فأنت أبيضهم» أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولم يقع الكلام فيه،

---

(١) الكتاب ٤/٩٧ - ٩٨.

(٢) الأصول ١/١٠٢ - ١٠٣.

وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، فكأنه قال: مُبيضّهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر ومعناه: في درعها جسدٌ مُبْيَضّ من أخت بني أباض.

كقول الشاعر:

وأبيضُ من ماءِ الحديدِ...

وقول الآخر:

لمّا دَعَاني السّمهَريُّ أجبتُهُ بأبيض من ماء الحديد صقيلِ[1]

وأخذ برأي البصريين: ابن يعيش[2]، والسُّيُوطِي[3]، وابن مالك[4]، والأشموني[5].

«ومَنْ عَلّل بأنّ المانع من التعجب كون أفعالها زائدة على الثلاثة فهما شاذان عند سيبويه من جهة القياس والاستعمال، أما القياس فإنّ أفعالها ليست ثلاثية على فعل ولا على أفعل، وإنما هو افعالّ وافعلّ، وأما الاستعمال فأمره ظاهر، وأما عند أبي الحسن الأخفش والمُبَرِّد: فإنهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال، صحيحان من جهة القياس؛ لأنَّ أفعالهما ثلاثية بزيادة، فجاز تقدير حذف الزوائد»[6].

وجُوِّز التعجب من العيوب الباطنة نحو: فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق، وأرعن، وأهوج، وأخرق؛ لأنها عيوبٌ باطنة غير ظاهرة محسوسة[7].

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٨ مسألة ١٦ بتصرف.

(٢) شرح المفصل ٧/١٤٧.

(٣) همع الهوامع ٦/٤٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٦ وما بعدها.

(٥) شرح الأشموني ٢/٢٦.

(٦) شرح المفصّل ٦/٩٣.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٥٠.

وبيان قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾[1]؛ قال فيه الفرَّاء: «وإنما جاز في العمى لأنه لم يرد به عمى العين، إنما أراد به، والله أعلم، عمى القلب. فيقال: فلانٌ أعمى من فلان في القلب ولا تقل: هو أعمى منه في العين»[2].

قال الزَّمَخْشَرِيّ: «والأعمى مستعار ممن لا يدرك المبصرات لفساد حاسّته لمن لا يهتدي إلى طريق النجاة، أما في الدنيا فلفقد النظر، وأمّا في الآخرة فلأنه لا ينفعه الاهتداء إليه، وقد جَوّزوا أن يكون الثاني بمعنى التفضيل، ومِنْ ثمّ قرأ أبو عمرو الأول ممالاً والثاني مفخمًا؛ لأنَّ أفعل التفضيل تمامه بـ(مِنْ) فكانت ألفه في حكم الواقعة في وسط الكلام، كقولك: أحمالكم وأمّا الأول فلم يتعلق به شيء، فكانت ألفه واقعة في الطرف معرّضة للإمالة»[3]. وإلى أنّ (أعمى) الثانية تفضيل ذهب العلامة الشنقيطي رحمه الله، قال: «ويدلّ عليه قوله بعده ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾ فإنها صيغة تفضيل بلا نزاع».

وذهب إلى أنّ العمى الأول عمى القلب لا البصر مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[4]؛ لأنَّ عمى العين مع إبصار القلب لا يضرّ، بخلاف العكس، فإنّ أعمى العين يتذكر فتنفعه الذكرى ببصيرة قلبه؛ قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ۞ أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ۞ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[5].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما لما عمي في آخر عمره:

---

(١) الإسراء ٧٢.

(٢) معاني القرآن ٢/١٢٧ - ١٢٨.

(٣) الكشاف ٢/٣٦٩ - ٣٧٠.

(٤) الحج: ٤٦.

(٥) عبس: ١ - ٤.

إنْ يأخذ الله من عَيْنَيّ نورهما ففي لساني وقلبي منهما نور[(١)]

أما السماع ففي اللسان: «وهذا أشدّ بياضًا من كذا، ولا تقل أبيض منه»[(٢)].

وفي القاموس: «وهذا أشدّ بياضًا منه، وأبيض منه شاذ كوفيّ»[(٣)].

فهم يَعُدّون التعجب من البياض شاذًا، كما يعدون التعجب من العيوب الظاهرة كذلك[(٤)].

التقويم:

الخلاف في التعجب والتفضيل من الألوان والعاهات.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وللتعجب شروط دوّنها العلماء وعَدّوا كل ما خالفها شاذًا؛ وعللوا لامتناعهم من التعجب من الألوان والعاهات بعلتين.

وهذه المسألة وهي التعجب من البياض والسواد حصل فيها نزاع بين فريق البصريين والكوفيين.

فكل ما استدلّ به الكوفيون من شواهد أولها البصريون وعدّوها شاذّة.

أما حديث الحوض الوارد في الصحيحين فقد جاء مخالفًا للقياس، والذي في المسند جاء على القياس.

والعمى الوارد في آية الإسراء الأوّل منهما عمى القلب والثاني عمى البصر.

ولم يُفسِرِّ الكوفيون سبب استثناء البياض والسواد من الحكم العام؟ وهل هما فعلاً أصل الألوان؟

---

(١) أضواء البيان ٥٦٢/٣.

(٢) اللسان ١٢٢/٧

(٣) القاموس ٣٢٥/٢

(٤) انظر: اللسان ٩٥/١٥.

واللحن والخطأ، هذا الحكم الذي أطلقه الحريريّ جاء مقابلاً للشاذ، وإذا ورد الحديث في الصحيحين، فكيف يكون لحنًا وخطأ؟.

٣ وما ورد من شواهد في التعجب من البياض والسواد لا تصل إلى مستوى القياس عليها كما ذكر ذلك الكوفيون.

والتعجب من الألوان والعيوب مباشرة شاذ قياسًا وسماعًا.

٦ و(عور، وحول) متصرفان تامّا التصرف، وهما جاءا على الأصل، فهما بقايا مما كانت عليه الألفاظ قبل أن تُعلّ.

(آخر، أُخرى)

يرى الحريريّ ألا يقال: ابتعت عبدًا وجاريةً أخرى، وأنه وهم[١].

واستدل بأن العرب لم تصف بلفظي (آخر، وأخرى) إلا ما يجانس المذكور قبله، كما قال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَ وَالْعُزَّى ۞ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾[٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣]؛ فوصف جلّ اسمه مناة بالأخرى لما جانست العزى واللات، ووصف الأيام بالأخرى لكونها من جنس الشهر؛ والأمة ليست من جنس العبد؛ لكونها مؤنثة وهو مذكر.

والأصل أن (آخر) من قبيل (أفعل) الذي تصحبه (مِنْ) ويجانس المذكور بعده، يدل على ذلك أنك إذا قلت: قال الفند الزماني وقال آخر، كان تقدير الكلام: وقال آخر من الشعراء، وإنما حذفت لفظة (مِن) لدلالة الكلام عليها وكثرة استعمال (آخر) في النطق.

وقول الشاعر:

صلى على عزّة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر[٤]

فمحمول على أنه جعل (ابنتها) جارة لها؛ لتكون (الأخر) من جنسها، ولولا هذا التقدير لما جاز أن يعقب ذكر البنت بالجارات، بل كان يقول: وصلى على بناتها الأخر.

ووافقه: الصفدي[٥].

---

(١) درة الغواص ص١٦٥.

(٢) سورة النجم: ١٩-٢٠.

(٣) سورة البقرة: ١٨٥.

(٤) الراعي النميري، ديوانه ص١٢٢.

(٥) تصحيح التصحيف ص٦٩.

وخالفه: الخفاجي[١]، والآلوسي[٢]، والقنوجي[٣].

واستدلوا بأنهم إنما يعنون بكونه من جنس ما قبله أن يكون الاسم الموصوف بـ(آخر) في اللفظ أو التقدير يصح وقوعه على المتقدم الذي قوبل بـ(آخر) على جهة التواطؤ؛ ولذلك لو قلت: جاءني زيدٌ وآخر، كان سائغًا؛ لأن التقدير: ورجل آخر، وكذا: جاءني زيدٌ وأخرى، تريد نسمة أُخرى، وكذا اشتريت فرسًا ومركوبًا آخر سائغ، وإن كان المركوب الآخر جملا؛ لوقوع المركوب عليهما بالتواطؤ، فإن كان الاسم عليهما من باب الاشتراك المحض؛ فإن كانت حقيقتهما واحدة جازت المسألة، نحو: قام أحد الزيدين، وقعد الآخر، وإن لم تكن حقيقتهما واحدة لم يجز؛ لأنه لم يُقابل ما هو من جنسه، نحو: رأيت المشتري والمشتري الآخر، تريد أحدهما للكوكب، والآخر مقابل البائع.

أما: هل يشترط في التواطؤ اتفاقهما في التذكير؟ ففيه خلاف.

ذهب المُبَرِّد إلى عدم اشتراطه، فيجوز: جاءتني جاريتك وإنسان آخر[٤]، واشترطه ابن جنيّ، والصحيح ما ذهب إليه المُبَرِّد، بدليل قول عنترة:

والخيل تقتحم الغبار عوابسا	من بين شيظمة وآخر شيظم[٥]

وقد يستعملونه، أي (آخر) من غير أن يتقدمه شيء من جنسه، وزعم أبو الحسن أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر.

---

(١) شرح الدرة ص١٦١.

(٢) شرح الطرة ص١٠٥.

(٣) لف القماط ص١٢٦.

(٤) المقتضب ٣/٢٤٣، ٢٤٤.

(٥) ديوانه ص١٨٤، وفيه: «وأجرد شيظم».

والخلاف في استعمال (آخر) و(أخرى) صفة لما ليس من جنس ما قبله.

يقال: الآخر، بمعنى: غير، كقولك: رجلٌ آخر، وثوب آخر[١].

وقد أجروا (آخر) مجرى الأسماء، فثنوها وجمعوها وأنثوها، فقالوا: مررت بآخَرَيْن، وبآخَرِين. قال الله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾[٢]، وفي المؤنث أخرى، وفي التثنية أخريان، وفي الجمع أخر، قال تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[٣]، وقالوا: أخريات أيضًا، قال الشاعر:

في أخريات الليل منتصب[٤]

وقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية، فلا يستعمل مع (من) ولا مع الإضافة، بل يستعمل مجردا من اللام أو مع اللام[٥].

ويقتضي في التنكير أن يلازم الإفراد والتذكير ولا يؤنث، ولا يثنى ولا يجمع إلا معرّفًا[٦]؛ و(آخر) يُطابق ما هو له كالمعرف الجاري على معرفة، تقول: مررت بزيد ورجلٍ آخر، ورجلين آخرين، وكذلك في التأنيث[٧].

التقويم:

الخلاف في استعمال (آخر) و(أخرى) صفة لما ليس من جنس ما قبله.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

---

(١) تاج العروس ٦/١٥.

(٢) التوبة: ١٠٢.

(٣) آل عمران: ٧.

(٤) شَرْحُ المُفَصَّل ٦/٩٩.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٢.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٢٣٢.

(٧) المساعد ٢/١٨٣.

وما ذهب إليه الحريري من موافقة أخرى وآخر لجنس ما قبله مذهب كثير من النحاة وأهل اللغة.

وما ذكره الخفاجي من رأي لا يخرج عما قاله علماء النحو واللغة.

ويذهب المخالفون إلى تأييد رأي المُبَرِّد الذي لا يشترط مطابقة (آخر) لما هو له، مستدلين بقول عنترة، ولم أعثر على الرواية التي بنوا رأيهم عليها، ووجدت في ديوانه رواية أخرى ليس فيها دليل لهم.

(فلان أحسن إنصافًا)

يرى الحريريّ أن يقال: فلان أحسن إنصافا من فلان، إذا أريد به التفضيل في الإنصاف، وليس فلان أنصف من فلان[١].

واستدل بأن الفعل من الإنصاف: (أنصف)، وأفعل الذي للتفضيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي لتنتظم حروفه فيه؛ إذ لو بُني مما جاوز الثلاثي لاحتيج إلى حذف جزء منه، ولو فعل ذلك لاستحال البناء هَدْمًا.

أما قول حسان بن ثابت ﷺ:

كلتاهما حَلَبُ العصير فعاطني ... بزجاجة أرخاهما للمفصل[٢]

فإنما قال: أرخاهما، والقياس أن يقال: أشدّهما إرخاءً.

ووافقه: الصفدي[٣].

وخالفه: ابن بريّ[٤]، وابن بالي[٥]، وابن الحنبلي[٦]، والخفاجي[٧]، والآلوسي[٨]، والقنوجي[٩].

---

(١) درة الغواص ص١٥٩.

(٢) ديوانه ص١٨٥.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٣٠.

(٤) حواشي ابن بريّ وابن ظفر ص١٥٠.

(٥) خير الكلام ص١٦.

(٦) عقد الخلاص ص٢٣١.

(٧) شرح الدرة ص١٥٨.

(٨) شرح الطرة ص٧٥.

(٩) لف القماط ص١٢٤.

واستدلوا بما حكى أبو القاسم الزجاجي وغيره أن حسان بن ثابت ﷺ لما أنشد النبي ﷺ:

أتهجوه ولست له بكفء فشركما لخيركما الفداء[(١)]

قال أصحاب النبي ﷺ: يا رسول الله، هذا أنصف بيت قالته العرب، وعلى ذلك قول الشاعر:

وأنصف الناس في كل المواطن من سقى المعادين بالكأس الذي شربا[(٢)]

وقال الرضي: «وعند سيبويه هو قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، وهو عند غيره سماعي، ونقل عن الأخفش والمبرد جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه قياسًا»[(٣)].

والخلاف في صوغ (أفعل) التفضيل من غير الثلاثي المجرد من (أفعل).

ومرد المسألة السماع والقياس.

قال ابن عصفور: «فالمزيد إن كان على غير وزن (أفعل) لم يجز التعجب منه نفسه، إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ، ولا يقاس عليه»[(٤)].

وما تُوُصِّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصّل به إلى التفضيل[(٥)].

واشترط العلماء لصياغة ما أفعله، أو أفعل به في التعجب ثمانية شروط، إن تحققت تُعُجب مباشرة، وإن اختل شرط فلا، والشروط قد بينها ابن مالك في الخلاصة بقوله:

---

(١) ديوانه ص٩٠.

(٢)

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٥١.

(٤) المعرّب ١/٧٢.

(٥) أوضح المسالك ٣/٢٨٧.

وصُغهما من ذي ثلاث صُرِّفا ... قابل فضل تمّ غير ذي انتفا

وغير ذي وصفٍ يضاهي أشهلا ... وغير سالك سبيل فُعِلا

« وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه، وما أصوبه، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه »(١).

وأنصف الرجل، بمعنى: عدل، ويقال: أنصفه من نفسه، وانتصفت أنا منه، وتناصفوا، أي: أنصف بعضهم بعضًا من نفسه، وفي حديث عمر مع زنباع بن روح:

متى ألق زنباع بن روح ببلدة ... إلى النِّصف منها يقرع السن من ندم

وقد أنصفه من خصمه ينصفه إنصافًا.

وما كان بمعنى خدم فيقال: نَصَفَه يَنْصِفُه ويَنْصُفُه نَصْفًا ونِصَافَةً ونَصَافًا ونِصَافًا وأنصفه وتَنَصَّفَه(٢).

وللعلماء في صوغ التفضيل والتعجب من أفعل آراء ثلاثة:

أحدها: أنه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقًا، وهو مذهب أبي الحسن، والجرمي، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي.

الثاني: أنه يجوز مطلقًا، ونقل عن الأخفش، ونسب إلى سيبويه والمحققين من أصحابه، واختاره ابن مالك.

الثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في أفعل للنقل فلا يجوز؛ لأنها حرف معنى، أو لا تكون للنقل فيجوز؛ لأنها لا معنى لها؛ وهذا التفصيل ذكره ابن عصفور(٣).

---

(١) المقرَّب ٧٣/١.

(٢) اللسان ٣٣٠/٩.

(٣) انظر: الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١٧٨/٤، والأصول ٩٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٩/١، ٥٨٠، وشرح التسهيل ٤٤/٣، وارتشاف الضرب ٤٢/٣.

التقويم:

الخلاف في صوغ (أفعل) التفضيل من الثلاثي المزيد.

وأنصف بمعنى عدل، ونَصَفَ: بمعنى خَدَمَ.

ولا يجوز صوغ أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد في القياس، وما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه.

وما ذهب إليه سيبويه في قياسه أفعل مع كونه ذا زيادة مثل: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، فإن الهمزة في الأفعال ليست إلا همزة أفعل التفضيل؛ إذ حذفت همزة الفعلين (أعطى، وأولى).

وما ذهب إليه الحريريّ هو القياس، ورد المخالفين عليه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

(المأصِر، والمأصَر)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال لمركز الضرائب: الماصِر بكسر الصاد لا فتحها[١].

واستدل بأن معنى المأصِر: الموضع الحابس للمارّ عليه والعاطف للمجتاز به، ومن ذلك اشتقاق أواصر القربة والعهد؛ لأنّها تعطف على ما تجب رعايته من الرحم والمودّة.

ووافقه: الجَوَالِيقِيّ[٢]، وابن الجَوْزِيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا بما في الصِّحَاح[٨]، والقاموس[٩] على أن الماصَر والمأصِر قد وردا بفتح الصاد المهملة وكسرها، فلا وجه لإنكاره.

والخلاف في اسم المكان من الفعل (أصر) هل يُقال بفتح العين أم بكسرها؟

وقياس اسم المكان من فعلٍ ثلاثيّ صحيح اللام مضارعه على وزن (يفعِل) يُحكم عليه بكسر عينِه.

قال الشيخ موفق الدين بن يعيش: «إذا كان عين المُضارع فيه (يفعِل) بالكسر،

---

(١) درة الغواص ص١٥٦.

(٢) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٤٨.

(٣) تقويم اللسان ص١٥٦.

(٤) تصحيح التصحيف ص٤٥٩.

(٥) الحواشي ص١٤٥.

(٦) شرح الدرة ص١٥٦.

(٧) لف القماط ص١٢٣.

(٨) الصِّحَاح ٢/٥٧٩.

(٩) القاموس المحيط ١/٣٦٤ .

فالمكان والزمان منه مَفْعِل، كالمحبِس والمجلِس والمصيف ومَضرِب الناقة ومنتجها»[١].

وفي اللسانْ: قال الكِسَائِيّ: أَصَرَني الشيء يـأصِرُني، أي: حبسني، والأصْـرُ: بفتح فسكون: الكسر والعطف، يُقال: أصَرَ الشَيءَ يأصِرُهُ أصْرًا: كسره وعطفه[٢]. فلم يـرد فـي مضارع أصر إلا كسر العين.

وأوردوا اسـم المكـان منـه: مَـأصِرُ ومـأصَر[٣]، بالكسـر والفتـح، ولـه نظـائر، قـال الرَّضِيّ: «وجاءَ فيما مضارعـه بالكسـر لغـاتٌ بـالفتح والكسـر، وهـي؛ المَـدِبّ، والمَزِلـة ومَضرِ َبة السيف»[٤].

التقويم:

الخلاف في اسم المكان من الفعل (أصر) هل يُقال بفتح العين أو كسرها؟

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

والقياس يؤدي إلى كسر الصاد في اسم المكان (مأصِر) على زنة مَفْعِل كما ورد به السماع، وهو ما ذهب إليه الحريريّ وصَوّبه وخطّأ لغة الفتح.

وقد ورد (المأصَر) بفتح العين وله نظائر في كلام العرب.

ولم يذكر أحد من أصحاب المعاجم التي رجعت إليها في مضارع (أصر) إلا كسر العين.

ويظهر من الخلاف أن الحريريّ يعوّل على القياس، أما السماع المخالف له فإمّا أنه يرفضه، وإمّا لم يبلغه، ولعله الأقرب. والله أعلم.

(١) شرح المفصّل ٦/١٠٨ وانظر: همع الهوامع ٦/٥٤، تصريف الأسماء ص١٢٠.

(٢) اللسان ٤/٢٢،تاج العروس ٦/٢٦.

(٣) اللسان ٤/٢٢ انظر: مجمل اللغة ١/٩٨، المفردات للراغب ص١٩.

(٤) شرح الشافية ١/١٨٢.

(الضبُع، والضبعة)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يقال: الضَّبُع العرجاء، لا الضبْعة العرجاء(١).

واستدل بأن الضَّبُع اسم يختص بأنثى الضباع، والذكر منها ضِبعان، ومن أصول العربية أن كل اسم يختص بجنس المؤنث، مثل: حِجر، وأتان، وضبع، وعَنَاق، لا تدخل عليه هاء التأنيث بحال، وعلى هذا جميع ما يستقرى من كلام العرب.

ووافقه: ابن هشام اللخمي(٢)، وابن الجَوْزِيّ(٣)، والصفدي(٤)، وابن الحنبلي(٥).

وخالفه: ابن بريّ(٦)، والخفاجي(٧)، والآلوسي(٨)، والقنوجي(٩).

واستدلوا بأن الضَّبُع، بفتح الضاد، وضم الباء أو سكونها مختص بالمؤنث عند بعض أهل اللغة.

في عين الحياة عن ابن الأنباري: الضَّبُع: يطلق على الذكر والأنثى، وكذا حكاه ابن هشام الخضراوي عن المُبَرِّد، وكونه لا يقال ضبعة: مشهور.

وفي القاموس: «ضِبْعان، بكسر الضاد وسكون الباء، والأنثى ضبعانة وضبعة

---

(١) درة الغواص ص٩٨.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٨٢.

(٣) تقويم اللسان ص١٣١.

(٤) تصحيح التصحيف ص٣٥٤.

(٥) عقد الخلاص ص٢٩٥.

(٦) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٠١.

(٧) شرح الدرة ص١١٠.

(٨) شرح الطرة ص٣١٠.

(٩) لف القماط ص١٠٥.

عن ابن عباد»[١].

والخلاف في دخول تاء التأنيث على الاسم المختص بجنس المؤنث، وهو الضبع.

وقد ورد عن العرب أن (الضبع) بضم الباء في لغة قيس، وبسكونها في لغة تميم، وهي أنثى، وتختص بالأنثى، وقيل: تقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضبعة بالهاء كما قيل: سَبُع وسَبْعَة، بالسكون مع الهاء للتخفيف، والذكر ضِبعان، والجمع ضباعين، وقيل: الضبعانة: الضبع، وقال ابن بريّ: وأما ضبعانة فليس بمعروف[٢].

وقيل للضبع في لغة بني فزارة: أم عامر وأم الهِنْبِر، ويقال للضبعان: قُثَم[٣].

حكم دخول تاء التأنيث على اسم الجنس المؤنث:

قال أبو حَيَّان: «والأصل في الأسماء المختصة بالتأنيث ألا تدخلها التاء، نحو: عجوز، وعَنَاق؛ إذ مذكرهما شيخ، وجدي»[٤].

وهذا باعتبار أن الضبع يختص بالمؤنث.

ولكن قد تدخل التاء على الاسم المختص بالتأنيث؛ لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة[٥].

ولحاق علم التأنيث للأنثى التي لها اسم تنفرد به مثل: أتان، قالوا: حمارة، اللبؤة: قالوا: أسدة، قليل[٦]، وقيل: لا ينقاس[٧].

---

(١) القاموس المحيط ٣/٥٣.

(٢) لسان العرب ٨/٢١٦، المصباح المنير ٢/٣٥٧.

(٣) الكتاب ٢/٩٣، وانظر: المنتخب لأبي الحسن الهنائي ١/١٢٥.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٢٩٤-٢٩٥، وانظر: المساعد ٣/٢٩٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٢٨.

(٦) شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٥/٩٨.

(٧) الارتشاف: ١/٢٩٤.

التقويم:

الخلاف في لحاق علم التأنيث ب(ضَبُع) أو عدمه.

ومرد الخلاف السماع.

يرى الحريريّ أن يقال: الضبع، بدون تاء تأنيث؛ لأنه اسم يختص بالمؤنث.

وقد ذهب المخالفون إلى أن المشهور أن لا يقال: ضَبُعَة، لكنه ورد عن ابن عباد أنهم قالوا: ضبعة.

و(الضبع) اسم يختص بالمؤنث، وقيل يختص بالمذكر والمؤنث، وربّما قالوا: ضبعة، بالتاء.

والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا تدخلها التاء، وما سمع فيه دخول التاء فلتأكيد التأنيث، ودخول تاء التأنيث سماعيّ ولا يقاس عليه.

وما ذهب إليه الحريريّ في المسألة هو الأصل والمشهور، لكن لا يوجب تلحين ما سمع عن العرب، وإن كان الأولى اختيار الأصل والمشهور في اللغة.

(عقيرب، وعقيربة)

يرى الحريريّ الصواب في تصغير «عقرب»: عقيرب ولا يُقال: عُقيربة[١].

وأيد مذهبه في عدم تأنيث عقيرب بأنّ الهاء إنما ألحقت في تصغير الثلاثي نحو: شمس وشميسة، فأمّا الرباعي فإنه لما ثقل بكثرة حروفه نزّل الحرف الأخير منه منزلة هاء التأنيث، والدليل عليه: منع سعاد من الصرف، كما منع ما فيه الهاء، فلما حل الحرف الأخير من الرباعي المؤنث محل الهاء لم يجز أن تدخل عليه الهاء، كما لا تدخل على هاء التأنيث هاءٌ أخرى.

ووافقه: الصَفَدِيّ[٢].

وخالفه: ابن الجَوْزِيّ[٣]، والخَفَاجِيّ[٤]، والقِنَّوْجِيّ[٥].

والحريري إنما بنى قوله على أن العرب لم تقل (عقربة).

واستدلوا بأنه ورد السماع بـ(عقربة) وتصغيرها جاء على القياس.

وفي القاموس: «أنثى العقارب عقرباء، بالمد، وهي غير مصروفة، كالعقربة»[٦].

والخلاف في تأنيث الاسم الرباعي المصغّر (عقيرب) أو تذكيره.

والعقرب اسم رباعيّ، «فالتاء إذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره قلت حروفه أم كثرت لأنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم»[٧]، والتاء غير ظاهرة في

---

(١) درة الغواص ص٩٢.

(٢) تصحيح التصحيف ص٣٨٤.

(٣) تقويم اللسان ص١٤١.

(٤) شرح الدرة ص١٠٥.

(٥) لف القماط ص١٠٤

(٦) القاموس المحيط ١/١٠٧.

(٧) شرح المفصل ١٢٧/٥

عقرب، أي: مقدّرة فيه؛ لأنَّ لفظ (عقرب) يكون للذكر والأنثى بلفظ واحد[١]، إلا أنّ أئمة اللغة قد أوردوا لفظ (العقربة) بالتاء مؤنث العقرب، وبعضهم ذكر أن العقربان ذكر العقارب[٢]، والغالب على لفظ العقرب التأنيث، لكنه قد يقال للأنثى: عقربة وعَقْرباء.

جاء في اللسان: «العقرب واحدة العقارب، يكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء»[٣].

وفي تاج العروس قال: «وفي تحرير التنبيه: العقرب والعقربة والعقرباء كله للأنثى، وأمّا الذّكر فعُقْرُبان»[٤]. قال إياس بن الأرتّ:

كأنّ قرْعى أمّكم إذْ غَدَتْ عقربةٌ يكومُها عُقْرُبانْ[٥].

ومعنى يكومُها: ينكحها، وبه فقد وردت «عقربة» بالتاء وحينئذٍ يكون قياس تصغيرها عقيربة فتثبت التاء في التصغير؛ لأنّها كانت ظاهرة، ولا يكون اتصال التاء بها شاذًا.

التقويم:

الخلاف في تأنيث الاسم الرباعي المصغّر (عقيرب) وتذكيره.

ومردّ الخلاف السماع.

فالحريري يخطّئ من يقول (عقربة) ثم يصغرها على (عقيربة)، ويرى الصواب (عقيرب).

---

(١) الكامل ١٤٧٧/٣ وانظر: اللسان ٦٢٤/١.

(٢) أدب الكاتب ابن قتيبة ص٨١ وكتاب ليس لابن خالويه ص١٩٧.

(٣) اللسان ٦٢٤/١.

(٤) تاج العروس ٢٥٨/٢.

(٥) التنبيه للإيضاح ١٢٠/١.

والاسم الرباعي (عقرب) قد ورد عنهم فيه التأنيث فقيل: (عقربة)؛ والغالب في (عقرب) أن يكون للأنثى، وتطلق أيضًا على المذكر والمؤنث، والذكر (عقربان) بفتح الباء وتشديدها.

وإذا أردنا تصغير كلمة (العقرب) قلنا في تصغيره وجهان:

١ - عقيرب: باعتبار إطلاق اللفظ المكبَّر على المذكر والمؤنث.

٢ - عقيربة: بالتاء؛ لأنّه قد لحق علم التأنيث مكبرها، فتبقى التاء في التصغير أيضًا.

أما الواهمون في رأي الحريريّ فهم غير واهمين على الحقيقة؛ إذْ لهم سند من السماع، ثمّ طريق مُتلَئبٌ من القياس.

وكلمة (العقرب) لا تدل مباشرة على المذكر والمؤنث إلا بالوصف فيُقال: عقرب صغيرة للمؤنث، وعقرب صغير للمذكر، بينما دخول علم التأنيث على الكلمة يجعلنا لا نحتاج إلى الوصف لمعرفة المذكر والمؤنث.

(جبة خلقة، خلَق)

يرى الحريريّ أنّ قولهم: جبة خَلَقة وهم[١].

واستدل على رأيه بأن العرب ساوت فيه بين نعت المذكر والمؤنث، فقالت: ملحفة خَلَق، كما قالت: ثوبٌ خلق، والعلّة فيه: أنّ أصل الكلام: أعطني خَلَق جبتك، فلما أفرد من الإضافة بقي على ما كان عليه.

وخالفه: الخَفَاجيّ[٢]، والآلُوسِيّ[٣]، والقِنَّوْجيّ[٤].

واستدلوا على مذهبهم: بأنّ ما قاله الحريريّ في العلة هو قول الفَرَّاء، ويرد عليه: لِمَ وجب سقوط الهاء منه في الإضافة حتى يحمل الإفراد عليه.

وبأن ابن هِشَام قال في تذكرته: «ثوب جديد وثوب خلق لا تلحقهما التاء في المؤنث.. أما (الخَلَق) فمصدر يقع للمؤنث والمذكر بلفظ واحد كرجل عدل وامرأة عدل».

والخلاف في علة منع تأنيث المصدر (خلق).

والمصدر اسم يدل على معنى هو الحدث، ولا يدل على الذات، فإذا قلت: هذا رجل عدل، مع بقاء النعت والمنعوت على معناه الأصلي، كان فيه وصف الذات بالمعنى، وهذا لا يجوز[٥].

وإذا وصَفْتَ بالمصدر ففيه ثلاثة طرق:

الأول: إرادة المبالغة لكثرة وقوعه من الموصوف به نحو: مررت برجل

---

(١) درة الغواص ص٢٢١.

(٢) شرح الدرة ص٢١١

(٣) شرح الطرة ص٢٢٦

(٤) لف القماط ص١٤٨.

(٥) أوضح المسالك ٣/٣١٢، حاشية (١).

ضَرْب، والثاني: على حذف مضاف، أي: ذو ضَرْب أو ذو عَدْلٍ، وهو مذهب البصريين، والثالث: وذلك عند الكوفيين، التأويل بالمشتق أي: عادل، وضارب[١].

وقد قال ابن مالك في الخلاصة:

ونعتوا بمصدر كثيرًا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

واشترط الشيخ خالد الأزهري للنعت بالمصدر شروطًا ثلاثة، منها: أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع[٢]، مما يبين أنه باق على أصله قبل أن يوصف به، إلا ما حكي شاذا، نحو: فرسٌ طوعة القياد، ومررت بامرأة ضيفة، وأنشدوا:

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها من جحرها آمنات الله والكلم

وهذا كله موقوف على السماع[٣]، والقياس الإفراد والتذكير، وذلك لما كان غرضهم في قولهم: رجل عدل وامرأة عدل إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر، ولما كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة، وأعلى في الصنعة، كان من تمام المعنى -وهو إرادة المبالغة بالوصف بالمصدر- وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، فلو أنث المصدر أو جمع لأصبح صفة حقيقية لا معنى للمبالغة فيها.

أما ما سمع فيه التأنيث فإنه مما خرج على صورة الصفة؛ لأنهم لم يؤثروا أن يعدوا عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه، فكان هذا للتنبيه على الأصول والتلفّت إليها[٤].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١٦٠/٣، ارتشاف الضرب ٥٨٧/٢، أوضح المسالك ٣١٢/٣.

(٢) شرح التصريح ١١٣/٢.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١١١/١، وارتشاف الضرب ٥٨١/٢، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ١٢٨/١.

(٤) الخصائص ٢٠٤/٢ وما بعدها.

التقويم:

الخلاف في علة منع تأنيث المصدر، وإن كان الجميع مجمعون على عدم تأنيثه.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد تابع الحريريّ الفَرَّاء في علة المنع، ولكنه رأي غير مشهور، وليس من عادة الحريري تتبع مثل هذه الآراء.

أمّا العلة في المنع فلأنه مصدر، والمصادر يلتزم فيها الإفراد والتذكير، هذا هو المشهور عند العلماء، وهو القياس، وما خرج عن القياس فإنه يؤدّى كما سمع ولا يقاس عليه.

(رخل، ورخلة)

يرى الحريريّ أن يُقال في اللغة الفصحى للأنثى من ولد الضأن: (رَخِل) بفتح الراء وكسر الخاء وإسكانها، لا (رخلة)[١].

واستدل على عدم إدخال تاء التأنيث في (رخل) بأن الذكر لا يشركها في هذا الاسم، ويُقال له: حَمَل، فجرت مجرى عجوز وأتان.

وقد تبع: ثعلبًا[٢]، والصِّقِلّيّ[٣].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: ابن ظفر[٥]، وابن مَنْظُور[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]، والقِنَّوْجِيّ[٩].

واستدلوا على إدخال التاء في (رَخِل) بما في القاموس: «رَخِل، بالكسر وبهاء كَكَتِف: الأنثى من أولاد الضأن»[١٠].

والخلاف في ثبوت رخله في اللغة لأنثى الضأن وعدمه.

---

(١) درة الغواص ص١٣٠.

(٢) فصيح ثعلب ص٣٠٨.

(٣) تثقيف اللسان ص١١٩.

(٤) تصحيح التصحيف ص٢٨٢.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٢٥.

(٦) تهذيب الدرة ص١٦٦.

(٧) شرح الدرة ص١٣٩.

(٨) شرح الطرة ص ٢٤٧.

(٩) لف القماط ص١١٤.

(١٠) القاموس المحيط ٣/٣٨٣.

ذكر الأصمعي أنّ أنثى الضأن تسمّى: رَخِل[١]،قال الجَوْهَرِيّ: «الرَخِل بكسر الخاء: الأنثى من أولاد الضأن، والذكَر حَمَلٌ»[٢]؛ وتقول إن سئلت عن الرِّخال، فهي إناث السِّخال[٣]، وجاء في اللسان[٤] والتَّاج[٥]: رخلة بتاء التأنيث لغة في رَخِل.

وإنما جيء بالتاء في (رخلة) لتأكيد التأنيث، نحو: ناقة وذلك لأنّ المذكر له لفظ يخصه وهو جمل، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق، كما في جدي للمذكر، وعَنَاق لمؤنث، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث؛ والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء، كما في شيخ وعجوز وحمار وأتان[٦].

التقويم:

أساس الخلاف تأنيث (رخلة)، أنثى الضأن بالتاء.

ومرد المسألة السماع.

ولم يصرّح الحريريّ بالتخطئة، إنما قرر أنه الأفصح الذي يجب التزامه بين الخواص، فاختار الأصل، وهو عدم تأنيث ما استقل عن مذكره بتاء التأنيث.

وتأنيث (رخل) بالتاء لغة، وعلله النحويون بأن التاء جيء بها لتأكيد التأنيث، وعليه فلا وهم في استعمالهم (رخلة).

---

(١) الفرق والشاء ص٣٥.

(٢) الصِّحَاح ١٧٠٨/٤ .

(٣) الأساس ص١٥٨.

(٤) اللسان ٢٨٠/١١ .

(٥) تاج العروس ٢٧٨/١٤.

(٦) المساعد ٢٩٤/٣.

(البطن)

يرى الحريريّ أن يذكّر لفظ (البطن) وأن تأنيثه وهم(١).

واستدل بقول الشاعر في تذكير (بطن):

فإنك إنْ أعطيتَّ بطنك سُؤْله وفَرْجك نالا منتهى الذم أجمعا(٢)

وأما قول الشاعر:

فإن كلابًا هذه عشر أبْطُنٍ وأنت بريء من قبائلها العَشْرُ(٣)

فإنّه عنى بالبطن القبيلة فأنّثه على معنى تأنيثها، كما ورد في القرآن: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(٤)، فأنّث المِثل وهو مُذَكّر لما كان بمعنى الحسنة.

واقفه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ(٥)، والصَفَدِيّ(٦).

وخالفه: ابن مَنْظُور(٧)، وابن الحَنْبَلِيّ(٨)، والخَفَاجِيّ(٩)، والآلُوسِيّ(١٠)،

---

(١) درة الغواص ص٤٠.

(٢) حاتم الطائي ديوانه ص١٨٣.

(٣) النواح الكلابي، الكتاب ٣/٥٦٥.

(٤) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٠.

(٦) تصحيح التصحيف ص١٢٣، ١٢٦.

(٧) تهذيب الدرة ص١٩٢.

(٨) عقد الخلاص ص١٩٩.

(٩) شرح الدرة ص٥٦.

(١٠) شرح الطرة ص١٣٥.

والقِنَّوْجِي"[١]، والعَدْنَاني"[٢].

واستدلوا على جواز تأنيث البطن بقولهم: البطن من الإنسان وسائر الحيوان معروف مذكّر، وحكى أبو عبيدة أنّ تأنيثه لغة.

وجاء في اللسان[٣]، والمختار[٤] جواز التذكير والتأنيث، وكذا في التَّاج[٥].

وذكر السُّيوطِيّ في المزهر نقلاً عن ابن مالك ألفاظًا مما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان، وعدّ منها البطن[٦].

والخلاف في تذكير لفظ (البطن) من الإنسان وتأنيثه.

ومرد الخلاف السماع.

وقد ذهب ابن الأَنْبَارِيّ إلى تذكير لفظ البطن على المعنى الحقيقي[٧]، واقتصر عليه صاحب القاموس[٨].

وقال ابن بَرِّيّ: شاهد التذكير فيه قول مَيَّة بنت ضرار.

يَطوْي إذا ما الشُّحُّ أبْهَم قُفلهُ   بطنًا، من الزاد الخبيب خميصا[٩]

وجاء في اللسان[١٠]، والتَّاج[١١] أنّ التأنيث لغة فيه حُكيت عن أبي عبيدة.

---

(١) لف القماط ص٨١.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص٣٩.

(٣) اللسان ٥٢/١٣ .

(٤) مختار الصِّحَاح ص٢٣.

(٥) تاج العروس ٦٠/١٨ .

(٦) المزهر ٢٢٤/٢.

(٧) المذكر والمؤنث ص٣٣٧.

(٨) القاموس المحيط ٢٠٢/٤.

(٩) انظر: اللسان ٥٢/١٣، والتاج ٦٠/١٨.

(١٠) لسان العرب ٥٢/١٣ .

(١١) تاج العروس ٦٠/١٨ .

التقويم:

الخلاف في تأنيث (البطن).

ولا خلاف في أن البطن مذكر، وهو ما ذهب إليه الحريريّ.

ومردّ الخلاف السماع، والاعتداد باللغات المخالفة للأكثر والأشهر.

وقد ذهب الحريريّ أن لفظ (البطن) مذكر، واستشهد على ذلك بشعر العرب، وممن ذهب إلى تذكيره: ابن الأَنْبَارِيّ والفيروزابادي.

وكل من أثبت تأنيث (البطن) اعتمد على حكاية أبي عبيدة أن تأنيثه لغة.

ولم يعتدّ الحريريّ بلغة التأنيث؛ لأنّه ربما لم تبلغه، أو لأنها مخالفةً الأكثر والأشيع، وهو التذكير.

والأكثر والأفصح تذكير (البطن) من الإنسان، أما التأنيث فهي لغة قليلة تفرّد بحكايتها أبو عبيدة، وهو عالم ثقة يُعتدّ بنقله.

(أرحاء، أقفاء، أنداء)

يرى الحريريّ رحمه الله الصواب أن يقال في جمع رحًا وقفًا وندًى: أرحاء وأقفاء وأنداء، لا أرحية وأقفية وأندية(١).

واستدل بما روى الأصمعي أن أعرابيًا ذمّ قوْمًا فقال: أولئك قوم سلخت أقفاؤهم بالهجو ودُبغت جلودهم باللؤم.

وبما أنشد ابن حبيب:

فولَّوْا بأقفاءِ الإماء كأنهم لدى الروع مِعْزًى ما لهنّ رِعاء(٢)

والكلمات السابقة ثلاثية، والثلاثية على اختلاف صيغها تجمع على أفْعال، لا على أَفْعِلَة.

أما توجيه العلماء في قول ابن مَحْكان:

في ليلة من جُمادَي ذاتِ أنْديةٍ لا يبصُر الكلبُ في ظلمائها الطنبا(٣)

فقد حمله بعضهم على الشذوذ، وبعضهم على ضرورة الشعر، وقال بعضهم: بل هو جمع الجمع، فكأنه جمع ندًى على أنداءٍ، مثل جمل وجمال، ثم جمع نِداء على أندية مثل: رِشاء وأرشية.

وجوّز أبو علي أن يكون جمع ندى على أندٍ، كما يجمع فَعَل على أفْعُل، نحو: زمن وأزمن، ثم ألحقه علامة التأنيث التي تلحق الجمع في مثل قولك: ذكورة وجمالة، فصار حينئذٍ أندية.

وكان أبو العباس المُبَرِّد يرى أنّ أندية جمع نَدِيّ، وهو المجلس.

---

(١) درة الغواص ص٧٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) مُرَّة بن محكان. وانظر الخصائص ٥٢/٣، واللسان ٣١٣/١٥.

وقد تابع ابن مَكّيّ[١].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٢]، والصَفَدِيّ[٣].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٤]، والخَفَاجِيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧]، والعَدْنَانِيّ[٨].

واستدلوا بأنه قد جاء السماع به، فقالوا: أرحية، وأقفية، وأندية، وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود في جمعه، كما حملوا الممدود على المقصور في جمعه، قالوا: هباء وأهباء، ودواء وأدواء.

وقد سمع في رحًا وقفًا المدّ، فجاء أرحية وأقفية على لغة مَنْ مَدّ، كما قالوا: غطاء وأغطية، سماء وأسمية.

فقد جاء في الصِّحَاح[٩]، والأساس[١٠]، ومختار الصِّحَاح[١١]، واللسان[١٢]،

---

(١) تثقيف اللسان ص٢٢٥.

(٢) تقويم اللسان ص١٠١.

(٣) تصحيح التصحيف ص٤٢٦.

(٤) الحواشي ص٨٨

(٥) شرح الدرة ص٩١.

(٦) شرح الطرة ص٥٦.

(٧) لف القماط ص١٠٠

(٨) معجم الأخطاء الشائعة ص١٠٢.

(٩) الصِّحَاح ٦/٢٣٥٣.

(١٠) أساس البلاغة ص١٥٨.

(١١) مختار الصِّحَاح ص١٠٠.

(١٢) لسان العرب ١٤/٣١٢.

والمصباح المنير[١]، والمحيط[٢]، والتّاج[٣]، وكشف الطرّة[٤]، ومَـدّ القـاموس[٥]، ومتـن اللغة[٦]. وما قاله أبو حاتم وابن الأنْبَارِيّ وابن السِّكِّيت أنّ جمعها: أرحاء (كثـيرًا)، أرحٍ، ورُحِيٌّ ورِحِيٌّ ورَحِيٌّ وأُرْحِيٌّ وأرحية (نادرًا).

والخلاف في تكسير رحى، وقفا، وندى.

وقد اعتمد الحريريّ على القياس في جمع فَعَل الممدود وتصويبـه لـه، وتخطئـة مَـنْ قال بغير القياس، ولو كان مسموعًا عن العرب.

والرحى معروفة، وهي مؤنثـة، والألـف منقلبـة مـن اليـاء، تقـول: همـا رحيـان قـال مهلهل:

كأنا غدوة وبني أبينا ... بجنب عنيزة رَحَيَا مدير[٧]

وقال الأَزْهَرِيّ: «القفا، مقصور: مؤخر العنق، ألفها واو، والعرب تؤنثهـا، والتذكـير أعمّ»[٨].

«والندى: البلل، والندى: ما يسقط بالليل»[٩].

(١) المصباح المنير ١/٢٢٣

(٢) محيط المحيط ص٣٢٨.

(٣) تاج العروس ١٩/٤٥٠.

(٤) سبق ذكره.

(٥) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٠٢.

(٦) متن اللغة ٢/٥٦٥.

(٧) الصِّحَاح ٦/٢٣٥٣.

(٨) اللسان ١٥/١٩٢.

(٩) اللسان ١٥/٣١٣.

فالقياس يحكم بأنّ ما كان على فَعَل بفتح العين فإنه يجمع على أفعال، قال الرَّضِيّ:

«أقول اعلم أنّ ما كان على فَعَل فإنك تقول في قلته أفْعال في الأجوف أو في غيره نحو: أجمال وأتواج وأقواع وأنياب»(١).

وأرحية على لغة طَيِّئ جمع رحى، وأقفية جمع قفا، وأندية جمع ندًى، على خلاف فيه قد سمعت عن العرب فتحفظ، ولا يقاس عليه(٢).

وإنما يطّرد (أفعلة) في اسم مذكر رباعي ثالثه مدّة ألف أو واو أو ياء، نحو: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وما عدا ذلك يحفظ ولا يقاس عليه(٣).

فقد سمع عنهم في اللسان في جمع الرحى على أرح وأرحاء ورُحي ورِحِيّ وأرحية، والأخيرة نادرة قال:

ودارت الحربُ كدَوْر الأرحية

قيل: وكرهها بعضهم.

وحكى الأَزْهَرِيّ عن أبي حاتم قال: جمع الرَّحى أرحاءٌ، ومَنْ قال أرحية فقد أخطأ(٤).

وقال أبو حاتم أيضًا: «وكلُّ مَنْ مَدّ قال: رحاءٌ ورحاءان وأرحية مثل غطاء وغطاءان وأغطية، جعلهما منقلبة من الواو. قال الجَوْهَرِيّ: ولا أدري ما حجته ولا ما صحته، قال ابن بَرِّيّ: حجته رَحَتِ الحيّة ترحو إذا استدارت قال: وأما صحة رحاء بالمدّ فقولهم: أرحية»(٥).

---

(١) شرح الكافية ٢/٩٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١/١٩١

(٣) المساعد ٣/٤٠٧ وما بعدها، همع الهوامع ٦/٩٠.

(٤) اللسان ١٤/٣١٢.

(٥) اللسان ١٤/٣١٢.

وقال الزَّجَّاج: «ولا يجوز أرحية؛ لأنَّ أفعلة جمع المدود لا المقصور، وليس في المقصور شيء يجمع على أفْعِلَة»(١)؛ كما خطّأ الزَّمَخْشَرِيّ أرحية(٢).

وسمع في جمع قفا: «أقفٍ وأقفية، الأخيرة عن ابن الأعرابي، وهو على غير قياس؛ لأنه جمعُ الممدود مثل سماء وأسمية، وأقفاء مثل: رحًا وأرحاء، وقال الجَوْهَرِيّ: هو جمع القلّة، والكثير قُفِيّ على فُعُول مثل: عصا وعُصِيّ، وقفيٌّ وقَفين، الأخيرة نادرة لا يوجبها القياس.. ويقال: ثلاثة أقفاء، ومَنْ قال: أقفية فإنه جماعة القِفِيّ والقُفِيّ وقال أبو حاتم: جمع القفا أقفاء، ومَنْ قال: أقفية فهو أخطأ»(٣).

وقال الجَوْهَرِيّ: «وقد جاء عنهم أقفية وهو على غير قياس؛ لأنّه جمع الممدود مثل سماء وأسمية»(٤).

وقال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب مقصور جمع على أفْعِلَة كما يجمع الممدود، إلا قفاء وأقفية، كما جمعوا بابًا وأَبْوِبَة، ندًى وأندية، وهذا شاذ كما شذّ الرضا وهو مقصور، قالوا: (رضاءٌ) ممدود، قال الشاعر:

شهّاد أنديةٍ ولاّج أبوبةٍ　　قوّال محكمة فكّاك أقياد»(٥)

وفي المعجم الوسيط: «القفا: مؤخر العنق، يذكر ويؤنث وقد يُمدّ، والجمع أقفاءٌ وقُفِيٌّ»(٦).

وقال ابن هِشَام اللَّخْمِيّ: «فأمّا جمع قفًا المقصور فأقفاءٌ وأقفٍ في القليل، وقفيٌّ وقُفُيٌّ في الكثير؛ ويحتمل أنْ تكون أقفية جمع قفا، فيكون في الشذوذ كندى وأندية

(١) التّاج ١٩/٤٥٠.

(٢) شرح الفصيح ٢/٣٦٥.

(٣) اللسان ١٥/١٩٢.

(٤) الصِّحَاح ٦/٢٤٦٦.

(٥) ليس في كلام العرب ص١٣٣.

(٦) المعجم الوسيط ٢/٧٥٢.

ورحى وأرحية»[١].

فكما حكموا بالشذوذ في أرحية وأقفية، حكموا كذلك بالشذوذ على أندية جمع ندًى.

فقد حكى اللسان: أنداءٌ، وأنديةٌ على غير قياس، فأمّا قول مَرّةَ بن محكان:

في ليلةٍ منْ جمادى ذاتِ أنديةٍ   لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُّنُبا[٢]

قال الجَوْهَرِيّ: هو شاذ؛ لأنّه جمع ما كان ممدودًا مثل: كساء وأكسية. وقال ابن سيده: إنه تكسير نادر، وقيل: جَمَع ندًى على أنداء، وأنـداءً على نِـداء ونِـداء على أنْدية كرداء وأردية، وقيل: لا يريد به أفْعِلة نحو: أحْمِرَة وأقفِزة كما ذهب إليه الكافّة، ولكن يجوز أن يريد أفْعُلَة، بضم العين تأنيث أفْعُل، وجَمَع فَعَلاً على أفْعُل كما قالوا: أجبلٌ وأزمنٌ وأرسُنٌ، وأمّا محمد بن يزيد فذهب إلى أنه جمع نديٍّ، وذلك أنهم يجتمعون في مجالسهم لقرى الأضياف»[٣].

وذكر أبو الفتح أنّ لورود أندية عن العرب بهذه الصيغة وجهًا قال: « وهذا وإنْ كان شاذًا فإنّ له عندي وجهًا من القياس صالحًا، ونظيرًا من السماع مؤنسًا: أما السماع فقولهم في تكسير قفًا ورحى: أقفية وأرحية، وأما وجه قياس الجمع فهو أنّ العرب قد تجري الفتحة مَجرْى الألف، ألا تراهم لم يقولوا في الإضافة إلى جَمَزَى وبَشَكى إلا جَمَزيّ وبَشَكيّ؛ كما لا يقولون في حُبارى إلا حُبَاريّ، ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه، فكأن فَعَلاً على هذا فَعَالٌ، وفَعَالٌ مما يكسَّر على أَفْعِلَة نحو: غزال وأغْزِلة وشراب وأشرِبة، وكذلك كسّر ندًى ورحًى وقفًا على أندية وأرحية وأقفية، وكما شبهت الحركة بالحرف فكذلك شبه الحرف بالحركة، فقالوا: حياء وأحياء وعزاء وأعزاء، وعراء وأعراء، ومن الصحيح جواد وأجواد فكأنّ كلّ واحد من هذه الآحاد فَعَلٌ

(١) المدخل إلى تقويم اللسان ص٦٥.

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٧ .

(٣) اللسان ١٥/٣١٣

عندهم، وأجود تكسير ندًى أنداءٌ كما قال الشمّاخ:

إذا سقط الأنداءُ صِينَتْ وأُشعِرَتْ ... حَبيْرًا ولم تُدْرَج عليها المَعَاوِزِ»[1]

التقويم:

الخلاف في تكسير (رحى، وندى، وقفى).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب الحريريّ إلى تصويب: أرحاء وأقفاء وأنداء تكسير (رحى، وقفى، وندى) مستندًا إلى السماع والقياس، فما كان على (فَعَل) فقياس قلته على (أفعال).

وما أنكره الحريريّ قد ورد به السماع، صحيح أنّه شاذ يحفظ ولا يُقاس عليه، لكنّ المسموع لا يُعاب استعماله، وليس خطأ، وإن خالفه ما هو أكثر منه في السماع.

وجموع التكسير ليست قياسية بمعنى الاطراد، ولكن بمعنى الغالب.

---

(١) ديوانه ص١٩٣، وانظر: شرح شواهد الشافية ٤/٢٧٧.

(مَرَاءٍ، ومرايا)

يرى الحريريّ الصواب أنْ يُقال في جمع (مِرْآة): (مَرَاءٍ)، لا (مرايا)[1].

واستدل على مذهبه بأنّ مراءٍ على وزن مراعٍ، أمّا (مرايا) فهي جمع ناقةٍ مريّ وهي التي تُدِرُّ إذا مُـرِيَ ضَرْعُهـا، وقـد جُمِعـتْ علـى أصلهـا الـذي هـو: (مَريّة)، وإنما حُذِفت الهاء منها عند إفرادها؛ لكونها صفة لا يُشاركها المذكّر فيها.

وقد تابع ابن السِّكِّيت[2]، وابن قتيبة[3]، والحربي[4]، وأبا عليّ الفارسيّ[5].

ووافقه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[6]، وابن الجَوْزِيّ[7]، والصَفَدِيّ[8].

وخالفه: ابن بَرِّيّ، وابن ظفر[9]، وابن مَكِّيّ الصقلي[10]، وابن مَنْظُـور[11]، وابـن بـالي[12]،

(١) درة الغواص ص٢٢٥.

(٢) إصلاح المنطق ص١٤٧.

(٣) أدب الكاتب ص٨٣.

(٤) غريب الحديث ص١٠٢/١.

(٥) المسائل الحلبيات ص٦٠.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٣٩.

(٧) تقويم اللسان ص١٦٤.

(٨) تصحيح التصحيف ص٤٧٤.

(٩) الحواشي ص١٢٢.

(١٠) تثقيف اللسان ص٢٢٥.

(١١) تهذيب درة الغواص ص٢٠٨.

(١٢) خير الكلام ص٤٥.

والخَفَاجِيّ(١)، والآلُوسِيّ(٢)، والقِنَّوْجِيّ(٣)، والعَدْنَانِيّ(٤).

واستدلوا على جواز (مرايا) بما حكى أبو العباس ثعلب في الفصيح: «يُقال: ثلاث مراءٍ، فإذا كثرت فهي المرايا»(٥)؛ وتابعه: الجَوْهَرِيّ(٦)، والأَزْهَرِيّ(٧).

وقد اكتفى متن اللغة(٨) والمعجم الوسيط(٩) بجمع المرآة على مراءٍ ومَرايا.

وجاء في التسهيل: «وقد تعامل الأصلية معاملة العارضة». قال شرَّاحه: وذلك كقولهم في جمع (مرآة): (مرايا)؛ و(مِرْآة) مِفْعَلَة من الرؤية، وهي آلتها، كمطرقة، فالهمزة فيها أصلية، وليستْ عارضة للجمع، والأصل، (مِرْأَية)، وقالوا في جمعها (مرائي) على وزن مَفَاعِل، وهو القياس، و(مرايا) عاملوا الهمزة الأصلية التي هي عين الكلمة، معاملة الهمزة العارضة للجمع، فأبدلوها ياء(١٠).

والخلاف في الجمع الذي على (مفاعل) في كلمة (مِرْآة).

و«(المِرْآة)، بكسر الميم: التي يُنظَرُ فيها»(١١). «وأصلها (مِرْأيةٌ) على مِفْعلة،

---

(١) شرح الدرة ص٢١٥.

(٢) شرح الطرة ص٤١٢.

(٣) لف القماط ص١٥١.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٩٩.

(٥) فصيح ثعلب ص٢٩٥.

(٦) الصِّحَاح ٦/٢٣٤٩.

(٧) تهذيب اللغة ١٥/٣١٦.

(٨) متن اللغة ٢/٥٢٤.

(٩) المعجم الوسيط ١/٣٢٠.

(١٠) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤/١٠١.

(١١) مختار الصِّحَاح ص٩٦.

تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها وقلبتْ ألفًا وكُسِرت الميم؛ لأنّها آلة»[١].

وقياس جمع (المِرْآة) بكسر الميم (مراءٍ)، قال أبو حَيَّان: «وقالوا في مِرْآة مراءٍ على القياس»[٢]. والهمزة في (المِرْآة) أصلية فحكمها الثبوت.

وقال الأشموني: «وإنْ كانت الهمزة أصلية سَلِمتْ، نحو: المرآة، والمرائي، فإنّ الهمزة موجودة في المفرد فلا تغيرّ في الجمع»[٣]، وعليه فيكون (مرايا) شاذًا عند الصرفيين؛ لأنّهم عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع[٤].

وأصل (مراءٍ): مرائيُ اشتُقلتْ الضمة على الياءِ فحُذفتْ الضمة، ثم حذفت الياء تخفيفًا وعُوّض عنها التنوين، فتصير: مراءٍ بوزن (مفاعٍ) واللام محذوفة.

أمّا من جمع (مرآة) على (مرايا) فإنهم أكملوا فقالوا في مرآة: مرائِيُ: استثقلت الكسرة على الهمزة فقلبت فتحة فأصبحت (مراءَيُ) وقعت الياء متطرفة متحركة إثْر فتح فقلبت ألفًا فأصبحت (مراءا) التقى شبه ثلاث ألفات وهم يستثقلون الأمثال فقلبت الهمزة ياء فأصبحت (مَرايا)، بوزن (مَفَاعل).

وإنما تقلب الهمزة الواقعة بعد ألف ياء إذا كانت الهمزة غير أصلية بأن تكون زائدة وتكون لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا[٥].

وأورد جمع (المرآة) على (مراءٍ) بالتصحيح دون (مرايا)، ابن فارس[٦]،

---

(١) المصباح المنير ٢٤٦/١.

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٩/١.

(٣) شرح الأشموني ٥٩٨/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩/١، شرح الأشموني ٥٩٨/٢.شرح التصريح ٣٧١/٢ القواعد والتطبيقات ص٣٩.

(٥) أوضح المسالك ٣٧٨/٤.

(٦) مجمل اللغة ٤١٢/٢.

والراغب[١]، والزَّمَخْشَرِيّ[٢].

وأورد اللسان جمع المرآة على (مراءٍ) و(مرايا) قال: «والمِرْآة بكسر الميم: التي يُنظر إليها، وجمعها المرائي، والكثير المرايا، وقيل: مَنْ حوّل الهمزة قال: المرايا»[٣].

وهذا السماع من اللسان وغيره يُثبت مجيء (مرايا) جمعًا (لمرآة).

التقويم:

الخلاف في جمع (مفاعل) في كلمة (مِرآة).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

صَوَّب الحريريّ (مراءٍ) جمع (مرآة) ووهّم من جمعها على (مرايا) والسماع والقياس يؤيدانه.

ومن أورد من علماء اللغة جمع مرآة على (مرايا) لم يستشهد عليه بما ورد عن العرب، كما لم يذكروا شاهدًا في (مراءٍ).

و(مرايا) على قياس الصرفيين جمع شاذ عوملت الهمزة الأصلية فيه معاملة العارضة.

وإنكار جمع مرآة على (مرايا) من الحريريّ يحتمل أمرين:

أ - تقديمه القياس وإهماله ما عدا ذلك.

ب - أو ربما هذا الجمع يشتبه بجمع (مَريّ) فلذا أورد الجمع الذي لا لبس فيه.

---

(١) المفردات ص٢٠٩.

(٢) أساس البلاغة ص١٤٩.

(٣) اللسان ١٤/٢٩٦.

(أرضون، وأراضٍ)

يرى الحريريّ الصّواب أنْ تجمع (أرض) على (أرَضُون) بفتح الراء، ويرفض جمعها على (أراضٍ)[١].

واستدل على رأيه بأن الهاء مقدّرة، فكان أصلها (أرَضة) وإنْ لم ينطق بها؛ ولأجل تقدير هذه الهاء جمعت بالواو والنون على وجه التعويض لها عما حُذِف منها، كما قيل في (عضه) عضون، وفتحت الراء في الجمع لتؤذن الفتحة بأنّ أصل جمعها: أرَضات، كما يُقال: نخلة ونَخَلات.

وقيل: بل فتحت ليدخلها ضربٌ من التغيير، كما كسرت السين في جمع سَنة فقيل: سِنون.

وهذا الجمع الذي بالواو والنون وضع في الأصل لمن يعقل من الذكور، إلا أنّه قد جمع عليه عِدّة من الأسماء المحذوف منها على وجه جبرها والتعويض لها، فقالوا: سنة وسِنون، وعَشَرة وعِشرون، وعِضه وعِضون.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٢]، والصَفَدِيّ[٣].

وخالفه: ابن ظفر[٤]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٥]، وابن الحَنْبَلِيّ[٦]، وابن بالي[٧]، والخَفَاجِيّ[٨]،

---

(١) درة الغواص ص٦٥.

(٢) تقويم اللسان ص٧٢.

(٣) تصحيح التصحيف ص٩٤.

(٤) الحواشي ص٧٥.

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٧٦.

(٦) بحر العوام ص١٩٢.

(٧) خير الكلام ص١٦.

(٨) شرح الدرة ص٧٨.

والآلُوسِيّ[(١)]، والقِنَّوْجِيّ[(٢)].

واستدلوا على جواز (أراض) بقول أبي سعيد السِّيرَافِيّ: إنّه يقال: أرض وأراض، وأهل وأهال، كما قالوا: ليلة وليال، كأنَّ الواحدة ليلاة وأرضاة، وزعم أنه كذا في كتاب سيبويه في أصح الروايتين، وإنما قيل في أصح الروايتين؛ لأنّه روي في الكتاب آهال وآراض على وزن أفعال[(٣)].

و(أراضٍ) في جمع أرض على خلاف القياس؛ لقول الجَوْهَرِيّ: «وزعم أبو الخطّاب أنهم يقولون: أرض وآراض كما قالوا: أهل وآهال، والأراضي أيضًا على غير قياس كأنهم جمعوا آرُضًا»[(٤)]، بمد الهمزة وضم الراء في جمع (أرْض)؛ ليكون الأراضي جمع جمع.

وفي القاموس: «والجمع أراض وأرضون وآراض، والأراضي على غير قياس»[(٥)]. و(أرَضون) بفتح الراء على خلاف القياس أيضًا؛ لأنّه مع تغيير مفرده لا يعقل، ومثله لا يجمع هذا الجمع.

والخلاف في جمع (أرْض)، أيجمع على (أرَضون)، أم (أراضٍ)؟

و(الأرض): اسم مؤنث، فكأنّ فيها هاءً مُرادةً، وكأنّ تقديرها: (أرْضة) فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها عَوَّضوا منها الجمع بالواو والنون فقالوا: (أرَضون)، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضربٌ من التكسير، واستيحاشًا من أن يُوَفّوه لفظ التصحيح، وليُعلموا أيضًا أنّ «أرضًا» مما كان سبيله لو جمع بالتاء أن تفتح راؤه فيُقال: «أرَضات»[(٦)]، وقد جاءت شواهد من الشعر والحديث على (أرْضين) «وقياس الأراضي أن يكون جمع

---

(١) شرح الطرة ص٤٧.

(٢) لف القماط ص٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ٥٩٩/٣، ٦١٦.

(٤) الصِّحَاح ١٠٦٣/٣.

(٥) انظر: القاموس المحيط ٣٢٣/٢، ولم أجد فيه (أراضٍ) كما ذكروا.

(٦) سر صناعة الإعراب ٦١٣/٢، شرح المفصّل ٣١/٥، شرح الكافية الشافية ١٨٠٢/٤ - شرح الشافية ١١٥/٢.

أرضاة»[1]، فإذا كان جمعًا لـ(أرضٍ) فغير قياسيّ.

وقال ابن بَرِّيّ: الصحيح عند المحققين فيما حكي عن أبي الخطاب (أرْض) و(أراضٍ) وأهل وأهالٍ، كأنه جمع أرْضاة وأهلاة كما قالوا: ليلة وليالٍ كأنه جمع ليلاة[2].

وقال الفيومي: «وجَمْعُ فَعْل على فَعَالي في (أرْضٍ) وأراض وأهلْ وأهالي وليْل وليالي بزيادة الياء على قياس»[3].

التقويم:

الخلاف في جمع (أرْض) على (أراضٍ).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

صَوَّب الحريريّ في جمع (أرض) (أرَضون) وخطّأ (أراضٍ)، معلّلاً لمذهبه بما قاله العلماء -في هذا الجمع- كالخليل ومن تابعه.

و(أرضون) بفتح الراء وسكونها سماعي، كما أنّ (أراضٍ) سماعيّ أيضًا لكنّ الأول أشهر في لغة العرب، فقد جاء في الحديث عن أبي سعيد الخدري وشاهده: «والأرْضين السبع في كفّة..» الحديث[4].

وجاء في شعر العرب، أما (أراضٍ) فإنه لم يرد إلا عن أبي الخطّاب ولم يذكر أصحاب المعاجم له شاهدًا من كلام العرب.

وتصويب الحريريّ (أرضون) على الشائع الأكثر في الاستعمال، لكن جعله (أراضٍ) خطأ، فيه نظر.

---

(١) شرح الشافية ٢/٢٠٦.

(٢) اللسان ١١١/٧.

(٣) المصباح المنير ١٢/١.

(٤) صححه الحاكم في المستدرك ٥٢٨/١ ووافقه الذهبي.

(جواليق وجوالقات)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال في جمع جُوالق: جواليق وجَوالق، أما جُوالقات بالألف والتاء فخطأ.

كما يرى لأن الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى، فيُقال: كتبت ثلاثَ سجلاّت(١).

ودليله في جمع (جُوالق) أن القياس المطرد ألا تجمع أسماء الجنس المذكر بالألف والتاء، وإنما أشذّت العرب عن هذا القياس أسماء جمعتها بالألف والتاء تعويضًا لأكثرها عن تكسيرها، مثل: حمّام، وساباط، وسرادق، وإيوان، وهاوون، وخَيَال، وجواب، وسِجِلّ، ومكتوب، ومقام، ومصان، وإوان، وهو حديدة تكون مع الرائض، وبُوان، بكسر الباء وضمها، وهو عمود في الخباء، وشعبان، ورمضان، وشوال، والمحرم.

وذكر سيبويه أنه لم يسمع عنهم في جمعه إلا جواليق(٢)، وأجاز غيره أن يجمع على جَوالق بفتح الجيم كما قالوا في غُرانق -وهو الشاب الحسن الشباب- غَرانق بالفتح، وفي حُلاحل -وهو السيد الوقور- حَلاحل بالفتح، وفي عُراعر -وهو رئيس القوم- عَراعر.

ثم قال الحريريّ: الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء في عدده اعتبارا بمعنى واحده، لا بلفظ جمعه، فيقال: ثلاثة سجلات، وخمسة حمامات؛ لأن واحدها سِجِلّ وحمّام، وكلاهما مذكر، أما حكم بطّات وحمّامات فعند أكثرهم أن الاعتبار فيها باللفظ، فيُقال: عندي ثلاثة بطات؛ لأن لفظة البطة مؤنثة، وإن وقعت على مذكر.

وذكر بعضهم أنه يُراعى الأسبق من المفسرَين، فإن قال: عندي ثلاث بطات ذكور، جُرِّد العدد من الهاء؛ لتقدم المفسَّر المؤنث، وإن قال: عندي ثلاثة ذُكور من البط أنّث؛ لتقدم المفسَّر المذكّر.

وقد تابع: ابن قتيبة(٣).

---

(١) درة الغواص ص٢٥٨.

(٢) الكتاب ٣/٦١٥.

(٣) أدب الكاتب ص١٩٠.

ووافقه: الجواليقي[١] في المسألة الأولى، والمطرزي[٢]، والصفدي[٣].

وخالفه: ابن بري[٤]، وابن منظور[٥]، والخفاجي[٦]، والآلوسي[٧]، والقنوجي[٨].

واستدلوا بما ورد في كتب اللغة: وربما جوّزوا الجُوالقات، غير سيبويه[٩].

وفي القاموس: هو بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها، وجمعه: جَوالق كصحائف، وجَواليق وجُوالقات[١٠].

أما ما يتعلق بالمسألة الثانية فقالوا: إن هذا الرأي مذهب بعض الكوفيين، قال الشاطبي في شرح الألفية[١١]: قالت طائفة من النحاة: يعتبر في العدد لفظ الجمع لا لفظ المفرد، فيقولون: ثلاث سجلات، وأربع حمّامات، وخمس سرادقات، ونحوه؛ والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، وهو مذهب البصريين، فما قاله المُصنِّف مبني على هذا المذهب الضعيف.

والخلاف في جمع كلمة (جُوالق)؛ إذ يتنازع فيها المتشبثون بالقياس، والداعين إلى

---

(١) تكملة ما يغلط فيه العامة ص٥٢.

(٢) المغرب ص١١٠.

(٣) تصحيح التصحيف ص٢١٨.

(٤) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على درة الغواص ص٢٣٩.

(٥) تهذيب الدرة ص١٥٧.

(٦) شرح الدرة ص٢٤٠.

(٧) شرح الطرة ص١٩٦.

(٨) لف القماط ص١٦٢.

(٩) انظر: الصحاح ٤/١٤٥٤، اللسان ١٠/٣٦، التاج ١٣/٦٢.

(١٠) القاموس المحيط ٣/٢١٨.

(١١) لم أقف عليه.

السماع، كما تبحث في تذكير وتأنيث العدد باعتبار لفظ مميزه ومعناه. والجُوالق أعجمي معرب، وأصله بالفارسية: (كُواله)[١].

وقد اشترط علماء الصرف فيما يجمع بالألف والتاء شروطًا يعدون ما لا ينطبق عليها من الألفاظ شاذًّا.

أولها: كل ما في آخره التاء الزائدة مطلقًا سواء أكان علما أم غير علم مؤنثا لفظًا ومعنى.

ثانيها: ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة سواء أكان علما أم غير علم لمؤنث أم لمذكر، مثل: سُعدى، وفُضلى، وزهراء علم لمؤنث، وحسناء غير علم، وزكرياء علم لمذكر.

ثالثها: كل علم لمؤنث حقيقي وليس فيه علامة تأنيث.

رابعها: مصغّر الذي لا يعقل.

خامسها: وصف المذكر غير العاقل.

سادسها: كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، مثل: سرادقات، وقيصومات، وحمامات، وكتانات، وإصطبلات، وقطميرات، وما عدا تلك الأنواع الستة فمقصور على السماع[٢].

فالشرط السادس ينقلنا لنتبين هل سمع عن العرب تكسير (جوالق) الخماسي أم لا؟

قال علي بن حمزة رحمه الله: «وجُوالق، والجمع جَوالق»[٣].

وقال الجَوْهَرِيّ: الجُوالق: وعاء، والجمع الجَوالق بالفتح، والجواليق أيضا، قال الراجز:

---

(١) المعرب ص١١٠.

(٢) النحو الوافي بتصرف ١٦٨/٤.

(٣) التنبيهات ص١٢١.

يا حبـذا ما في الجواليق السودْ

من خشكنان وسويق مقنود»[١]

وفي اللسان ذكر جَوالق وجواليق وأنشد:

ونازلة بالحيّ يومًا قريتها جواليق أصفارا ونارا تحرَّقُ[٢]

وذكرهما التاج[٣]، وأشار الجواليقي إلى أن (جَوالق) بالفتح من نادر الجمع[٤].

فقد ثبت تكسير (جُوالق) عن العرب، ولأجل ذلك فإن جوالقات بالألف والتاء تُعد شاذة عن القياس، قال العلامة الرضيّ: «ولما قالوا فراسن وجواليق لم يقولوا: فرسنات ولا جوالقات»[٥]، ولم يجوز سيبويه جوالقات للاستغناء عنه بجواليق، قال في الكتاب: «وقالوا: جُوالق وجواليق فلم يقولوا: جُوالقات حين قالوا: جَواليق»[٦].

وعلى الرغم من مجيء جواليق وجَوالق فقد ورد عنهم (جوالقات) أيضا بالألف والتاء، قال الجَوْهَرِيّ[٧]: «وربما قالوا: الجوالقات».

إلا أن هذا الجمع الأخير الذي ورد في الصحاح وغيره بالصيغة المفيدة التقليل لم يصحبه من كلام العرب شاهد من الشعر أو النثر.

أما ما ذكره الحريريّ من كلمات جاءت شاذة بالألف والتاء تعويضا عن تكسيرها، فإن عددا منها جاء مجموعا بالألف والتاء ومكسرا، وهي: الإوان والإيوان: الصفّة

---

(١) الصحاح ١٤٥٤/٤.

(٢) اللسان ٣٦/١٠.

(٣) التاج ٦٢/١٣.

(٤) المعرب ص١١٠.

(٥) شرح الشافية ٢٠٧/٢، وانظر شرح الكافية ٣٨٩/٣.

(٦) ٦١٥/٣.

(٧) الصحاح ١٤٥٤/٤، وانظر اللسان ٣٦/١٠، والتاج ٦٢/١٣.

العظيمة، وهو أعجمي، ومنه إيوان كسرى، وجماعة الإوان: أُون، مثل خوان وخون، وجماعة الإيوان: أواوين وإيوانات[١].

●ساباط: سقيفة بين حائطين، والجمع سوابيط وساباطات[٢].

●الهاون والهاوون، فارسي معرّب، قيل: كان أصله هاوون؛ لأن جمعه هواوين[٣].

●شعبان، والجمع شعبانات وشعابين[٤].

●رمضان: والجمع رمضانات ورماضين وأرمضاء وأرمضة وأرمُض[٥].

●شوال: الجمع شواويل على القياس، وشواوِل على طرح الزائد، وشوّالات[٦].

●المحرم: جمع المحرم: محارم، ومحاريم، ومحرمات[٧].

أما حمّام وسرادق، وسجل فهي مجموعة بالألف والتاء كما قال الحريريّ تعويضا تكسيرها.

●حمّام: والجمع حمامات، قال سيبويه: جمعوه بالألف والتاء، وإن كان مذكرا، حين لم يكسر، جعلوا ذلك عوضا من التكسير[٨].

●سرادق: السرادق ما أحاط بالبناء، والجمع سرادقات، قال سيبويه: جمعوه بالتاء، وإن كان مذكرا، حين لم يكسر، وفي التنزيل: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾[٩].

---

(١) اللسان ١٣/٤٠.

(٢) المصدر نفسه ٧/٣١١.

(٣) المصدر نفسه ١٣/٤٤١.

(٤) المصدر نفسه ١/٤٩٧.

(٥) المصدر نفسه ٧/١٦٠.

(٦) المصدر نفسه ١١/٣٧٧.

(٧) المصدر نفسه ١٢/١٢١.

(٨) المصدر نفسه ١٢/١٥٤.

(٩) الكهف: ٢٩.

●سجل: كتاب العهد ونحوه، والجمع سجلات، وهو أحد الأسماء المذكرة المجموعة بالتاء، ولها نظائر، ولا يكسر السجل(١).

أما ما يتعلق **بالمسألة الثانية**، وهو اعتبار اللفظ والمعنى في المعدود، فقد قال سيبويه في الكتاب: «اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث؛ وذلك قولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس، إذا كان الواحد مذكرا، وستة أحمرة، وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة.

وإن كان الواحد مؤنثا فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة»(٢). فاعتبر سيبويه المعنى في التذكير والتأنيث، ويعتبر التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ، فيقال: ثلاثة أشخص، قاصد النسوة، وثلاث أعين، قاصد رجال؛ فإن اتصل بالكلام ما يزاد به المعنى ظهورًا أو يكثر معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان(٣).

وتقول: له ثلاثٌ من البط؛ لأنك تصيّره إلى بطّة، وتقول: له ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبل؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير(٤).

التقويم:

وعلى ما مرّ فإن الخلاف في جمع (جوالق) بالألف والتاء.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

الجوالق لفظ أعجمي معرب، أصله: كوالة بالفارسية، وقد دخلته لام التعريف فأشبه أصول كلام العرب(٥).

---

(١) اللسان ١١/٣٢٦.

(٢) الكتاب ٣/٥٥٧، وانظر: الأشموني ٢/٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٦.

(٤) الكتاب ٣/٥٦٢.

(٥) انظر: الخصائص ١/٣٥٧.

والحريري رحمه الله لم يحتط في تخصيص العلة التي ذكرها، والعلة في هذا الشأن تكون كما ذكرها العلماء، قال الرضيّ: «ويجمع هذا الجمع، غالبًا، غير مطرد، نوعان من الأسماء، أحدهما: اسم جنس مذكّر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كحمامات، وسرادقات..»[١].

أما ما جمع بالألف والتاء تعويضًا عن تكسيره فقد جاء في: حمام، وسرادق، وسجل.

أما إوان، وإيوان، وساباط، وهاوون، وشعبان، ورمضان، وشوال، والمحرم فجاء عن العرب تكسيرها، وجاء جمعها بالألف والتاء، خلافا لما ذكره الحريريّ.

وجاء في جمع جُوالق: جواليق، وجَوالق، والجُوالقات. أما الجواليق ففيه شاهدان عن العرب، وعدّه الأستاذ أحمد شاكر[٢] شاذا؛ لأن الياء لم تكن موجودة في مفرده؛ وجَوالق: عدّه الجواليقي[٣] من نادر الجمع، وعده أحمد شاكر مطردا[٤]، والجوالقات مسموع لكنه قليل شاذ.

ولا يدرج ضمن الخطأ أو اللحن.

وقد خالف الحريري أصله في اعتداده بالقياس والغالب في المسألة الثانية؛ حيث مال إلى رأي ضعيف.

والقياس في باب العدد يكون بالنظر إلى الواحد لا الجمع، وقد جاء في القرآن الكريم على هذا القياس في كل المواضع التي تخص هذه المسألة.

---

(١) شرح الكافية ٣/٣٨٨.

(٢) مقدمة المعرب ص٢٥.

(٣) المعرب ص١١٠.

(٤) مقدمة المعرب ص٢٥.

(حاجات، وحاج، وحوائج)

يرى الحريري الصواب في جمع «حاجة»: حاجات في أقل العدد، وفي أكثره على «حاج»، ويخطئ «حوائج»(١).

واستدل بقول الشاعر:

وقد تخرج الحاجات يا أمّ مالك　　كرائم من رب بهنّ ضنين(٢)

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(٣)، والصَفَدِيّ(٤)، وأبو الخضر منسي(٥).

وخالفه: ابن بَرِّيّ(٦)، وابن مَنْظُور(٧)، وابن الحَنْبَلِي(٨)، وابن بالي(٩)، والخَفَاجِيّ(١٠)، والقِنَّوْجِيّ(١١)، والآلُوسِيّ(١٢)، وأحمد مختار عمر(١٣)، والعَدْنَانِيّ(١٤)،

---

(١) درة الغواص ص٧٠.

(٢) نسبه أبو علي القالي في الأمالي ٣/١٩٠ لأبي مسملة الكلابيّ وانظر أمالي ثعلب ١/١٨.

(٣) تقويم اللسان ص٩٨.

(٤) تصحيح التصحيف ص٢٣٥.

(٥) حول الغلط والفصيح ص٤٢.

(٦) الحواشي ص٨٠

(٧) تهذيب درة الغواص ص٨٦.

(٨) بحر العوام ص١٩٤.

(٩) خير الكلام ص٢٤.

(١٠) شرح الدرة ص٨٥.

(١١) لف القماط ص٩٩

(١٢) شرح الطرة ص٢١٠.

(١٣) من قضايا اللغة والنحو ص١٥٤، والعربية الصحيحة ص١٣٦.

(١٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٧١.

وإميل يعقوب[١]، وعباس أبوالسعود[٢].

واستدلوا على جواز (حوائج) بما جاء في العين للخليل أنّ (حاجة) أصلها (حائجة)، فلذلك جمعت على (حوائج)[٣].

وحُكي عن ابن دريد وأبي عمرو بن العلاء أنه قد سُمِع فيها (حائجة)[٤].

وفي الأثر: «استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها»[٥]، وأيضًا: «إنّ لله عبادًا خلقهم لحوائج الناس، يفزع الناس إليهم في حوائجهم، أولئك هم الآمنون يوم القيامة»[٦].

ومن الشعر: قول الأعشى:

الناس حول فنـــــائه   أهل الحوائج والمسائل[٧].

وقول الشمّاخ:

تقطع بيننا الحاجات إلا   حوائج يعتسفن مع الجريّ[٨]

وقول الفرزدق:

ولي ببلاد السند عند أميرها   حوائج جمّات وعندي ثوابها[٩].

---

(١) معجم الخطأ والصواب ص١٢١.

(٢) ازاهير الفصحى ص٤٣.

(٣) العين ٣/٢٥٩

(٤) الجمهرة ٢/٦٠.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ميمون بن قيس ديوانه ص١٥٣.

(٨) ملحق ديوانه ص٤٦٣

(٩) ديوانه ١/٨٥.

وأنشد أبو زيد:

ثممتُ حوائجي ووذأتُ بِشرًا … فبئس مُعرَّس الركب السِّغَابِ[١]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

صريعَيْ مُدامٍ ما تُفرِّق بيننا … حوائج من إلقاح مالٍ ولا نخل[٢]

وأنشد ابن الأعرابي:

فإن أصبح تخالجني همومٌ … ونفسٌ في حوائجها انتشار[٣]

وقول هميان:

حتى إذا ما قضت الحوائجا[٤].

وقول آخر:

مستعجلات بذي الحوائجا[٥].

وأنشد الفَرَّاء:

نهارُ المرء أمثل حين تُقضى … حوائجه من الليل الطويل[٦]

وحكى سيبويه أنه يُقال: تنجّز فلانٌ حوائجه واستنجزها[٧]؛ وحكى ابن جني أنّ (حوائج) جمع (حائجة)، ولم ينطق بها.

---

(١) لأبي سلمة المحاربي في لسان العرب ١/١٩٢.

(٢) الشاهد بلا نسبة، وانظر اللسان ٢/٤٣.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هميان بن قحافة. اللسان ٢/٢٤٣.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) الشاهد بلا نسبة انظر: اللسان ٢/٤٣.

(٧) الكتاب ٤/٧٣

وذكر ابن السِّكِّيت أنها تجمع على حاجات، وحاج، وحَوَجٍ، وحوائج[١].

وقد سُمِعتْ (حوائج)، ووردت في التهذيب[٢]، والصِّحَاح[٣]، واللسان[٤]، والتَّاج[٥]، والمصباح المنير[٦]، والمتن[٧]، والمدّ[٨]، والقاموس[٩].

والخلاف في جمع (حاجة) على (حوائج).

قال ابن عصفور: «فأمّا (فَعَل) فإنه يجمع في القليل على (أفعال) نحو: جمل وأجمال وفي الكثير على (فُعُول) و(فِعال) نحو جِمال وأسود، وفِعال أكثر، وقد يجمع في الكثير على (فُعْل) قالو: أَسَدٌ وأُسْدٌ؛ وقد يجمع في الكثير على (فعْلان) قالوا: وَرَل ووِرْلان.؛ وقد يجمع في القليل على (أُفعُل). قالوا: زَمَنٌ وأَزْمُن»[١٠].

هذا جمع المفرد (فَعَل) المفتوح العين والفاء، أمّا ما يجمع على (فَواعل) فيكون مفرده ن (فاعَل) فيُقال: طابَق وطَوَابق.

ويكون على وزن (فاعِل) فلا يخلو أن يكون اسمًا أو صفة فإن كان اسمًا جُمع على (فواعل) نحو: قاسم وقواسم، فإنْ كان صفة فلا يخلو من أن تكون قد استعملت استعمال الأسماء، أو استعملت استعمال الصفات؛ فإن استعملت استعمال الأسماء

(١) كنز الحفّاظ ٥٦٦/٢ (باب الحوائج).

(٢) تهذيب اللغة ١٣٤/٥.

(٣) الصِّحَاح ٣٠٧/١٢

(٤) لسان العرب ٢٤٢/٢.

(٥) تاج العروس ٣٣٢/٣.

(٦) المصباح المنير ١٥٥/١

(٧) المتن ١٨٧/٢.

(٨) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ٧١.

(٩) القاموس المحيط ١٨٤/١.

(١٠) شرح جمل الزَّجَّاجيّ ٥١٥/٢.

جُمعتْ جمعه نحو صاحب وصواحب(١).

وفي الهمع: « يَطَّرِدُ فواعل جمعًا لفاعل غير وصف ذكر عاقل »(٢).

« و(حوائج) جمع شاذ، ومفرده حاجة، والقياس في القِلّة: حاجات، وفي الكثرة حذْف التاء »(٣).

وقال المُبَرِّد: « فأمّا قولهم في جمع حاجة: حوائج، فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولّدين ولا قياس له »(٤).

وردّ عليه علي بن حمزة إذْ قال: « وهو في هذا القول متّبع للأصمعي؛ لأنّ الأصمعيّ قال: خرجت (الحوائج) على القياس فرَدَّها، وقد غلطا معًا، على أنّ الأصمعيّ رجع عن هذا القول فيما حكى عنه ابن أخيه والرياشي وذكرا أنه قال: هي جمع حائجة »(٥).

وعللّ ابن بَرِّيّ إنكار الأصمعيّ لـ(حوائج) وردّ عليه بقوله: « إنما أنكره الأصمعيّ لخروجه عن قياس جمع حاجةٍ، والنحويّون يزعمون أنه جمع لواحد لم يُنْطق به، وهو حائجة، وذكر بعضهم أنه قد سُمِع حائجةٌ، لغة في الحاجة »(٦).

وعلى رغم أن (حوائج) جمع على غير قياس، إلا أن من العرب من يقول في الواحدة منها: حائجة، فيكون بذلك قد أصاب القياس في جمعها على حوائج(٧).

وما ذكره المخالفون مما ورد به السماع في (حوائج) يُثبت أنها ليست من كلام المولّدين، وقد جاء في اللسان: « الحاجة في كلام العرب، الأصل فيها حائجة، حذفوا

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٣ وانظر ارتشاف الضرب ١/٢٠٨.

(٢) همع الهوامع ١/٣٠٧.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٤٥١.

(٤) الكامل ١/٣٦٩ وانظر المزهر ١/٣٠٧.

(٥) التنبيهات ص١٢٣.

(٦) التنبيه والإيضاح ١/١٩٩ .

(٧) غريب الحديث للخطابي ١/٢٥٣.

منها الياء، فلما جمعوها ردّوا إليها ما حذفوا منها فقالوا: حاجة وحوائج، فدلّ جمعهم إيّاها على (حوائج) أنّ الياء محذوفة منها، وحاجة حائجة على المبالغة»[1].

التقويم:

الخلاف في جمع (حاجة) على (حوائج).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب الحريريّ إلىأن جمع (حاجة) في القلة على (حاجات) وفي الكثرة على (حاج) بحذف التاء، وهذا هو القياس.

لكنه أنكر أن تجمع (حاجة) على حوائج؛ إذْ ليست جارية على القياس.

وما أنكره الحريريّ في جمع (حاجة) على (حوائج) مسموع عن العرب، وقد جاء في الأثر، ويبدو أنه تابع الأصمعيّ في هذا الرأي.

ويزعم طائفة من النحويين أنّ (حوائج) جمع لواحد لم ينطق به، وقيل: سمع (حائجة) لغة في حاجة؛ وعليه فيكون (حوائج) جمعًا قياسيًا.

والأقرب عندي قبول (حوائج) جمعًا لحاجة أو حائجة سواء كانت لغة في حاجة أو واحدًا لم ينطق به، أو كان مفرده حائجة، وألا يحكّم القياس في المسموع المشهور المتداول في الاستعمال.

---

(١) لسان العرب ٢/٢٤٢.

(آل حم، والحواميم)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يُقال: قرأتُ آل حم، وآل طس، لا الحواميم،
٣ والطواسين[١].

واستدل على رأيه بقول ابن مسعود ﷺ: «آل حم ديباج القرآن»، وروي أنّه قال: «إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دَمِثات أتأنّقُ فيهنَّ»[٢].

٦ وقول الكميت بن زيد في الهاشميات:

وجدنا لكم في آل حم آيةً   تأمّلها مِنّا تقيٌّ ومُعْرِبُ[٣]

يعني بالآية قوله تعالى في: ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾[٤]: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾[٥].

٩ **ووافقه**: الجَوَالِيقِيّ[٦]، وابن الجَوْزِيّ[٧]، والبَغْدَادِيّ[٨]، والصَفَدِيّ[٩]، وابن
بالي[١٠]، وابن مَنْظُور[١١]، والسُّيُوطِيّ[١٢].

(١) درة الغواص ص٢٠.

(٢) الفائق ١/٦٧.

(٣) شرح ديوانه ص٥٥

(٤) سورة الشورى: ١، ٢

(٥) الشورى: ٢٣.

(٦) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٢٥.

(٧) تقويم اللسان ص٧٢.

(٨) ذيل الفصيح ص١٣.

(٩) تصحيح التصحيف ص١٢٤.

(١٠) خير الكلام ص١٦.

(١١) تهذيب الخواص ص١٧٨.

(١٢) المزهر ١/٣٠٨.

وخالفه: ابن بَرِّيّ[١]، والخَفَاجِيّ[٢]، والآلُوسِيّ[٣].

واستدلوا على جواز (حواميم) بما أنشده أبو عبيدة:

حلفت بالسبع اللواتي طُوِّلَتْ ... وبمئين بعدها قد أمْئِيت

وبمثان ثُنِّيتْ فكُرِّرت ... وبالطواسيم التي قد ثُلِّثتْ

وبالحواميم اللواتي سبِّعتْ ... وبالمفصّل اللواتي فصِّلت[٤]

وأنشد ابن عساكر في تاريخه:

هذا رسول الله في الخيرات ... جاء بيس وحميمات

و(آل حم) ليس بمعنى الآل المشهور، وهوالأهل، بل هو لفظ مذكر لا يصح تثنيته وجمعه، من الأسماء المركّبة ونحوها، كتأبّط شرًا، فإذا أرادوا تثنيته وجمعه -وهو جملة لا يتأتى فيها ذلك، ولم يعهد مثله في كلام العرب- زادوا قبله لفظ (آل) أو (ذو).

والخلاف في جمع الحروف المقطّعة في أوائل السور وهي (الحواميم) و(الطواسين).

و(حاميم) جاء في أوائل سور غافر، وفصِّلتْ، والشورى، والزخرف، والجاثية والدخان، والأحقاف؛ و(حاميم) على زنة (فاعيل)، وفاعيل ليس من أوزان أبنية العرب، وإنما وجد ذلك في العجم، نحو قابيل وهابيل[٥].

قال الجَوْهَرِيّ: «وأمّا قول العامة الحواميم، فليس من كلام العرب»[٦].

(١) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٣٠.

(٢) شرح الدرة ص٣٤ .

(٣) شرح الطرة ص٢٢٣.

(٤) انظر: تاج العروس ١٧٢/١٦ .

(٥) البحر المحيط ٢٣٢/٩،الدرّ المصون ٤٥١/٩.

(٦) الصِّحَاح ١٩٠٤/٥.

وقد جاء لفظ (الحواميم)، جمع (حاميم) في الأحاديث وفي كلام بعض العلماء؛ ففي صحيح البخاري: قال عبد الله: «لقد تعلّمتُ النظائر التي كان النبي يقرؤهنّ اثنين اثنين في كل ركعة، فقام عبد الله ودخل معه علقمة فسألناه فقال: عشرون سورة من أوّل المفصّل على تأليف ابن مسعود آخرهنّ الحواميم، حم الدّخان، وعمّ يتساءلون»(١).

وفي سنن ابن ماجه عن أبي الدّرداء قال: «سجدتُ مع النبي إحدى عشرة سجدة، ليس فيها من المفصّل شيء: الأعراف والرعد، والنمل وبني إسرائيل ومريم والحج وسجدة الفُرْقان وسليمان سورة النمل والسجدة وص وسجدة الحواميم»(٢).

وقال أبو اسحاق الزَّجَّاج: «الحواميم كلُّها مَكِّيَّة، وقال ابن مسعود: الحواميم ديباج القرآن»(٣).

وقال محمد بن القاسم الأَنْبارِيّ: «العرب تقول: وقع في الحواميم وفي آل حاميم»(٤).

إلا أنّ بعض العلماء خطّأ من قال: «الحواميم»، وصححه بـ«آل حاميم».

ونقل ابن الجَوْزِيّ عن شيخه ابن منصور اللغوي أنه قال: من الخطأ أن تقول: قرأت الحواميم وليس من كلام العرب، والصواب أن يقول: قرأت آل حم(٥).

ونقل السُّيُوطِيّ عن ابن خالويه في كتاب ليس قوله: الحواميم ليس من كلام العرب، إنما هو من كلام الصبيان، تقول: تعلّمنا الحواميم؛ وإنما يُقال: آل حاميم كما قال الكميت:

وجدنا لكم في آل حاميم آية

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن (٤٧١٠).

(٢) سنن ابن ماجة كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - ١٠٤٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦٥.

(٤) زاد المسير في علم التفسير لابن الجَوْزِيّ ٧/٢٠٤ - ٢٠٥.

(٥) زاد المسير ٧/٢٠٥، وانظر البحر المحيط ٩/٢٣٢.

ووافقه في الصِّحَاح[١].

وعَدّ أبو حاتم: «الحواميم»من قول العامة، قال: «قالت العامة في جمع حم وطس حواميم وطواسين قال: والصّواب ذوات طس وذوات حم وذوات ألم»[٢].

وأورد أبو عبيدة (الحواميم) لكنه عدّها مجموعة على غير قياس، قال: «والأولى أن تجمع بذوات حاميم»[٣].

وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو قال: «أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: اقرأ ثلاثًا من ذوات آلرٓ فقال: كَبُرت سنّي واشتد قلبي وغَلُظَ لساني قال: فاقرأ ثلاثًا من ذوات حاميم» الحديث[٤].

التقويم:

الخلاف في جمع الحروف المقطّعة في أوائل سور القرآن الكريم.

ومردّ الخلاف السماع.

فـ(حاميم) على زنة فاعيل، ولم يرد في أوزان العربية (فاعيل) إلا في الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل.

وقد ورد في صحيح البخاري وسنن ابن ماجة وقول أبي اسحاق الزَّجَّاج ومحمد ابن القاسم الأَنْبَارِيّ بالإضافة إلى أدلة متعقبي الحريريّ لفظ (الحواميم) مجموعًا جمع تكسير على غير قياس.

ومَنْ خطّأ، من العلماء -وهم كثير- مِنْ قال (الحواميم) لم يُعلَلّ لذلك، ولم يذكر وجه الخطأ.

---

(١) المزهر للسيوطي ٣٠٨/١، ولم أجد قول ابن خالويه في كتابه ولا في شعر الكميت.

(٢) اللسان ١٥٠/١٢، ٢٦٥/١٣.

(٣) المصدر نفسه ١٥١/١٢.

(٤) سنن أبي داود كتاب الصلاة رقم ١٣٩٩.

ولم أفهم من كلام الحريريّ أنه يرى (الحواميم) خطأ، لكنه خلاف الأوجه والأولى في الكلام وقد تبع فيما يبدو أبا عبيدة.

ومَنْ قال: الحواميم لا يُثرّبُ عليه، كما لو قيل آل حميم وآل طاسين.

والحروف المقطّعة في أوائل سور القرآن لم يعهدها العرب قبل نزول القرآن فحينما أُريد جمعها زاودا قبلها (آل) أو (ذو).

وقد اختلف المفسرون في شأن الحروف المقطّعة هل هي اسم للسورة؟ أو وردت للتحدّي والإعجاز؟ أو لغير هذا[1].

---

(١) انظر: في بيان ذلك أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي ج ٣/٣ وما بعدها.

(أفواه، وأفمام)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال في جمع (فمٍ): أفواه لا أفمام.

كما يرى أن ثبوت الميم لا يجوز مع الإضافة إلا في ضرورة الشعر(١).

واستدل بقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾(٢)، وذلك أنّ الأصل في (فمٍ): (فَوْهٌ) على وزن سَوْط، فحذفت الهاء تخفيفًا، لشبهها بحروف اللين، فبقى الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاع الإعراب عليه؛ لئلا تثقل اللفظة، ولم يروا حذفه؛ لئلا يجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا، فقالوا: فم؛ لأنَّ مخرجهما من الشفة.

والدليل على أنّ الأصل في (فم) الواو قولهم: تفوّهت بكذا، ورجل أفوه، ولم يقولوا: (تفممت) ولا رجل (أفم)، وأكثر ما يستعمل بالميم عند الإفراد.

فأمّا قول العجاج:

خالط مِنْ سلمى خياشيم وفا(٣).

فقيل: إنه أراد وفاها، فحذف المضاف إليه، وقيل عنى وفمًا، وقولهم في تصغيره: « فُوَيْه»؛ لأنَّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

والعرب قَصَرتْ استعمال (فم) عند إفراده، واختارت ردّه إلى أصله عند إضافته فقالوا عند الإضافة: نطق فوه، وقبَّل فاه، وقال عليّ ﷺ:

هذا جَنَاي وخياره فيه إذْ كل جانٍ يده إلى فيه(٤).

إلا أنه قد سُمِع عنهم الإضافة إلى الميم كقول الراجز:

يصبح عطشان وفي البحر فمه(٥)

(١) درة الغواص ص٩٠.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٧.

(٣) ديوانه ص٤٩٢.

(٤) نسبه الحَرِيرِيّ إلى علي رضي الله عنه وليس في ديوانه وانظر عيون الأخبار ١/٥٣.

(٥) رؤبة ديوانه ص٥٩.

وأمّا قول الفرزدق:

هما نفثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النابح العاوي أشدّ رجام[1]

فإنه جمعٌ للضرورة بين العِوَض والمعَّوض كما فعل الراجز في قوله:

إني إذا ما حدثٌ ألمّا ... أقول يا اللهم يا اللهمّ[2].

فجمع بين ياء النداء والميم المشددة التي هي عند الخليل بدل من ياء المناداة.

ووافقه: الصَفَدِيّ[3].

وخالفه: ابن الحَنْبَلِيّ[4]، والخَفَاجِيّ[5]، والآلُوسِيّ[6]، والقِنَّوْجِيّ[7]، والعَدْنَانِيّ[8].

واستدلوا على جواز جمع فوه على (أفمام) بما جزم به صاحب القاموس بأنّ الجمع «أفواه وأفمام، وأنها لا واحد لها من لفظها»[9]. إشارة إلى أنه لا واحد لصيغة (أفمام) من لفظها بناء على عدم ورود (فم) بميمين، أدغمت إحداهما في الأُخرى مع وجود ميمين في هذا الجمع، وإذا جاز (أُولو) في جمع (ذو) من غير لفظه، وكذا نساء في جمع امرأة، كان (أفمام) بميمين في جمع (فم) بميم واحدة.

---

(١) ديوانه ص٢/٢١٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تصحيح التصحيف ص١١٧.

(٤) عقد الخلاص ص٢١٣، بحر العوام ٢٧٧.

(٥) شرح الدرة ص١٠٣

(٦) شرح الطرة ص٥٩.

(٧) لف القماط ص١٠٤

(٨) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٥٢٤.

(٩) القاموس المحيط ٤/٢٩٠.

وبما جاء في الحديث: «لخلوف فم الصائم»[١]، وفي شرح التسهيل: «يجوز أن يُقال: كلمته من فمي إلى فمه، وفم زيد أحسن من فم عمرو»[٢].

وقد قيل في جمع (أفمام): إنه جمع فمّ مشدّد الميم، حكاه الْلِحْيَانِيّ وشارح التسهيل[٣].

والخلاف في المسألة يدور على جمع (فم) على (أفمام)، وحكم ثبوت الميم في (فم) حين إضافتها.

الاشتقاق:

يذهب سيبويه إلى أنّ أصل (فم) (فَوْهٌ) لأنه من الهاء، وأنّ الميم فيها بدل من الواو[٤].

وقال الجَوْهَرِيّ: «(الفم) أصله (فوْه) نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواوُ الإعراب لسكونها، فعُوِّض منها الميم، فإذا صَغَّرت أو جمعت رددته إلى أصله وقلت: فُوَيْه وأفواه»[٥].

وقد حذفت لام الكلمة من (فوْه) على غير قياس كما حذفت في يد ودم[٦].

ويذهب ابن مالك وأبو حَيَّان إلى أن للفم أربعة أصول اشتقاقية إحداها (ف م ي)، والثانية (ف م و)، والثالثة (ف م م)، والرابعة (ف و ه)، قال ابن مالك: «وكلّه أصول متوافقة في المعنى، لا أنّ أصلها (فوه) كما زعم الأكثرون؛ لأنَّ ذلك مدّعى لا دليل عليه»[٧].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الصوم ١٧٦١.

(٢) لم أجد هذه العبارة في شرح التسهيل لابن مالك، ولا في المساعد لابن عقيل.

(٣) شرح التسهيل ١/٤٧ - ٤٨، وانظر: التّاج ١٩/٧٥ .

(٤) الكتاب ٣/٢٦٤، ٢٨٥.

(٥) الصِّحَاح ٥/٢٠٠٤ .

(٦) البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجِيّ ١/١٩٥.

(٧) شرح التسهيل ١/١٩٥.

وقد حكى اللِّحْيَانِيّ (فمًّا)(١) بالتشديد(٢)، وأيده ابن مالك(٣).

جمع (فم) بالتخفيف:

أصله (فَوْه) كما قال سيبويه فيكون وزنه (فَعْل)(٤)، ويجمع ما كان على هذا وهو أجوف واويّ في القلة على (أفعال) كثوْب وأثواب، وهو الغالب(٥).

و(فوه) عند البصريين (فُعْل) بضم الفاء(٦)، وإذا كان كذلك فإنه يجمع على (أفعال) في الأجوف وفي غيره(٧).

وذهب كثير من العلماء إلى أنّ (فمًا) يجمع على أفواه منهم: سيبويه(٨)، والراغب(٩)، وابن أبي الربيع(١٠)، والجَوْهَرِيّ(١١)، وابن مَنْظُور(١٢)، والزَّبِيدِيّ(١٣)

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٨، الارتشاف ١/٤١٨.

(٢) التّاج ١٩/٧٥..

(٣) شرح التسهيل ١/٤٨.

(٤) سر الصناعة ١/٤١٣.

(٥) شرح الشافية ٢/٩٠.

(٦) الارتشاف ١/٤١٨.

(٧) شرح الشافية ٢/٩٤.

(٨) الكتاب ٣/٦٤.

(٩) المفردات ص٣٨٩.

(١٠) البسيط ١/١٩٥.

(١١) الصِّحَاح ٥/٢٠٠٤ .

(١٢) اللسان ١٣/٥٢٥ .

(١٣) تاج العروس ١٩/٧٥ .

وغيرهم. وقال ابن جني: «ولم نسمعهم قالوا (أفمام)»[١]؛ وقيل: جمعه على أفواه هو القياس[٢].

وزاد ابن منظور المسألة تفصيلاً بقوله: «أما كونه جمع فُوه فبيّن، وأما كونه جمع فيهٍ فمن باب ريحٍ وأرواحٍ؛ إذْ لم نسمع أفياهًا؛ وأما كونه جمع فاهٍ فإنّ الاشتقاق يؤذن أنّ فاها من الواو لقولهم مُفَوَّه، وأما كونه جمع فمٍ، فلأنّ أصل (فمٍ): (فوهٌ)، فحذفت الهاء كما حذفت من سنةٍ فيمن قال: عاملتُ مسانهةً»[٣].

وقد جاء (أفواه) في القرآن اثنتي عشرة مرة، ولم يجئ فيه (أفمام)[٤].

أفمام:

وقال ابن مالك: «وحكى اللِّحْيَانِيّ أنه يقال فمٌّ وأفمام، فعُلِم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة»[٥].

واستدلوا بقول الراجز:

يا ليتها خرجت من فُمِّهِ — حتى يعود الملك في أُسْطُمِّه[٦]

ومنهم من قال: إنّ أفمامًا لغة لبعض العرب، إلا أنه لا واحد لها ملفوظًا على القياس؛ لأنَّ (فمًا) أصله (فَوَهٌ) بالتحريك أو بالتسكين[٧].

---

(١) سر الصناعة ٤١٦/١.

(٢) التّاج ٧٥/١٩ .

(٣) اللسان ٥٢٥/١٣.

(٤) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٦٧١.

(٥) شرح التسهيل ٤٨/١.

(٦) قيل: لمحمد بن ذؤيب انظر: اللسان (فم). وقيل للعجاج، ملحق ديوانه ص٤١٥.

(٧) التّاج ٧٥/١٩ .

وفي اللسان: «وأما ما حُكي من قولهم: أفمام، فليس بجمع فم، إنما هو من باب ملامح ومحاسن»[١]؛ وهذا يثبت (أفمامًا) الجمع الذي أنكره الحريريّ.

ويُنكر ابن سيده أن يكون تشديد الميم في (فم) لغة بناء على اشتقاق الكلمة من (ف و هـ)، وعلل لمجيء التضعيف في الميم بأن العرب ثقّلوا الميم في الوقف فقالوا: فَمّ، ثم أجروا الوصل مُجرى الوقف فقالوا: هذا فَمٌّ، ورأيت فَمًّا[٢].

حكم ثبوت الميم في (فم) حين إضافتها:

تبع الحريريّ في هذه المسألة أبا عليّ الفارسي؛ إذ يرى أنّ الميم لا تثبت حال الإضافة إلا في الشعر وأنّ قول الشاعر:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

من الضرورات[٣].

وقد تعقبه ابن مالك في رأيه وقال: «هذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أنّ ذلك جائز في النثر والنظم، وفي الحديث الصحيح: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[٤]، وتبعه أبو حيّان[٥].

وأجاز ابن أبي الربيع الوجهين: الإضافة مع بقاء الواو فيُقال: فوك، والآخر: إبدالها ميمًا فيقال: فمك[٦].

(١) اللسان ١٣/٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه ١٣/٥٢٥.

(٣) المسائل العسكرية ص١٧٣.

(٤) شرح التسهيل ١/٤٩، ٥٠.

(٥) الارتشاف ١/٤١٨.

(٦) البسيط ١/١٩٥.

وعدّ ابن الشجري إضافة (فم) مع الميم قليلة[١].

التقويم:

الخلاف في جمع (فم) على (أفمام)، وحكم ثبوت الميم في (فم) حين إضافتها.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

وقد اعتمد الحريريّ في تصويبه على اللغة الأفصح والأشهر ولم يعتدّ باللغة المسموعة في (أفمام) جمع (فم) على (أفواه)، لكنها لغة قليلة؛ إذ لم أقف عليها في كتب الحديث الستة، ومسند الإمام أحمد، كما لم ترد في القرآن.

وخطّأ الحريريّ (أفمام)، وما خطّأه قد نقله علماء اللغة على أنّه لغة مسموعة.

وقد تابع الحريريّ الفارسيَّ في عدم ثبوت الميم في (فم) حال الإضافة، والصحيح أنه قد ورد في الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ وفي الشعر، وعدّه بعض العلماء لغةً قليلة.

وما ذكره مخالفو الحريريّ من الأدلة يردّ على الحريري ويثبت جواز ما خطّأه.

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٢.

(شُيَيْ، وعيينة، وضييعة، وبُييت)

يرى الحريريّ الأفصح أن يُقال في تصغير (شيء) و(عَيْن): (شُيَيّ) و(عُيَيْنة) بإثبات الياء وضم أولهما، وقد جوّز كسر أولهما في التصغير من أجل الياء، ليتشاكل الحرف والحركة، لا شُوي وعوينة.

وأن يُقال في تصغير (ضيعة) و(بيت): (ضييعة) و(بُيَيْت) لا (ضويعة) و(بويت)[١].

ولم يذكر أدلته في المسألة اعتمادًا على أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٢]، والبَغْدَادِيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤]، وابن الحَنْبَلِيّ[٥].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا على مذهبهم بما صرّح به ابن مالك في التسهيل بجعل العين قبل حرف التصغير واوًا وجوبًا إنْ كانت ألفًا منقلبة عنها، فتقول في (باب) بويب، وجوازًا مرجوحًا إنْ كانت ياءً أو ألِفًا منقلبة عنها، فيجوز في شيخ وباب: شُويخ وبويب وكذا ضويعة وبويت[٨].

قال الخَفَاجِيّ: «وقد أجاز ما منعه المُصَنِّف بعضهُم، ونقله في الدرّ المصون[٩] عن الكوفيين، فقال: هُمْ يقولون في تصغير شيء: (شويء)»[١٠].

---

(١) درة الغواص ص٢٥٣.

(٢) تقويم اللسان ص١٢٨.

(٣) ذيل الفصيح ص٢٤.

(٤) تصحيح التصحيف ص٣٤٣، ٣٥٩.

(٥) عقد الخلاص ص٣٤٦.

(٦) شرح الدرة ص٢٣٧.

(٧) لف القماط ص١٥٩.

(٨) انظر: المساعد ٣/٤٩٧ - ٤٩٨.

(٩) الدر المصون ٤/٤٣٨

(١٠) شرح الدرة ص٢٣٧.

والخلاف في قلب الياء واوًا في تصغير ما ثانيه ياء من الثلاثي.

ومرده السماع والقياس.

جاء في تعريف التصغير اصطلاحًا: أنه تحويل الاسم إلى صيغة فُعَيْل أو فُعَيْعل أو فَعيْعيل، بضم أوّله وفتح ثانيه وبعدها ياء ساكنة، ويُكسر ما بعدها في غير الثلاثي[١]، فعلى هذا يكون تصغير: شَيء، وضيعة، وبيت: شُيَيء، وضُيَيْعةَ، وبُيَيْت؛ لأن شيئًا وضيعةً، وبيتًا أسماءٌ ثلاثية صُغِّرَت على وزن فُعَيْل.

أما (عين):

فقال ابن الحاجب: «ويُزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاءٌ كعُيَيْنة وأُذَيْنة»[٢]؛ فهذا هو قياسها، وحكم دخول التاء حينئذ الوجوب.

وأجاز الكوفيون قلب الياء واوًا مثل: بُوَيْت وشُويخ؛ كراهة اجتماع الياءات، وحكوا عن العرب: بُويضة تصغير بيضة، ونويب في ناب للمُسِنّة من الإبل؛ والتزم البصريون الأوّل، وجعلوا بويضة شاذًا.

وعدّ ابن مالك قلب الياء واوًا جائزًا جوازًا مرجوحًا؛ وعند إقرار الياء يجوز ضَمُّ الأول وكسره، والضم أحسن[٣].

وذهب ابن مَنْظُور في تصغير: شيء[٤]، وضيعة[٥]، وعين[٦]، وبيت[٧]: إلى أن يُقال

---

(١) شرح الشافية ١/١٨٩.

(٢) المصدر نفسه ١/٢٣٧.

(٣) المساعد ٣/٤٨٩، وهمع الهوامع ٦/١٣٤.

(٤) اللسان ١/ ١٠٣ .

(٥) المصدر نفسه ٨/٢٣٠ .

(٦) المصدر نفسه ٦٣/٣٠١ .

(٧) المصدر نفسه ١/١٤.

شُيىء، وضُييعة، وعُيينة، وبُيَيْت، وألا يُقال: شويّ، وضُويعة، وعوينة، وبويت.

وجميع الكلمات السابقة المصغّرة اجتمع فيها ياءان لا ثلاثة: وإنما يُفَرّ من تتابع الأمثال إذا اجتمع في الكلمة ثلاثة ياءات فأكثر[1].

التقويم:

الخلاف في المسألة في قلب الياء واوًا في تصغير (شيء، وعين، وضيعة، وبيت).

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقياس تصغير الثلاثي أن يكون على فُعَيْل مع الرد إلى الأصل، فيُقال: شُيَيء، وضُييعة، وعُيَيْنة، وبُيَيْت.

لكن أجاز الكوفيون في التصغير قلب الياء واوًا بناء على سماعهم عن العرب (بويضة)، لكنه مرجوح.

وعليه الأخذ باللغة الأقوى في القياس والأشيع في الاستعمال هو الأولى والأجدر، خصوصًا لأولئك العلماء والشعراء والكُتّاب الذين تتلقف الجماهير مدوّناتهم في كل يوم.

---

(١) القول الفصل ص٦٢.

(اللَّتيا، واللُّتيا)

يرى الحريريّ الصواب في قولهم: «بعد اللتيا والتي»: فتح اللام الثانية من اللتيا ويخطّئ ضمها[١].

واستدل على فتح اللام الثانية بأنّ العرب خصّت (الذي والتي) عند تصغيرهما وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها، وبأنْ زادت ألفًا في آخرها عوضًا عن ضم أولها فقالوا في تصغير الذي والتي: (اللّذيا واللّتيا) وفي تصغير ذاك وذلك: ذيَّاك وذيّالك.

وأنشد ثعلب:

بذيَّالك الوادي أهيم ولم أقُلْ بذيّالك الوادي وذيّاك من زُهد[٢].

وقد تابع: ابن السِّكِّيت[٣].

ووافقه: ابن الجَوْزيّ[٤]، والصَفَدِيّ[٥]، وابن مَنْظُور[٦]، والصغاني[٧].

وخالفه: ابن الحَنْبَليّ[٨]، والخَفَاجِيّ[٩]، والآلُوسِيّ[١٠]، والقِنَّوْجِيّ[١١]،

---

(١) درة الغواص ص١٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) إصلاح النطق ص٤٢٥.

(٤) تقويم اللسان ص١٦١.

(٥) تصحيح التصحيف ص٤٥٢.

(٦) تهذيب درة الغواص ص٢١٤.

(٧) المرتجل شرح القلادة السمطية ص٢٣١.

(٨) عقد الخلاص ص٧٨.

(٩) شرح الدرة ص٢١.

(١٠) شرح الطرة ص٣٥٥.

(١١) لف القماط ص٦٧.

والعَدْنَانِي"(١).

واستدلوا على جواز ضمّ اللام بما ذكره ابن مالك في التسهيل: «وضم لام اللُّذيا واللتيا لُغيَّة»(٢).

وما جاء في اللسان: «وتصغير التي واللاتي واللات: اللُّتيا واللَّتيا، بالفتح والتشديد»(٣).

وقال العجاج:

بعد اللُّتيا واللَّتيا والتي إذا عَلَتها نفَسٌ تردّت(٤)

وما جاء في الأساس: «وقع في اللُّتيا بضم اللام وفتحها والتي»(٥).

وما جاء في التّاج: «(واللُّتيا) بالضم والتشديد حكاه ابن سيده وابن السِّكّيت من أهل البصرة، قال شيخنا: وقد بيّنتُ في شرح الدرّة أنه لغة جائزة إلا أنها قليلة»(٦).

والخلاف في تصغير إحدى كلماتٍ مبهمة وهي: (التي).

و(التي) تأنيث الذي على غير صيغته، والألف واللام في التي واللاتي زائدة لازمة داخلة لغير التعريف(٧).

والتصغير يكون بضم أوائل الأسماء المصغرة، قال: سيبويه: «إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر، وذلك لأنّ لها نحوًا من الكلام ليس لغيرها»(٨).

---

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٢٦.

(٢) انظر: المساعد ٣/٥٢٩.

(٣) اللسان ١٥/٢٤٠.

(٤) ديوانه ص٢٢٣، وفيه: بعد اللَّتيا واللّتيا، بالفتح في كلا اللفظين.

(٥) أساس البلاغة ص٤١٣.

(٦) التّاج ٢٠/١٤٢.

(٧) اللسان ١٥/٢٣٩.

(٨) الكتاب ٣/٨٧.

وقال الرَّضِيّ: «لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة، فلم تضم أوائلها، بل زيد في الآخر ألفٌ بدل الضمة»[١].

٣ فتقول: اللّتيّا تصغير (التي) بفتح اللام.

وعلة تصغير (الذي والتي) أنهما أقرب إلى التمكن فقد يكونان فاعلين أو مفعولين، ويبتدأ بهما، ويوصفان، ويوصف بهما، ويؤنثان، ويجمعان، أي الموصول[٢].

٦ واختلف في ضبط اللام في الكلمتين في قول العجاج السابق، فضُبطتْ بالفتح في شرح أبيات سيبويه[٣]، وأمالي ابن الشجري[٤]، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج[٥]، والمرتجل للصغاني[٦].

٩ وضبط بضم اللام الثانية في الكلمتين في النوادر لأبي زيد قال: ويقال اللّتيا واللُّتيا بالفتح والضم[٧]، وفي الكامل بفتح لام الكلمة الأولى وضم الثانية[٨]، وكذا في اللسان[٩] والتّاج[١٠]، وتابعهم من المعاصرين الشيخ عبد الحميد عنتر، فقال: إنّ ضمَّ اللام قليل[١١].

---

(١) شرح الشافية ١/٢٨٤.

(٢) شرح المفصَّل ٥/١٣٨، القول الفصل ص٩٠.

(٣) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص٢٧٦.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٤ - ٣٥

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٨

(٦) المرتجل شرح القلادة السمطية ص٢١٣.

(٧) النوادر لأبي زيد ص١٢٢.

(٨) الكامل ٢/٢٨٨.

(٩) اللسان ١٥/٢٤٠.

(١٠) تاج العروس ٢٠/١٤٢.

(١١) القول الفصل ص٩٠.

وعليه عَوّل مخالفو الحريريّ في ضمّ اللام في اللتيا، وعلل أبو زيد رحمه الله تعالى لهذه اللغة قائلاً: ويقال اللّتيّا واللُّتيّا، فاللُّتيّا جَرْيٌ على أصل التصغير[1].

وقال ابن عقيل: «إنّ اللام في اللّذيّا واللّتيا مفتوحة عند جمهور العرب»[2].

التقويم:

الخلاف في تصغير الكلمة المبهمة (التي).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وبالنظر إلى كلام العرب فإنّ فتح اللام في «اللّتيا» غالب، وضمها قليل.

وقد استند الحريريّ في رأيه في تصغير (التي) إلى الأغلب، وخطّأ القليل.

أما رجز العجاج فقد تنازعه الفريقان مستشهدين بمذهبهم، فكل فريق -والله أعلم- أدّاه كما سمعه، فسيبويه أدّاه بفتح اللفظين، وأبو زيد أدّاه بضم اللفظتين، وغيرهما فتحوا اللفظة الأولى وضمّوا الثانية؛ ولكلٍ تعليل لما ذكره.

واللغة القليلة لا يُخطّأ مستعملها، إلا أنه ينبغي أن يستخدم المطرد والغالب، لا الشاذ والغريب والقليل، إلا لحاجة، ولا حاجة هنا.

وضم اللام أقرب إلى قياس التصغير من فتحها، إلا أنّ سماع الفتح أكثر، والسماع مقدّم على القياس المحض، وعند جمهور العرب فتح اللام كما قاله ابن عقيل.

(١) النوادر لأبي زيد ص١٢٢.

(٢) المساعد ٣/٥٢٣.

(دوويّ، ودواتيّ)

يرى الحريريّ الصواب في النسب إلى الدّواة: دوَويّ ويخطّئ دواتيّ(١).

واستدل على رأيه بأنّ تاء التأنيث تحذف في النسب كما يُقال في النسب إلى فاطمة: فاطميّ، وإنما حذفت التاء لمشابهتها ياء النسب من عِدّة وجوه:

الأول: أنّ كلتيهما طارفة فتصير هي حرف الإعراب، ويجعل ما دخلت عليه حشوًا في الكلمة.

الثاني: أنّ كل واحدة منهما قد جعل ثبوتها علامة للواحد، وحذفها علامة للجمع، فقالوا في تاء التأنيث: تمرة وتمر، وفي ياء النسب: زنجيّ وزنج.

الثالث: أنّ كل واحدة منهما إذا التحقت بالجمع الذي لا ينصرف أصارته منصرفًا، نحو: صيارف صيارفة، مدائن مدائني، فحينما تشابهتا لم يجز الجمع بينهما كما لم يجز الجمع بين حرفي معنًى في كلمة واحدة.

ولما حذفت التاء بقي الاسم على (دوا) الموازن للثلاثي المقصور، فقلبت ألفه واوًا كما قلبت في الثلاثي المقصور، فقيل: (دوويّ) كما قالوا في النسب: إلى فتًى: فتويّ.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(٢)، والصَفَدِيّ(٣).

وخالفه: ابن بَرِّيّ(٤)، والخَفَاجِيّ(٥).

وقد عللوا لحذف التاء من دواة في النسب بأنّ الاسم لما نقل عن المسمى إليه، وصار من حيّز الصفات التي تكون للمذكرُ والمؤنث، سقط ما كان يجري بمعنى ذلك

---

(١) درة الغواص ص٢٥.

(٢) تقويم اللسان ص١٠٦.

(٣) تصحيح التصحيف ص٢٦٥.

(٤) الحواشي ص٣٧.

(٥) شرح الدرة ص٤١.

الاسم، وصار الحكم للمنقول إليه؛ فلهذا ذكرت ما كان مؤنثًا لما وصفت به مذكرًا في نحو: رجل طلحيّ، وأنثته كما تؤنث الصفات فقلت: امرأة طلحية، ولو لم تحذف تاء التأنيث في المنسوب إليه لوجب أن نقول طلحتية فتجمع في الصفة علامتي تأنيث؛ فيلزم وقوع تاء التأنيث حشوًا وهي لا تكون كذلك.

والخلاف في عِلّة حذف تاء التأنيث في المنسوب إليه.

فقد ذكر الحريريّ علة لذلك، وذكر ابن بَرِّيّ والخَفَاجِيّ علة أخرى، فهذا حكم واحد تتجاذبه علتان أو أكثر، وغالب علل النحويين يدخل في هذا الباب، وهو تعارض العلل(١)؛ لأنَّ علل حُذّاق النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس(٢).

ونقل المخالفون تعليل أبي الفتح لحذف تاء التأنيث في الاسم المنسوب إليه –وقد نقلها المخالفون– إذْ جعل الحكم للطارئ منهما، قال: «فإذا ترادف الضدّان في شيء منهما كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأوّل كقولك في الإضافة إلى البصرة: بصريّ، وإلى الكوفة: كوفي»(٣). قال: «وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحلّ الواحد، كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما، ولولا أنّ الحكم للطارئ منهما لما تضادّ في الدنيا عَرَضان»(٤).

وذكر أبو البركات ابن الأَنْبَارِيّ عللاً أُخرى، فقال:

١- إنها إنما حُذِفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاء التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثًا، ألا ترى أنك إذا قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: «رجل كوفتيّ، وبصرتيّ»، لقلت في المؤنث: «امرأة كوفتيّة وبصرتيّة»، فلما

---

(١) الخصائص ١/١٦٦.

(٢) المصدر نفسه ١/٤٨.

(٣) المصدر نفسه ١/٦٢.

(٤) المصدر نفسه ١/٦٢.

كان الجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز، حذفوا التاء من المذكر، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث.

٢- أنها إنما حذفت لأنّ هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلما كانت تتغير، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء، وتارة هاء، كان حذفها أسهل عليهم.

٣- أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضُمّ إلى اسم، لحذفت الاسم الثاني، وكذلك ههنا تحذف تاء التأنيث[١].

ونقل الرضيّ عِلّة حذف تاء التأنيث؛ إذْ إنّ الياء قد تكون مثل التاء في إفادة الوحدة والمبالغة وفي كونها لا لمعنى، فلو لم تحذف التاء لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان، ويلزم من هذا التعليل أن لا يُقال: كوفيّة وبصرية؛ لأنّه جمع بينهما[٢].

فهؤلاء علماء اللغة نظر كلٌّ منهم إلى المسألة بثاقب بصره ودقيق تأمّله، وبحذق الصنعة، فاستنبطوا لها العلل المختلفة التي لا تضاد فيها لتفسر مجيء هذا الحكم على هذه الكيفية.

التقويم:

الخلاف في علّة حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه.

وقد علّل العلماء لهذه الظاهرة بعلل مختلفة بَعْد نظرٍ وتأمل واستقراء.

أما أصل المسألة فمتفق عليه.

والاختلاف في العلة هين ما دام الاتفاق على الأصل ثابتا بين العلماء، والخلاف لا يتعلق بالصواب والخطأ.

---

(١) أسرار العربية ص٣٦٩.

(٢) شرح الشافية ٢/٦.

(مَلَكِيَّة، ومَلِكِيَّة)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال في الثياب المنسوبة إلى ملك الروم ملَكيّة بفتح اللام كما يُقال في النسب إلى النَّمِر: نَمَرِيّ، لا مَلِكيّة بكسرها[١].

والعلة في فتح اللام أنهم لو أقروا الكسرة في ثاني هذه الكلمة لغلبت عليها الكسرات والياءات، ولم يسلم من ذلك إلا الحرف الأول، والتلفظ بما هذه صيغته يُسْتثْقل، فلذلك عُدِل إلى إبدال الكسرة فتحة؛ لتخفَ الكلمة ويحسن النطق بها.

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٢]، والآلُوسِيّ[٣]، والقِنَّوْجِيّ[٤].

واستدلوا بما ذكره الحريريّ من أن الكسر للتخفيف غير متعين؛ لما جاء في التسهيل: «يفتح غالبًا عين الثلاثي المكسورة»[٥].

والخلاف في النسب إلى الثلاثي المكسور العين.

والقياس في النسب إلى الثلاثي المكسور العين فتحها.

قال الشيخ موفق الدين بن يعيش: «ومما يلزم التغيير فيه ويَطَّرِدُ، وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسور، فإذا نسبت إليه فتحت ثانيه»[٦]، فتقول في النسب إلى النَّمِر بن قاسط: نَمَرِيّ، وإلى الحُبِطات: حَبَطيّ وإلى شَقِرة، وهو الحارث بن تميم بن مَرَة: شَقَرِيّ[٧].

---

(١) درة الغواص ص١٢٧.

(٢) شرح الدرة ص١٣٦.

(٣) شرح الطرة ص٤٠٥.

(٤) لف القماط ص١١٢.

(٥) انظر: المساعد ٣/٣٦٨.

(٦) شرح المفصل ٥/١٤٥.

(٧) الكامل للمبرد ١/ ٤٤٦.

والعلة في فتح العين الفرار من توالي الكسرات مع ياء النسب الموجب للثقل في الثلاثي المبني على الخفة(١).

وقد شذّ قول العرب في النسب إلى الصعق: صِعِقِيّ، بكسر الفاء والعين، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذًا(٢).

وعد ابن مالك فتح عين الثلاثي المكسور في النسب غالبا وليس مطردا، وقال طاهر القزويني في فتح عين (نَمِر) وغيره: إنه جائز لا واجب(٣).

التقويم:

الخلاف في فتح عين الثلاثي المكسور العين في النسب.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب الحريريّ إلى فتح العين في النسب في كلمة (مَلِك) الثلاثي مكسور العين، وتخطئة كسر العين؛ طلبًا للخفة وفرارًا من الاستثقال.

وذهب ابن يعيش إلى أن فتح عين الثلاثي في (فَعِل) في النسب مطردا، وعده ابن مالك غالبا.

أمّا (صِعِقيّ) بكسر العين وما أشبهه فإنه شاذ لا يقاس عليه.

ومخالفة الحريريّ في المسألة من قبيل التحكم.

---

(١) شرح الشافية ١٨/٢، القول الفصل ص١١٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣١٩/٢، شرح الأشموني ٤٨٨/٢.

(٣) المساعد ٣٦٨/٣.

(صَحَفِيّ، وصُحُفِيّ)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال لمن يقتبس من الصُحُف: صَحَفِيّ بفتح فاء الكلمة عند النحويين البصريين، لا صُحُفيّ[1].

واستدل بأن النحويين البصريين لا يرون النسب إلا إلى واحد الجموع، كما يقال في النسب إلى الفرائض: فرضي، وإلى المقاريض: مقراضي؛ إلا أن يجعل اسما علما للمنسوب إليه، فيوقع النسب حينئذ إلى صيغته، كقولهم في النسب إلى قبيلة هوازن: هوازني، وإلى مدينة الأنبار: أنباري.

أما النسب إلى الأنصار فإنه شاذٌّ عن أصله، والنسب إلى الأعراب: أعرابي، فإنهم فعلوا ذلك لإزالة اللبس ونفي الشبهة؛ إذ لو قالوا فيه: عربي، لاشتبه بالمنسوب إلى العرب، وبين المنسوبَين فرق ظاهر.

ووافقه: ابن هشام اللخمي[2]، والمطرزي[3]، والصفدي[4].

وخالفه: ابن ظفر[5]، وابن بري[6]، والخفاجي[7]، والآلوسي[8]، والقنوجي[9]، والعدناني[10].

---

(١) درة الغواص ص٢٠٧.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٦.

(٣) المغرب ص٢٦٣.

(٤) تصحيح التصحيف ص٣٤٧، ٣٤٨.

(٥) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٩٣.

(٦) المصدر نفسه ص١٩٤.

(٧) شرح الدرة ص١٩٨.

(٨) شرح الطرة ص٣٠٣.

(٩) لف القماط ص١٤٣.

(١٠) معجم الأخطاء الشائعة ص١٣٩.

واستدلوا على مذهبهم بتجويز الكوفيين النسب إلى الجمع مطلقًا، وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم، وقد نقلوا من أمثلته عشرات.

وقد استثنيت بعض حالات النسب إلى الجمع، مثل:

- أن يكون علما على صاحبه، مثل: أنبار، ومدائن علم بلدة، والفرائض علما للعلم المشهور.
- أن يغلب علي شيء حتى يلحق بالعلم، كأنصاري، لغلبته على أنصار رسول الله ﷺ.
- أ لا يكون له واحدٌ، واختلف فيما له واحد على خلاف القياس.
- أن يكون وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات، نحو: كلاب، وكلابي.
- أن تقصد النسبة إلى اللفظ، كشعوبي، فإنه نسبة للفظ، كما في قوله تعالى: ﴿وجعلناكم شعوبا وقبائل﴾(١).

وقد أخذ المجمع العلمي القاهري برأي الكوفيين في النسب إلى الجمع، وأنه لا يَفْضُل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبُعد عن اللبس، لكنهم يرون محاكاة المذهب البصريّ؛ لأنه أكثر الوارد الصحيح.

والخلاف في النسب إلى ما يدل على الجماعة، هل ينسب إلى اللفظ أم يردّ الجمع إلى مفرده، ثم ينسب إليه؟

وقد أخذ الحريريّ برأي البصريين في رد الجمع إلى مفرده ثم النسب إليه، لكن رأيهم ليس على إطلاقه، فقد استثنوا بعض الحالات التي ينسب إلى لفظها؛ كأن يكون اسم جمع، أو اسم جنس، أو جمعًا لا واحد له من لفظه، أو جمعًا له واحد غير قياسي، أو جمعًا أشبه العلم، أو سميت به، نحو: قوم، وتمر، وأعراب، ومحاسن، وأنصار،

---

(١) الحجرات: ١٣.

وأنمار، وكلاب، فيقال: قوميّ، وتمري، وأعرابي، ومحاسني، وأنصاري، وأنماري، وكلابي(١).

وقيل في الصَّحَفِيّ: الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، أو من يخطئ في قراءة الصحيفة(٢).

و(صُحُف) جمع له مفرد، كما أن النسب إليه لا يُغير المعنى. ومفرد (صحف) صحيفة، والنسب إليه صَحَفِيّ، كما يقال في حنيفة: حنفي(٣).

وعد الزبيدي النسب إلى لفظ الجمع قول العامة(٤).

وإنما يرد الجمع إلى الواحد لأنه أضبط وأقوم، ولأن الغالب في المنسوب إليه أن يكون واحدا، وهو الوالد، أو الولد، أو الحرفة؛ ولأن لفظ المفرد أخف(٥)، بينما يرى الكوفيون النسب إلى جمع التكسير على لفظه دون رده إلى المفرد خشية الإلباس(٦).

التقويم:

الخلاف في النسب إلى الجمع هل ينسب على لفظه، أو يرد إلى مفرده، ثم ينسب إليه؟

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد أخذ الحريريّ في ردّ الجمع إلى المفرد في الإضافة بمذهب البصريين، وخطّأ مذهب الكوفيين.

---

(١) بحث عن شواذ النسب، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها ص٧٣.

(٢) اللسان ٩/١٨٦، وتاج العروس ١٢/٣١٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٣١١.

(٤) تاج العروس ١٢/٣١٥.

(٥) القول الفصل ص١٤٠، الوافي ص٩٨.

(٦) الوافي ص٩٨.

لكن ما جاء مسموعًا في النسب إلى الجمع يُقبل وحده، ولا قياس عليه، ولم يُسْمع صُحُفيّ.

ويجوز مخالفة قواعد النسب التي تقررت في كتب الصرف إذا أدّى التزامها إلى لبس، ولا لبس في صَحَفيّ؛ أما مثل: أعرابي وعربيّ، وكُتُبيّ (لمن يشتغل بالكتب)، وكتابيّ (لمن هو من أهل الكتاب) فيُسْتأنس في هذا برأي الكوفيين وبما سُمِع من النسب إلى الجمع وبهذا يتحقق للعربية ما يلي:

أ - الضبط وتجنيبها الفوضى.

ب - العمل على ثبات قواعدها ما أمكن.

ج- الوفاء بمقتضيات الإيضاح، وإزالة اللبس والغموض.

(راميّ، ورامهرمزيّ)

يرى الحريريّ وجه الكلام في النسب إلى (رامهرمز) أن يقال: راميّ، وليس رامهرمزيّ[(١)].

واستدل على مذهبه بأن الاسم الثاني من الاسمين المركبين ينزل منزلة تاء التأنيث التي تقع طارفة، وتلتحق بعد تمام الكلام، فوجب لذلك أن تسقط في النسب كما تسقط تاء التأنيث فيه؛ وفي حديث أبي بكر ﷺ قال: «لتألمنّ على الصوف الأذري كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان».

وأجاز أبو حاتم السجستاني أن ينسب إلى الاسمين جميعا، واحتج فيه بقول الشاعر:

تزوجتها رامية هرمزية بفضل الذي أعطى الأمير من الرِزْقِ[(٢)]

لكن لم يطابقه على هذا القول غيره، بل منع سائر النحويين منه؛ لئلا تجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب، وحملوا البيت الذي احتج به على الشذوذ. واعتراض الشاذ لا ينقض مباني الأصول.

وخالفه: الخفاجي[(٣)]، والقنوجي[(٤)].

واستدلوا على جواز النسب إلى الاسمين بما جاء في شرح التسهيل: إنهم أجازوا في المركب أن ينسب إلى صدره[(٥)]، كما أجاز الجرمي في الجملة أن ينسب إلى جزئها الأول وإلى الثاني فتقول: تأبّطيّ شرّي، واستأنس لها بقوله:

---

(١) درة الغواص ص٢٠٨.

(٢) شرح الدرة ص١٩٩.

(٣) لف القماط ص١٤٣.

(٤) لم أقف على قائله، وانظر: المقرّب لابن عصفور ٢/٥٨.

(٥) انظر: المساعد ٣/٣٥٤.

تزوجتها رامية هرمزية

وغيره لم يجزه، ولم يرد سماع بما قاله الجرميّ من التخيير، وإن اقتضاه ظاهر كلام الأخفش، وأما المركب المزجي فينسب إليهما معا لتركيبهما.

وجاء في الصحاح: « رامهرمز بلد، والنسبة إليها: راميّ، وإن شئت: هرمزي»(١)، فخيّر فيه دون شذوذ.

والخلاف في النسب إلى المركب المزجي.

قال الرضي: « اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها، سواء كانت جملة محكية، كتأبط شرا، أو غير جملة، وسواء كان الثاني في غير الجملة متضمنا للحرف، كخمسة عشر، وبيت بيت، أو لا، كبعلبك، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه، على تفصيل خاص فيه».

ثم علل سبب حذف العجز من المركبات لأجل « كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب... وإنما حذف الثاني دون الأول؛ لأن الثقل نشأ منه، وموضع التغيير الآخِر، والمتصدر محترم»(٢).

وقد أجاز بعض الصرفيين النسب إلى العجز أو الصدر، فلك أن تقول في تأبط شرا: تأبطي، أو شري، وفي بعلبك: بعليّ، أو بكّيّ.

وأجاز بعضهم النسب إلى الجزئين كليهما مع بقاء التركيب، وعليه قول الشاعر:

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضل الذي أعطى الأمير من الرزْقِ

وقيل: ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خفّ، كبعلبك، تقول: بعلبكيّ، والقياس النسب إلى الصدر.

والنسبة إلى الجزأين على التخيير مذهب الجرمي، مستأنسا بالبيت السابق.

---

(١) الصحاح ١٩٣٩/٥ .

(٢) شرح الشافية ٧١/٢.

وحمل النحويون رأي الجرمي أنه غير قياسي؛ إذ لم يرد السماع بما ذكره[١].

التقويم:

الخلاف في النسب إلى المركب المزجي.

ومرد الخلاف إلى السماع والقياس.

والقياس أن ينسب في المركبات إلى صدرها؛ لأن الثقل نشأ من العجز، فكرهوا الاستثقال، فحذفوا العجز لأجله.

وقد أثر عن الجرمي إجازة النسب إلى الصدر والعجز مع بقاء التركيب، مستدلا بقول الشاعر: تزوجتها رامية...، لكن البيت يعد من النادر، كما أن البيت غير معروف قائله.

ويجوز النسب إلى المركب من غير حذف إذا خفّ.

والأولى أخذ ما هو مشهور وقياسي، ولا يلجأ إلى النادر إلا في حالات الضرورة.

(١) الوافي لأحمد عمارة ص٩٥.

(فاكهيّ، وفاكهانيّ)

يخطّئ الحريريّ قولهم في النسب إلى الفاكهة: فاكهانيّ، وإلى الباقلاء: باقلاّنيّ وإلى السمسم: سمسانيّ، والصواب عنده أن يُقال في النسب إلى الفاكهة: فاكهيّ، وفي النسب إلى السمسم: سمسيّ، وفي النسب إلى الباقلّى، إن كان مقصورًا: باقِلّيّ، وإن كان ممدودًا قيل فيه: باقلاّوي وباقِلاّئي(١).

واستدل على رأيه بأنّ العرب لم يُلْحِقوا الألف والنون إلا بأسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة، كقولهم للعظيم الرقبة: رقبانيّ، وللكثيف اللحية: لحيانيّ، وللوافر الجمّةَ: جُمّانيّ، وللمنسوب إلى الروح: روحانيّ، وإلى مَنْ يُرَبّ العلم: رَبانيّ، وإلى بائع الصيدل والصيدن: صيدلانيّ وصيدناني.

وقالوا في النسب إلى سمسم: سمسميّ كما قالوا في تِرْمذْ: تِرْمِذِيّ، وأن يقال في المنسوب إلى الفاكهة: فاكهيّ كما نَسَبوا إلى السَّامِرَة فقالوا: سامريّ، ومَنْ قصر باقِلّى قال: باقِلِيّ؛ لأنَّ المقصور إذا تجاوز الرُّباعيّ حُذِفتْ ألفه في النسب كما يُقَال: حُبارى وحُباريّ؛ ومَنْ مَدّ (الباقلاء) كان على مثال: حرباء، والنسب إليه: حرْباويّ، وحِرْبائي.

وقولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء ودستواء: صنعانيّ، وبهرانيّ، ودَسْتوائيّ، فهو من شواذّ النسب، والشاذ لا يُعاج عليه، ولا تحمل نظائره عليه.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(٢)، والصَفَدِيّ(٣).

وخالفه: ابن الحَنْبَلِيّ(٤)، والخَفَاجِيّ(٥)، والآلوسِيّ(٦)،

(١) درة الغواص ص١١٢.

(٢) تقويم اللسان ص٤٦.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٤٦، ٣١٧، ٣٩٩.

(٤) عقد الخلاص ص٢١٨، بحر العوام ص٢٧٢.

(٥) شرح الدرة ص١٢٨.

(٦) شرح الطرة ص٢٧١ مخالف في النسب إلىالفاكهة موافق في النسب إلى باقلاء.

والقِنَّوْجِيّ[١]، والعَدْنَانِيّ[٢]، وإميل يعقوب[٣].

واستدلوا على جواز فاكهانيّ بما ورد في الصِّحَاح[٤]، والمختار[٥]، واللسان[٦]، والقاموس[٧]، والتّاج[٨]، ومَدّ القاموس[٩]، ومتن اللغة[١٠]: جميعهم قالوا: إنّ الفاكهانيّ هو بائع الفاكهة.

أما (الباقلاني) فهو وإن كان شاذًا كالصنعاني؛ إذِ القياس فيه صنعاويّ، فقد سُمِع أيضًا كما في النبراس[١١].

وفي كتب الأصول يقولون: القاضي أبو بكر الباقلانيّ، والظاهر أنه لو كان خطأ لنزه العلماء ألسنتهم عنه.

والخلاف في النسبة إلى (الفاكهة) و(الباقلاء).

قال ابن فارس: «الفاء والكاف والهاء أصل صحيح يدل على طيب واستطابة»[١٢].

(١) لف القماط ص١٠٩.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص١٩٦.

(٣) معجم الخطأ والصواب ص٢١٣.

(٤) الصِّحَاح ٦/٢٢٤٣.

(٥) مختار الصِّحَاح ص٢١٣.

(٦) اللسان ١٣/٥٢٣.

(٧) القاموس المحيط ص٢١٣ - ٤/٢٨٩.

(٨) تاج العروس ١٩/٧٤.

(٩) انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٩٦.

(١٠) متن اللغة ٤/٤٤١.

(١١) لم أقف عليه.

(١٢) معجم المقاييس في اللغة ص٧٩٣.

وقياس النسب إلى الفاكهة حذف تاء التأنيث مطلقًا، سواء كان علمًا كمكة والكوفة، أو غير علم كالفرقة والصفرة[1].

وزيادة الألف والنون خلاف القياس، لكنّ السماع قد جاء به، كما حكاه علماء اللغة في كتبهم.

والباقِلاّ: وزنه فاعِلاّ، يُشدَّد فيُقصر، ويُخفّف فيُمَدُّ، الواحدة باقلاة بالوجهين[2].

أمّا باقلاء: فالقياس في النسب إليها فيمن قصر أن يقول: باقِلّيّ؛ لأنَّ كل اسم كان آخره ألفًا وكان على خمسة أحرف تحذف ألفه في النسب[3].

ومَنْ مَدّ فإنه يجوز في النسب قلبُها واوًا فيُقال: باقلاويّ، أو تصحيحها فيُقال: باقلاّني؛ إذْ الهمزة زائدة للإلحاق كعِلْباء، وحرباء[4].

وعلى ما سبق يكون (باقلاّني) شاذًّا عن القياس، ومعجم المقاييس في اللغة، واللسان، والمصباح المنير، ومختار الصحاح، والقاموس، والتاج: لم يوردوا باقلاني.

وأما ما جاء من كلمات قد لحقها ألف ونون زائدتان قبل ياء الإضافة فقد حكم عليها أئمة اللغة بالشذوذ في باب النسب، سواء ما قالته العرب في عصر الاحتجاج، أو ما أحدثه المولدون بعدهم.

فمنها: ما شذّ بإبدال حرف مكان حرف مثل: صنعاء، وبهراء، وروحاء، ودَستواء: قالوا فيه: صنعانيّ، وبهرانيّ، وروْحانيّ، ودَستوائيّ.

ومنها: ما شذّ بالزيادة وحدها مثل: جسمانيّ، وصدْرانيّ، ورقبانيّ، وشعرانيّ ولحيانيّ، وجمّانيّ، وربانيّ، ورَوْحانيّ، وسُفلانيّ، وتحتانيّ، وفَوْقاني، وكذا: بلغمانيّ، ومنظرانيّ، ومخبرانيّ، والقياس فيما سبق: صنعاويّ، وبهراويّ وروحاويّ، ودَسْتواويّ،

---

(١) شرح الشافية ٢/٥

(٢) المصباح المنير ١/٥٨ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٤.

(٤) الوافي في التصغير والنسب ص٨٨.

وجسميّ، وصَدْريّ، ورقبيّ، وشعْريّ، ولحييّ: عند الخليل وسيبويه؛ وجُمّيّ، وربيّ، وروحيّ، ووَحْديّ، وسُفليّ، وتحتيّ، وفوقيّ، وبلغميّ، ومنظريّ، ومخبريّ(١).

وقد جاء مثل هذا النسب في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾(٢).

قال السمين الحلبي: والربانيون جمع ربّانيّ، وفيه قَوْلان:

أحدهما: أنه منسوب إلى الرَّبِّ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب دلالة على المبالغة كرقبانيّ، وشَعْرانيّ، ولحياني: للغليظ الرقبة، والكثير الشعر، والطويل اللحية، ولا تفرد هذه الزيادة عن النسب، أما إذا نسبوا إلى الرقبة والشعر واللحية من غير مبالغة قالوا: رقبيّ وشَعْريّ ولحَويّ؛ هذا معنى قول سيبويه.

والثاني: أنه منسوب إلى ربّان والربّان: هوالمعلّم للخير ومَنْ يسوس الناس ويعرِّفهم أمر دينهم، فالألف والنون دالتان على زيادة الوصف كهي في عطشان وريّان وجوْعان ووسنان، وتكون النسبة على هذا الوصف، نحو: أحمريّ.

وقال سيبويه: « زادوا ألفًا ونونًا في الربانيّ، أرادوا تخصيصًا بعلم الرب دون غيره من العلوم، وهذا كما قالوا: شعرانيّ ولحيانيِ ورقبانيِ »(٣).

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أنّ زيادة الألف والنون في النسب إذا كانت تحمل معنى إضافيًا على مجرد النسبة فإنّ هذا النوع من الكلمات لا يُعَدّ من شواذ النسب، أو من نادر معلول النسب(٤).

---

(١) شواذ النسب ، بحث في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ٧٣/١.

(٢) سورة آل عمران: ٧٩.

(٣) الدر المصون٣/٢٧٥.

(٤) العربية الصحيحة ص١٠١.

(مَشُورَة، ومَشْوُرَة)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: المَشُوْرة مباركة، بضم الشين وسكون الواو، على وزن مَثُوْبة ومَعُوْنة، ويخطّئ مَشْورة على وزن مدْرسة[1].

واستدل بقول بشّار:

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعنْ برأيِ لبيب أو نصيحة حازم[2]

والأصل في (مَشُوْرة): مَشْوُرةٌ على وزن مَفْعُلَة مثل مَكْرُمة، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وسكنت هي فقيل: (مَشُوْرة).

ودليله من الاشتقاق، قال: اشتقاق المشورة من قولك: شُرْت العسل أشوره إذا جنيته، وقيل: بل أُخِذَ من قولك: شُرْتُ الدّابة إذا أجريتها مُقبلة ومُدْبرة.

ووافقه: ابن بَرِّيّ[3]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[4]، والبغداديّ[5]، والصَفَدِيّ[6]، وابن الجَوْزِيّ[7].

وخالفه: ابن مَنْظُور[8]، والخَفَاجِيّ[9]، وابن الحَنْبَلِيّ[10]، وابن بالي[11]،

(١) درة الغواص ص٢٧.

(٢) ديوانه ٢/٥٠٣.

(٣) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٤١.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص١١٩.

(٥) ذيل الفصيح ص١٨.

(٦) تصحيح التصحيف ص٤٨٢.

(٧) تقويم اللسان ص١٧٧.

(٨) تهذيب الدرة ص١٢٢.

(٩) شرح الدرة ص٤٣.

(١٠) بحر العوّام ص١٨٦.

(١١) خير الكلام ص٤٣.

والآلُوسِيّ[١]، والقِنَّوْجِيّ[٢]، والعَدْنَانِيّ[٣].

واستدلوا على مذهبهم بأن المشورة وردت على أصلها في حديث البخاري[٤]، (فالمشْورة) بالفتح وردت في فصيح الكلام على أنها من بابين، أو الفتح للتخفيف والفرار من ثقل الضمة على الواو.

وفي كتاب الأمثال: «أول الحزم المشورة»، وأنه روي بالوجهين وهما لغتان[٥].

كما صحح الجَوْهَرِيّ الوجهين[٦]، وقال الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير سورة المائدة: «قرئ مَثُوْبة ومثْوَبة ومثالهما: مَشُورة ومشْورة»[٧].

وجاء في المصباح: «(المشورة) فيها لغتان: سكون الشين وفتح الواو، وضم الشين وسكون الواو كمعُوْنة»[٨]؛ وفي الأساس: «عليك بالمشْورة والمشُورة في أمورك»[٩].

كما جاء في مفردات الراغب: «التشاور والمُشاورة والمشْورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض»[١٠].

وجاء في اللسان: «يُقال فلان جيد المشُورة والمشْورة لغتان»، وقال الفَرَّاء:

---

(١) شرح الطرة ص٤١٣.

(٢) لف القماط ص٧٥.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص١٣٦.

(٤) لم أجد في البخاري المَشْوَرة، إنما «المَشُوْرة» في ك البيوع.

(٥) مجمع الأمثال ١/٨٧.

(٦) الصِّحَاح ٢/٧٠٤ .

(٧) الكشاف ١/٣٤٨.

(٨) المصباح المنير ١/٣٢٦ .

(٩) أساس البلاغة ص٢٤٤ .

(١٠) في المفردات ص٢٧٠ : المشُوْرة بضم الشين.

«المشورة أصلها: مَشْوَرة ثم نقلت إلى مَشُوْرة لخفتها،وقال الليث: المشْورة مَفْعلة اشتق من الإشارة ويقال: مشورة»[١].

والخلاف في المسألة بنية (مشورة) هل هي على زنة مَفْعَلة أو مَفُعْلَة؟

كما تبحث تصحيح الواو المتحركة بعد ساكن وقلبها ألفًا في (مَشْورة).

أما المسألة الأولى فقد أتى عليها مَنْ تعقب الحريريّ بما يكفي في إثبات السماع عن العرب بورود (مَفْعَلة).

وأما المسألة الثانية: فـ(المشُورة) أصلها (مَشْوُرة) على وزن (مَفْعُلة) نُقِلَتْ ضمّة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت (مَشُوْرة) وهذا هو القياس في الواو المضمومة بعد ساكن، لمشابهته المضارع في الحركات والسكنات وخالفه في الزيادة[٢].

و(مَشْوَرة) على زنة مَفْعلة، بسكون الشين وفتح الواو، وقياس الواو فيها أن تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وتقلب هي ألفا فتصبح مشارة، لكنهم لم يُعلّوا الواو، فشذّت لخروجها عن القياس.

ولعل العرب لم يُعلّوا هذه الكلمة للأسباب الآتية:

١ - (المشْوَرة) هي المَشْوُرة وإنما فتحت الواو للتخفيف.

٢ - لم تعل (المشُورة) حسب القياس الصرفي وشذّت عن القاعدة الصرفية إذْ هي بقية مما جاء على الأصل قبل أن يتطور.

٣ - لو أُعِلّتْ (المشْوَرة) على زنة مَفْعَلة لأصبحت (المشارة) فتلتبس حينئذٍ بكلمة أخرى وهي المشارة، ومعناها كما قال ابن سيده: الدّبْرة المقطعة للزراعة والغراسة، قال عن هذه: ويجوز أن تكون من هذا الباب، وأن تكون من المشرْة[٣].

(١) اللسان ٤/٤٣٥ .

(٢) القواعد والتطبيقات ص١٤٥.

(٣) التّاج ٧/٦١.

التقويم:

الخلاف في بنية (مشورة) هل هي على (مْفعَلة) أو (مَفْعُلَة) وتصحيح الواو المتحركة بعد ساكن.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد استدلّ الحريريّ في إثبات (المَشُوْرة) على (مَفُعْلة) بشعر بشّار -وبشار لا يحتج بشعره- والاشتقاق، كما خطّأ (المشْورة) على (مَفْعَلة).

وما لحّنه الحريريّ أثبته علماء اللغة على أنّ (مَشْورة) على زنة (مَفْعلة) لغة، وقياس إعلالها أن يُقال: (مشارة)، لكنها خرجت عن القياس.

وعليه فيتقرر أنّ المشُوْرة، والمشْوَرة، لغتان فصيحتان، ولا سبيل إلى ردّ إحداهما بالأخرى.

المبحث الثاني

الأفعال

(قمؤ، وقمئ، ودفؤ، ودفئ)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: قَمؤَ الرجل ودَفُؤَ، لا قمئ ودَفئَ[١].

ويقال: تبرأت منه، لا تبريت منه.

ويقال: التباطؤ والتوضّؤ، لا التباطي والتوضّي.

واستدل بأنَّ (قمُؤَ ودَفُؤَ) من أفعال الطبائع التي تأتي على (فَعُل) بضم العين.

و(تبرأت): بمعنى البراءة، قال تعالى: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ﴾[٢].

ومعنى (تبريت): تعرَضت، مثل انبريت، ومنه قول الشاعر:

وأهْلَة وُدّ قد تبريت وُدَّهم ... وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي[٣]

وكل ما كان على وزن (تفعل) أو (تفاعل) مما آخره مهموز كان مصدره على التفعل والتفاعل، وهُمِزَ آخره؛ ولأنّ تصريف الفعل منهما: توضّأ وتبرأ.

وقد تابع: ابن قتيبة[٤].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٥]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٦]، وابن الحَنْبَلِيّ[٧].

---

(١) درة الغواص ص١٢٩.

(٢) القصص: ٦٣.

(٣) أبو الطمحان القيني، ديوانه ١٦٨، وانظر: قصائد جاهلية نادرة ص٢١٧.

(٤) أدب الكاتب ص٢٤١.

(٥) تصحيح التصحيف ص١٧٩، ١٩٦.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٧٣.

(٧) عقد الخلاص ص٣٠٥.

وخالفه: ابن بَرِّيّ[١]، والخَفَاجِيّ[٢]، والآلُوسِيّ[٣]، والقِنَّوْجِيّ[٤].

واستدلوا بما حكى ابن القطاع: «قمؤَ الرجل قماءة وقميء قمأً بالبصَر»[٥].

وما ذكره غير مطرد، وكون (قمئ) ودفئ، من أفعال الطبيعة وهم، ففي القاموس: «دفئ كفرح وكرم»[٦].

وما أنكره في (تبريت) معروف عند أهل العربية، ومسموع كثيرًا، حتى ظنه بعضهم مقيسًا مطردًا مطلقًا.

وفي شرح الفصيح: إنهم قالوا في أومأت وتوضأت: أوميت وتوضيت[٧]، ووقع مثله في كثير من الأحاديث أيضًا، وقرئ به في بعض الشواذ كقوله: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾[٨] وفي الحديث: «كان إذا مشى تكفى تكفيًا»[٩]، روي مهموزًا وغير مهموز.

وفي كشف البرذوي: إنّ التجزّي أصله التجزؤ بالهمز، لكن الفقهاء لينوا الهمزة تخفيفًا كما هو طريقة العرب في المهموزات، فصار تجزوًا بالواو لوقوعها ساكنة في الطرف مضمومًا ما قبلها، فقالوا: التجري، ومثله التوضي من الوضوء[١٠].

---

(١) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٢٤.

(٢) شرح الدرة ص١٣٨.

(٣) شرح الطرة ص١٧٤.

(٤) لف القماط ص١١٣ - ١١٤.

(٥) الأفعال ٥٣/٣.

(٦) القاموس المحيط ١٤/١.

(٧) شرح الفصيح للزَّمَخْشَرِيّ ٢٤٨/١.

(٨) سورة الأحزاب: ٥١، وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وغيرهم، فليست شاذة كما ذكر.

(٩) هو قول لعلي بن أبي طالب ﷺ يصف النبي ﷺ، وقد ورد مهموزًا. انظر: زاد المعاد ١٦٧/١.

(١٠) لم أقف عليه.

والخلاف في: (دفؤ، وقمؤَ): أيقال: دَفِئ، وقمئ على زنة (فَعِلَ)؟ وهل يهمز الفعل تبرأ، وتباطأ، وتوضأ، أو لا؟.

جاء في اللسان: الدفء: السخونة، وقد دفئ دفاءة مثل كره كراهة، ودفُؤَ وتدفأ وادّفأ واستدفأ[١].

فهذا يبين ورود (فَعُل) لأفعال الطبائع ونحوها وهو الغالب فيها.

و(فَعِل) الغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع ونحوه والألوان والعيوب والحلى[٢].

أما الدفء لليوم فليس طبيعة فيه؛ إذِ الأيام لا تضبط بضابط واحد من ناحية الطقس والأحوال الجوية المتقلبة، ففسر (دَفُؤ) على (فَعُل) فقط، وفيه نظر مع عَدّه من أفعال الطبائع، أما جعله مما خرج عن الأغلب فيها فنعم.

أما (قمؤ) فيقال: قمأَ الرجلُ وغيرُه، وقمئ، وقمُؤَ قمْأةً وقماءً وقماءةً: ذلّ وصَغُر وصار قميئًا، ورجل قميء: ذليل، على فعيل[٣].

فقد ورد (فَعَل) و(فَعُل) قمأ وقمُؤَ بمعنى: ذَلّ وصَغُر، ولم يأت (قَمِئَ) على (فَعِل) بمعنى: ذلَّ وصغُر أيضًا.

فإذا كان الرجل بطبعه ذليلاً جبانًا قيل له: قمُؤ، وباب (فَعَل) لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأنَّ اللفظ إذا خفّ كثُر استعماله واتسع التصرف فيه»[٤].

فالحريري في حمله (قمُؤَ) على (فَعُل) أكثر دقة؛ إذ لا يوجد (قَمِئَ) على زنة (فَعِلَ)، ويمكن أن يتصف الرجل بالذلة فتكون طبعًا فيه وسجية.

---

(١) اللسان ١/٧٥.

(٢) شرح الشافية ١/٧١ – ٧٤.

(٣) اللسان ١/١٣٤ .

(٤) شرح الشافية ١/٧٠.

ولا فرق بين (فَعَل) و(فَعُل): (قمأ) و(قَمؤ) في المعنى؛ إذ يُحمل (فَعَل) على معنى الطبيعة والغريزة لخفته.

و(فَعُل) لأفعال الطبائع في الأغلب، «وقد يجري غير الغريزة مُجراها إذا كان له لُبث ومُكث نحو حَلُم وبَرُع وكرُم وفَحُش»(١).

فكونه في الأغلب يعني أنّ من الأفعال على (فَعُل) لا يدل على الغريزة والطبيعة، فليس كل فِعْل جاء على (فَعُل) نقحمه في المعنى.

و(فَعِل)، الغالب مجيئه في الألوان والحلى والعيوب، ولم يذكرْ العلماء أنه يجيء في الطبائع، وهذا يحتاج إلى مراجعة المعاجم للتأكد من هذه المسالة.

(تبرأ وتبرى): يقال: تبرّأت من كذا، وأنا براءٌ منه وخلاء، وهو مشتق من برأ بفتح العين وكسرها (برئ) من البراءة.

و(تبرّى) بمعنى: تعرَّض، يُقال: تبريت لفلان إذا تعرَّضتَ له، وتبرّى معروفه ولمعروفه تبريًا: اعترض له.

قال خَوَّان بن جبير ونسبه ابن بَرِّيّ إلى أبي الطمحان:

وأهلة وُدّ قد تبرّيتُ وُدَّهم   وأبليتُهم في الحمد جُهدي ونائلي

وهو مشتق من (بري)، يُقال: برَى العود والقلم والقِدح وغيرها يَبْريه بَرْيًا: نحته(٢).

وقرأ بدون همز في قوله تعالى: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ﴾(٣): الأصبهاني عن ورش، وأبو عمرو بخُلْفه عنه، وأبو جعفر، ووقفًا حمزة، ووافق اليزيدي أبا عمرو، وقرأ الباقون بالهمز(٤).

---

(١) المصدر نفسه ١/٧٤.

(٢) اللسان ١٤/٧٠ .

(٣) القصص: ٦٣.

(٤) الميسر في القراءات الأربعة عشرة ص٣٩٣.

(التهزؤ): السُّخرية من هَزَأ يهْزأ، وتهزّأ واستهزأ به سخر[١]، مهموز، وأما (التهزّي) فهو من هزو، وقد أهمله الجَوْهَرِيّ وصاحب اللسان؛ قال ابن الأعرابي أي: سار[٢].

وقد قرئ: (هُزُوًا) بالهمز وبدونه في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا ولَعِبًا﴾[٣]، فمن قرأ بدون همز: حفص، ووافقه الشبنوذي، وقرأ (هُزءًا) خلَف، ووصلاً حمزة، وقرأ (هُزُؤًا) الباقون، ووقف حمزة بوجهين: النقل على القياس، فيقرأ: (هُزًا)، والإبدال واوًا للرسم (هُزْوا)[٤].

(التوضؤ): هو الوُضوء وهو الفعل مشتق من وَضَأ[٥].

و(توضيتُ) لغة في توضّأت لهُذيل، أو لغيّة مشتق من وضي[٦]، وقد أهمل اللسان هذه المادة.

(التباطؤ): نقيض الإسراع، مشتق من البُطء والإبطاء، تقول فيه: بَطُؤَ مجيئك، وبَطُؤ في مشيه يبْطؤ بُطًا وبطاءً، وأبطأ وتباطأ، وهو بَطيءٌ، ولا تقل: أبطيتُ.. ومنه الإبطاء والتباطؤ[٧].

أما (التباطي) فقد قال ابن سيده: «ولا علم لي.. إلا أن يكون أبطيت لغة في (أبطأت) كاحبنطيت في احبنطأت، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك، ولا يحمل على

---

(١) اللسان ١٨٣/١ .

(٢) التّاج ٣٣٦/٢٠ .

(٣) المائدة: ٥٧.

(٤) الميسر في القراءات الأربعة عشرة ص١١٧.

(٥) اللسان ١٩٤/١ .

(٦) التّاج ٢٩٧/٢٠ .

(٧) اللسان ٣٤/١ .

البدل لأنّ ذلك نادرٌ»[١].

وفي الصِّحَاح والفصيح وجامع اللغة للقزاز وغيرها من أمهات اللغة: أنه لا يقال أبطيت بالياء، بل أبطأت بالهمز[٢].

وقرأ أبو جعفر في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[٣] بدون همز وقفًا ووصلاً، وقرأ حمزة بدونها وقفًا[٤].

(هدأ) يهدأ هدْأ وهُدُوءًا: سكن، وقد تبدل الهمزة كما في شعر ابن هرمة:

إنّ السباع لتهدا عن فرائسها والناس ليس بهادٍ شرُّهم أبدا

أراد: (لتهدأ، وبهادئ)، فأبدل الهمزة إبدالاً صحيحًا، وذلك أنه جعلها ياءً، فألحق هاديًا برامٍ وسامٍ، وهذا عند سيبويه إنما يؤخذ سماعًا لا قياسًا، ولو خففها تخفيفًا قياسيًا لجعلها بين بين، فكان ذلك يكسر البيت والكسر لا يجوز، وإنما يجوز الزِّحاف[٥].

وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «وربما قالوا: هدى يَهْدي، على تليين الهمز، قال الأفوه:

تَهْدى الأمور بأهل الرأي ما صَلَحتْ فإن تَولّتْ فبالأشرار تنقادُ»[٦]

(هدى): من الهداية وهو بيان طريق الهدى[٧].

فهديت بالتخفيف بمعنى هدأت كما جاء في شعر ابن هرمة، والأفوه؛ أما إذا كان الفعل دون تخفيف فمعنى هدأت وهديت متباينان.

---

(١) اللسان ١٤/٧٤ .

(٢) التّاج ١٩/٢٠٢ .

(٣) سورة النساء: ٧٢.

(٤) الميسر ص٨٩.

(٥) اللسان ١/١٨٠ .

(٦) شرح الفصيح ١/٢٤٩.

(٧) اللسان ١٥/٣٥٣ .

التقويم:

الخلاف في (فَعُل) و(فَعِلَ) من الفعلين (قمؤ، ودَفُؤَ)، وإبدال الهمزة في تبرّأ، وتوضّأ، وتباطأ.

مرد الخلاف السماع والقياس.

يذهب الحريريّ إلى أن (قمؤ، ودفؤ) على زنة (فَعُل)؛ لأنها من أفعال الطبائع، كما يحقق الهمزة في تبرأ، وتوضأ، وتباطأ.

ووزن (فَعُل) ليس مطردًا في أفعال الطبائع، بل الغالب فيها، وقد سُمع (فَعِل) في الفعل (دَفُؤ)، أما الفعل (قمؤ) فقد سمع فيه (قمأ) على زنة (فَعَل)، و(قميء) على زنة فعيل، ولم يرد فيه (قَمِئَ) على زنة (فَعِل).

و(تبرّأ) بالهمز من البراء، أما (تبرّى) فتعني: تعرَّض لكذا، لكن جاء الإبدال والتحقيق في القراءات القرآنية، وكلاهما بمعنى.

و(التهزّؤ) بمعنى: السخرية، وورد عن العرب مهموزًا، وقرئ في القراءات القرآنية بترك الهمز.

و(توضأ) سمع فيها الهمز وعدمه، وترك الهمز لغة هذيل.

و(أَبطأ) قد سمع العلماء أنه لم يسمع فيها غير الهمز، لكن قُرئ بترك الهمز في سورة النساء، فيجوز الوجهان.

و(هدأ) ورد فيها الهمز وعدمه، ولكن (هدى) دون همز في أصله ليس بمعنى: الهدوء، إنما معناه: الهداية، وعليه فما عده الحريريّ خطأ ليس بخطأ.

(ساغ، وانساغ)

يختار الحريريّ أن يُقال: ساغ الشراب فهو سائغ، لا انساغ الشراب فهو مُنساغ.

واستدل بقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنتُ قبْلاً أكاد أغَصُّ بالماء الحميم[١].

وفي القرآن قوله تعالى: ﴿لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾[٢].

ومَنْ حكى أنه سمع في بعض اللغات: (انساغ) لي الشيء، أي: جاز، فإنه مما لا يُعتدّ به، ولا يُعْذَر من استعمله في ألفاظه وكتبه.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: ابن ظفر[٥]، وابن بَرِّيّ[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]، والقِنَّوْجِيّ[٩].

واستدلوا بما حكى ابن السِّكِّيت في باب ما يُقال بالياء والواو: «ساغ الطعام يسوغه ويسيغه»[١٠]، فعلى هذا يصحّ (انساغ) وعليه يحمل قول ابن دريد:

---

(١) يزيد بن الصعق أو عبد الله بن يعرب معاني القرآن للفرَّاء ٢/٣٢٠، الخزانة ١/٤٢٦.

(٢) سورة النحل: ٦٦

(٣) تقويم اللسان ص١١٧.

(٤) تصحيح التصحيف ص١٣٠.

(٥) الحواشي ص١٢١.

(٦) المصدر نفسه ص١٢١.

(٧) شرح الدرة ص١٣٦.

(٨) شرح الطرة ص٩٧.

(٩) لف القماط ص١١٣.

(١٠) إصلاح المنطق ص١٣٥.

انساغَ عَذْبًا في اللَّها»(١).

وحكى الإمام الصَّاغَانِيّ: «ساغه فانساغ»(٢)، وتبعه صاحب الطُّلْبة فقال: «يُقال: أساغ فلانٌ طعامه، وساغه، لغةٌ فيه أيضًا»(٣).

أما (ساغ) عنده فلم يسمع فيه (ساغه)؛ فلهذا لم يُجزِ (انساغ).

والخلاف في (انفعل) مطاوع (فَعَل) في الفعل «ساغ».

والمطاوعة: هي قبول فاعلٍ فعلٍ قاصر أَثَرَ فاعلٍ فعلٍ آخر متعَدٍّ ملاقٍ للأول في الاشتقاق ذي علاج مُحَسّ(٤).

والتعريف السابق يشمل شروط صَوْغ (انفعل)، قال ابن الحاجب: «وانفعل لازم مطاوع فَعَل نحو: كسرته فانكسر، وقد جاء مطاوع أفعل نحو: أسفقته فانسفق، وأزعجته فانزعج، قليلاً، ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثمَّ قيل: انعدم خطأ»(٥).

والفعل (ساغ) يتعدّى ولا يتعدّى، جاء في اللسان يُقال: «أساغ فلانٌ الطعامَ والشرابَ يُسيغُه، وسَوَّغه ما أصاب: هَنّأه، وقيل: تركه له خالصًا، وسِغْتُهُ أسيغُه وسُغْتُه أسُوْغه يتعدَّى ولا يتعدّى، والأجود أسغتُه إساغة»(٦).

ولم يرد (انساغ) في مجمل اللغة، والمنتخب لكراع، والمفردات، والمصباح المنير، واللسان، والقاموس المحيط، وتاج العروس، والمعجم الوسيط(٧).

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) التكملة والذيل ٤/ ٤١١، ولم أجد فيه: ساغه.

(٣) طلبة الطلبة ص٢١٥.

(٤) تصريف الأفعال ص١٢٠.

(٥) شرح الشافية ١/ ١٠٨، وانظر: تصريف الأفعال ومقدمة الصرف ص١٢.

(٦) اللسان ٨/ ٤٣٥.

(٧) مجمل اللغة ٢/ ٤٧٨، المنتخب ٢/ ٥٥٦، المفردات للراغب ص٢٤٩، المصباح ١/ ٢٩٥ اللسان ٤/ ٤٣٥، القاموس ٣/ ١٠٨، تاج العروس ١٢/ ٣٤، المعجم الوسيط ١/ ٤٦٣.

التقويم:

الخلاف يتعلق بـ(انفعل) مطاوع (فَعَل) في الفعل «ساغ».

ومردّ الخلاف السماع.

ويشترط لصوغ (انفعل) أن يكون (فَعَل) متعديًا من فعل علاجيّ نحو: فتحت الباب فانفتح، و(أساغ)، جاء متعديًا وقاصرًا، فعلى اعتباره غيرُ متعدٍ يُقال فيه: ساغ فهو سائغ، وعلى اعتباره متعديًا فالأكثر في السماع عدم مجيء (انساغ) وقد ورد في بعض اللغات، والخلاف في المطاوعة هل هي سماع أو قياس؟

ولا ينكر الحريريّ ورود (انساغ) في بعض اللغات، ولكنه يحكم عليه بأنه مما لا يعتد به ولا يعذر من استعمله في ألفاظه وكتبه.

أي أنه لايعتدّ بالمسموع الذي لم يشع ولم يكثر في الاستعمال، وهذا أساس راعاه في كثير من المسائل.

(أُضيف، وانضاف)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: أُضيف الشيء إليه وفسد الأمر عليه وليس: انضاف وانفسد[١].

واستدل بأن بناء «انفعل» يأتي مطاوع الثلاثي المتعدّي، كقولك: سكبته فانسكب وجذبته فانجذب. وضاف وفسد إذا عُدّيا بهمزة النقل فقيل: أضاف وأفسد صارا رباعيّيْن.

فإنْ قيل: نقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من أفعل فقالوا: انزعج، وانطلق، وانقحم، وانحجر، وأصولها أزعج، وأطلق، وأقحم، وأحجر، فالجواب عنه أنّ هذه شذّت عن القياس المطّرِد.

ووافقه: ابن الحَنْبَلِيّ[٢]، وصلاح الدين الصَفَدِيّ[٣]، وابن بالي[٤].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والآلُوسِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا على مذهبهم بأنه سُمِعَ عنهم أنهم قالوا: انشلى، وانشال، واندفق، واندخل، وهي مطاوعة لقولك: أشليته، وأشلته، وأذفقته، وأدخلته، وكذا أجلته فانجال، كما قال:

ولا يدي في حميت القوم تندخل

---

(١) درة الغواص ص٤٨.

(٢) عقد الخلاص ص٢٧٠.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٢٩.

(٤) خير الكلام ص١٧.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٦٠.

(٦) شرح الدرة ص٦٣.

(٧) شرح الطرة ص٤٨.

(٨) لف القماط ص٨٦.

وقال الفرزدق:

وأبي الذي ورد الكُلاب مُسوِّمًا والخيلُ تحت عَجاجها المُنجال[١]

أما ما جاء من قولهم (منهوي) من هوى، بمعنى: سقط، و(منغوي) من غوى بمعنى ضَلَّ، فيجوز أن يكونا مطاوعين لأهويته وأغويته، كما في أدخلته فاندخل، وليس ذلك بشاذّ عند ابن عصفور[٢]، بل هو عنده مقيس.

والخلاف في وزن «انفعل» من الفعلين (فسد) و(ضاف).

والفعلان (فسد، وضاف) لازمان، واللازم لا يكون مطاوع انفعل، وبالرجوع إلى القياس فإنّ (انفعل) يكون لازمًا ويكون مطاوعًا فَعَل المتعدي غالبًا بشرط أن يكون (فَعَل) عِلاجًا[٣].

أما وزن «انفعل» من الفعل الرباعي فللعلماء فيه آراء:

الأول: أنه قليل، يقال: أزعجته فانزعج، وأفحمته فانفحم[٤]؛ واختاره الشيخ عبد الحميد عنتر[٥].

الثاني: أنه شاذّ، وإليه ذهب ابن الدّهان[٦]، وابن يعيش[٧]، والسُّيوطِيّ[٨].

الثالث: أنه لا ينقاس وإليه ذهب ابن الخشاب[٩].

(١) ديوانه ٢/٧٣٢.

(٢) الممتع في التصريف ١/١٩١-١٩٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٠٨.

(٤) المصدر نفسه، وارتشاف الضرب ١/٨٥.

(٥) كتاب تصريف الافعال ص١٣٤.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب نقلاً عن ابن الدهان ١/٨٥.

(٧) شرح الملوكي ص٨٠

(٨) همع الهوامع ٦/٢٧.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١/٨٥.

الرابع: القياس لا يأباه ذهب إليه الزَّبيدِيّ[١].

وفي اللسان: «ولا يُقال: انفسد»[٢] في مطاوع فسد.

ولم أجد فيما بين يديّ من مصادر مَنْ قال: انضاف مطاوع أضاف.

التقويم:

الخلاف في وزن (انفعل) من الفعلين (فسد) و(ضاف).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وباب المطاوعة غالب من (فَعَل) الثلاثي المتعدي العلاجيّ، وسماعي من غيره.

وقد اختلف العلماء في مطاوَع الفعل من الرباعي، فأحكامهم تدور بين شذوذه، وقلته وقياسه، والفصل في ذلك دراسة لغوية تبحر في ثبج المعاجم لاستنتاج الحكم في ذلك.

وقد اختار الحريريّ شذوذ (انفعل) من (أفعل)، بينما اختار مَنْ تعقبه ورود كلمات أفعل مطاوَع (انفعل) لخصم الحريري ومحاجته، والمسألة لا تعدو ترجيح ما ترجح لدى كلٍّ، والأخذ برأي مما حكم به الصرفيون.

---

(١) التّاج ١٦٤/٥.

(٢) ٣٣٥/٣ - والتّاج ١٦٤/٥.

(يَذْخَر، ويَذْخُر)

يرى الحريريّ الصواب في مضارع (ذخر) أن يُقال: يَذْخَر بفتح الخاء، لا ضمها[1].

واستدل على رأيه بأن من أصول العربية أنه إذا كانت عينُ الفعل أحدَ حروف الحلق التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والغين، والخاء؛ كان الأغلب فتحها في المضارع نحو: سأل يسأل، وذهب يذهب، ونَعَب ينعَب، وسحَر يسحَر، وفَغر فاه يَفْغَرَ، وفخر يفخَر، فإن نُطِق بعضها بالكسر أو بالضم، فهو مما شذّ عن أصله وندر عن رسمه.

ووافقه: الصَفَدِيّ[2].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[3]، الخَفَاجِيّ[4]، الآلُوسِيّ[5]، القِنَّوْجِيّ[6].

واستدلوا على جواز (يَذْخُر) بأن الأصل في مضارع (فَعَل) أن يجيء على يفعِل أو يفعُل، ليخالفوا بينهما، كما خالفوا بينهما في (فعَل يفعل)، مما جاء من ذلك مما عينه أو لامه أحد حروف الحلق، فهو على أصله، وما نتج منه فلمشاكلة فتحه لحروف الحلق؛ لكونها قريبة من الألف، وهذا يعني أنّ الضم فيه على القياس المطّرِد في أمثاله، فلا وجه لتخطئة المُصَنِّف.

والخلاف في مضارع (ذخر) على زنة فَعَل.

و(فعَل) منه الصحيح والمهموز والمثال والأجوف واللفيف، والمنقوص.

---

(١) درة الغواص ص١٣٤.

(٢) تصحيح التصحيف ص٥٥٦.

(٣) الحواشي ص١٣١

(٤) شرح الدرة ص١٤٤.

(٥) شرح الطرة ص٤٥١.

(٦) لف القماط ص١١٦

والصحيح منه ما يأتي للمبالغة، وإنْ كان لغير مبالغة حلقيّ العين أو اللام فقياس مضارعه الفتح، وإليه يرجع عند عدم السماع. هذا قول أئمة اللغة، وعند أكثر النحويين لا يتلقى الفتح أو الضم أو الكسر أو لغتان منها أو ثلاثتها إلا من السماع، ورُبمّا لزم الضم نحو: يدخُل ويقعُد، أو الكسر نحو: يرجع، أو الضم والفتح، أو جاء بالثلاث[1].

وجاء مضارع (ذخر) بالفتح في معجم المقاييس في اللغة، ومختار الصِّحَاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس[2].

وجاء في اللسان بضم عين الفعل في المضارع[3].

التقويم:

الخلاف في مضارع (ذخَر) على زنة فَعَل.

ومردّ الخلاف السماع.

فقد ذهب الحريريّ إلى تخطئة الضم، وتصويب فتح عين مضارع (ذخر)؛ لأنّه حرف حلقيّ.

وما ذهب إليه الحريريّ هو الأعمّ فيما كان عينه حرف حلق، لكنّ الفيصل فيه السماع وضبط المعاجم، فقد جاء على الأغلب في المعاجم بفتح عين مضارعه، وجاء قليلاً ضم عين المضارع، فلا يُعدّ ما خطأه الحريري خطأ؛ لورود السماع به.

ويبدو أنّ (يَذْخُر) بالضم جاء على الأصل في مضارع فَعَل، كما قاله المخالفون.

---

(١) المزهر ٣٨/٢ وانظر شرح الشافية ١١٧/١.

(٢) معجم المقاييس في اللغة ص٣٩٣، مختار الصِّحَاح ص٩٢، المصباح/٢٠٧/١، القاموس ٣٤/٢ التّاج ٤٣٤/٦.

(٣) اللسان ٣٠٢/٤.

(بَرَّ وشَمَّ، وبِرَّ وشُمّ)

يرى الحريريّ الصواب في المأمور بالبر والشمّ أن يُفتحا جميعًا فيُقال: بَرّ وشَمّ لا، بِرّ وشُمّ، بالكسر والضم[١].

واستدل على مذهبه بأن الفعلين مفتوحان في قولك: يَبَرّ ويَشَمّ، وحركة أوّل فعل الأمر من جنس حركة ثاني الفعل المضارع إذا كان متحركًا، فتفتح الباء في قولك بَرَّ أباك؛ لانفتاحها في (يَبَرّ).

وإنما صيغ مثال الأمرين الفعل المضارع دون الماضي؛ لتماثلهما في الدّلالة على الزمان المستقبل.

وقد تابع: ابن مَكّيّ[٢].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٣].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٤]، وابن الحَنْبَلِيّ[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والآلُوسِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا على مذهبهم بما قد ذكره أهل اللغة: قالوا شمِمتُه أشَمُّه، وشممته أشُمُّه، والأولى أفصح، ويعضده قول صاحب المغرب: «شمّ الرائحة: معروف من باب (ليس)

---

(١) درة الغواص ص٤٩.

(٢) تثقيف اللسان ص١٧٥.

(٣) تصحيح التصحيف ص٥٤.

(٤) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على الغواص ص٦٢

(٥) بحر العوام ص١٩٠.

(٦) شرح الدرة ص٦٤.

(٧) شرح الطرة عن الغرة ص١٥٢.

(٨) لف القماط ص٨٦.

وقد جاء من باب (طلب)»[١].

وفي القاموس: «بَرَرْته أَبَرُّه كعلمته وضربته»[٢].

والخلاف في تحويل الخاصّة فَعَل يَفْعِل في (بَرّ، شَم) إلى فَعَل يَفْعُل أو يَفْعِل، فيرى الحريريّ أنهما من باب (فرِح)، وليس (بَرّ) من باب (ضرَب)، ولا (شم) من باب (نصر).

قال العلاَّمة الرَّضِيّ: «قياس مضارع فعَل المفتوح عينه إمّا الضم أو الكسر وتعدّى بعض النحاة -وهو أبو زيد- وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما عادة في ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإنْ عُرف الاستعمال فذاك، وإلا استعملا معًا، وليس على المستعمل شيءٌ.

وقال بعضهم: بل القياس الكسر؛ لأنّه أكثر وأيضًا هو أخف من الضم»[٣].

وقال أيضًا: «اعلم أنّ القياس في مضارع فَعِل المكسور العين فتحُها»[٤].

ولكنْ هذا لا يمنع أن يجيء الفعل من بابين وأكثر من أبواب المضارع، فقد يأتي في عين الفعل الفتح، أو الكسر، أو الفتح والضم، أو الكسرُ والضم، أو الثلاثة؛ وبحسب ذلك تكثر اللغات في مضارع الثلاثي.

والسماع يقرر مجيء الفعل (بَرّ) من بابي (فرِح، وضرب).

جاء في اللسان: «وبَرّتْ يمينه تَبَرُّ وتَبِرُّ، ويُقال: بَرَّ فلانٌ ذا قرابته يَبَرُّ برًّا، وقد بَرَرْته أبِرُّه، وبَرَّ حجُّك يَبَرُّ بُرورًا وبَرَّ الحجُّ يَبِرُّ بِرًّا»[٥].

---

(١) المغرّب ص٢٥٧.

(٢) القاموس المحيط ٣٧٠/١.

(٣) شرح الشافية ١١٧/١ - ١١٨

(٤) المصدر نفسه ١٣٥/١.

(٥) اللسان ٥١/٤ وانظر تاج العروس ٦٩/٦.

فالمضارع في (بر) يفعَل وماضيه فَعِل، ومضارعه أيضا يَفْعِل وماضيه: فَعَل.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا..﴾الآية(١)، وقوله: ﴿وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾(٢).

فأصل (تبروهم): تبْرَرونهم، فهو مضارع (بَرّ) فَعِل بكسر العين ويفعَل بفتحها في المضارع(٣).

فالمضارع في (بَرَّ) يفعَل وماضيه فَعِل، ويفْعِل، ومضارعه أيضًا يفْعِل وماضيه فَعَل.

وقد جاء (بَرّ) في الحديث بفتح الباء في فعل الأمر، ولم أجد غيره في كتب الحديث التسعة.

فعن أبي هريرة ﷺ قال: «أتى رجلٌ رسول الله ﷺ فقال: ما تأمرني؟ قال: بَرَّ أمَّك ثم عاد فقال: بَرَّ أمَّك، ثم عاد الرابعة فقال: بَرَّ أمك»(٤).

أمّا عن الفعل (شم) فقال ابن فارس: «شممتُ الشيَ أشُمُّه»(٥).

وقال الزَّبيدِيّ: «شَمْمتُه بالكسر، أشَمُّه، بالفتح شمًا، من حَدّ عَلِم، وشَمَمتُه بالفتح، أشُمُّه، بالضم،، من حَدّ نصر، لغة عن أبي عبيدة قاله الجَوْهَرِيّ»(٦).

وجاء فعل الأمر من (شم) بضم الشين ففي مسند الإمام أحمد، عن أنس ﷺ: «أنّ النبي ﷺ أرسل أمّ سُليم تنظر إلى جارية فقال: شُميّ عوارضها، وانظري إلى

(١) سورة البقرة: ٢٢٤.

(٢) سورة الممتحنة: ٨

(٣) البيان والتعريف ٧٤٣/٢.

(٤) رواه أحمد في المسند ٢/٢.

(٥) مجمل اللغة ٤٩٩/٢.

(٦) تاج العروس ٣٩٢/١٦.

عُرْقوبها»(١). ولم أجد في كتب الحديث التسعة فعل أمرٍ من الشم غير هذا الحديث.

التقويم:

الخلاف في تحويل الخاصة (فَعَل يفعِل) (بر وشم) إلى فَعَل يفعُل أو يفعِل.

ومردّ الخلاف السماع.

وقد ذهب الحريريّ إلى تصويب فتح الفعلين في الأمر منهما، وتخطئة اللغات، ولعل الذي دعا الحريري إلى هذا مجيؤها في القرآن من باب (عَلِم يَعْلَم).

وليس كل ما لم يشتمل عليه القرآن من كلام العرب مطرحًا وإن كان الأولى استعمال ما ورد فيه دون أن يترتب على ذلك منع استعمال ما ليس فيه مما استعملته العرب وصحّ عنها.

وقد ورد السماع عن العرب في مضارع (فعِل) من (برّ) (يفعَل) بفتح العين، وفي مضارع (فعَل) من (برّ) (يفْعِل) بكسر العين.

وجاء الماضي من الفعل (شمّ) على زنة (فَعَل) بفتح العين، ومضارعه (يفْعُل) بضم العين، وجاء في الماضي منه (فَعِل) بكسر العين ومضارعه (يفعَل) بفتح العين، فيجوز أن يُقال في الأمر: شُم أو شَمّ.

أما اللغات الواردة في مضارع (برّ، وشمّ) فهي موافقة للسماع والقياس فلا حاجة إلى إنكارها وتخطئتها.

---

(١) مسند أحمد ٣/٢٣١.

(رُكِض، ورَكَضَ)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: رُكض، بضم الراء، وأقبلت تُرْكَضُ، بضم التـاء، لا رَكـض وأقبلت تَركض، ويرى وجه القول أن يقال: كم حُلبت ناقتك؟ لا قد حَلَبَتْ ناقته رِسْلاً كثيرًا[١].

واستدل بقوله تعالى: ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾[٢]، ويقال للجنين إذا اضطرب حيًا في بطـن أمه: قد ارتكض؛ ومن أبيات المعاني المشكلة:

قد سبق الجياد وهو رابض وكيف لا يسبق وهو راكض[٣]

وأصل الركض: تحريك القوائم.

والركض يستعمل في الخيل وغيره، يقال: ركض البعير برجلـه، إذا رمـح، وركـض الطائر إذا حرَّك جناحيه ثم ردهما على جسده في الطيران كما قال سلامة بن جندل:

ولّى حثيثًا وهذا الشيب يطلبه لو كان يدركه ركضُ اليعاقيبِ[٤]

وقد تابع: ابن السكيت[٥].

ووافقه: الصفدي[٦].

وخالفه: ابن بريّ[٧]، والخفاجي[٨]، والآلوسي[٩]، والقنوجي[١٠].

---

(١) درة الغواص ص١٧٤، ولم يتعقبه أحد في المسألة الثانية، وهي: كم حُلبت ناقتك، وكم تحلَبُ حَلوبتك.

(٢) سورة ص: ٤٢.

(٣) انظر: الخصائص ٣/١٧٧.

(٤) ديوانه ص٨٩.

(٥) تصحيح التصحيف ص٢٨٧.

(٦) إصلاح المنطق ص٢٦٧.

(٧) الحواشي ص١٦٢.

(٨) شرح الدرة ص١٧٢.

(٩) شرح الطرة ص٢٥٥.

(١٠) لف القماط ص١٣٠.

واستدلوا بما حكى ابن القوطية أنه يقال: «ركضت الدابةَ: استحثثتها، وركض الطائر والفرس: أسرعا»[١]؛ فعلى هذا يكون قولهم: ركض الفرس، وركضته من باب رجع ورجعته.

وإذا كان أصل الركض تحريك القوائم، فلم لا يقال: ركض الفرس إذا جرى؟ والبيت الذي استشهد به شاهد عليه؛ لأن معناه أنه سبق الجياد رابضًا، أي في بطن أمه، فكيف لا يسبقها راكضًا؟ فكيف ركضه على الركض في المربض دون المركض؟.

وقال ابن سيده: ركض الدابة، وركضت هي، وأباها بعضهم، والصواب عندي الجواز لقولهم: ركض الطائر ركضًا إذا أسرع في طيرانه. قال الشاعر:

كأنّ تحتي بازيًا ركّاضًا[٢]

وفي الأساس: ركضت الخيل: ضربت في الأرض بحوافرها[٣].

وفي التاج: «وقد ركض الدابة يركضها ركضًا: ضرب جنبيها برجله. قال الجَوْهَرِيّ: ثم كثر حتى قيل: ركض الفرس: إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب: رُكِض، بالضم»[٤]، والفتح إنما هو ضرب من المجاز.

والخلاف في (فَعَل) اللازم، و(فُعِلَ) المبني للمجهول المتعدي في: (رَكَض)، و(تَرْكُضَ).

وقد أخذ الحريريّ عن الأصمعي حين قال: رُكضت الدابة، بغير ألف، ولا يقال: ركضَ هو، إنما هو تحريكك إياه، سار أو لم يسر.

إلا أن شمر قال: قد وجدنا في كلامهم: رَكَضَتِ الدابة في سيرها، وركض الطائر

---

(١) الأفعال ص٩٩؛ باختلاف في الألفاظ.

(٢) المحكم ٦/٤٣٤، ولم أجد عبارة: «والصواب عندي الجواز».

(٣) أساس البلاغة ص١٧٦.

(٤) تاج العروس ١٠/١٦٤.

في طيرانه، قال الشاعر:

جوانج يخلجن خلج الظّبا ءِ يركَضْنَ مِيلاً وينزعن ميلا

وقال رؤبة:

والنسر قد يركض وهو هافي

وركض الأرض والثوب: ضربهما برجله، والمرأة تركض ذيولها برجليها إذا مشت.

لكنّ أتباع الأصمعي قالوا: إن الضم هو الأصل، أما فتح الراء فقد كثر على ألسنة الناس حتى قالوا: ركض الفرسُ إذا عدا(١).

قال أبو زيد: ركض يستعمل لازما ومتعديًا(٢)؛ قال الفيومي: ومنهم من منع استعماله لازما، ولا وجه للمنع بعد نقل العدل(٣).

التقويم:

الخلاف في التعدي واللزوم في الفعل (ركض).

ومرد الخلاف السماع.

العدو والسرعة سبب ونتيجة للحركة (حركة القوائم أو الأجنحة)، فهو من استعمال «إطلاق السبب وإرادة المسبب».

وقد أخذ المخالفون على الحريريّ أن الشواهد التي أورد تشهد عليه لا له.

وعلى فهم الحريريّ يكون معنى (رُكض الفرس) ضربه الراكب بقوائمه، فقد يكون حرونًا فيرميه من فوق ظهره، وقد يكون بليدا فلا ينطلق، وعليه فما اقترحه لا يُفهم المراد.

وحينما قالوا: (رُكض) هو الأصل لم يذكروا لماذا هو الأصل؟ هل لأن الأصل في

(١) انظر: اللسان ١٥٥/٧.

(٢) المصباح ٢٣٧/١.

(٣) المصدر نفسه.

الدّواب أن تركب؟ لكن بعض الدواب تركض بنفسها، ولا يمكن الركوب عليها، كالكلاب مثلا، وإن كانوا يقصدون الفرس، فنعم، كما قال تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ
٣ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[1].

وقد عدّ الزَّمَخْشَرِيّ لزوم الفعل من المجاز، ووافقه ابن حجر العسقلاني.

وما خطّأه الحريريّ لا يمكن الموافقة عليه، لنقل العدول ما يثبته.

(١) النحل: ٨.

المبحث الثالث

مسائل متفرقة

(غير، والغير؛ وكافة، والكافة؛ ورأس، والرأس)

يرى الحريريّ من الخطأ إدخال (أل) المعرفة على (غير، وكافة، ورأس) في قولهم: «فعله من رأس»[(١)].

واستدل بأن المقصود من إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه، فإذا قيل: الغير، اشتملت هذه اللفظة على ما لا يُحصى كثرة، ولم يتعرّف بآلة التعريف، كما أنه لا يتعرّف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة.

ونظير غير (كافة)، فإنَّ العرب لم تلحق لام التعريف بكافة كما قال سبحانه: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[(٢)]، وقيل: إن كافة في الآية بمعنى كافٌّ، وإلحاق الهاء به للمبالغة كالهاء في علاّمة ونسّابة.

ودليل (رأس): أنّ العرب تقول: «فعله من رأس»، من غير أن تلحق به الألف واللام.

وقد تبع: ابن قتيبة[(٣)].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[(٤)]، والبَغْدَادِيّ[(٥)]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[(٦)]، والصَفَدِيّ[(٧)]، وابن بالي[(٨)]، وابن الحَنْبَلِيّ[(٩)]،

---

(١) درة الغواص ص٥٥.

(٢) سورة البقرة ٢٠٨.

(٣) أدب الكاتب ص٢٦٥.

(٤) تقويم اللسان ص١٥٨.

(٥) ذيل الفصيح ص٢١.

(٦) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٩٩.

(٧) تصحيح التصحيف ص٣٩٨، ٤٣٤.

(٨) خير الكلام ص٣٥.

(٩) عقد الخلاص ص٢٧٢.

وأمين آل ناصر الدين[١]، وأحمد أبو الخضر[٢]، وأحمد مختار عمر[٣]، وزهدي جار الله[٤]، والعَدْنَانِي[٥]، ومحمد سليم الجندي[٦]، وأبو السعود[٧].

وخالفه: ابن الحَنْبَلِي[٨]، والخَفَاجِي[٩]، والآلُوسِي[١٠]، والقِنَّوْجِي[١١]، والعَدْنَانِي[١٢].

واستدلوا على رأيهم في (كافّة) بكتاب عمر بن الخطاب ﷺ لآل بني كاكلة فيه: «قد جعلت هذا لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال عينًا ذهبًا إبريزًا».

ولما آلتْ الخلافة إلى أمير المؤمنين علي بين أبي طالب ﷺ عُرِض عليه هذا الكتاب فنفذ ما فيه لهم؛ فقد استعملهامعرفة غير منصوبة لغير العقلاء.

وبما ورد في شرح اللباب: من الأسماء ما يلزم النصب على الحال استعمالاً نحو: طرًّا وكافة وقاطبة، واستهجنوا إضافتها في كلام الزَّمَخْشَرِيّ والحريري. وهو مما خطئ

---

(١) دقائق العربية ص١٢٤.

(٢) حول الغلط والفصيح ص٢٩.

(٣) العربية الصحيحة ص١٤٥، ١٦٦.

(٤) الكتابة الصحيحة ص٢٧٠.

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص١٩٠.

(٦) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ص٢٨.

(٧) أزاهير الفصحى ص٨.

(٨) عقد الخلاص ص٢٠٤.

(٩) شرح الدرة ص٧٠.

(١٠) شرح الطرة ص٨٣.

(١١) لف القماط ص٨٨.

(١٢) معجم الأخطاء الشائعة ص٢١٨.

فيه، ومخطّئه مخطئ؛ لأنّا إذا علمنا وضع لفظ عام بنقل من السلف وتتبع لموارد استعماله في كلام مَنْ يعتدّ به ويستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف والتنكير ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدق معناه الوضعي عليه أم لا؟ وعلى تقدير جوازه فهل نقول: إنه حقيقة أو مجاز، ومثاله ما نحن فيه، فإنّ (كافة) ورد عن العرب بمعنًى لكنهم استعملوه منكرًا منصوبًا، وفي الناس خاصة، ومقتضى الوضع أن لا يلزمه ما ذُكر، فيستعمل كما استعمل (جميعًا) معرّفًا ومنكرًا بوجوه الإعراب، وفي الناس وغيرهم، والظاهر الجواز؛ لأنا لو اقتصرناه في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرنا الواسع، وعسر التكلم بالعربية على مَنْ بَعْدهم، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقة[1].

وقالوا: جاء على هامش القاموس المحيط نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال كلمة (كافة) مقرونة بـ(أل) أو مضافة[2].

ودليل (غير) ما جاء في تهذيب اللغة: قال ابن أبي الحسن في شامله: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض لأنها لا تتعرّف بالإضافة فلا تتعرف باللام.

قال: وعندي أنه لا مانع من ذلك؛ لأنّ اللام ليست فيها للتعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة، نحو قوله:

كان بين كفّها والفك

أي: وفكّها.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[3]، أي: مأواه، على أنّ (غير) قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع، وقد يحمل (الغير) على (الضدّ)، والكل على الجملة والبعض على الجزء، فيصبح دخول اللام بهذا المعنى، فيصح بطريق الحمل على النظير وهوشائع

(١) لم أقف عليه.

(٢) القاموس المحيط ١٩١/٣.

(٣) النازعات: ٤١.

في كلامهم[١].

قيل: لِمَ لا يجوز ألا تتعرف (غير) بـ(أل) إذا دخلتها كما لو أضيفت مع أنه قد تكون (أل) زائدة، فتكون غير معرفة على سبيل اللزوم، كالتي تكون في عَلَم قارنت وضعه كالسموأل، أو على سبيل العروض، كالتي في عَلَمٍ منقول مما يقبل (أل) للمح الأصل المنقول منه كالحسن.

وارتضى مؤتمر المجمع اللغوي القاهريّ في دورته الخامسة والثلاثين في شباط فبراير عام ١٩٦٩م الرأي القائل: إن كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين، وليست مضافة، أن تقترن بـ(ال) فتستفيد التعريف.

ودليل (رأس) قول ابن بَرِّيّ عن أبي الحسن كراع: «أَعِدْ عليّ كلامك من رأسٍ، ومن الرأس»[٢]؛ فقد علمت أنهم جوّزوا فيه إلحاق الألف واللام وعدمه، وقد نقل مثله عن أبي حاتم إمام اللغة.

والخلاف في إدخال الألف واللام على (غير، كافة، رأس)، ومَرَدّ الخلاف السماع والقياس.

أولاً: (غير): هو اسم ملازم للإضافة في المعنى، ولا تتعرّف (غير) بالإضافة لشدّة إبهامها، وتستعمل (غيرٌ) المضافة لفظًا على وجهين:

أحدهما، وهوالأصل: أن تكون صفة للنكرة، نحو قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٣]، أو لمعرفة قريبة منها نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

---

(١) لم أعثر على هذا النص في مادة (غير) والذي وجدته منع دخول الألف واللام على (بعض) و(كل) انظر: تهذيب اللغة ٤٨٩/١

(٢) لم أجد قول كُراع في المنتخب من غريب كلام العرب ورُبما في كتاب آخر.

(٣) سورة فاطر: ٣٧.

المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١].

الثاني: الاستثناء، وهو عارض، فتعرب بإعراب الاسم التالي إلاّ[٢].

ولكون (غير) نكرة وشديدة الإبهام؛ ذهب سيبويه، وابن السرّاج، وابن هِشَام[٣]، وغيرهم إلى أنّ (غير) لا تتعرَّف بـ(أل)؛ وجاء في حاشية الصبان: «ينبغي أنّ هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استُثنى، لا تتعرَّف بـ(أل) أيضًا؛ لأنَّ المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بـ(أل)»[٤].

وفي شرح الدرة: «قال صاحب الهادي: لا يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنَّه لا بُدّ له من الإضافة والمضاف إليه إمّا مذكور أو منويّ، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه»[٥].

وعلل البَغْدَادِيّ سبب المنع بقوله: إذا قيل (الغير) اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى، ولم تتعرَّف بـ(أل) كما أنها لم تتعرَّف بالإضافة، فلم يكن لإدخال (أل) عليها فائدة.

وأجاز النووي دخول الألف واللام على (غير)؛ لأنّ اللام فيها ليست للتعريف، وإنما المعاقبة للإضافة[٦].

كما أجاز بعض النحاة أنْ تتعرَّف (غيرُ) بالإضافة متى ما وقعت بين ضدين[٧]؛ لأنه

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) مغني اللبيب ص٢٠٩ واللسان ٥/٣٩ .

(٣) الكتاب ٣/٤٧٩، والأصول ١/١٥٣، أوضح المسالك ٢/٢٧٥، وانظر الحاشية.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٤٤.

(٥) شرح درة الغوَّاص ص٧٠.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات

(٧) شرح المفصل ٢/١٢٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٦.

حينئذٍ يضعف إبهامها أو يزول[١]، ونقل ابن هِشَام أنّ ابن السراج زعم أنها تتعرَّف وأباه[٢]، وأعربوا (غير) صفة لـ(الذين) في آية الفاتحة، ولم يُسلّم لهم بذلك؛ لأنَّ المعرَّف الجنسي قريبٌ من النكرة[٣].

وههنا نكتة لطيفة وهي: أنّ (غير) نفس ما تكون تابعة له، وضد ما هي مضافة إليه، فهي واقعة على متبوعها وقوع الاسم المرادف على مرادفه، فإذا كان متبوعها نكرة لم تكن إلا نكرة، وإنْ أضيفت كما إذا قلت: رجلٌ غيرك فعل كذا وكذا، وإذا كان متبوعها معرفة لم تكن إلا معرفة، كما إذا قيل: البَرُّ غير الفاجر مهيب، فهذا لا تكون فيه (غير) إلا معرفة، ومن ادّعى فيها التنكير هنا غلط وقال ما لا دليل عليه؛ إذْ لا إبهام فيها بحال[٤].

(كافة): قيل منصوبٌ على الحال نصبًا لازمًا لا يستعمل إلا كذلك[٥]، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٦].

وأصل (كافة) اسم فاعل من كفّ يكفّ أي منع، ومنه: كفّ الإنسان؛ لأنها تمنع ما يقتضيه، وقيل: (كافة) مصدر كالعاقبة والعافية.

ومنع الفَرَّاء دخول الألف واللام على (كافة)، أو حملها على لفظة (جميع)؛ قال: «وإنْ كانت على لفظ (فاعلة) فإنها في مذهب مصدر، مثل الخاصة، والعاقبة والعافية، ولذلك لم تُدخل فيها العرب الألف واللام؛ لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر، وهي في مذهب قولك: قاموا معًا، وقاموا جميعًا، ألا ترى أنّ الألف واللام قد رُفضت في قولك:

---

(١) القاموس المحيط ٣/١٩١.

(٢) مغني اللبيب ص٢١٠.

(٣) (أل) في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها ص٢٠١.

(٤) بدائع الفوائد لابن قيم الجَوْزِيّة ١/٢٦٧.

(٥) المصباح المنير ٢/٥٣٦.

(٦) سبأ: ٢٨.

قاموا معًا وقاموا جميعًا.

فإن قلت: فإن العرب قد تدخل الألف واللام في الجميع، فينبغي لها أن تدخل في (كافة) وما أشبهها، قلت: لأن الجميع على مذهبين: أحدهما مصدر، والآخر اسم، فهو الذي شبه عليك، فإذا أردت الجميع الذي في معنى الاسم جمعته وأدخلت فيه الألف واللام، مثل قوله: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾(١)، وأما الذي في معنى معًا وكافة، فلا تدخله ألفًا ولامًا، كما لم تدخل في أجمعين»(٢).

وكافة وقاطبة مما لزم نصبهما على الحال، فإخراجها من ذلك لحن(٣).

ووردت لفظة (الكافة) بالألف واللام في الخصائص في غير موضع(٤).

وجاء في التَّاج: « وأمّا قوله -المجد-: ولا يُقال: جاءت الكافة، الذي أطبق عليه جماهير أئمة العربية، إلا أنّ الذين أيدوا بدخول الألف واللام على (كافة) استدلوا بقول عمر ﷺ، وقد سبق ذكره، وقد نقله الشُّمُنّي في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: مَنْ قال من النحاة إنَّ (كافة) لا تخرج عن النصب فحكمه ناشئ عن استقراء ناقص»(٥).

(رأس): يُقال: ومن المجاز: الرأس من الأمر: أوّله، وتقول لمن يُحدِّثك: أعِدْ كلامك من رأسٍ ومن الرأس، وهي أقلّ اللغتين، وأنكرها بعضهم وقال: لا تقل: من الرأس، والعامة تقوله، قال شيخنا: وبه فُسِّر حديث: « لم يبعث نبيٌّ إلا على رأس أربعين عامًا »(٦).

---

(١) القمر: ٤٥.

(٢) معاني القرآن ١/٤٣٦.

(٣) الدر المصورن ٢/٣٦٢.

(٤) الخصائص ص١ /٩، ١٨٢، ١٨٨.

(٥) تاج العروس ١٢/٤٥٨.

(٦) اللسان ٦/٩١، وتاج العروس ٨/٢٩٧.

التقويم:

الخلاف في إدخال (الألف واللام) على (غير، كافة، رأس).

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وقد أنكر الحريريّ دخول (أل) على (غير وكافة، رأس)، معتمدًا على عدم السماع عن العرب.

ولم يرد في القرآن أو في كتب الحديث التسعة: (الكافة، والغير) بالألف واللام.

وقد اختلف النحاة في دخول (أل) على (غير) مُدَلّلين ومعلّلين، فمنهم من منَع، ومنهم من أجاز دخول (أل) عليهما، ومنهم مَنْ عَدّ (أل) ليست للتعريف، وإنما هي المعاقبة للإضافة، وأجاز بعضهم أن تتعرف غير إذا وقعت بين ضدين، وأجازه مجمع القاهرة اللغوي.

أما (الكافة) فهي في الأصل منصوبة على الحال، وقد خرجت عمّا هي عليه في حديث عمر ﷺ، وقد حمله بعض العلماء على جميع، وردّه الفَرّاء، وأجاز دخول (أل) جمع من العلماء، وقال شيخ الزَّبِيدِيّ: إنْ ثبت شيء مما ذكروه ثبوتًا لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليلٌ جدًا، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هِشَام والحريري والمُصَنِّف[1].

و(الرأس) قد ثبت عنهم أنهم قالوه بالألف واللام، لكنها لغة قليلة.

والأولى استخدام ما ثبت عن العرب وجاء على هَدْي كلامهم، وأنْ تُقَرَّ الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يَدْعُ داع إلى الترك والتحوُّل[2]. وعليه فيجوز إدخال الألف واللام إذا وقعت بين متضادّين، أمَّا (كافة) فدخول الألف واللام عليها قليل جدًا، ويجوز دخول الألف واللام على (رأس) وهو لغة قليلة.

---

(١) انظر: تاج العروس ١٢/٤٥٨.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٤٥٧.

(ها، وهاء)

يرى الحريريّ أنّ قولهم لمن تناول شيئًا: (ها) بقصر الألف لحن، والصواب: (هاء) بالهمز(١).

واستدل بالحديث: «الذهب بالذهب ربًا، إلا هاءَ وهاءَ»(٢)؛ فالألف فيه ممدودة، ويجوز فتح الهمزة وكسرها.

وهذه الألف لا تقصر إلا إذا اتصلت بها كاف الخطاب، فيُقال: هاك، كما يروى أنّ عليًا رضي الله عنه قال:

أفاطم هاك السيف غير مذمم(٣).

وعند النحويين أنّ الهمزة في قولك: (هاء) جُعلت بدلاً من كاف الخطاب.

وخالفه: ابن بَرِّيّ(٤)، والخَفَاجِيّ(٥)، والآلُوسِيّ(٦)، والقِنَّوْجِيّ(٧).

واستدلوا بما حكى السِّيرَافِيّ: هاء يا رجل، وها يا رجل، غير ممدودة، مهموزًا وغير مهموز، ولا يُثنى في هذه اللغة ولا يجمع.

ومحصل ما قاله المحققون في كتب العربية أنّ (ها) بمعنى: خُذْ، وفيها ثلاث لغات:

الأولى: تجريده من كاف الخطاب فتقول: ها زيدًا، للمفرد والمثنى، والمجموع،

---

(١) دُرَّة الغواص ص١٨٩.

(٢) صحيح سنن ابن ماجه للألباني ٢/٢٣.

(٣) تتمته: فلست برعديد ولا بجبان، ليس في ديوانه وانظر. شرح المفصَّل ٤/٤٤.

(٤) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على الدرة ص١٧٨.

(٥) شرح الدرة ص١٨١.

(٦) شرح الطرة ص٤٤١.

(٧) لف القماط ص١٣٥.

والمذكر، والمؤنث.

الثانية: لغة بني زهير، يأتون بكاف الخطاب بحسب التثنية، والجمع، والمذكر، والمؤنث.

الثالثة: أن يؤتي بهمزة موضع الكاف، فتتصرّف تصرُّفها بحسب المخاطب في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فتقول إذا خاطبت مذكرًا: هاءَ بفتح الهمزة، أو مؤنثًا هاءِ بكسرها، والاثنين: هاؤما بضم الهمزة، كما تقول: هاكما، ولجمع المؤنث هاؤنّ كما تقول: هاكُنّ، ولجمع المذكر: هاؤم كما تقول: هاكم، وهي أفصح اللغات، وبها جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1]. ويجوز أن تقول: (هاءَ) يا رجال في موضع (هاؤم) كما جاز ذلك مع الكاف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2] في موضع (ذلكم) قالوا: وليس في العربية همزة قطع تقع موقع كاف الخطاب إلا في هذه اللغة.

وقد تخرج (هاء) عن أن تكون اسم فعل، فتأتي فعلاً صريحًا تلحقه الضمائر البارزة وذلك على ثلاث لغات:

الأولى: أن يصرَّف كتصريف (عاطِ) فعل أمر من عاطى، يُعاطي، فيُقال للواحد المذكر: (هاءِ) كعاطِ، وللواحدة (هاءِ) كعاطي، وللاثنين (هائيا) كعاطيا، وللذكور (هاءوا) كعاطوا وللإناث (هائين) كعاطين.

الثانية: أن يصرَّف تصريف (خَفْ) فيُقال: (هِئ) كخف، وللمؤنث (هائي) كخافي، وللإثنين (هاءا) كخافا، وللذكور (هاءوا) كخافوا، وللإناث (هئن) كخفنْ، فهذه اللغة توافق التي قبلها في الواحد المؤنث وفي جماعة الذكور، ويختلفان في الباقي.

الثالثة: أن يصرَّف تصريف (هبْ) فتقول للمذكر: (هَأْ) كهبْ، وللمؤنث: (هَئي) كهبي، وللذكور (هؤوا) كهبوا، وللإناث (هأْن) كهبْن، و(ها) في هذه اللغات فِعْل، قيل:

---

(١) سورة الحاقة: ١٩.

(٢) سورة المجادلة: ١٢.

لبروز الضمائر فيها.

والخلاف في استعمال (ها) ممدودًا أو مقصورًا.

و«(ها) لفظٌ مشتركٌ يكونُ اسمًا وحرفًا. فإذا كان اسمًا فله قسمان:

أحدهما: أن يكون اسم فعلٍ بمعنى: خُذْ. وفيه لغاتٌ أُخَرُ.

الثاني: أن يكون ضميرًا للغائبة.

وإذا كان حرفًا فهو حرفُ تنبيه ويَطَّرِدُ في أربعة مواضع»[1].

وحديثُ الحريريّ، عن (ها) التي بمعنى: خُذْ، بدليل ما أورده من شواهد في الحديث الشريف والشعر.

و(ها) التي هي حرفٌ ليستْ قريبةً من موضع الخلاف في هذه المسألةِ.

قال ابنُ هِشَام في (هاء) التي هي اسمُ فعلٍ بمعنى: خُذْ: «ويجوز مدُّ ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيُقال: (هاءَ) للمذكر بالفتح، و(هاءِ) للمؤنث بالكسر، و(هاؤما) و(هاؤنَّ) و(هاؤمْ)»[2]. وفيها لغات أخرُ[3].

وهاءَ: كلمة إجابة وتلبية، قال الأَزْهَرِيّ: قال سيبويه: في كلام العرب هاءَ وهاك بمنزلة حيَّهل، وحَيَّهلك.

وقال الكِسَائِيّ: يُقال: هاتِ وهاءِ، أي: أعْطِ وخُذْ قال الكميت:

وفي أيام هاتِ بهاءِ نُلْفى ... إذا زَرِمَ النّدى مُتحلّبينا»[4].

---

(١) الجنى الدّاني ص٣٤٦.

(٢) مغني اللبيب ص٤٥٥.

(٣) انظر: ما قال المخالفون.

(٤) اللسان ١٥/٤٧٥.

أما مدلولُ (هاؤمَ) في قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[١]، «فالمشهور أنها بمعنى: خذوا، وقيل: معناها: تعالوْا، فيتعدى بـ(إلى)، وقيل: هي كلمةٌ وضِعَتْ لإجابة الدّاعي عند الفرح والنشاط وفي الحديث: أنه ناداه أعرابيٌ بصوتٍ عالٍ، فجاوبَه النبي ﷺ: هاؤم بصوْلةِ صَوْته»[٢].

ومن كونها بمعنى خُذْ: حديثُ الرِّبا الذي رُوي في الصحيحين[٣]. قال الخَطّابِيّ: أصحابُ الحديث يروونه: ها وها، ساكنة الألف، والصَّوابُ: مَدّها وفتحُها؛ لأنَّ أصلها: هاك، أي: خُذْ، فحُذِف الكافُ، وعُوِّض منها المدّةُ والهمزة، وغيرُ الخَطّابيّ يجيز فيها السكون على حذْف العوضِ وتُنَزلُ منزلة (ها) التي للتنبيه[٤].

ووافق الخَطّابِيّ: ابن بَرِّيّ[٥]، والمطرّزي[٦]؛ حيث ذهبا إلى أنّ الأفصح (هاء وهاء).

وقال ابنُ حجر العسقلاني: قوله: (إلاّ هاءَ وهاءَ) بالمدِّ فيهما وفتح الهمزة وقيل: بالكسر، وقيل بالسكون، وحُكي القصرُ بغير همزٍ وخطّأهما الخَطّابيّ، وردّ عليه النوويُّ وقال: هي صحيحةٌ لكنْ قليلةً والمعنى: خُذْ وهات.. وقال الخليلُ: كلمةٌ تستعمل عند المناولةِ»[٧].

وقال ابنُ الأثير: «ومعنى هاء وهاء: أن يقولَ كلُّ واحدٍ من المتبايعين: هاء فيعطيه

(١) الحاقة: ١٩.

(٢) الدر المصون ٤٣٢/١٠.

(٣) انظر: جامع الأصول ٥٤٤/١.

(٤) انظر: إصلاح غلط المحدثين ص٥١ و تاج العروس ٤٢٤/٢٠.

(٥) غلط الضعفاء من الفقهاء ص١٩.

(٦) المغرّب ص٤٩٨.

(٧) فتح الباري ٣٧٨/٤.

ما في يده، وقيل: معناه: هاك وهات، أي: خُذْ وأعطِ مثل الحديث الآخر: «يدًا بيدٍ»[(١)].

التقويم:

الخلاف في استعمال (ها) مقصورًا أو ممدودًا.

ومردُّ الخلاف السماع.

يُصوبُ الحريريّ اسم الفعل (هاء) بالمدِّ والهمز بمعنى: خُذْ، ويخطئ (ها) المقصور معتمدًا على ما روي في الصحيحين، والآية الواردة في سورة الحاقة.

لكن يجوزُ في (هاء) بالهمز المدُّ والقصرُ، والأصل في الممدود (هاك)، فحُذفت كافُ الخطاب، وعُوِّض منها الهمزةُ والمدّةُ، وتتصرف الهمزة تصاريف الكاف.

وقال بعض العلماء: إنّ (ها) بالقصر (هاك) فحُذفت الكافُ وعُوِّض منها المدة والهمزة، ثم حُذِف العوض فنُزِّلتْ منزلة (ها) التنبيه.

ولغةُ المدّ والهمز أكثرُ، ولغةُ القصر قليلةٌ، وهذا لا يوجب تلحين القائلين باللغة القليلة.

فالأقرب أن يُنطق اسمُ الفعل (هاء) بمعنى: خُذْ بالهمز، حتى لا يشتبه بـ(ها) التنبيه التي هي حرف.

---

(١) جامع الأصول ١/٤٩٥.

(هاوون)

يرى الحريريّ الصّواب أن يقال: هاوون وراووق، لا هاوَن وراوَق[١].

واستدل بقول زيد بن عديّ العِبَاديّ:

قدّمته على عقار كعين الد   يك صفّى سلافها الراووق[٢].

والعلة في ذلك: لينتظما فيما جاء على (فاعول)، مثل: قارون، وفاروق، وماعون، ولم يأتِ في كلام العرب(فاعَل) والعين منه الواو.

وتابع: ابن قتيبة[٣].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[٤]، والجَوَالِيقِيّ[٥]، والصَفَدِيّ[٦]، وابن بالي[٧].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٨]، وابن الحَنْبَلِيّ[٩]، والخَفَاجِيّ[١٠]، والآلُوسِيّ[١١]، والقِنَّوْجِيّ[١٢]، والعَدْنَانِيّ[١٣].

---

(١) درَّة الغواص ص٢٤٠.

(٢) لم أقف عليه في ديوانه.

(٣) أدب الكاتب ص٣٢٨ جاء فيه بضم الواو: الهاوُن.

(٤) تقويم اللسان ص١٨٦.

(٥) تكملة ما يغلط فيه العامة ص٣٠.

(٦) تصحيح التصحيف ص٥٢٧.

(٧) خبر الكلام ص٥٠.

(٨) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٢٢٢.

(٩) عقد الخلاص ص٢٥٨.

(١٠) شرح الدرة ص٢٢٨.

(١١) شرح الطرة ص٢٤٠.

(١٢) لف القماط ص١٥٦.

(١٣) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٦١.

واستدلوا بما ذكر الجَوْهَرِيّ: أنّ أصل (هاون) هاوون، فحذفت الواو الثانية استثقالاً لاجتماع واوين، فتبقى هاوُن بضم الواو، ويقولون: هاوَن بالفتح[١].

وإنما حمل الجَوْهَرِيّ على أن قال: أصله هاوون، جمعهم له على هواوين، جمع قانون على قوانين.

وقال الجَوَالِيقِي: « والهاوون أعجميّ مثل فاعول، ولا يُقال هاوَن، يعني بالفتح؛ لأنّه ليس في الكلام اسم على فاعَل موضع العين منه واو »[٢]. واقتصر على رواية « الرّاوُوق » صاحب الصِّحَاح[٣]، وكذا صاحب القاموس[٤].

وقالوا: إنّ (فاعَل) بالفتح كثير في الأسماء الأعجمية، كباتك ولاتك.

ومن ثَمَّ قال العَدْنَانِيّ: الصّواب: هاوون، وهاوَن، وهاوُن[٥].

والخلاف مبنيٌّ على صحة نقل الاسم الأعجميّ: (هاوون)، و(راووق) إلى اللسان العربي.

ففي مجالس ثعلب قال: « وحكى الفَرّاء الهاوون بواوين، ويجمع هاوونات وهواوين »[٦].

ويرى ابن فارس أنّ (هاوونًا) عربيٌّ صحيح، قال: « والهاوون الذي يُدقّ فيه عربيّ صحيح، كأنه فاعُول من الهَوْن »[٧].

---

(١) الصِّحَاح ٢٢١٨/٦، وفيه: «وفتحوا الأولى؛ لأنّه ليس في كلامهم فاعُلٌ بالضم».

(٢) المعرَّب ص٣٤٦.

(٣) الصِّحَاح ١٤٨٥/٤ .

(٤) القاموس المحيط ٢٣٨/٣ .

(٥) انظر: المعجم الوسيط ١٠٠٠/٢.

(٦) مجالس ثعلب ٣٧٨/٢.

(٧) مجمل اللغة ٨٩٥/٤.

وفي اللسان: « الهاوَنُ والهاوُن والهاوون، فارسيّ مُعرّب: هذا الذي يُدّقّ فيه. قيل: كان أصله هاوون؛ لأنَّ جمعه هواوين، مثل قانون وقوانين، فحذفوا منه الواو الثانية استثقالاً، وفتحوا الأولى؛ لأنَّه ليس في كلامهم فاعُل بضم العين»(١). وقال: « الرَّاووق: المصفاة، وربما سمّوا الباطية راووقًا»(٢).

وقال الفيومي: « و(الهاوَن) الذي يدق فيه، قيل: بفتح الواو، والأصل (هاوون) على فاعول؛ لأنَّه يجمع على هواوين، لكنهم كرهوا اجتماع واوين، فحذفوا الثانية فبقي (هاوُن) بالضم؛ وليس في الكلام فاعُل بالضم، وعينه واو، ففقد النظير مع ثقل الضمة على الواو، فَفُتِحت طلبًا للتخفيف»(٣).

وفي التّاج: « والهاوَن بفتح الواو، وهكذا ضبطه ابن قتيبة في كتاب الأدب(٤)، وقال ابن دحية في التنوير: وهو خطأ عندهم؛ والهاوُنُ، بضم الواو، والهاوون بزيادة الواو الذي يدُوّر فيه، فارسيّ مُعَرَّب»(٥).

وأنكر ابن بَرِّيّ على من أنكر (هاوَن) لكون فاعَل لم تجئ العين منه واوًا. قال: « فأما من أنكر (هاوَنًا) لكون فاعَل لم تجئ العين منه واوًا، فإنّ إنكاره عجبٌ، وذلك أنه قد ثبت في الكلام (فاعَل)، ولا يلزمنا أن تكون العين منه واوًا أو غيرها من حروف المعجم، وعلى أنه لو كان في كلامهم مثل (هاوَن) وكان المسموع هاوونًا لم يُعدل به إلى هاوَن، كما لا يُعْدَل بقارون إلى قارَن، وإن كان في كلامهم فاعَل»(٦).

---

(١) اللسان ٤٤١/١٣.

(٢) المصدر نفسه ١٣١/١٠ .

(٣) المصباح المنير ٦٤٣/٢.

(٤) يلاحظ التناقص في نقل ضبط (هاون) عن ابن قتيبة رحمه الله. بين الكتاب المطبوع والمنقول هنا عنه.

(٥) تاج العروس ٥٩١/١٨.

(٦) انظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٣١.

وقال الخَفَاجِيّ: « (هاوون) بوزن فاعول، ولا يُقال: هاوُن بضم الواو؛ لأنّه ليس في كلامهم فاعُل بالضم »[١].

ومن الحروف الأعجمية ما ألحقه العرب ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه.

قال أبو بشر: فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَم، ألحقوه ببناء هجرع، وبهرج ألحقوه بسَلْهَبٍ، وقالوا: آجور، فألحقوه بعاقول »[٢].

ونقل الأستاذ أحمد شاكر عن أدّي شير أنّ « هاون » فارسّية، ولم يضبط الواوَ، وضُبِطَتْ في ترجمة البرهان القاطع بالفتح[٣].

التقويم:

الخلاف في (هاوون) و(راووق)، من حيث العجمة والعربية بزيادة واو فيهما.

ومردّ الخلاف السماع وقياسها على كلام العرب.

كما أن مرد معرفة الأعجميّ السماع، وذلك بنقل أحد أئمة العربية، أو غير ذلك[٤].

وقد وقع اضطراب في كلام العلماء في تحديد اللفظ الأعجمي: هل هو (هاوون)، أو (هاوُن)، أو (هاوَن)، أو الجميع.

فمنهم مَنْ نفى (هاوَن) بفتح الواو، وعلته أن ليس في كلام العرب فاعَل العين منه واو.

ومنهم من أقرّ (هاون) بفتح الواو وأنكر على مَنْ اشترط العين منه واوًا؛ لردّ (هاوَن)، ولم يَنْقُل هذا الشرط مَنْ نقلت عنهم: كالمجمل، واللسان، والمصباح، والتاج .

---

(١) شفاء العليل ص٣٠٥.

(٢) الكتاب ٤/٣٠٣، ٣٠٤.

(٣) المعرَّب للجواليقي ص٣٤٦، حاشية ١.

(٤) انظر: في ذلك المصطلحات العلمية في اللغة العربية للأمير الشهابي ص١٨.

وعلى ما سبق يبدو أنّ الاسم الأعجمي مرّ بتطوّر، فالأصل فيه هو: هاوون، ومَنْ اعتبره عربيًا فباعتبار إلحاقه ببناء عاقول، على زنة فاعُول، ثم جمعوه جمع تكسير.

لكنهم لما ثَقُل عليهم اجتماع واوين في كلمة، والواو أثقل حروف العِلّة، جنحوا للتخفيف استحسانًا بحذف الواو الثانية، فأصبحت الكلمة (هاوُن).

إلا أنهم بعد حذفهم الواو الثانية وجدوا أنّ (هاوُن) على زنة (فاعُل)، ولا يوجد لها نظير في كلام العرب، فلمّا عدم النظير تصرّفوا فيه، «وإنما دعاهم إلى ذلك أنّ الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها، فحملهم هذا التغيير على أنْ أبدلوا وغيّروا الحركة، كما يغيّرون في الإضافة إذا قالوا: هَنِيٌّ نحو زبانيّ وثَقَفيّ»[1]، فقالوا: (هاوَن) بالفتح، فيصح أن يُقال: (هاوون) أو (هاوَن). ومَنْ قال الثانية فلا يُعَدّ واهمًا كما زعم الحريريّ.

أما الرّاووق على زنة (فاعول) فلم أجد فيما بين يديّ من مراجع مَنْ ذكر الراوَق أو غيرها.

---

(١) الكتاب ٣٠٤/٤.

(تاء بنت)

يرى الحريريّ أن تاء (بنت) أصلية تثبت في الوصل والوقف، وليست للتأنيث على الحقيقة[١].

واستدل بأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا، كالميم في فاطمة، والراء في شجرة، إلا أن تكون ألفا، كالألف في قطاة وقناة؛ ولما كان ما قبل التاء في (بنت) و(أخت) ساكنا وليس بألف، دلّ على أن التاء فيهما أصلية.

وخالفه: ابن بريّ[٢]، والخفاجي[٣]، والآلوسي[٤]، والقنوجي[٥].

واستدلوا بأن التاء في بنت وأخت زائدة للإلحاق.

ومراد الحريريّ بأصالتها: أنها عوض عن حرف أصلي، وهو لام الكلمة، أو كالأصلية؛ لأنها للإلحاق بنحو جذع، لكنه تسمّح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد منه.

والخلاف في المسألة يبحث تاء (بنت): هل هي للتأنيث أم أصلية أم زائدة للإلحاق؟

ذهب سيبويه[٦]، وأبو إسحاق الزجاج[٧]، وابن جني[٨]، وابن مالك[٩]،

---

(١) درة الغواص ص١٥٧.

(٢) حواشي ابن بريّ وابن ظفر ص١٤٨.

(٣) شرح الدرة ص١٥٧.

(٤) شرح الطرة ص٦٩.

(٥) لف القماط ص١٢٣.

(٦) الكتاب ٣/٢٢١، ٤/٣١٧.

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٥.

(٨) المنصف ١/٥٩.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٣.

والرضي[١]، وابن يعيش[٢] إلى عدم زيادة التاء في (بنت) و(أخت)، وأن التاء بدل من لام الكلمة.

قال سيبويه: « وإن سميت رجلا ببنت أو أخت صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا سَنْبتة بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرتُ لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة »[٣].

وقد ذكر سيبويه في مواضع من كتابه أن الياء للتأنيث غفلا من دون تعليل، إلا أن ابن جنيّ قال: « فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب أن يتأول المرسل»، ثم قال: « ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث، فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها إنها للتأنيث، ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت: (ابن)، فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلما ساوقت تاءُ بنت تاءَ ابنة، وكانت تاء ابنة، قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة »[٤].

فإذا لم تكن التاء للتأنيث في بنت وأخت، فما هو علم التأنيث؟.

قيل: الصيغة فيهما علامة تأنيثهما، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا (فَعَلَ): بَنَوٌ، وأَخَوٌ؛ بدلالة تكسيرهم إياها على (أفعال) في قولهم: أبناء وآخاء، قال بشر بن أبي المهلب:

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم وأي بني الآخاء تنبو مناسبه

فلما عُدِلا عن فَعَلٍ إلى (فِعْلٍ، وفُعْلٍ)، وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتا وأختا، كان

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/١٣١.

(٢) شَرْح المُفَصَّل ٥،١٢١.

(٣) الكتاب ٣/٢٢١.

(٤) الخصائص ١/٢٠٠.

هذا العمل وهذه الصيغة علما لتأنيثهما»[١].

وذهب ابن جنيّ إلى أن التاء قد تكون لاما للكلمة من وجه، وزائدة من وجه آخر؛ قال: «وأيضا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدل خَصَّ التأنيث، والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه، فإن له أيضا شبها بالزائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصل، كما أن الزائد غير أصل»[٢].

وقيل: إن التاء للتأنيث؛ أي: زائدة.

قال ابن السراج: ومن أصحابنا من يقول: إن تاء (بنت) و(أخت) للتأنيث، وإن كان الاسم مبنيا عليها، وقوم لا يجيزونه في المعرفة[٣].

وقد أنكر أبو حنيفة رحمه الله على من ادّعى أن التاء في بنت وأخت للتأنيث؛ قال ابن منظور: «و(بنت): على غير بناء مذكرها، ولام بنت واو، والتاء بدل منها، قال أبو حنيفة: أصله بِنْوَة، ووزنها فِعْل، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حِلْس، فقالوا: بنت، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظنّ من لا خبرة له بهذا اللسان، وذلك لسكون ما قبلها؛ هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح»[٤].

وقال الليث: «الأخت كان حدها أَخَةً، فصار الإعراب على الهاء والخاء في موضع رفع، ولكنها انفتحت بحال هاء التأنيث، فاعتمدت عليه لأنها لا تعتمد إلا على حرف متحرك بالفتحة، وأسكن الخاء فحوِّل صرفها على الألف وصارت الهاء تاء كأنها من أصل الكلمة، ووقع الإعراب على التاء، والزمت الضمة التي كانت في الخاء والألف»[٥].

وقد اعترض الأستاذ عبد الخالق عضيمة رحمه الله على قول من قال: إن التاء في

---

(١) الخصائص ٢٠١/١، وانظر: شَرْح المُفَصَّل ١٢١/٥.

(٢) المصدر نفسه ٢٠٢/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٣/٣.

(٤) اللسان ٨٩/١٤.

(٥) المصدر نفسه ١٩/١٤ (أخا).

(أخت وبنت) زائدة للإلحاق، ودعم اعتراضه بأمرين:

١- أن إلحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل به أحد، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين.

٢- التاء في (بنت، وأخت) تدل على معنى، وهو التأنيث، وإن كانت غير متمحضة له، والكلمتان من غير التاء لاتدلان على التأنيث، فالتاء تدل على معنى، وإذا كانوا منعوا أن تقع حروف المد للإلحاق؛ لأنها تدل على معنى، وهو المدّ، فلا أقل من منع تاء (بنت) وأخت كذلك»[1].

التقويم:

الخلاف في تاء (بنت) و(أخت): هل هي أصلية أم زائدة للإلحاق، أم للتأنيث؟.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد اختلف في تاء بنت وأخت، فذهب جمهور كبير إلى عدم زيادتها، وجعلوها بدلا من اللام؛ وقيل: إنها للتأنيث، ولم يعلل أصحاب هذا المذهب لمذهبهم.

وما جاء فيما ظاهره التناقض من كلام سيبويه جمع بين قوليه، وأخذ بالقول المعلل.

وقد ذهب الحريريّ إلى أصالة التاء في (بنت) و(أخت)؛ لأنها بدلٌ من اللام.

وقد اعترض الأستاذ عضيمة رحمه الله على قول من قال: إن التاء في (أخت) و(بنت) زائدة للإلحاق.

(١) المغني في تصريف الأفعال ص٧١.

(سُلالٌ، سِلٌّ)

يرى الحريريّ وجه القول أن يقال للمريض: به سُلالٌ، بضم السين، لا سِلٌّ[١].

واستدل بأنّ معظم الأدواء جاء على فُعال، نحو: الزُّكام والصُّداع والفُواق والسُّعال.

وخالفه: الزَّبيديّ[٢]، وابن مَكّيّ[٣]، وابن هِشام اللَّخْميّ[٤]، وابن ظفر[٥]، والصَفَديّ[٦]، والخَفَاجيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]، والقِنَّوْجيّ[٩].

واستدلوا على صحة (سِلّ) بقول عُروة بن حزام:

بيَ السُّل أو داءُ الهُيام أصابني   فإياكَ عني لا يكن بك ما بيا[١٠]

وقول غيلان بن حُرَيْث:

فإلا يكن فيها هُرارٌ فإنني   بسِلٍّ يُمانيها إلى الحَوْلِ خَائِفُ[١١]

---

(١) درة الغواص ص٢٢٥.

(٢) لحن العامة ص٢١٦.

(٣) تثقيف اللسان ص٣٣٥.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٠٤.

(٥) الحواشي ص٢٠٨.

(٦) تصحيح التصحيف ص٣١٦.

(٧) شرح الدرة ص٢١٤.

(٨) شرح الطرة ٢٧٤.

(٩) لف القماط ص١٥٠.

(١٠) قيل لمجنون ليلى في ديوانه ص٢٣٨.

(١١) انظر: اللسان ٥/٢١٢.

وقول رؤبة:

كأنّ بي سُلاًّ وما بي ظبظاب[١].

وقول جران العود:

تشفي من السُّل والبِرسام ريقتها ... سُقمٌ لمن أسقمت داءٌ عقابيلُ[٢]

وقوله أيضًا:

ببريّة لا يشتكي السُّل أهلُها ... بها العيش مثل السابريّ رفيق[٣]

وقول سيبويه في الكتاب: « فإذا قالوا: جُنَّ، وسُلَّ؛ فإنما جعل فيه: الجنون، والسِّل »[٤].

والخلاف فيما يُقال للمريض: أيقال: به سِلٌّ، أو سُلالٌ؟.

والمسألة تتنازعها قضية السماع والقياس، فالحريري يجعل الغالب في القاعدة هو الأصل، ويقيس عليها غيرها، ومَنْ تعقّبه اعتدّوا بالسماع في هذه الكلمة، واستشهدوا بما ورد عن العرب.

وقد ذكر بعض العلماء أنّ مجيء فُعال مَصْدرًا في الأدواء غالبٌ؛ قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:

وفَعلان مُجْديًا تقلُّبًا ... فشا وفي الإباء فِعَالُ غَلَبَا

لحرفَةٍ فِعَالة فُعال ... لِعِلّة كقولهم بُوالُ[٥]

وقال الرَّضِيّ: « والغالب في مصدر الأدواء، مِنْ غير بابِ فَعِلَ المكسور العين،

---

(١) تمام الرجز: بي والبِلى أنكرتيكَ الأوصابْ. ديوانه ص٥.

(٢) ديوان جران العود ص٣٨.

(٣) ديوان جران العود ص٥٣، وفيه: لا يشتكي السير، ورواية: السل في اللسان (سلل).

(٤) الكتاب ٤/٦٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٦.

الفُعال: كالسُّعال، والدُّوار، والعُطاس، والصُّداع»[١].

وذكر بعضهم أنَّ مجيء مصدر فَعَل القاصر على الفُعال إنْ دلّ على داء قياسي[٢].

إلا أنّ الثّعالِبيّ ذكر في «فقه اللغة وسر العربية» أدواءً كثيرةً جاءت على أوزان غير الفُعال، مثل: العِداد، والخلج، والخِلْفة، واللّقوة، والسِّلُّ، والتشنُّج، والفَتْق، والفالج.. وغيرها[٣].

فيكون مصدر الأدواء من الثلاثي على الفُعال غالبًا. والسل قد سُمِع فيه غير وزن الفُعال.

ففي اللسان: والسُّلُّ والسِّلُّ والسُّلالُ: الداء. قال ابن أحمر:

أرانا لايزال لنا حميمٌ كداء البطن سُلاًّ أو صفارا

وفي الحديث: «غبار ذَيْل المرأة الفاجرة يورث السِّل»؛ يريد أن مَن اتبع الفواجر وفجر ذهب ماله وافتقر، فشبه خفّة المال وذهابه بخفة الجسم وذهابه إذا سُلّ، وقد سُلّ، وأَسَلَّهُ اللهُ، فهو مسلولٌ: شاذ على غير قياس. قال سيبويه: كأنه وضع فيه السُّل[٤].

وعلى ما سبق فقد أدانا السماع إلى شيء لم يؤدنا إليه القياس، والحريري، وإن كان لم يصرّح بتخطئة من قال: به سِلٌّ، بالكسر، كما صرّح في مسائل أخرى، إلا أنه عدل إلى القياس والغالب دون النظر إلى الوارد عن العرب.

التقويم:

الخلاف في المسألة: أيقال للمريض به سِلٌّ، أو به سُلالٌ؟.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

---

(١) شرح الشافية ١٥٤/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٣، والهمع ٤٩/٦، وشرح التصريح ٧٣/٢.

(٣) فقه اللغة وسر العربية ص١٢٧، وانظر: كنز الحفاظ ١٠٩/١.

(٤) اللسان ٣٣٨/١١، وانظر تاج العروس ٣٤٩/١٤.

والغالب في مصدر الأدواء من غير بـاب فَعِلَ المكسور العين: (الفُعَالُ)، وذهب بعض العلماء إلى أنّ مجيء (فَعَل) القاصر على (الفُعال) إنْ دَلّ على داء قياسٌ.

وقد جاء عن العرب في شعرهم: السِّل والسُّل والسُّلال، كما جاءت بعض الأدواء غير (السِّلِ) على غير صيغة (فُعال).

وقد ذهب الحريريّ إلى تقوية (سُلال) لأنه أتى على الغالب في مثله، ولم يأخذ بما جاء به السماع.

والأقرب الجمع بين السماع والقياس، فيُقال للمريض: به سُلال وسِلٌّ وسُلٌّ؛ وإن كان سلال على زنة (فُعال) هو الغالب.

(نَيِّف، ونَيْف)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال: مائة ونيّف، بتشديد الياء، لا: نَيْف، بإسكان الياء[(١)].

واستدل بقول الشاعر:

حللتُ برابية رأسها على كل رابية نيّفُ[(٢)]

وبقول أبي زيد: إن النيّف ما بين العقدين، وقال غيره: من الواحد إلى الثلاثة.

وقد تابع: الزُّبيدي[(٣)].

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[(٤)]، والجواليقي[(٥)]، والبغدادي[(٦)]، والصفدي[(٧)].

وخالفه: ابن بالي[(٨)]، والخفاجي[(٩)]، والآلوسي[(١٠)]، والقنوجي[(١١)]، وأبو الخضر منسي[(١٢)].

---

(١) درة الغواص ص٢٣٤.

(٢) عدي بن الرقاع العاملي، ديوانه ص٩٠، وفيه: وُلِدَتْ تُرابيْهِ رأسها.

(٣) لحن العامة ص١٦٨.

(٤) تقويم اللسان ص١٨٠.

(٥) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٥٣.

(٦) ذيل الفصيح ص٢٨.

(٧) تصحيح التصحيف ص٥٢٥.

(٨) خير الكلام ص٤٩.

(٩) شرح الدرة ص٢٢٣.

(١٠) شرح الطرة ص٤٣٠.

(١١) لف القماط ص١٥٤.

(١٢) حول الغلط والفصيح ص٥٥.

واستدلوا بما جاء في الصحاح: «النِّيف، بوزن الهين: الزيادة، يخفف ويشدد، يقال: عشرة ونيف، ومائة ونيف»(١).

وما جاء في القاموس: «والنِّيف، ككَيِّس، وقد يخفف»(٢).

ووزن نيف: فَيْعِل، وتخفيفه بحذف العين، قال ابن مالك في التسهيل: «لا يُقاس عليه لا في الواوي كسيّد، ولا في اليائي، كليّن، وكلام غيره أنه مقيس، وخالف في ذلك الفارسيّ»، وقال أبو حيَّان: لا نعلم خلافا في قياس الواوي(٣).

وعلى قياسية التخفيف في مثله فهو جائز.

والخلاف في تخفيف ياء (نيّف).

وقد ورد السماع بتخفيف ياء (نيّف)؛ قال ابن منظور: «النيْف والنيِّف: كميْت وميّت»(٤).

وجاء التشديد والتخفيف في القراءات القرآنية في كلمة (ميت)، ففي قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾(٥): قرأ ابن كثير، وابو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم: لفظ (الميْت) من غير تاء تأنيث مخففا في جميع القرآن(٦)، وقرأ الباقون بالتشديد(٧).

وقال ابن يعيش: «الأصل سَيْوِد، ومَيْوِت على زنة فيعل بكسر العين، هذا مذهب أصحابنا، فأعلوها بأن قلبوا الواو ياء، ولما أعلوا العين بالقلب ههنا أعلّوها بالحذف أيضًا

---

(١) الصحاح ١٤٣٦/٤.

(٢) القاموس ٢٠٣/٣.

(٣) انظر: المساعد ١٩٣/٤.

(٤) اللسان ٣٤٢/٩، وانظر: تاج العروس ٥١٤/١٢.

(٥) آل عمران: ٢٧.

(٦) الدر المصون ١٠٣/٣.

(٧) الميسّر ص٥٣.

تخفيفا لاجتماع ياءين وكسرة، فقالوا: سيِّد وميِّت وهيِّن، والذين قالوا ميّت هم الذين قالوا ميْت، وليستا لغتين لقومين، قال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميْت ... إنما الميْت ميِّت الأحياء

والميِّت والميت بمعنى[1]. والحذف مطرد الجواز للتخفيف[2].

التقويم:

الخلاف في تخفيف ياء (نيف).

ومرد الخلاف السماع.

ويرى الحريريّ تشديد الياء في (نيف)، وأن إسكان الياء خطأ.

وما أنكره الحريريّ جائز للتخفيف، وقد سمع إسكان الياء، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(١) شَرْح المُفَصَّل: ١٠/٦٨-٦٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٣٢.

(طرماذ، ومطرمذ، وطِرْمذار)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال للمتشبع بما ليس عنده: (طِرْماذ)، وليس (مطرمذ)، أو (طِرْمذَار)(١).

واستدل بما حكاه أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت، وأنشد عليه بعض الرجّاز:

سـلّمت في يومي على معاذ
سـلام طرماذ على طرماذ(٢)

أما جاء من الشعر:

ليس للحاجات إلا　　من له وجه وقاح
ولسـانٌ طرمذارٌ　　وغـدوّ ورواح(٣)

فقائله من المُحْدَثين.

ووافقه: الصفدي(٤).

وخالفه: ابن بـريّ، وابـن ظفـر(٥)، وابـن منظـور(٦)، والخفـاجي(٧)، والآلوسي(٨)، والقنوجي(٩).

---

(١) درة الغواص ص١٨٥.

(٢) تهذيب اللغة ١٦/٦١.

(٣) انظر: اللسان (طرمذ).

(٤) تصحيح التصحيف ص٤٨٥.

(٥) حواشي ابن بريّ وابن ظفر ص١٧٣.

(٦) تهذيب الخواص ص١٠٦.

(٧) شرح الدرة ص١٧٩.

(٨) شرح الطرة ص٣٢٢.

(٩) لف القماط ص١٣٤.

واستدلوا بما أنشد أهل اللغة لبعض الرجاز:

طرمذة مني على طرماذ

فإذا ثبت صحة الطرمذة ثبت صحة طرمذ؛ لأن الطرمذة مصدر الفعل الرباعي، والطرماذ أيضًا مصدر كالسرهاف والسرهفة، وإذا ثبت طرمذ فاسم الفاعل منه: مطرمِذ.

وقال ابن خالويه: ليس الطرماذ والطرمذانة بعربي، وإنما هو من كلام العجم، والأسماء الأعجمية يتلاعب بها ولا حدّ لها[(١)]؛ ولكن لا يعدل بها عن الصيغ العربية، وفي الأبنية العربية فعللان، فيقال من هذا: طرمذان.

والرجز ليس كما ذكره الحريريّ، بل صحته:

لما رأيت القوم في إغذاذ
وإنه السير إلى بغداذ
تسليم ملاّذ على ملاّذ[(٢)]

وقد قال اللغويون: رجل طرماذ، وهو الذي يسمى الطرمذار؛ وفي الذيل والصلة للصاغاني: الطرمذار بالفتح: الصلف، كالطرماذ[(٣)].

---

(١) لم أجده في كتاب (ليس).

(٢) الرجز بتمامه:

لما رأيت القوم في إغذاذ
وأنه السير إلى بغداذ
قمت فسلمت على معاذ
تسليم ملاّذ على ملاّذ
طرمذة مني على الطرماذ

التنبيه والإيضاح ٢/٧٠.

(٣) التكملة والذيل والصلة ٢/٣٦٠.

والخلاف في قولهم للمتشبع بما ليس فيه: مطَرْمِذ، أو طِرْمذار.

وقد سئل أعرابي عن الطرمذار فقال: لا أعرفه، وأعرف الطرماذ، كذا في التاج[١].

قال الجَوْهَرِيّ: «الطرمذة: ليس من كلام أهل البادية، قال الراجز:

طرمـذة مني على طرماذ

والمطرمذ: الذي له كلام وليس له فعل»[٢].

وجاء في اللسان: «ورجل فيه طرمذة، أي إنه لا يحقـق الأمـور، وقـد طُرْمِـذَ عليـه، ورجل طرماذ: مبهلق صَلِف، وهو الذي يسمى: الطرمذار»[٣].

قال ابن بريّ: قال ثعلب في أماليه: الطرمذة عربية[٤]. والطِّرماذ: الفرس الكريم الرائع.

والطِّرْمذان: المتكثر بما لم يفعل[٥].

ويقال: رجل نفاج، وفياش، وطرماذ، وفيوش وطرمذان بـالنون: إذا افتخـر بالبـاطل، وتمدّح بما ليس فيه[٦].

وتبع السيوطي[٧]، والمحبي[٨]: الجوهريّ.

و(طرماذ) على فِعْلال، مثل حِمْلاق وقِنطار وشِملال[٩].

---

(١) التاج ٥/٣٧٩.

(٢) الصحاح ٢/٥٦٦.

(٣) اللسان ٣/٤٩٨.

(٤) قال محقق كتاب التنبيه والإيضاح: «في اللسان: غريبة بالغين المعجمة، والياء قبـل البـاء؛ وهـو تصحيف، والمثبت هو الأشبه بالسياق».

(٥) التنبيه والإيضاح ٢/٧٠.

(٦) اللسان ٣/٤٩٨.

(٧) المزهر ١/٣٠٩.

(٨) قصد السبيل ٢/٢٥٨.

(٩) المزهر ٢/٥٢.

التقويم:

الخلاف حول كلمة (طرمذ)، و(طرمذار) وهل تطلقان على المتشبِّع بما ليس فيه؟

ومرد المسألة السماع.

و(طرمذ) ليس بعربية محضة، واختلف فيما نقل عن ثعلب، هل هي عربية أم غريبة، ويبدو أن التصحيف قد مسّ الكلمة.

وقول من تعقب الحريريّ: ولكن لا يعدل بها -يعني اللفظ الأعجمي- عن الصيغ العربية؛ هذا هو الأكثر، وليس مطردا.

وقد اعتمد الحريريّ على قول أبي عمر الزاهد، ولم يلتفت إلى غيره.

كما أورد أصحاب المعاجم: الطرمذة، والطرماذ، والطرمذار، والمطرمذ، والطرمذان، فلا يصح تخطئة من قال بذلك اعتمادًا على قول عالم، فمن حفظ حجة على من لم يحفظ.

وما ذكره ابن ظفر من تغيير في الرجز الذي استدل به الحريريّ يُبطل استدلاله به؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

والطرمذة مصدر (طرمذ)، واسم الفاعل منها (مُطَرْمِذ). والله أعلم.

الفصل الثالث

ما اختلف فيه من التراكيب

المبحث الأول: الجملة الاسمية

المبحث الثاني: الجملة الفعلية

تمهيد

في هذا الفصل جمعت المسائل النحوية التي وقع فيها خلاف بين الحريريّ ومن تعقبه، وقمت بترتيب المسائل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأسماء، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: المرفوعات.

المطلب الثاني: المنصوبات.

المطلب الثالث: المجرورات.

المطلب الرابع: المبنيات.

المطلب الخامس: الظروف.

المطلب السادس: العدد.

المطلب السابع: مسائل متفرِّقة.

المبحث الثاني: الأفعال.

المبحث الثالث: الحروف.

المبحث الأول

الأسماء

المطلب الأول:

المرفوعات

(قام الرجلان، وقاما الرجلان)

يرى الحريريّ وجه الكلام أنْ يُوَحّد الفعل المسند إلى الفاعل فيُقال: قام الرجلان، وقام الرجال. وأما قولهم: قاما الرجلان، وقاموا الرجال؛ فلغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرسول ﷺ، ولا نُقِلت عن الفصحاء[١].

واستدل على توحيد الفعل المسندُ إلى الفاعل بما جاء في القرآن من توحيد الفعل في المثنى، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلانِ﴾[٢]، وفي الجمع: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٤]؛ فـ(الذين): بدل من الضمير الذي في لفظة « أسرّوا »، وقيل: بل موضعه نصب على الذم، أي: أعني الذين كفروا، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[٥]، فـ(كثير): بدل من الضمير الذي في لفظتي « عموا، وصمّوا »، فإنْ تأخّر الفعل أُلحقَ علامة التثنية والجمع، فقيل: الرجلان قاما، والرجال قاموا، ويكون الألف في « قاما»، والواو في « قاموا» اسمين مُضمَرَيْن.

ووافقه: الصَفَدِيّ[٦].

وخالفه: الخَفَاجِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا على جواز تثنية الفعل أو جمعه بأنّ هذه لغة قوم من العرب يجعلون

---

(١) درة الغواص ص١٤٥.

(٢) المائدة: ٢٣.

(٣) المنافقون: ١

(٤) الأنبياء: ٣

(٥) المائدة ٧١.

(٦) تصحيح التصحيف ص٤١١.

(٧) شرح الدرة ص١٥٢.

(٨) لف القماط ص١٢٠.

الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع والاسم الظاهر فاعلاً، وتعرف بين النحاة بلغة (أكلوني البراغيث)؛ لأنّه مثالها الذي اشتهرت به، وهي لغة طَيِّئ، كما قاله الزَّمَخْشَرِيّ.

وقد جاء على هذه اللغة في آيات، وأحاديث، وكلام الفصحاء، فمما جاء قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[(٢)]؛ وكقوله ﷺ: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار »[(٣)].

وإنْ نُوزِع فيه فيُقال في مثله: إنّه وارد على هذه اللغة، أو مبتدأٌ والجملة قبله خبره، أو بدل من الضمير، أو خبر مبتدأ محذوف، أو غير ذلك، فقول المُصَنِّف خلاف الواقع.

ولا يصح كون (كثير) في الآية من التنازع كما في توضيح ابن هِشَام.

والخلاف في المسألة يبحث اتصال ضمائر الرفع بالفعل في تثنيته أو جمعه مع وجود الفاعل.

ومسألة « أكلوني البراغيث» مشهورة متداولة في كتب النحو؛ بيّنها سيبويه في الكتاب إذْ قال: « واعلم أن من العرب مَنْ يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظْهرونها في (قالتْ فلانةُ)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة.

قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه ... بِحَوْران يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ»[(٤)].

فهذه اللغة ينطق بها طائفة من العرب كما ذكر سيبويه، وأورد السِّيرَافِيّ في قولهم: (أكلوني البراغيث) ثلاثة أوجه:

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ك مواقيت الصلاة ٥٣٠.

(٤) الكتاب ٢/٤٠.

أحدها: ما قاله سيبويه، وهو أنهم جعلوا الواو علامةً تؤذن بالجماعة، وليست ضميرًا.

والثاني: أن يكون مبتدأ، وأكلوني: خبرًا مقدّمًا، فالتقدير: البراغيث أكلوني.

الثالث: أن تكون الواو ضميرًا على شرط التفسير، والبراغيث بدلاً منه، كقولك: ضربوني وضربني قومُك، فتضمر قبل الذِّكر على شرط التفسير»[١].

وتابع سيبويه ابن عصفور[٢]، وذهب الفَرَّاء إلى الوجه الثالث[٣].

ومما جاء على هذه اللغة قول الشاعر:

أُلْفِيَتَا عَيْناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقِيَا

وقول الآخر:

يلومونني في اشتراءِ النخيـ ـل قومي فكُلُّهم ألْوَمُ[٤]

وجاء على ذلك أبيات من شعر المتنبي، وأبي فراس، وكذلك قول عبيد الله بن قيس:

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مُبْعدٌ وحميم

وقول عبد الرحمن بن عبد الله العتبي:

رأَيْن الغواني الشَّيْبَ لاح بعارضي فأعْرَضْنَ عني بالخدود النَّواضِرِ[٥]

وقوله ﷺ لورقة بن نوفل: « أوَ مُخْرِجيَّ هُمْ؟».

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/١٦٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣١٦.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٢٠١.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٤٦٩.

وهذا مذهب طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفّار في شرح الكتاب[١]، وقيل: أزد شنوءة[٢].

والعلّة في عدم التزام العرب علامة التثنية والجمع مع الفعل كما التزموا في تاء التأنيث؛ « لأنّ التأنيث معنى لازم، والتثنية والجمع لا يلزمان، ألا ترى أنّ الاثنين يفترقان، وكذلك الجماعة؟ »[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[٤] خمسة أوجه إعرابية، ذكرها السمين الحلبي وهي:

الأول: الواو علامة جمع الفاعل.

الثاني: الواو ضميرٌ عائد على المذكورين العائد عليهم واو « حسبوا »، و« كثير » بدلٌ من هذا الضمير.

الثالث: الواو ضمير أيضًا، و« كثيرٌ »بدل منه، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أنّ الضمير في الوجه الأول مُفَسَّر بما قبله، وهم بنو إسرائيل، وأمّا في هذا الوجه فهو مُفَسَّر بما بَعْده، وهذا أحد المواضع التي يُفَسَّر فيها الضمير بما بعده، وهو أنْ يُبدل منه ما يُفسِّرُه، وهي مسألة خلاف.

الرابع: أنّ الضمير عائد على مَنْ تقدّم، و« كثير » خبر مبتدأ محذوف.

الخامس: أنّ « كثيرٌ » مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٥]، فلا يرى ابن مالك ما يمنع من

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٦٨/١.

(٢) شرح التصريح ٥٧٥/١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٠٠/١.

(٤) المائدة: ٧١.

(٥) الأنبياء: ٣.

جعل (الذين) ونحوه خبرًا مقدَّمًا، أو مبتدأ مؤخرًا؛ أو جعل ما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون مبدلة الأسماء المذكورة بَعْدُ.

ويجوز أن يكون (الذين) في موضع رفع بإضمار فعل على جهة الذم، كما يجيز القياس على هذه اللغة وإن لم يكن القائل من أهل هذه اللغة.

قال: « وهذا ليس بممتنع إذا كان مَنْ سُمِع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة؛ وأمّا أن يحملَ جميع ما ورد من ذلك أنّ الألف فيه، والواو والنون ضمائر، فغير صحيح؛ لأنَّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشّأن متفقون على أنّ ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره »[١].

ومذهب جمهور العرب أنه إذا أُسْنِد الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع؛ وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع.

قال ابن مالك:

وجَرِّد الفعل إذا ما أُسنِدا   لاثنين أو جمعٍ كفاز الشُّهدا
وقد يُقال: سَعِدا وسَعِدوا   والفعل للظاهر بَعْدُ مُسْنَدُ[٢]

وقول ابن مالك وهو المشهور[٣].

ولغة « أكلوني البراغيث » قليلة كما قاله سيبويه، وتابعه ابن عقيل[٤].

ويرى د. رمضان عبد التواب أنّ الأصل في اللغات الساميّة أن يُعامل فيها الفعل معاملته في لغة « أكلوني البراغيث »، وإنه قد بقي من هذا الأصل في العربية أمثلة في اللهجات المختلفة، كما توجد فيه بعض الأمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأشعار[٥].

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٢. وإلى هذا ذهب ابن هِشَام الأنصاري. ط أوضح المسالك، /١٠٥.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٤٦٧.

(٣) همع الهوامع ٢/٢٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٤٠، شرح ابن عقيل ١/٤٧٢.

(٥) فصول في فقه العربية ص٩٩.

التقويم:

يتعلق الخلاف باتصال الواو والألف والنون بالفعل مع وجود الفاعل واعتماد اللغات في ذلك.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

ويرى الحريريّ وجه الكلام توحيد الفعل المسند إلى الفاعل، ولغة « أكلوني البراغيث» ضعيفة لم ينطق بها القرآن ولا الحديث ولا أشعار العرب. لكنَّ لغة « أكلوني البراغيث» جاء فيها آيات وأحاديث وأشعار للعرب.

ورأى سيبويه وغيره أن تكون الواو والألف والنون حروفًا تؤذن بالجماعة والتثنية والتأنيث.

وهذه لغة طائفة من العرب، قيل هم: الحارث بن كعب، وقيل: طَيِّئ، وقيل: أزد شنوءة.

وهذه اللغة على الأصل في اللغات السامية، وإنما لم يلتزم العرب علامة التثنية والجمع مع الفعل؛ لأنهما لا يلزمان، وهي لغة قليلة.

ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، والنبي ﷺ كانت تأتيه وفود العرب لتبايعه على الإسلام ويأتيه الأعراب ليسألوه أو يناقشوه فيخاطبهم عليه الصلاة والسلام، وهو أفصح العرب، بما يناسبهم، وبما هو أقرب إلى إدراكهم، كما في الوفد الذي سأله عن حكم الصيام في السفر، فأجابهم بلهجتهم، عليه الصلاة والسلام.

والواو والألف والنون، هذه الأحرف إذا اتصلت بالفعل نبهّت على الفاعل اللاحق، فالفعل: قاموا، إذا سُمع مباشرة نبَّه على أنّ الفاعل جمع، بخلاف ما إذا قلت: قام فهو محتمل للتثنية والجمع.

وقد عد الحريريّ هذه اللغة ضعيفة، ووجه الكلام ألا ينطق بها، وعلى الرغم من قلة هذه اللغة، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه لم يصب أجود اللغتين، ويجب استعمال ما هو أقوى وأشيع[1].

---

(١) الإصباح شرح الاقتراح ص٣٨٨.

(ذو قرابتي، وهو قرابتي)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: هو ذو قرابتي، لا هو قرابتي[١].

واستدل على رأيه بقول الشاعر:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ... وذو قرابته في الحيّ مسرور[٢]

وقد تبع الجَوْهَرِيّ[٣].

ووافقه: الصَفَدِيّ[٤]، وابن الحَنْبَلِيّ[٥].

وخالفه: ابن ظفر[٦]، والخَفَاجِيّ[٧]، والآلُوسِيّ[٨]، والقِنَّوْجِيّ[٩]، والعَدْنَانِيّ[١٠].

واستدلوا بقوله سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[١١]، أي: ولكنّ ذا البر[١٢]، وقال

---

(١) درة الغواص ص٧٢.

(٢) لم أقف عليه، وانظر: شعر يزيد بن الطثرية، لحاتم الضامن، وشعر يزيد بن الطثرية للدكتور ناصر الرشيد.

(٣) الصحاح ١/١٩٨.

(٤) تصحيح التصحيف ص٤١٩.

(٥) عقد الخلاص ص٢٨٤.

(٦) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٨٧.

(٧) شرح الدرة ص٨٩.

(٨) شرح الطرة ص٣٤٠.

(٩) لف القماط ص١٠٠.

(١٠) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٠١.

(١١) البقرة: ١٧٧.

(١٢) انظر الأقوال في تأويل الآية في البحر المحيط ٢/١٣٢.

سبحانه: ﴿لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ﴾(١)، أي: لن تنفعكم ذوو أرحامكم ولا أولادكم.

وبما ورد في الحديث: « هل بقي أحدٌ من قرابتها؟ »(٢)، قال في النهاية: « أي أقاربها، فسمّوا بالمصدر كالصحابة »(٣)، والوصف بالمصدر مقيس مطّرد.

وبما في الكتاب المجيد: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾(٤)؛ وعلى هذا يستوي فيه الواحد وغيره.

وحديثِ عمر ﷺ: « إلا حامَ على قرابته ».

وبما في الأساس: « هو قريبي وقرابتي وهم أقربائي وقرابتي »(٥).

وجاء في اللسان: « هو قريبي وذو قرابتي: هو قرابتي وهم قراباتي... ومنهم مَنْ يجيز: فلانٌ قرابتي؛ والأول أكثر »(٦).

وفي تسهيل ابن مالك(٧): قرابة يكون اسم جمع لقريب، وفعالة يكون اسم جمع لنحو صاحب وقريب، وظاهره أنه معنى حقيقي وضعيّ وما قبله مجازي.

وفي التّاج: « هو قريبي وذو قرابتي، ولا تقل: قرابتي، ونسبه الجَوْهَرِيّ إلى العامة، ووافقه الأكثرون.

وقال شيخنا: وهذا الذي أنكره، جوّزه الزَّمَخْشَرِيّ، ومثله غير مسموع، وصرّح غيره بأنه صحيح فصيح نظمًا ونثرًا »(٨).

---

(١) الممتحنة: ٣

(٢) لم أقف عليه.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٣٥/٤ والحديث «إلا حامى على قرابته».

(٤) البقرة: ١٨٩.

(٥) الأساس: ٣٦٠.

(٦) اللسان ٦٢٢/١ .

(٧) التسهيل لم أقف على العبارة فيه.

(٨) التّاج ٣٠٦/٢.

والخلاف يبحث الإخبار بالمصدر.

ومرد المسألة السماع.

وفي الإخبار بالمصدر عن اسم العين ثلاثة مذاهب:

الأول: جعل المعنى نفس العين.

الثاني: جعل المصدر في تأويل اسم الفاعل أو اسم المفعول.

الثالث: أنه على تقدير مضاف محذوف.

ومن الأمثلة على الإخبار بالمصدر: قول الخنساء رضي الله عنها:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبار[١].

وهو من أبيات الكتاب، وقد أجازه سيبويه على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم، وليلك قائم[٢].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى تقدير مضاف محذوف، وإقامة المضاف إليه مقامه[٣].

وذكر الأوجه الثلاثة المُبَرِّد[٤]،واكتفى ابن يعيش بالوجهين الأول والثالث[٥]، واختار رأي سيبويه: أبو الفتح ابن جني[٦]، وأبو حَيَّان[٧] ومال إلى قول أبي الحسن: ابن

---

(١) ديوانها ص٤٨.

(٢) الكتاب ٣٣٧/١.

(٣) معاني القرآن ٩٧/١.

(٤) المقتضب ٢٣٠/٣.والكامل ١٧٤/١.

(٥) شرح المفصل ١١٥/١.

(٦) الخصائص ٢٠٣/٢.والمحتسب ٤٣/٢.

(٧) الارتشاف ٢١٤/٢.

الشجري[١]، وذهب الأشموني إلى أنه لا يخبر عن اسم العين إلا مجازًا[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[٣]؛ قال ابن عطية: « ومعنى هو الحق أي: صفة الألوهية له حق، فيحسن في القول تقدير (ذو)، وكذلك الباب متى أخبر بمصدر عن عين فالتقدير ذو كذا »[٤].

وأجاز اللسان والتّاج أن يُقال: « هو قريبي، وذو قرابتي »[٥].

الفرق بين العبارتين:

« قال أبو عمرو: للقرب في اللغة معنيان:

أحدهما: قريب قُرْب فيستوي فيه المذكر والمؤنث يُقال: زيد قريب منك، وهند قريب منك؛ لأنّه من قرب المكان والمسافة، فكأنه قيل: هند موضعها قريب، ومنه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٦].

والثاني: قريب قرابة فيطابق فيُقال: هند قريبة وهما قريبتان »[٧].

« وقال الفَرّاء: إذا كان القريب في معنى المسافة يذكّر ويؤنث، وإذا كان في معنى النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم؛ تقول: هذه المرأة قريبتي، أي: ذات قرابتي »[٨].

---

(١) الأمالي ١/١٠٦.

(٢) شرح الأشموني ١/٣٧١.

(٣) الحج: ٦، ٦٢، لقمان: ٣٠.

(٤) المحرر الوجيز ١٣/٢٠.وانظر جامع البيان ١١/٨٤.

(٥) اللسان ١/٦٢٢ ، التّاج ٢/٣٠٦ .

(٦) الأعراف: ٥٦.

(٧) المصباح المنير ٥٢/٤٩٥ .

(٨) التّاج ٢/٣٠٦ .

فعلى ما سبق يكون لفظ (قرابة) في العبارتين للنسب وليس للقرب في المكان.

وقولهم: هو قرابتي يحمل على المبالغة بمعنى الذي تتجسد فيه معاني صفات القرابة الحقة هو هذا الشخص.

التقويم:

المسألة تبحث جواز الإخبار بالمصدر عن اسم العين.

ومردّ الخلاف السماع.

وللإخبار بالمصدر ثلاثة مذاهب ذكرها علماء النحو.

وقد أجاز علماء اللغة أن يُقال: هو قرابتي.

كما فرّق علماء اللغة بين القريب في المكان، والقريب في النسب، والذي في العبارتين من قرب النسب.

وما ردّه الحريريّ ولحّنه مشهور، وله أمثلة من القرآن الكريم والشعر، والحذف في اللغة شائع وكثير، كما في قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾(١)، والمقصود: أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾، بمعنى: ولكن البرَّ برُّ من آمن بالله، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾(٢)؛ قيل: في الكلام تقدير حذف مضاف، أي: إنه ذو عمل؛ وعبارة: (هو قرابتي) على تقدير محذوف على أحد أقوال ثلاثة.

والعبارتان مسموعتان عن العرب.

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) هود: ٤٦.

(نعم الرجل من مدحت، ونعم من مدحت)

يرى الحريريّ الصواب أنْ يقال في جواب مَنْ مدح رجلاً أو ذمه: نعم الرجل مَنْ مدحت، وبئس الشخص مَنْ ذممت؛ وليس: نعْم مَنْ مدحت، وبئس من ذممت.

وقد يجوز أن يقتصر على ذكر الجنس ويضمر المقصود بالمدح والذم اكتفاء بتقديم ذكره.

وعند قومٍ أنّ وضع (نعم) و(بئس) للاقتصاد في المدح والذم، وليس كذلك، بل وضعهما للمبالغة[1].

واستدل على رأيه بقول عمرو بن معدي كرب وقد سئل عن قومه: « نعم القوم قومي: عند السيف المسلول، والمال المسئول». ويكون تقدير الكلام في قولك: نعم الرجل زيد، أي الممدوح من الرجال زيد.

وبقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[2]؛ أي: نعم العبد سليمان، فحذف اسمه لتقدم ذكره وعلْم المخاطب به.

وبقوله تعالى: في تمجيد نفسه وتعظيم صفاته: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[3]، وقوله في صفة النار التي توعّد بها الكفار: ﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[4].

وخالفه: ابن بَرِّيّ، وابن ظفر[5]، والصَفَدِيّ[6]، والخَفَاجِيّ[7]، والقِنَّوْجِيّ[8].

(١) درة الغواص ص١٩٤.

(٢) سورة ص: ٣٠.

(٣) الحج: ٧٨.

(٤) الرعد: ١٨.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٨٤، ١٨٥.

(٦) تصحيح التصحيف ص٥١٧.

(٧) شرح الدرة ص١٨٨.

(٨) لف القماط ص١٣٩.

واستدلوا على مذهبهم بقولهم: يجوز نعم مَنْ مدحت، على حذف المقصود بالمدح، أي: هو نعم مَنْ مدحت، قال الشاعر:

فنعم مَنْ طابت مذاهبه ونعم من هو في سرٍّ وإعلان[(١)]

و(مَنْ) بمعنى: الذي، والذي فيها الألف واللام، فكما جاز: نعم الذي قام زيدٌ، كذلك يجوز نعم من قام زيد.

وفي شرح التسهيل: « لا يمتنع عند المُبَرِّد والفارسي إسناد (نعم) و(بئس) إلى الذي الجنسية، نحو: نعم الذي يأمر بالمعروف زيدًا، أي الآمر بالمعروف على قصد الجنس، ومَنَعَ كون (الذي) فاعل (نعم) و(بئس) مطلقًا الكوفيون وجماعةٌ من البصريين، منهم: ابن السراج، والجرمي، وأجاز قوم من النحويين ذلك في (مَنْ) و(ما) الموصولتين مقصودًا بهما الجنس، وعليه ابن مالك، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليه بقول الشاعر:

فنعم مزكأُ مَنْ طابت مذاهبه ونعم مَنْ هو في سرٍ وإعلان

فـ(مَنْ) فاعِلُ (نِعْمَ) بشهادة « مزكأ مَن »؛ إذ لو لم يصح الإسناد إلى (مَنْ) لإسنادها إلى ما أضيف إليها »[(٢)].

وقال الخَفَاجِيّ: وعندي أنّ (نعم) و(بئس) تفيد المبالغة بحسب الوضع، وبحسب العرف ليست كذلك، حتى لو قال أحدٌ لآخر: نعم أنت، وبخه على ذلك.

واستدلوا بقول الحريريّ في المقامة الثالثة والأربعين:

« إنك نِعْمَ مَنْ إليه يُحْتكم »[(٣)].

فجاء فيه بغير ما قرّره في كتابه درة الغوّاص.

---

(١) لم أقف على قائله، والبيت بلا نسبة في اللسان، وانظر: شرح شواهد المغني ٢/٧٤١، والخزانة ٩/٤١٠.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٣٠، ١٣١.

(٣) شرح مقامات الحَرِيريّ ص٤٨٢.

والخلاف بين الحريريّ ومنْ تعقبه في فاعل (نعم) و(بئس) هل يكون الاسم الموصول (مَنْ)؟ و(نعم) و(بئس) هل هما للمبالغة أم للاقتصاد في المدح؟.

ومرد المسألة السماع والقياس.

فاعل (نعم) و(بئس):

فاعل نِعْمَ وبئس يكون على ثلاثة أضرُبٍ:

الأول: أن يكون مُظهرًا فيه الألف واللام.

الثاني: أن يكون مضافا إلى ما فيه الألف واللام.

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة(١).

قال ابن مالك في الخلاصة:

فعــلان غيـــرُ متصرفيـن نعْمَ وبئس رافعـان اسمين
مقارني أل أومضافيين لما قارنها كنعم عُقبى الكُرما
ويرفعـــان مضمرًا يُفَسِّرُه مميــز كنِعم قومًا مَعْشَره

ولا يجوز أن يكون فاعل (نعم) موصولاً، نصَّ عليه الجرميّ، وهو مذهب الكوفيين، وكثيرٌ من البصريين، وأجاز المُبَرِّد والفارسيّ إسنادهما إلى (الذي) الجنسية وجاء ذلك في كلام العرب؛ فلا يجوز نعم الذي في الدار أنت؛ لأنَّ الذي بصلته مقصودٌ إليه بعينه.

وأجاز ذلك قوم في (مَنْ وما) الموصولتين، وظاهر قول الأخفش أنه يجيز (نعم الذي يفعل زيدٌ)، ولا يجيز (نعم مَنْ يفعل زيد)(٢).

وردّ ابن مالك رأي الأخفش بأنه لا ينبغي أن يمنع؛ لأنَّ الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقًا ولا يمنع مطلقًا(٣).

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٠/٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣/٣.

(٣) شرح التسهيل ١١/٣.

ونقل الأشموني عن الكوفيين وبعض البصريين أنّ منع إسناد (نعم وبئس) إلى الذي هو القياس؛ لأنَّ كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه (أل) كان مفسِّرًا للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك.

وأثبت ابن مالك كون (مَنْ) الموصولة فاعلاً لنعم بما جاء في الشعر:

فنعم مزكأُ مَنْ طابت مذاهبه ونعم مَنْ هو في سرٍ وإعلان[١].

وممن وافق المبرد والفارسي في جواز إسناد نعم وبئس إلى (الذي) الجنسية الرضيّ[٢]، فقال: « فلو لم يكن في هذا إلا إسناد نعم إلى المضاف إلى مَنْ لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى مَنْ؛ لأن فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد نعم إليه، فكيف وفيه: (ونعم مَنْ هو)، فمَنْ هذه إما تمييز، والفاعل مضمر كما زعم أبو علي، وإما فاعل، فالأول لا يصح لوجهين: أحدهما: أن التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام، و(من) بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزًا.

الثاني: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتّب على كون (مَنْ) نكرة غير موصوفة، وذلك منتف بإجماع في غير محل النزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه.، فصحَّ القول بأنَّ (مَنْ) في موضع رفع بنِعْمَ؛ إذ لا قائل بقولٍ ثالث مع شهادة صدر البيت؛ فإن فيه (مزكأ مَنْ)، فأسندت نعم إلى المضاف إلى من، وقد ثبت أن الذي يسند إليه لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه»[٣].

وعند ابن هِشَام أنه يجوز أن تكون (مَنْ) موصولة فاعلة بـ(نعم)، و(هو) مبتدأ خبره (هو) أخرى مقدرة[٤].

وعنده أنه يُقدّر المخصوص (هو)؛ لتقدم ذكر بشر في البيت الذي قبله وهو:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٥٢/٤.

(٣) شرح التسهيل ١١/٣.

(٤) مغني اللبيب ٥٦٩.

وكيف أرهبُ أمرًا أوْ أراعُ به وقد زكأتُ إلى بشر بن مروان[١]

فيبقى التقدير حينئذٍ: هو هو هو[٢].

وروي أن شُريك بن عبد الله النخعي ذكر عليّ بن أبي طالب ﷺ، فقال جليس له: نعم الرجل علي، فغضب وقال: ألعلي تقول: نعم الرجل؟ فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه، ثم قال له: يا أبا عبد الله، ألم يقل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾؟ قال شريك: بلى، فقال: ألا ترضى لعلي ما رضي الله لنفسه ولأنبيائه؟ فنبهه على موضع غلطه[٣].

ولكون نعم وبئس يفيدان المبالغة في المدح والذم جعلت الألف واللام الداخلة على فاعلهما أو على الاسم المضاف إلى ما فيه الألف واللام لتعريف الجنس، وليس للعهد، والعلة في ذلك من وجهين:

أحدهما: ما يحكى عن الزَّجَّاج أنَّ نعم وبئس لما وضعا للمدح العام والذمّ العام، جعل فاعلهما عامًا ليطابق معناهما؛ إذْ لو جُعِل خاصًا لكان نقضًا للغرض؛ لأنّ الفعل إذا أُسنِد إلى عام عمّ، وإذا أُسند إلى خاص خصّ.

الثاني: أنهم جعلوه جنسًا؛ ليدل أنّ الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فإذا قلت: نعم الرجل زيد، أعلمت أنَّ زيدًا الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم.

وإذا قلت: نعم الظريف زيد دللت بذكر الظريف أنّ زيدًا ممدوح في الظراف من أجل الظرف، ولو قلت هم زيدٌ لم يكن في اللفظ ما يدل عليه المعنى الذي استحق به زيدٌ المدح؛ لأنَّ لفظ (نعم) لا يختص بنوع من المدح ومن نوع ولفظ زيد أيضًا لا يدل؛ إذْ كان اسمًا علمًا وُضِع للتفرقة بينه وبين غيره فأُسند إلى اسم الجنس ليدل أنه ممدوح أو

(١) البيت بلا نسبة في اللسان وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢.

(٢) مغني اللبيب ص٥٧١، ٥٧٢.

(٣) شرح التسهيل ٨/٣.

مذموم في نوع من الأنواع.

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام(١).

وضع نعم وبئس:

معنى نعم وبئس للمبالغة في المدح والذم، وقد يتوهم غير ذلك(٢).

وفي القرآن ما يفيد المدح والذم بهما، قال تعالى: ﴿فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(٤)، وقوله: ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾(٥).

وروي أن شُريك بن عبد الله النخعي ذكر عليّ بن أبي طالب ﷺ، فقال جليس له: نعم الرجل علي، فغضب وقال: ألعلي تقول: نعم الرجل؟ فأمسك القائل عن شرك حتى سكن غضبه، ثم قال له: يا أبا عبد الله، ألم يقل الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾؟ قال شريك: بلى، فقال: ألا ترضى لعلي ما رضي الله لنفسه ولأنبيائه؟ فنبهه على موضع غلطه(٦).

التقويم:

الخلاف بين الحريريّ ومَنْ تعقبه ينحصر في:

فاعل نعم وبئس.

ووضع (نعم) و(بئس) هل هو للاقتصاد أم للمبالغة؟

---

(١) شرح المفصل ٧/١٣٠، ١٣١، همع الهوامع ٥/٣٠، شرح الأشموني ٢/٣٣.

(٢) انظر: المساعد ٢/١٢١.

(٣) سورة الصافات: ٧٥.

(٤) سورة ص: ٣٠

(٥) سورة الكهف: ٢٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/٨.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

لم يُجزْ الحريريّ في: نعِم مَنْ مَدَحت، وبئس مَنْ ذممت أن تكون (مَنْ) الموصولة فاعلاً. كما عدّ (نعم) و(وبئس) موضوعين للمبالغة لا للاقتصاد في المدح والذم.

وأجاز مَنْ تعقب الحريريّ كون (مَنْ) الموصولة فاعلاً لـ(نعم) و(بئس) تبعا للمبرد، والفارسيّ، وكذا ابن مالك، والرضيّ، وابن هِشَام الأنصاري، مستشهدين بقول الشاعر:

فنعم مزكأ مَنْ طابت مذاهبه ونعم مَنْ هو في سر وإعلان

ومن قال: أي: هو نعم مَنْ مدحت، ليس على إطلاقه؛ إذْ ينبغي أن يُقدم مُشعِرٌ به كما قال ابن مالك:

وإنْ يُقدَّم مُشْعِرٌ به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

وكما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(١).

و(نعم) و(بئس) وضعتا للمبالغة في المدح والألف واللام في فاعلهما للجنس. ومنْ قال: إنهما للاقتصاد في المدح والذم فيَحتمل أمرين:

الأول: إن قصدوا المعنى فهذا غير صحيح؛ لأنّه في قوله تعالى مثنيًا على نبيه أيوب: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾(٢)، هل يُقال: إنه اقتصار في مدحه!؟.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾(٣)؛ هل القصد الاقتصاد في ذم الكافرين والمنافقين؟

الآخر: إنْ قصدوا الاقتصاد في اللفظ دون المعنى، وإنما غرضهم الإيجاز والاختصار، والمعنى المبالغة، فلا خلاف حينئذٍ.

---

(١) ص: ٣٠.

(٢) ص: ٣٠.

(٣) سورة التوبة: ٧٣، وتمام الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ..﴾ الآية.

والأكثر والأشهر مجيء فاعل (نعم) و(بئس) مقترنًا بـ(أل) أو مضافًا إلى ما فيه (أل) أو مميزًا بنكرة، و(ما) على خلاف، فلذلك أخذ الحريريّ بهذا الأشهر وخطّأ غيره.

٣ ومَنْ جوّز كون (مَنْ) الموصولة فاعل لم يذكروا دليلاً غير البيت السابق، وقولا لعلي ﷺ في خطبة له ذكرت في نهج البلاغة، ذكر هذا الرضي.

ولم يوضّح الخَفَاجِيّ كيف لا تكون (نعم) و(بئس) للمبالغة في العرف.

٦ أما دليل المخالفين أنَّ الحريري خالف ما كتبه في المقامات بما قرره في الدرّة فإنه لا يؤخذ برأي الحريري فيما كتبه في المقامات، وفيها ما يخالف تقريره في الدرة؛ لأنه إذا كان لعالم أكثر من رأي في مسألة ما، فإنه يؤخذ برأيه المُعلّل ويُترك ما عداه.

٩ وعليه فيصح أن يكون فاعل (نعم) (مَنْ) الموصولة؛ لأنّ فاعل نعم لا يضاف في غير ندور، إلا إلى ما يصح إسناد نعمْ إليه، كما في البيت السابق.

المطلب الثاني

المنصوبات

(هبني فعلت، وهب أني)

يرى الحريريّ الصواب إلحاق الضمير المتصل بـالفعل (هَـبْ) فيُقـال: هبنـي فعلـتُ وهَبْهُ فَعَل، ولا يُقال: هَبْ أنّي فعلت، وهب أنّه فَعَل[1].

واستدل بقول أبي دهبل الجُمَحيّ:

هبوني امرءًا منكم أضلّ بعيره   له ذمّة إنّ الذمام كبيرُ[2].

وبقول عروة بن أُذَينة:

إذا وجدتُ أوار الحب في كبدي   أقبلت نحو سِقاء القوم أبترد
هبني بَرَدْتُ بِبَرْدِ الماء ظاهره   فمنْ لنارٍ على الأحشاء تتقدُ[3].

ومعنى هَبْني أي: عُدَّني واحسِبْني، فكأنّ فيه معنى الأمر من وهب.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[4]، والصَفَدِيّ[5].

وخالفه: ابـن بَـرِّيّ[6]، وابـن هِشَـام اللَّخمـيّ[7]، وابـن الحَنْبَلِـيّ[8]، والخَفَـاجِيّ[9]،

---

(١) درة الغواص ص١٤٨.

(٢) ديوان الحماسة لأبي تمام مختصر من شرح العلامة التبريزي ١٦٣/٢.

(٣) ديوانه ص٣١٦-٣١٧.

(٤) تقويم اللسان ص١٨٦.

(٥) تصحيح التصحيف ص٥٢٩.

(٦) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٤١.

(٧) المدخل الى تقويم اللسان ص١٨٠.

(٨) عقد الخلاص ص٢٢٨.

(٩) شرح الدرة ص١٥٣.

والآلُوسِيّ[(١)]، والقِنَّوْجِيّ[(٢)]، وأحمد مختار عمر[(٣)]، والعَدْنَانِيّ[(٤)]، وزهدي جار الله[(٥)].

واستدلوا على مذهبهم بقول العَدْنَانِيّ: إنه جاء في شرح شذور الذهب: « (هَبْ) فعلُ أمر غير متصرف، فلم يجئ ماضيًا ولا مضارعًا، ويدلّ على معنى: (اعتقِدْ)، والأكثر تعدّي (هَبْ) إلى مفعولين صراحة كما في بيت السلولّي، وقد يدخل على (أنّ) المؤكدة المصدرية، واختلف العلماء في ذلك، فذهب الجرميُّ وابن سيده والجَوْهَرِيّ والحريري إلى أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء: ليس لحنًا؛ لأنّه واقع في فصيح العربية، وقد رويَ من حديث عمر[(٦)]: « هَبْ أنّ أبانا... »[(٧)].

ومن الشواهد قول أبي العلاء المعرّي:

فهَبْ أني دعوتُك للتصافي على غير المُعَتَّقَةِ الشَّمُولِ[(٨)].

وأبو العلاء وإنْ كان لا يحتج بشعره، فإنه يحتج بعلمه؛ لأنّه كان إمامًا في اللغة، نهاية في الثقة، وقلّ أن يخفى عليه هذا القدر.

وقد شرح شعره الأستاذ أبو محمد بن السّيد، وكان مقدَّمًا في الأعيان، معدودًا من جملة أهل هذا الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جوّزه، وقال – رحمه الله:

---

(١) شرح الطرة ص٤٣٧.

(٢) لف القماط ص١٢١.

(٣) من قضايا اللغة والنحو ص١٣٨.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٧٣.

(٥) الكتابة الصحيحة ص٤٠٢.

(٦) ليس حديثًا: إنما هو قول قوم وفدوا على عمر يسألونه عن مسألة فرضية.

(٧) قول العَدْنَانِيّ: «جاء في شرح شذور الذهب»، يوهم أنّ الكلام الذي بعده لابن هِشَام الأنصاري، والصحيح أنه قول محقق شرح شذور الذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، انظر: شرح شذور الذهب ص٣٣٨، ٣٣٩، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

(٨) لم أقف عليه .

« معنى هَبْ: اجعلْ، والعرب تقول: وهَبَني اللهُ فِداءك أي: جعلني.

فإنْ قال قائل: إنّ استعمال أبي العلاء (هبْ) بغير ضمير متصل إنما كان ذلك على وجه الضرورة.

فالجواب: أنه لا ضرورة هاهنا؛ لأنّه لو قال: فهبني قد دعوتُك للتصافي، لاتّزن البيت، ولم تكن فيه ضرورة.

ولو قال الحريريّ: إنّ استعمال (هبْ) مع إلحاق الضمير المتصل به أكثر كان أصوب.

وإذا جعل (هبني) بمعنى: (احسبني) و(عُدَّني)، فلا يمتنع أن نقول: هبْ أني فعلتُ كما تقول: احسب أني فعلت، وعُدّ أني فعلت؛ لأنّها بمعنى حسبت.

وفي المغني: هبْ بمعنى: ظُنّ؛ الغالب تعديه إلى صريح المفعولين، كقوله:

فقلت: أجرني أبا خالد وإلاّ فهبني امرأ هالكًا[1].

ووقوعه على (أنْ) وصلتها نادر، حتى زعم الحريريّ أنّ قول الخواص: هبْ أنّ زيدًا قائم لحن، وذُهل عن قول القائل: هَبْ أن أبانا كان حمارًا، ونحوه[2]؛ فلا مانع منه قياسًا واستعمالاً.

وقد جاء في حاشية الصبان على الأشموني على الألفية: « إنّ تعدّي (هَبْ) إلى أن وصلتها قليل، حتى منعه الحريريّ والجَوْهَرِيّ»[3].

(١) لعبد الله بن همام السلولي شرح شواهد المغني ٩٢٣/٢.

(٢) مغني اللبيب ص٧٧٥.

وهذه من «المسألة الحمارية» في إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم، حكم منها عمر: بالنصف للزوج والسدس للأم، والثلث للأخويين لأم، وترك لأخويين لأب وأم، فقالا له: هبْ أن أبانا كان حمارًا، فأشرِكنا بقرابة أمِّنا.ففعل.

(٣) ظ معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٧٣ .

وذكر صاحب النحو الوافي جواز دخول (هَبْ) على أنّ مع معموليها[١]، والأغلب عدم دخوله عليهما برغم صحته[٢].

والخلاف يبحث سد أنّ ومعموليها مسدّ مفعولي هب.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

والفعل (هَبْ) فعل غير متصرف، وقد أثبته الكوفيون، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، ولم يستعمل منه سوى الأمر فلم يجئ منه ماضٍ ولا مضارعٍ ولا وصف ولا أمر باللام، ويتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع[٣].

و(هَبْ) فعل قلبي على مذهب مَنْ شرحها بـ(اعتقد) أو بـ(ظنّ) وأمّا مَنْ شرحها بـ(اجعل)[٤] وقضى عليها بأنها من قولهم: وهبني الله فِدَاءك، أي: جعلني، فليستْ عنده قلبيّة[٥]؛ بل هي من أفعال التحويل.

قال ابن مَنْظُور: « وتقول: هَبْ زيدًا منطلقًا، بمعنى احسب، متعدّ إلى مفعولين ولا يستعمل منه ماضٍ ولا مستقبل في هذا المعنى، وعن ابن سيده: وهَبْني فعلتُ ذلك أي: احسبني واعدُدْني؛ ولا يُقال: هبْ أني فعلت...، وقال أبو عبيد: وأنشد المازني:

فكنتُ كذي داءٍ، وأنت شفاؤه فهبني لدائي، إذْ منعتَ شِفائيا.

أي: احسُبني.

---

(١) النحو الوافي ٢/٨ هامش: (٦).

(٢) المصدر نفسه ٢/٤٣ هامش (٢).

(٣) همع الهوامع ٢/٢١٣، والارتشاف ٣/٥٧، وأوضح المسالك ٢/٣٤، ٣٧.

(٤) حكى ذلك ابن الأعرابي. التّاج ٢/٤٧٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٥.

وقال الأصمعي: تقول العرب هبني ذلك أي احسُبني ذلك واعدُدني »[١].

وجعل الرَّضِيّ من خصائص أفعال القلوب: جواز دخول (أنَّ) المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزءين[٢].

وقد رأتْ لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ (هَبْ أني فعلتُ كذا) صحيح[٣].

التقويم:

الخلاف في وقوع هَبْ، على (أنّ) وصلتها.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

وقد صوّب الحريريّ لحاق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ)؛ لأنّه الأكثر والأغلب، وعَدّ وقوع (أنّ) وصلتها موقع مفعوليه غيرَ صواب.

أمّا الذين أجازوا وقوع (هبْ) على (أنّ) وصلتها مستدلين بالقوم الذين جاءوا عمر ﷺ وقالوا: « هَبْ أنّ أبانا حمارًا »، والتي عُرفت فيما بعدُ بالمسألة الحمارية، ولم يذكروا غيره.

وقد اضطرب حكم المجوّزين، فقائل: إنه نادر، وقائل: قليل، وآخر: إنه جائز.

وقد فرّق ابن هِشَام بين هذه الألفاظ حتى يكون الحكم دقيقًا، قال السُّيُوطِيّ عن ابن هِشَام: « فالمطرّد لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل »[٤].

فهناك فرق بين الألفاظ، والأقرب في حكم هذه المسألة، والله أعلم، ما قاله ابن

(١) اللسان ١/٨٠٣ .

(٢) شرح الكافية ٤/١٧١.

(٣) انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص٧٣٥ - ٧٣٦.

(٤) المزهر ١/٢٣٤.

هِشَام: إنه نادر.

ومن المعلوم جرأة عمر ﷺ وتقويمه الاعوجاج، سواء كان في الفعل أو القول؛ وهو المأثور عنه: « أرشدوا أخاكم فقد ضَلّ»[1]، وقوله: « لحنكم أشدّ عليّ مِنْ فساد رميكم»[2].

فلو كان وقوع (أنّ) وصلتها موقع مفعولي (هَبْ) لحنًا ما أَقَرّ عمر القومَ عليه، ولاقترن مع شهرة المسألة شهرة تصحيح لحن الأعرابيّ، فالحكم باللحن لا يُعدّ منطبقًا عليها.

وعليه فينبغي استعمال ما اشتهر على ألسنة العرب وكثر استعماله بينهم، ولا يُلجأ إلى إيقاع أنّ وصلتها موقع مفعولي « هَبْ» إلا في مجال ضيق.

(١) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه ١/٣.

(٢) المصدر نفسه ١/٣.

(إلا إياه، وإلاك)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: جاءني القوم إلا إيّاه، وقولهم جاءني القوم إلاّك وهم[١].

واستدل على ذلك بأن العرب أوقعوا الضمير المتصل بعد إلاّ، والصواب ألا يوقع بعد (إلاّ) إلا الضمير المنفصل، كما قال تعالى ﴿أَمَرَ أَلا تَعْبُدُوا إلا إِيَّاهُ﴾[٢].

وبأنّ الاسم الواقع بعد (إلاّ) إما منصوبًا وإما مرفوعًا وكلاهما يجوز أن يُفصل بينه وبين القائل فيه، ولهذا جُعل له ضميران: متصل ومنفصل، إلا أنه لما اعترضَتْ (إلاّ) في الكلام، وفصلتْ بين العامل والمعمول، أوقع بعدها الضمير المنفصل كما قال سبحانه في ضمير المنصوب ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إلا إِيَّاهُ﴾[٣]، وكما قال عمرو بن معدي كرب في ضمير المرفوع:

قد علمت سلمى وجاراتُها ما قطّر الفارس إلا أنا[٤].

أما قول القائل:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديّارُ[٥]

فلم يأتِ في أشعار المتقدمين سواه، والنادر لا يُعتدّ به، ولا يقاس عليه.

ووافقه: الصَفَدِيّ[٦]، وأسعد داغر[٧].

---

(١) درة الغواص ص١٤٧.

(٢) يوسف: ٤٠.

(٣) الإسراء: ٦٧.

(٤) ديوانه ص١٥٥.

(٥) أنشده الفرّاء، انظر: شرح شواهد المغني ٢/٨٤٤، والخزانة ٥/٢٧٨.

(٦) تصحيح التصحيف ص١٢٤.

(٧) تذكرة الكاتب ص١٤٨.

وخالفه: الخَفَاجيّ[١]، والآلُوسِيّ[٢]، والقِنَّوْجِيّ[٣]، والعَدْنَانِيّ[٤]، وإميل يعقوب[٥].

واستدلوا بما جاء في شرح التسهيل أنّ ابن الأَنْبَارِيّ قال: إنّ مثله مسموع من العرب مقيس عليه، فيقال عنده قياسًا: إلاك، حتاك.

وبقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّك دَيّار[٦].

وقول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فما لي عوض إلاه ناصر[٧].

فادعى ابن مالك أنه ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول:

ألا يكون لنا خل ولا جار

وأن يقول:

فما لي غيرُه عوضُ ناصرُ[٨].

واعترضه المرادي بأنه نص في موضع آخر على أنه شاذ لا يُقاس عليه.

والخلاف في المسألة يبحث إيقاع الضمير المتصل بعد (إلا) وهل يُقاس عليه أم لا؟

---

(١) شرح الدرة ص١٥٣.

(٢) شرح الطرة ص١٠٠.

(٣) لف القماط ص١٢٠.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٧.

(٥) معجم الخطأ والصواب ص٧١.

(٦) سبق تخريجه ص ٣٥٢ .

(٧) لم أقف على قائله .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٦.

قال الشيخ موفق الدين: « وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمس مواضع أيضًا: إذا تقدم على عامله نحو: إياك أكرمت؛ لأنه لايمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه، أو كان مفعولاً ثانيًا أو ثالثًا، نحو: علمته إياه وأعلمت زيدًا عمرًا إياه، أو كان إغراء المخاطب، نحو: إياك والطريق، وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل، نحو ما أنشده أحمد بن يحيى:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا»[١].

فابن يعيش يرى أنّ الأصل لحاق الضمير المنفصل (إلا)، وأنّ مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) في الشعر ضرورة. وبمثله قال ابن هِشَام[٢]، وأبو حَيَّان[٣]؛ واختار ابن عقيل ألا يقع الضمير المتصل بعد إلا[٤]، وقال: « وأكثر النحويين على أن اتصال الضمير بإلاّ ضرورة، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقيس»[٥]، وقال العيني: والقياس: المنفصل، أي: إياك، وهو شاذ للضرورة، وأنكر المُبَرِّد وقوع هذا وأنشد:

... ... سواك ديّار»[٦].

وقال ابن مالك: « الأكثرون على أنّ الاتصال فيه لم يُسْتبح إلا للضرورة؛ لأنَّ حق الضمير الواقع بعد (إلا) الانفصال اعتبارًا بأنّ (إلا) غير عاملة، ومَنْ حكم على (إلا) بأنها عاملة لم يَعُد هذا من الضرورات، بل جعله مراجعة لأصل متروك»[٧].

ويرى ابن مالك أن البيتين السابقين لا ضرورة فيهما؛ قال: « المعروف في كلام

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/٣.

(٢) أوضح المسالك ٨٣/١.وانظر شرح التصريح ٩٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٧٦/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٨٩/١.

(٥) المساعد ١٠٦/١.

(٦) شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعين ٧٠/١.

(٧) شرح التسهيل ١٥٢/١.

٣٥٤

العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار، كقول الشاعر:

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يَسُغ لقائلي البيتين المذكورين أن يفعلا ما فعلا»(١).

وعدّ البَغْدَادِيّ وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) شاذًا، والقياس وقوعه بعدها منفصلاً.

قال: « وإنما استحق الفصل مع أنه معمول لإلا على الصحيح؛ لأنَّ إيا في نحو ما لقيت إلا إيَّاك معمول.

وإنما سهّل وصله في الضرورة لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ الأصل في الضمير الاتصال.

الثاني: أنّ الأصل في الحرف الناصب للضمير أي يتصل به، نحو: إنك ولعلك.

الثالث: أجرى إلا مجرى أختها فأجريت مجراها في الوصف بها(٢).

وردّ على ابن مالك في زعمه أنّ البيت ليس بضرورة؛ حيث قال: « وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة »(٣).

وعلل ابن جني لورود الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل بأنه من غَلَبة الفروع على الأصول(٤).

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ومَنْ رواه « سواك »، أو رواه «

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٦.

(٢) خزانة الأدب ٥/٢٧١، ٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه ٥/٢٧٩.

(٤) الخصائص ١/٣٠٧.

حاشاك»، فلا ضرورة في البيت على روايته[١].

التقويم:

المسألة تبحث اتصال الضمير المتصل بـ(إلاّ).

ومردّ المسألة السماع والقياس.

والرأي المشهور في المسألة أن لا يأتي بعد (إلاّ) الضمير المنفصل.

وقد حمل العلماء ما جاء من الشعر مخالفًا المشهور على الشذوذ والاضطرار.

وعَدّ ابن الأَنْبَارِيّ اتصال الضمير المتصل بـإلاّ مقيسًا عليه، ولا ضرورة في: إلاك ديّار، وإلاه ناصر عند ابن مالك، لكنّ البَغْدَادِيّ ردّ عليه قوله.

وقد وردت في البيت: (فما نبالي) روايات، وهي: سواك ديّار، حاشاك، وعلى هذا فلا ضرورة في البيت.

ومن شروط المقيس عليه أن لا يكون شاذًا خارجًا على سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه[٢].

وقد أجاز ابن الأنباري القياس على الضمير المتصل بـ(إلا) على رغم شذوذه، كما أجاز أبو علي القياس عموما على شعرهم الذي قيل للضرورة. قال: « وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم، فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك»[٣].

(١) أوضح المسالك ٨٣/١.

(٢) الإصباح شرح الاقتراح ص١٨٣.

(٣) الخصائص ٣٢٤/١.

(يا أبت، ويا أمت)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال عند نداء الأبوين: يا أبتِ، ويا أمَّتِ، بحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسر، وليس يا أبتي ويا أمتي، أو يقال: أبتا ويا أمتا، والاختيار أن يوقف عليهما بالهاء: يا أبه، ويا أمّه(١).

واستدل بقوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾(٢)، وقال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا وَلاَ يُبْصِرُ﴾(٣).

وقد ثبتت التاء في المذكر (يا أبتِ)، ولا غرو في ذلك، ألا ترى أنهم قالوا: رجل ربعة، ورجل فروقة، فوصفوا المذكر بالمؤنث، وقالوا: امرأة حائض، فوصفوا المؤنث بالمذكر، وإنما يستعمل ذلك في النداء خاصة، أما قولهم: عمتي وخالتي فإن التاء تثبت فيهما في غير موطن النداء(٤).

ووافقه: الصفدي(٥)، والعدناني(٦).

وخالفه: الخفاجي(٧)، والآلوسي(٨)، والقنوجي(٩).

واستدلوا بأن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إذا كان أبا أو أما ففيه لكثرة

---

(١) درة الغواص ص١٦٧.

(٢) سورة مريم: ٤٤.

(٣) سورة مريم: ٤٢.

(٤) انظر التعليل في: الكتاب ٢/٢١٢.

(٥) تصحيح التصحيف ص٧٤.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٠.

(٧) شرح الدرة ص١٦٤.

(٨) شرح الطرة ص٧٤.

(٩) لف القماط ص١٢٧.

استعماله لغات: يفتح ويكسر ويضم، ويؤتى بألف مع التاء كما قال:

يا أبتا علّك أو عساكا[١]

واختلفوا في التاء؛ فقال الكوفيون: هي لتأنيث الكلمة وياء المتكلم مقدرة بعدها، ورُدَّ؛ لجواز قلبها ياء هاءٍ في الوقف، ولو كان بعدها ياء لم يجز.

وذهب البصريون إلى أنها عِوَض من ياء الإضافة، ولذلك لا يجمع بينهما، فلا يقال: يا أبتي، ويا أمتي إلا ضرورة، والصحيح أنه ليس لضرورة، إلا أنه شاذ؛ لأنه قرئ في قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾[٢]: يا حسرتي، كما في الكشاف[٣].

والخلاف في إدخال التاء في أب وأم مضافين إلى ياء عند النداء، وبقاء التاء والياء معا.

وقد ذهب ابن مالك إلى أنه لا يقال: يا أبتي، ويا أمّتي، وإنما يقال:

(أبتَ) أو (أبتِ) في أبي شُهِرْ والتاء للتعويض من ذي اليا ذُكِرْ
لـــذا أَبَوْا يا أبتي وأبتـا ما فيـــه من مَدٍّ لبعد ثبتا
ومثـل (يا أبت) (يا أمت) جا في كل ما ذكرتُ فادرِ المنهجا

« وقولهم: (يا أبتا): الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا، وليست بدلا من ياء المتكلم كما هي في (يا حسرتى)، و(يا أسفى)؛ لأن ياء المتكلم لا تجامع هذه التاء، فلا تجامع بدلها»[٤].

واجتماع ياء المتكلم والتاء مخصوص بالضرورة، هو قول البصريين، وأجازه كثير

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨١.

(٢) سورة الزمر: ٥٦.

(٣) الكشاف ٣/٣٥٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٦.

من الكوفيين[١].

وقال السمين: « وهذا يختص بلفظتين: يا أبت، ويا أمت، ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لو قلت: « يا صاحبَتِ» لم يجز البتة »[٢].

ونص سيبويه على أن التاء في أبت و(أمت) للتأنيث[٣].

وتابعه الزَّمَخْشَرِيّ، قال: « والدليل على أنها تاء تأنيث قلبها هاء في الوقف »[٤].

والأكثر أن تكسر تاء التأنيث؛ لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم، والفتح هو الأقيس؛ لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس[٥].

قال ابن عقيل: « ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء، وكتبها هاء دون ذلك، وبالتاء وقف عليها في السبعة، وبعضهم بالهاء، وكلاهما صحيح فصيح، وقول المغاربة: إن الوقف بالهاء للبصريين، وبالتاء للفراء ضعيف، ووقف أبو عمرو بالتاء، وهو من رؤوس البصريين »[٦].

وقرئ في قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ﴾ في سورة مريم بعدة أوجه، فقد قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر بفتح التاء: (يا أبتَ)، وقرأ الباقون بكسر التاء، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن، ووقف حمزة بالتحقيق مع المد، وبالتسهيل مع المد والقصر، وفي مصحف عبد الله: (وا أبت)، بواو بدل الياء[٧].

---

(١) المساعد ٢/٥٢٢.

(٢) الدر المصون ٦/٤٣١.

(٣) الكتاب ٢/٢١٠-٢١١.

(٤) الكشاف ٢/٢٤١.

(٥) شرح التصريح ٢/١٧٠١.

(٦) المساعد ٢/٥٢٢.

(٧) ظ البحر المحيط ٦/٢٣٦ ، والميسر في القراءات ص ٤٠ .

التقويم:

الخلاف في الجمع بين ياء المتكلم والتاء.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب البصريون إلى أن التاء في (أبتِ وأمتِ) عوض من ياء الإضافة، ولذلك لا يجمع بين العوض والمعوض، وأجازه الكوفيون.

والألف في (يا أبتا) ليست بدلا من ياء المتكلم، إنما هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا.

والأكثر كسر تاء التأنيث في النداء للأب والأم، والأقيس فتحها.

وما ذهب إليه الحريريّ في المسألة مذهب البصريين، وعليه كثير من العلماء.

والتاء في (أبت وأمت) للتأنيث، والوقف عليها بالهاء والتاء جائز.

(إياك والأسد)

يرى الحريريّ وجه الكلام أن يقال: إياك والأسد، وإياك والحسد، بإدخال الواو على الأسد والحسد، لا: إياك الأسد، وإياك الحسد.

ويرى وجه الكلام أن يقال: لا، وعافاك الله، وليس: لا، عافاك الله.

ومن خصائص لغة العرب: إلحاق الواو الثامن من العدد[1].

واستدل على رأيه في المسألة الأولى بقول النبي ﷺ: « إياك ومصاحبة الكذاب، فإنه يقرب عليك البعيد، ويبعد عنك القريب »[2].

وبقول الشاعر:

فإياك والأمر الذي إن توسعت   موارده ضاقت عليك المصادر[3]

وبأن العلة في وجوب إثبات الواو في هذا الكلام أن لفظة « إياك » منصوبة بإضمار فعل تقديره: اتق، أو باعد، واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير، وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد، فإن كان قد استوفى عمله ونُطق بعده باسم آخر، لزم إدخال حرف العطف عليه، كما لو قلت: اتق الشر والأسد، إلا أن يكون المفعول الثاني حرف جرّ، كقولك: إياك من الأسد، أي: باعد نفسك من الأسد.

فإن قيل: فكيف يجوز أن يقال: إيّاك والأسد، فيأتي بالواو التي معناها الجمع بين الشيئين، وأنت إنما أمرته أن يباعد نفسه من الأسد؟

فالجواب عنه: أنه إذا باعد نفسه من الأسد كان بمنزلة تبعيده الأسد.

وقد جُوِّزَ إلغاء الواو عند تكرير لفظة « إياك »، كما استغني عن إظهار الفعل مع

(١) درة الغواص ص٢٨.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) مضرّس بن ربعي، ديوانه ص٨٢.

تكرير الاسم في مثل قولك: الطريق الطريق، وعليه قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشرّ دعّاءٌ وللشر جالب(١)

فإن قلت: إياك أن تقرب الأسد، فالأجود أن تلحق به الواو؛ لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الصدر، فأشبه قولك: إياك ومقاربة الأسد، ويجوز إلغاء الواو فيه على أن تكون أن وما بعدها من الفعل للتعليل، وتبيين سبب التعليل، فكأنك قلت: أحذّرك لأجل أن تقرب من الأسد، وعليه قول الشاعر:

فبُح بالسرائر في أهلها وإياك في غيرهم أن تبوحا(٢)

المسألة الثانية:

ودليلها ما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه رأى رجلا بيده ثوب، فقال له: أتبيع هذا الثوب؟ فقال: لا، عافاك الله، فقال: لقد علمتم لو تتعلمون، هلاّ قلت: لا، وعافاك الله!.

المسألة الثالثة:

ودليلها ما جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾(٣).

وقوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٤).

ومن ذلك أنه جل اسمه لما ذكر أبواب جهنم ذكرها بغير واو؛ لأنها سبعة، ولما ذكر

---

(١) للفضل بن عبد الرحمن القرشي. انظر: الخزانة ٦٣/٣.

(٢) لم أقف عليه .

(٣) التوبة: ١١٢.

(٤) الكهف: ٢٢.

أبواب الجنة ألحق بها الواو؛ لكونها ثمانية، فقال سبحانه: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾(١). وتسمّى هذه الواو: واو الثمانية.

ووافقه: ابن هشام اللخمي(٢)، والصفدي(٣)، وزهدي جار الله(٤).

وخالفه: ابن ظفر(٥)، وابن الحنبلي(٦)، والخفاجي(٧)، والآلوسي(٨)، والقنوجي(٩).

واستدلوا على قولهم في المسألة الأولى بقول ابن مالك: يقال: إياك الأسد، على تقدير: أحذّرك الأسد، قائلا بأنه مما يوجب حذف فعله(١٠)، وامتناع الشيء على تقدير لا ينافي صحته على آخر.

ودعواه إلغاء الواو وحذفها في البيت(١١) غير متعينة، كما أنه يزاحمها احتمالان:

أحدهما: ما نقله الحديثي عن سيبويه من أن إياك مستعمل بالتحذير، وقد تم بفعله الواجب تقديره، ثم قال: المراءَ، أي: أحذرك المراءَ، قال: وهو مما جاز حذف عامله؛ لأنه محذّرٌ منه مفرد.

---

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٩٣.

(٣) تصحيح التصحيف ص٤٢.

(٤) الكتابة الصحيحة ص٣٤.

(٥) حواشي ابن بري وابن ظفر ص٤٤.

(٦) عقد الخلاص ص١٩٣.

(٧) شرح الدرة ص٤٤.

(٨) شرح الطرة ص٣٦.

(٩) لف القماط ص٧٧.

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٦.

(١١) بيت الفضل بن عبد الرحمن القرشي.

ثانيهما: أن يكون (المراء) بدلا من (إياك)، كما جعل بعضهم أن يحذف بدلا من إياك في إياك أن يحذف لا مسبوقا بمن المقدرة، وبهذين الاحتمالين يبطل استدلال من يستدل بالبيت المذكور على جواز: إياك الأسد بحذف (مِنْ) أو (الواو)؛ لأنه إذا كان بدلاً لم تكن (من) ولا (الواو) مقدرة، كما لو كان منقطعًا عما قبله، على أنّ حذف الجارّ داخلا على الاسم الظاهر في مثل هذا التركيب على غير قياس. وقد يصار إلى ما هو على غير قياس لاستعمال الفصحاء إياه.

قال ابن مالك في التسهيل: « لا يحذف العاطف بعد إيّا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمِنْ»(١)، وفي شرحه للمرادي مثال المنصوب: إياك الشر، ولا يجوز أن يكون الشر منصوبا بما انتصب به إياك، بل بفعل آخر تقديره: دع الشر، وهذا مذهب الجمهور.

وفي بيت الفضل القرشي إضمار (اتق) بعد (إياك). قال ابن عصفور: إنْ حذفتَ الواو لم يلزم إضمار الفعل، نحو قوله: إيّاك إيّاك المراء... (البيت). ولو كان في الكلام لجاز إضمار هذا الفعل(٢).

وقال ابن يعيش: والمراد في البيت (والمراء) فحذف حرف العطف، أو (من المراء) فحذف حرف الجر(٣).

وفي كتاب سيبويه: « لو قلت: إياك الأسد تريد من الأسد لم يجز كما جاز في أنْ، إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب

كأنه قال: إيّاك، ثم أضمر بعد إيّاك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء.

---

(١) المساعد ٢/٥٧٢.

(٢) لم أقف عليه في المقرب وفي شرح جمل الزجاجي.

(٣) شَرْح المُفَصَّل ٢/٢٥.

وقال الخليل: « لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنِّفه »[١].

ويجوز على تقدير فعل يتعدى لمفعولين.

أدلة المسألة الثانية:

قال القاضي عياض في شرح مسلم في فضائل سلمان رضي الله عنه في قوله: يا إخوتاه أأغضبتكم؟ قالوا: لا، يغفر الله لك يا أخي.

وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: « لا، ولا كرامة، اللهم اكفنيه ».

و« لا وأيدك الله » جملة دعائية إنشائية، والإنشاء لا يعطف على الخبر مطلقا، أو في ما لا محل له من الإعراب، ومنه ذلك.

أدلة المسألة الثالثة:

الواو في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[٢]، إنما هي العاطفة، ثم الظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه؛ لأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمرٌ بالمعروف وهو ترك المنكر، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين، وأنه لا يُكتفى فيه بما يحصل في ضمن الآخر.

وقيل: إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث إنهما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، ولكن فيه ما فيه؛ لأن الركوع والسجود أيضًا متقابلان، مع أنه لم يعطف « الساجدون » على « الراكعون » بالواو.

وفي آية الكهف الواو عاطفة عطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة، أو حالية، وإن كان صاحب الحال نكرة؛ لأن امتناع الوصفية بواسطة الواو مسوّغ لمجيء الحال من النكرة كما ذكره صاحب مغني اللبيب[٣] عند رد قول الزَّمَخْشَرِيّ: إنها لتأكيد

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١، تتمة العبارة: «لأن هذه الكاف مجرورة».

(٢) التوبة: ١١٢.

(٣) مغني اللبيب ص٤٧٤ وما بعدها.

لصوق الصفة بموصوفها، وإفادة أن إلصاقه بها أمرٌ ثابت.

والواو في آية الزمر إما مقحمة كما هو مذهب قوم، فيكون: « وفتحت » هو جواب الشرط كـ« فُتّحت » في الآية الأخرى.

وإما عاطفة كما هو مذهب آخرين، وإما حالية، وهذا مذهب المُبَرِّد وآخرين، والمعنى: حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾(١)، فصرح فيه بمُفَتَّحة حالا من (جنات عدن). قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم، كما نقله صاحب مغني اللبيب(٢).

وأما الدليل على فتحها فقوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ كما نقله صاحب الجنى الداني(٣)، وعلى وجهي العطف والحالية فجواب الشرط مقدر بعد خالدين، أي: نالوا المنى، أو نحو ذلك، أو بعد أبوابها، أي: دخلوها، أو ملفوظ هو قال لهم، على أن الواو التي قبله مقحمة. على أن ابن هشام يقول: « لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة؛ إنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص.

والخلاف في المسألة الأولى يبحث حكم المجيء بالواو في قولهم: إياك والأسد.

ومرد المسألة السماع والقياس.

وفيها: دخول الواو على الاسم، ودخول الواو على المصدر المؤوَّل.

حكم دخول العاطف:

قال المُبَرِّد: « ولا يجوز أن تقول: إياك زيدا، كما لا يجوز أن تقول: زيدًا اضرب

---

(١) ص: ٤٩، ٥٠.

(٢) مغني اللبيب ص٤٧٦.

(٣) الجنى الداني ص١٦٩.

عمرًا، حتى تقول: وعمرًا، وأما قوله: إياك أن تقرب الأسد فجيّد؛ لأن (أن) تحذف معها اللام لطولها بالصلة. تقول: أكرمتك أنْ أجترّ مودّة زيد، فالمعنى: إياك أحذّر من أجل كذا، فهذا جائز.

وإن أدخلت الواو فجيد؛ لأن (أن) وصلتها مصدر»[١].

فأبو العباس لا يجيز: إياك زيدًا دون الواو، لكنه يجيز في إياك أن تقرب زيدا دخول الواو وعدم دخولها على معنى: إياك أحذّر من أجل كذا، ولا يجيز سيبويه (إياك الأسد) إلا بجعل العامل في (الأسد) غير العامل في (إياك)، كأنه قال: إياك ثم أضمر فعلا بعد إياك[٢]، وإليه ذهب ابن مالك[٣].

وأصل عبارة: « إياك والأسد»: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.

والأصل: (إياك من الأسد)، أي: باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التقدير: أحذرك من الأسد.

فنحو: (إياك الأسد) ممتنع على التقدير الأول، وهو رأي الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأي ابن الناظم، ولا خلاف في جواز (إياك أن تفعل) لصلاحيته لتقدير مِنْ[٤].

فإن قيل: كيف جاز أن يكون الأسد معطوفًا على (إياك) والعطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى؟

فالجواب: أن البعد والقرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء،

---

(١) المقتضب ٢١٣/٣.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١.

(٣) انظر: المساعد ٥٧٢/٢.

(٤) أوضح المسالك ٧٦/٤، وانظر: شرح الأشموني ١٩٣/٢.

وقريبا بالإضافة إلى شيء آخر غيره، وههنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعد الأسد عنه، فاشتركا[١].

و(إياك) والأسد) و(إياك والشر) عند السيرافي وجماعة أنه معطوف على (إياك)، والكلام جملة واحدة، والتقدير: إياك باعد من الأسد، والأسد من نفسك، فكل منهما مباعد.

ومذهب ابن طاهر وابن خروف أنه منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان، أي: إياك باعد من الأسد، واحذر الأسد[٢].

ولا يجوز عند ابن يعيش قولهم: (إياك الأسد)؛ لأن الفعل المقدّر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بدٌّ من حرف العطف أو حرفي الجر، نحو: إياك والأسد، وإياك من الأسد، فتكون قد عدّيته إلى الأول بنفسه، ثم عديته إلى الثاني بحرف العطف[٣].

قال أبو البقاء: المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين، فتقدير: إياك الشرَّ: جنب نفسك الشر، وإياك في موضع نفسك[٤].

ولا يجيز الرضي حذف العاطف. قال: « فإن قيل: فاحذف العاطف، قلت: حذفه أيضًا لا يجوز، وهو أشد من حذف حرف الجر؛ لأنه قياس مع أنْ وأنَّ، شاذ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[٥]، أي: وقلت[٦].

---

(١) شَرْح المُفَصَّل ٢/٢٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٨١، وانظر: الهمع ٣/٢٥.

(٣) شَرْح المُفَصَّل ٢/٢٥.

(٤) المساعد ٢/٥٧٢.

(٥) التوبة: ٩٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١/٤٨٤.

أما قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب

فقال سيبويه: « زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت »[١].

وذهب المُبَرِّد[٢]، وابن يعيش[٣] إلى أن قوله ضرورة.

وذهب الرضيّ إلى كونه للضرورة، أو من باب: الأسد الأسد[٤]، وإلى التكرار ذهب الأشموني[٥].

المسألة الثانية:

هي مبحث بلاغي من قبيل الفصل والوصل، والجملتان مختلفتان خبرًا وإنشاء، فالجملة الأولى جملة إخبارية، والجملة الثانية، وهي: (عافاك الله) إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، فوصلهما يوقع في عكس مراد القائل.

ولا يتوقف دفع الإيهام على خصوص العطف، بل لو سكت سكتة خفيفة بعد (لا) ثم وصل الكلام بعدها بـ(عافاك الله) أو (رحمك الله)، لكان الكلام خاليا عن الإيهام، وقد فصل بعض القرّاء بين (عِوَجا) و(قيّما) في سورة الكهف؛ دفعا لتوهم أن (قيّما) صفة لـ(عوجا)، ولو فصل بين (لا) وما بعدها بكلام لم يبق إيهام في الجملتين.

أما الواو التي تدفع الإيهام فقيل: إنها عاطفة، وقيل: هي زائدة لتأكيد عودها لما قبلها[٦].

---

(١) الكتاب ٢٧٩/١.

(٢) المقتضب ٢١٣/٣.

(٣) شَرْح المُفَصَّل ٢٥/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية

(٥) شرح الأشموني ١٩٢/٢.

(٦) شروح التلخيص ٦٧/٣، علوم البلاغة ص١٤٩.

المسألة الثالثة:

القول بواو الثمانية، وممن قال به ابن خالويه[١]، والرماني[٢]، والثعلبي[٣]، والفخر الرازي[٤]، والعكبري[٥].

وقد أنكرها: أحمد بن محمد الإسكندري[٦]، وابن قيم الجوزية[٧]، وابن هشام الأنصاري[٨].

وجمع المالقي بين القولين، وعدّ الواو، وإن وقعت دالة على الثمانية أو في الثامن، فإن ذلك لا يخرجها عن معنى العطف أو واو الحال في مثل « وفتحت » كما ذكر قد وقعت الواو في الثامن بالعَرَض لا بالقصد[٩].

أما الواو في آية سورة الزمر فبالإضافة إلى ما ذكره المخالفون، فإنّ اللفظ لا دلالة فيه على الثمانية، وأيضا فإن الجنة دار الكرامة، فحينما استدعي المؤمنون فتحت لهم أبوابها، فجيء بالواو العاطفة للدلالة على مجيئهم بعد فتحت أبوابها، وحذف الجواب تفخيما لشأنه.

والواو في آية سورة الكهف قيل: هي للاستئناف، وجيء بها لتعطي انقطاع ما بعد الواو مما قبله. وقيل: يُحتمل إدخال الواو لأجل الثمانية.

وفي سورة التوبة: قيل: الواو فيها واو العطف؛ لأن المقام إذا كان مقام تعداد

(١) الحجة في القراءات السبع ص٣١١.

(٢) معاني الحروف ص٦٤.

(٣) واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ص٥٢.

(٤) التفسير الكبير ٩١/٢١. وقد نقل كلام المؤيدين، ورَدّه بقول القفال.

(٥) الكليات ص٥/١١.

(٦) الانتصاف من الكشّاف ٣٨٥/٢.

(٧) بدائع الفوائد ٥٣/٢.

(٨) مغني اللبيب ص٤٧٤.

(٩) رصف المباني ص٤٨٨، وانظر: واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ص٤٤ وما بعدها.

الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حَسُن إسقاط حرف العطف، وإن أريد الجمع بين الصفات أو التنبيه على تغايرها حَسُن إدخال حرف العطف.

فترك العطف بين الصفات التي في أول الآية فيه تنبيه على أنها في اجتماعها كالوصف الواحد لموصوف واحد، فلم يحتج إلى العطف، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما مستمدان من مادة واحدة، حسن العطف؛ ليتبين أن كل وصف منها قائم على حدّته لا يكتفى فيه بحصول الوصف الآخر، بل لا بد أن يظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومما حسّن دخول الواو بينهما هو التضاد؛ لأن أحدهما طلب الإيجاد، والآخر طلب الإعدام[1].

التقويم:

الخلاف في إدخال الواو العاطفة في أسلوب التحذير.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

ويذهب الحريريّ إلى إدخال الواو العاطفة في أسلوب التحذير مستدلا على ذلك بالسماع والقياس.

ويجوز أن يقال: إياك الشرَّ على تقدير فعل يتعدى إلى مفعولين، وما عدا ذلك فيقال: إياك والشر، أو إياك من الشر.

وواو الثمانية مصطلح أطلقه بعض العلماء مستدلين ببعض الآيات، ولكن لم يوافق على ما ذهبوا إليه كثيرٌ من العلماء، وخرّجوا الواو في الآيات الواردة بتخريجات أخرى.

ويمكن أن يُفصل بين جملتين إحداهما خبرية والأخرى إنشائية بينهما تناقض بالواو، كما يفصل بينهما بسكتة لطيفة؛ خوفًا من الإيهام.

أما المسألتان الثانية والثالثة، فليستا من قبيل الصواب والخطأ.

---

(١) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٥٣/٢، وانظر: البحر المحيط ٥١١/٨، ٢٢٥/٩، ١٦٠/٧، الدر المصون ٤٦٦/٧، ٤٤٧/٩.

(كم عبدًا لك، وكم عبيدًا لك)

يرى الحريريّ الصواب أنْ يوحّد المستخبر عنه بكمْ فيقال: كم عَبْدًا لك، لا كم عبيدًا لك[1].

واستدل بأنّ (كم) لما وُضعتْ للعدد المبهم أُعطيت حكم نوعي العدد، فجُرّ الاسم الواقع بعدها في الخبر؛ تشبيهًا بالعدد المجرور في الإضافة، ونصب في الاستفهام؛ تشبيهًا بالعدد المنصوب على التمييز؛ فلهذه العلة جاز أن يقع بعد (كم) الخبرية الواحدُ والجمع، كما يقال: ثلاثة عبيد، وألف عبدٍ، ولزم في الاستفهام أن يقع بعدها الواحد كما يقع بعد أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين، وامتنع أن يقع بعدها الجمع؛ لأنَّ العدد بعدها منصوب على التمييز، والمميّز بعد المقادير لا يكون جمعًا.

وخالفه: الخَفَاجِيّ[2]، والآلُوسِيّ[3]، والقِنَّوْجِيّ[4].

واستدلوا على جواز جمع المستخبر به بكم بأنَّ ما منعه جَوّزه الكوفيون، واعترف بوروده البصريون، إلا أنهم قالوا: إنه مؤوّل.

وقد جاء في التسهيل أنَّ (كم) اسم لعدد مبهم، فيفتقر إلى مميّز لا يحذف إلا بدليل، ثم قرر جواز جرّه.

وقال: « ولا يكون مميزُها جمعًا، خلافًا للكوفيين، وما أوهم ذلك فحال، والمميز محذوف»[5]؛ وقال شرَّاحه: مثاله: كم لك غلمانًا، وتقديره: كم نفسًا استقروا لك غلمانًا، فحذف المميز والجمع المنصوب حال من مميّز الظرف المستقر، والعامل فيه الظرف، أو عامله المعنويّ، وقياس مَنْ جوّز في ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[6] أن يكون أسباطًا

(١) درة الغواص ص٦٤.

(٢) شرح الدرة ص٧٨.

(٣) شرح الطرة ص٤٣٥.

(٤) لف القماط ص٩٤.

(٥) شرح التسهيل ٢/٤١٨.

(٦) الأعراف: ١٦٠.

تمييزًا، ومنهم الزَّمَخْشَرِيّ، فإنه جوّزه هنا.

والمسألة تبحث **الخلاف** بين الحريريّ ومَنْ خالفه في تمييز (كَمْ) الاستفهامية أو الاستخبارية هل يجمع منصوبًا؟

ومردّ المسألة السماع والقياس.

تمييز (كَمْ) الاستفهامية:

ذهب سيبويه إلى إفراد تمييز (كَمْ) الاستفهامية قال: « واعلم أنّ (كَمْ) تعمل في كل شيء حَسُنَ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قَبُح للعشرين أن تعمل في شيءٍ قَبُح ذلك في (كَمْ) »[١].

ولم يُجز يونس والخليل رحمهما الله كَمْ غلمانًا لك؟ بالجمع؛ لأنك لا تقول: عشرون ثيابًا لك، إلا على وجه لك مائة بيضًا، وعليك راقودٌ خَلاًّ... ويقبح أن تقول كم غلمانًا لك؛ لأنَّه قبيح أن تقول: عبد الله فيها قائمًا»[٢].

وتابعهم ابن السَّراج[٣]، وابن يعيش[٤]، والرَّضِيّ[٥]، وابن مالك، وابنه[٦]، وأبو حيَّان[٧]، وابن هشام الأنصاري[٨]، والأشموني[٩].

---

(١) الكتاب ٢/١٥٧.

(٢) المصدر نفسه ٢/١٥٩.

(٣) الأصول في النحو ١/٣١٥.

(٤) شرح المفصل ٤/١٢٦.

(٥) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/١٥٥.

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٧٩٣.

(٧) الارتشاف ١/٣٧٨.

(٨) مغني اللبيب ص٢٤٣.

(٩) شرح الأشموني ٢/٣٨٣.

وخالف الكوفيون فأجازوا أنْ يكون التمييز جمعًا، فيكون: كمْ غلمانًا لك[١]؟.

وفصّل بعضهم فقال: إنْ كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلمانًا لك؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان: جاز، وإلاّ فلا، وهو مذهب الأخفش[٢].

وتأول البصريون: ما جاء من ذلك نحو: كم غلمانًا لك، فالمنصوب عندهم حال لا تمييز، أمّا التمييز فمحذوف، تقديره: كم نفسًا لك في حال كونهم غلمانًا، والعامل في الحال: الجارّ والمجرور، فلا يجوز عندهم كم غلمانًا لك إلا على مذهب الأخفش[٣].

علّة حمل (كمْ) على (عشرين) في العمل:

قال سيبويه: « لأنّ العشرين عددٌ منوّن، وكذلك (كمْ) هو منون عندهم، كما أنّ خمسة عشر بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا: خمسة عشر درهمًا، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون.

وكذلك (كم) موضعها موضع اسم منوّن، وذهبتْ منها الحركة كما ذهبت من إذْ؛ لأنّهما غير متمكنيين في الكلام »[٤].

وعلل الرَّضِيّ بأخرى حيث قال: « وإنما حملت على وُسطى المراتب؛ لأنَّ السائل لا يعرف في الأغلب: الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى »[٥].

التقويم:

الخلاف في جمع مميز (كم) الاستفهامية ثم علامة إعرابها تبعًا لذلك.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٧٨/١.

(٢) شرح الأشموني ٣٨٣/٢.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١٥٥/٣.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢.

(٥) شرح الرَّضِيّ على الكافية ١٥٤/٣.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

وإفراد مميز (كمْ) الاستفهامية مذهب كثير من النحاة وهو الذي صوّبه الحريريّ؛ لكثرته واشتهاره؛ وقد خالف الكوفيون في هذه المسألة فذهبوا إلى جمع المميز مطلقًا.

وما جاء مجموعًا فإن البصريين تأوّلوه، واشترط الأخفش لجوازه أن يكون سؤالا عن الجماعات.

وقد ردّ الحريريّ مذهب الكوفيين وعدّه خطأً؛ لأنّه قليل.

وعليه فإن مميز (كم) الاستفهامية يكون مفردًا، حملاً على أحد عشر وعشرين، ويكون منصوبًا، ويجوز جره عند بعض العلماء حملاً على (كم) الخبرية.

والأولى استعمال الشائع والمشهور من كلام العرب، وما شذّ عنه فإنه يؤدّى كما سُمِعَ، ولا تقاس نظائره عليه.

المطلب الثالث

المجرورات

(ذو مال، وذويه)

يرى الحريريّ الصواب أن يُضاف (ذو) مثناها وجمعها إلى اسم جنس فيُقال: ذو مال وذو نوال، وأن قولهم: رأيت الأمير وذويه وهم[١].

واستدل بأنّ العرب لم تنطق بـ(ذي) الذي بمعنى: صاحب إلا مضافًا إلى اسم الجنس، فأمّا إضافته إلى غيره ومنه الضمير، فلم يسمع في كلامهم بحال؛ ولهذا لحِّن مَنْ قال: صلى الله على نبيه وذويه.

ووافقه: الصَفَدِيّ[٢].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٣]، والخَفَاجِيّ[٤]، والقِنّوْجِيّ[٥].

واستدلوا على جواز إضافة (ذو) إلى الضمير بقولهم: إنّ النحويين إنما امتنعوا من إدخال (ذي) على المضمر من جهة أنها جعلت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما كانت المضمرات لا توصف بها لم تدخل على مضمر، فإنْ خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس فإنه جائز أن تدخل على الجنس وغير الجنس وعلى الظاهر والمضمر؛ ألا تراها قد دخلت على الأسماء والمضمرات؟ وعلى ذلك قول الأحوص:

ولكن رَجَوْنا منك مثل الذي به صُرِفنا قديمًا من ذويك الأوائل[٦]

ومثله لكعب بن زهير:

صبحَنا الخزرجيّة مرهفاتٍ أباد ذوي أرومتها ذووها[٧].

وإضافة (ذو) إلى اسم الجنس ليس بلازم وإن كان هو الأكثر في الاستعمال.

---

(١) درة الغواص ص١٨٦.

(٢) تصحيح التصحيف ص٢٧٢.

(٣) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص١٧٥.

(٤) شرح الدرة ص١٨٠.

(٥) لف القماط ص١٣٤.

(٦) لم أقف عليه في ديوانه.

(٧) ديوانه ص١٥٢

وقد جاء في الأثر: « لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه »(١).

وفي شرح التسهيل(٢): ذهب الفَرَّاء إلى أنّ إضافة (ذو) إلى العَلَم قياسيّة، وكلامهم يقتضيه؛ لقولهم في الأعلام المحكية إذا ثنيت أو جمعت: ذوا أو ذَوُو شاب قرناها.

والخلاف ينحصر في إضافة (ذو) إلى الضمير.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

ولم يُجز المُبَرِّد إضافة (ذو) إلى المضمر، فقال: « تقول: هذا ذو مال، ولا تقول: المال هذا ذوه، فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك: صاحبه، أو مالكه صَلُح »(٣).

وتبع المُبَرِّدَ ابنُ يعيش إذ قال: « وأمّا (ذو) فلا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلا إلى اسم جنس من نحو مالٍ وعقل ونحوهما، ولا تضاف إلى صفة ولا مضمر، فلا يُقال: ذو صالح ولا طالح، ولا يجوز ذوه ولا ذوك؛ لأنّها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل »(٤).

وذهب أبو حَيَّان إلى أنّ إضافة (ذو) التي بمعنى صاحب إلى اسم الجنس الظاهر غالب قال: « والمنقول في كتب المتأخرين أنه لا يضاف الظاهر إلى مضمر إلا في شعر وقال ابن إصبع: منع الكِسَائِيّ إضافة (ذي) بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه النحاس والزَّبيدِيّ، وأجاز ذلك غير هؤلاء »(٥).

وأمّا شعر الأحوص وكعب بن زهير، وقول القائل:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه(٦).

فإنه لا يُقاس عليه كما ذكره ابن يعيش(٧).

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أجده في شرح التسهيل لابن مالك، وانظره في الارتشاف ٥١٣/٢. وانظر: الهمع ٢٨٤/٤.

(٣) المقتضب ١٢٠/٣.

(٤) شرح المفصّل ٥٣/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٥١٢/٢.

(٦) البيت بلا نسبة، انظر: اللسان (ذو).

(٧) شرح المفصل ٣٨/٣. وانظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٦٣/١.

وعلّل إضافة (ذو) إلى الضمير في قول كعب بقوله: « وحسّنه قليلاً عَـوْدُ الضمير إلى المرهفات وهي وإنْ كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس. ومثله:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وهو في هذا البيت أسهل أمرًا لعود الضمير إلى الفضل وهو اسم جنس»[١].

وقال الجَوْهَرِيّ: « وأما ذو الذي بمعنى صاحب فلا يكون إلا مضافًا، فإن وَصَفْـتَ به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وَصَفْتَ به معرفة أضفتـه إلـى الألـف والـلام، ولا يجـوز أن تُضيفه إلى مُضمر ولا إلى عَلَم»[٢]. وقولهم: صلى الله على محمدٍ وذويه شـاذ[٣]. وأجـاز ابن بريّ إضافة (ذو) إلى ما يُضاف إليه صاحب؛ لأنها بمعناه[٤]. واختار السـيوطي جـواز الإضافة إلى الضمير[٥]، وجَوَّزه ابن مالك على قِلَّةٍ فيه بقوله: « قد يضاف (ذو) إلى ضمـيرٍ غائب ومخاطب[٦]. ومنع النحويون إضافة (ذو) إلى الضمـير إذا كـانت وصلـةً للوصـف، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع نحو: رأيت الأمير وذويه، ورأيت ذا زيد[٧].

هل تضاف (ذو) إلى الأعلام؟

قد يُضاف (ذو) إلى علم فإنْ قُرِن به وضعًا كانت الإضافة واجبة، مثل: ذو يَزَن وذو رُعَيْن وذو القلاع وذو سلم، ونحوها من الأعلام التي وُضعت وأولها ذو.

وإن لم يقترن به وضعًا كانت الإضافة جائزةً كقولهم: قطري ذو قطريّ وفي عمـرو ذو عمرو، وفي تبوك ذو تبوك.

(١) شَرْح المُفَصَّل ٣٨/٣.

(٢) الصحاح ٢٥٥٠/٦.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢٧٥/٢.

(٤) انظر المساعد ٣٤٥/٢.

(٥) همع الهوامع ٢٨٤/٤.

(٦) شرح التسهيل ٢٤٢/٣.

(٧) المساعد ٣٤٥/٢.

والغالب في هذا الذي فيه الإضافة جائزة أن لا يعتدّ به، بمعنى أنه يُلغى، فيكون من باب إضافة المسّمى إلى الاسم نحو قولهم: ذو صباح، وقد جاء معتدًا به نحو ما وجد في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: أنا الله ذو بكة، أي: صاحب بكة كما تقول: ذو مال، وكل ما أضيف إلى العلم مِنْ نوعية مسموع فلا يقال منها إلا ما قالته العرب.

وفي كلام الفرَّاء ما يدلّ على القياس في نحو: ذي قطريّ؛ فلو قلت: ذو زيد لجاز»[1].

التقويم:

الخلاف ينحصر في إضافة (ذو) إلى غير اسم الجنس ومنه المضمر والعلم.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد عَدّ الحريريّ (ذو) في المثال بمعنى (صاحب) فمنع إضافتها إلى غير اسم الجنس، وهذا هو الغالب، وما ورد عنهم غير ذلك فهو شاذ لا يُقاس عليه.

أما دخول ذو على الضمير في شعري كعب والأحوص فقد علل ابن يعيش مجيئه بأنَّ الضمير عائد على اسم جنس مما حسنه قليلاً.

وأجاز العلماء إضافة (ذو) إلى الضمير إذا خرجت عن كونها وصلة للوصف بها.

ولم يرد في صحيح الإمام البخاري رحمه الله كلمة (ذو) إلا سبعًا وأربعين مرة كلها مضافة إلى أسماء الأجناس.

وعند النحاة أن (ذو) في مثال الحريريّ بمعنى (صاحب)، وأنها ليست وصلة للوصف بها، فيجوز إضافتها إلى الضمير.

وذهب النحاة إلى أنّ إضافة (ذو) إلى الأعلام التي اقترن معها وضعًا والتي لم يقترن معها سماعيٌّ لا يخرج عما قالته العرب.

وذهب الفرَّاء إلى قياسية الثاني، ولم أجد فيما بين يديّ من مصادر مَنْ ذكر استدلالات الفرَّاء على مذهبه.

---

(١) ارتشاف الضرب ٥١٣/٢، وانظر شرح التسهيل ٢٤٢/٢، وهمع الهوامع ٢٨٤/٤.

(زيد أفضل الإخوة، أفضل إخوته)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: زيدٌ أفضل الإخوة أو أفضل بني أبيه، لا أفضل إخوته[١].

واستدل على رأيه بأنّ (أفْعل) الذي للتفضيل لا يُضاف إلا إلى ما هو داخل معه ومنّزل منزلة الجزء منه، وزيدٌ غير داخل في جملة إخوته، ألا ترى أنه لو قال قائل: مَنْ إخوة زيدٌ؟ لعددتهم دونه، فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يُقال: زيدٌ أفضل إخوته كما لا يُقال: زيدٌ أفضل النساء.

أما زيد أفضل الإخوة، وأفضل بني أبيه فهو صواب؛ لأنه حينئذ يدخل في الجملة التي أضيف إليها، بدلالة أنه لو قيل لك: من الإخوة لعددته فيهم، وأدخلته معهم.

ووافقه: الأمير أمين آل ناصر الدين[٢].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[٣]، وابن مَنْظُور[٤]، والخَفَاجِيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦]، والقِنَّوْجِيّ[٧].

واستدلوا على جواز إضافة (إخوة) إلى الضمير بأنَّ هذه المسألة أول من منعها من البصريين الزَّجَّاج، وأجازها ابن خالويه رواية ودراية.

فالرواية: ما حكاه ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعيّ أنّ الفرزدق سئل عن نصيب فقال: هو أشعر أهل جلدته ومثله قولهم: عليٌّ أفضل أهل بيته.

---

(١) درة الغواص ص١١.

(٢) دقائق العربية ص٧٢.

(٣) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٧.

(٤) تهذيب درة الغوَّاص ص١٧٠.

(٥) شرح الدرة ص١٩.

(٦) شرح الطرة ص٢٥.

(٧) لف القماط ص٦٧.

وأما الدّراية: فأن يكون (أفضل إخوته) بمعنى أفضل الإخوة، كقوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾(١)؛ أي: يتلاونه حق التلاوة – انتهى كلامه.

ومما يقوي ما ذهب إليه ابن خالويه قول الشاعر:

قتلت بعبد الله خيرَ لداته ذُؤَابًا فلم أفخر بذاك وأجزعا(٢)

فقوله: خير لداته بمنزلة: أفضل لداته.

وقوله:

ولم أرَ قومًا مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا(٣)

وقول أبي عبد الرحمن العتبي يرثي علي بن سَهْل:

يا خير إخوانه وأعطفهم عليهم راضيًا وغضبانًا(٤)

وما ذكره المُصَنِّف قولٌ مشهور خالفه فيه كثير من محققي النحاة، ففي تعليق المصابيح(٥) أنّ لأفعل التفضيل أربع حالات:

(الحالة الرابعة): أن يخلع عنه المعنى الثاني، وهو المشاركة وقيد المعنى الثاني، وهو كون الزيادة على مصاحبه، فيكون للدّلالة على الاتصاف بالحدث، وعلى زيادة مطلقة لا مقيّدة، وذلك نحو قولهم: يوسف أحسن إخوته.

وبه يعلم أنّ ما ادّعاه المُصَنِّف لا وجه له.

والخلاف في إضافة (أفعل) التفضيل إلى اسم معرفة.

والمعوَّل في ذلك السماع والقياس.

---

(١) سورة البقرة: (١٢١).

(٢) دريد بن الصمة ديوانه ص١٣١.

(٣) زيادة بن زيد الحارثي الخزانة ٤/٣٦٤.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

والمضاف إلى معرفة على ضربين:

أحدهما: أن يُضاف مُرادًا به معنى المعرَّف بالألف واللام.

والثاني: أن يضاف مرادا به معنى المجرّد[١].

والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعون أن يُقال: زيدٌ أفضل إخوته[٢]، وجعلوا ذلك مُحالاً؛ لأنّ أفعل التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت إلى شيء فهي بعضه كقولك: زيدٌ أفضلُ الناس، فهذا جائز؛ لأنّه منهم، ولا تقول: زيدٌ أفضل الحمير، ولا الياقوت أنفس من الطعام؛ لأنّهما ليسا منهما، فعلى ذلك لم يجيزوا زيدٌ أفضل إخوته؛ لأنّه ليس واحدًا من إخوته، وإنما هو واحد من بني أبيه.

وأيضًا فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهي الهاء في إخوته، فلو كان واحدًا منهم وهم مضافون إلى ضميره، لوجب أيضًا أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء ألبتة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه[٣].

وصوّب ابن جنيّ في المسألة أن يُقال: زيدٌ أفضل بني أبيه، وأكرم نجل أبيه وعترة أبيه، وأن يُقال: زيد أفضل من إخوته؛ لأنَّ بدخول (مِنْ) ارتفعت الإضافة فجازت المسألة[٤].

ويشترط في هذه الإضافة أن يُقصد بها الزيادة على مَنْ أضيف إليه وأن يكون منهم[٥].

وذهب الكوفيون إلى جوازه، واستدلوا عليه بـ: عليٌّ أفضل أهل بيته، ونُصَيبٌ أشعر أهل بلدته على معنى (مِنْ) وقالوا: إنّ أفعل حينئذٍ لا تتعرّف.

(١) شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٦/٣.

(٣) الخصائص ٣٣٣/٣.

(٤) المصدر نفسه ٣٣٦/٣.

(٥) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٤٥٢/٣.

وتأوّل البصريون ذلك فقالوا: عليٌّ بعضٌ من أهل بيته، ونصيب بعضٌ من أهل بلدته(١).

وجاز أن يُقال: زيدٌ أفضل إخوته إذا:

أ - قُصِد تفضيل زيد على كل مَنْ سواه مطلقًا، لا على المضاف إليه وحده، وإنما يضاف إلى شيء لمجرّد التخصيص والتوضيح، كما تُضاف سائر الصفات، نحو: مصارع مصر، وحَسَن القوم، مما لا تفضيل فيه، فلا يُشترط كونه بعض المضاف إليه فيجوز أن يُضاف إلى جماعة هو أحدهم مثل: نبينا محمد ﷺ أفضل قريش، وأن يُضاف إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، مثل: يوسف أحسن إخوانه، بمعنى: الأحسن من بينهم(٢)، وحينئذ يكون المثال مجرّدًا من معنى مِنْ.

ب - ويجوز في: زيد أفضل إخوته عند إرادة معنى المعرَّف بالألف واللام في المضاف إليه. و(أل) عِوَض من الضمير في مذهب الكوفيين(٣)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فإنّ الجحيم هي المأوى..﴾(٤).

جاء في التفسير: « فإنّ نار الله التي اسمها جهنم هي منزله ومأواه »(٥).

وفي الكشاف: « والمعنى فإنّ الجحيم مأواه كما تقول للرجل: غضّ الطَّرْف تريد طرفك »(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/٢٢٦ وانظر المساعد ٢/١٧٧، وشرح الأشموني ٢/٥٥.

(٢) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٤٥٧ بتصرف.

(٣) البحر المحيط ١٠/٤٠١.

(٤) النازعات: ٣٩.

(٥) جامع البيان ١٥/٤٨.

(٦) الكشاف ٤/١٨٣.

التقويم:

المسألة تبحث إضافة (أفعل) التفضيل إلى المعرفة، ومرد الخلاف السماع والقياس.

والمسألة وقع فيها نزاع بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون يمنعون أن يُقال: زيدٌ أفضل إخوته، وأنّ ذلك محال؛ إذ إنّ زيدًا ليس بعضًا من إخوته، والصواب أن يُقال: زيد أفضل بني أبيه، أو أفضل الإخوة، وما جاء من أدلة فإن البصريين يؤوّلونه، أو من قبيل ما خرج عن القياس.

أما الكوفيون فيجيزون إضافة (أفعل) التفضيل إلى ما أضيف إلى الضمير المتصل، **واستدلوا** بالنثر والشعر على ذلك.

ويجوز أن يُقال: زيدٌ أفضل إخوته في الحالات الآتية:

أ - إذا أريد تفضيل زيد على كل مَنْ سواه مطلقًا، لا على المضاف إليه وحده.

ب - على أنَّ المضاف إلى الضمير في معنى المعرف بأل كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾(١)، يعني: مأواه.

وقد ارتضى الحريريّ مذهب البصريين وسار عليه، وجعل ما خالفه غير صواب.

وعدّ الحريريّ هذا التركيب خطأ على إطلاقه، دون النظر إلى الأوجه التي يجوز استعمال هذا التركيب فيها، ويُعَدّ التعميم في إطلاق الحكم من المشكلات.

والأخذ بالتركيب الأشيع في كلام العرب، أخذٌ بالأحْوَط. وهذا لا يعني إهمال الضوابط المذكورة أو الآراء الأخرى.

أما الشواهد التي ذكرها المخالفون فتظهر أثر وضوح المعنى في الاستعمال، أي إنه إذا لم يكن لبسٌ فما المانع من إضافة أفعل التفضيل إلى ما ليس المفضّل بعضًا له، أو جزءًا منه؟.

---

(١) النازعات: ٤١.

(الحمد لله الذي كان كذا وكذا منه)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: الحمدُ لله إذْ كان كذا وكذا منه أو يُقال: الحمدُ لله الذي كان كذا وكذا بلطفه أو بعونه أو مِنْ فضله، وما أشبه ذلك مما يتمّ الكلام المبتور ويربط الصلة بالموصول، ولا يُقال: الحمدُ لله الذي كان كذا وكذا[١].

وقد تبع ابن مَكّيّ الصِّقِلّيّ[٢].

ووافقه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٣]، وابن الحَنْبَلِيّ[٤].

ولم يذكر أدلة على مذهبه.

وخالفه: ابن ظفر[٥]، والخَفَاجِيّ[٦]، والآلُوسِيّ[٧]، والقِنَّوْجِيّ[٨].

واستدلوا على جواز ما أباه الحريريّ بقول لبيد:

الحمدُ لله الذي لم يأتني أجلي حتى كساني من الإسلام سِربالاً[٩]

فصلة الذي متضمنة في قوله: كساني، وأما إنشاد بعضهم: « الحمدُ لله إذْ» فإنه غير معروف.

---

(١) درة الغواص ص٢١٩.

(٢) تثقيف اللسان ص٢٣٤.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٢.

(٤) عقد الخلاص ص٣٣٣.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٢٠٤.

(٦) شرح الدرة ص٢٠٩.

(٧) شرح الطرة ص٣٥٤.

(٨) لف القماط ص١٤٧.

(٩) الشعر والشعراء ص١٧٢.

وكأنَّ الحريريّ لم يسمع قول النحاة في المتون: أنّ العائد يحذف باطراد كثيرًا، وتفصيله لشهرته غنيّ عن الإعادة.

والخلاف في المسألة يبحث ذكر عائد الصلة أو حذفه.

ومردّ المسألة القياس.

شروط حذف عائد الصلة:

اشترط النحاة شروطًا لحذف عائد الصلة المجرور.

قال ابن مالك في الخلاصة:

... ... والحذف عنــدهم كثير مُنجلي
في عائـــــد متصل إن انتصب بفعل، أو صف كمن نرجو يهب
كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاضٍ بعـــد أمر من قضى
كـذا الذي جُرَّ بما الموصول جَرْ كـ(مُرَّ بالــــذي مررتُ فهو بَرْ)

قال ابن عقيل: « وإن كان مجرورًا بحرف فلا يحذف إلا إنْ دخل على الموصول حرفٌ مثله لفظًا ومعنًى، واتفق العامل فيهما مادةً نحو: مررت بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، فيجوز حذف الهاء، فتقول: مررت بالذي مررت؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[١]، أي: منه، وتقول: مررت بالذي أنت مارٌّ، أي: به، ومنه قوله:

وقد كنت تخفي حُبّ سَمْراءَ حِقبةً فبُح لان منها بالذي أنت بائح

أي: أنت بائحٌ به »[٢].

والسبب في أنْ يكون الموصول مجرورًا بحرف، مثل الحرف الذي جُرَّ به العائد المحذوف لفظًا ومعنًى: هو أنّ اسم الموصول هو نفس ضميره في المعنى، فإذا حذف

---

(١) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٧٢.

الضمير ومعه حرف الجر كان في الكلام ما يدل عليهما.

وينبغي أنْ يكون المتعلَّق -أي العامل في كل منهما- مشابهًا للآخر في لفظه ومعناه، أو في معناه فقط، نحو: فرحبُ بالذي سُرِرْتُ -أي به ولا مانع من أن يكون أحد المتعلقين ماضيًا والآخر مضارعًا من مادته، أو أمرًا كذلك، أو يكون أحدهما فعلاً والآخر مشتقًا من المادة نفسها بمعناه»[١].

وبهذا يتبين عدم جواز حذف عائد الصلة غير الألف واللام في القول الذي ساقه الحريريّ؛ أما القول في بيت لبيد ﷺ: فقد قال ابن ظفر: إنّ رواية: (إذْ) في البيت غير معروفة، بلى هي معروفة فقد ذكرها ابن قتيبة، قال: « ولم يَقُل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، واختلف في البيت، قال أبو اليقظان هو:

الحمدُ لله إذْ لم يأتني أجلي حتى كساني من الإسلام سربالاً[٢]

التقويم:

المسألة تبحث الخلاف حول حذف عائد الصلة في قولهم: الحمد لله الذي كان كذا وكذا منه، ومرد الخلاف القياس.

وذهب الحريريّ إلى منع حذف عائد الصلة في القول السابق مستندًا إلى القياس.

ومِنْ شروط حذف عائد الصلة المخفوض بحرف جر دخول حرف جر على الموصول مثله لفظًا ومعنًى واتفاق العامل فيهما، وعليه فلا يصح في مثال الحريريّ حذف عائد الصلة؛ لأن الموصول لم يجر أصلاً.

وما ذكره الخَفَاجيّ رحمه الله في كثرة حذف عائد الصلة، إنما هو في العائد المنصوب المتصل بفعل تام، أو وصف كـ(مَنْ نرجو يهبْ).

وبيت لبيد ذكره ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء وأثبت الرواية التي أنكرها ابن

(١) المساعد ١/١٥١، وهمع الهوامع ١/٣١١، وضياء السالك على أوضح المسالك ١/١٨٢ حاشية [٥].

(٢) الشعراء والشعراء ص١٧١، ١٧٢.

ظفر.

وما جاء في الشعر مخالفًا للقياس فهو عند جمهور العلماء[١] شاذ لا يسوغ القياس عليه.

كما في قول الشاعر:

وأيُّ الدّهْرِ ذو لم يَحْسِدُونِي[٢]

أي: فيه[٣].

---

(١) أوضح المسالك ١٧٦/١ (ح).

(٢) حاتم الطائي ديوانه ص٢٧٦، وأوله: ومِنْ كَرَمٍ يجورُ عَليَّ قوْمي.

(٣) المرجع نفسه ص١٧٧/١.

المطلب الرابع

المبنيات

أوه

يرى الحريريّ الأفصح أن يُقال من التأوّه: أوْهُ، بكسر الهاء، وضمها، وفتحها؛ والكسر أغلب[(١)].

واستدل بقول الشاعر:

فأوْهِ لذكراها إذا ما ذكرتها ومِن بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ[(٢)].

وقد قلب بعضُهم الواوَ ألفًا فقال: آه، وشدّد بعضهم الواو فقال: أوّه، وقال آخرون: أوّاه، بالمد، وغيره.

وتصريف الفعل منها: أَوَّهَ وتَأَوَّهَ، والمصدر: الآهَةُ، والأَهَّةُ، ومنه قول المُثَقّب العبديّ:

إِذَا ما قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ[(٣)].

ووافقه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[(٤)]، والصَفَدِيّ[(٥)].

وخالفه: الخَفَاجيّ[(٦)]، والآلُوسِيّ[(٧)]، والقِنَّوْجِيّ [(٨)].

واستدلوا على جواز ضمّ الهاء وفتحها بما في القاموس: « الأَهَّةُ: التَّحَزُّنُ. أَهَّ أَهًّا وأَهَةً وأَهَّةً، وتأَهَّهَ: توجّع تَوَجُّعَ الكئيبِ، فقال: آهِ أوْ هاهٍ»، وفيه أيضًا: « أوْهِ كجيرِ وحيثُ وأينَ، وآهِ وأوّهِ: بكسر الهاء والواو المشدّدة، وأوِّ بحذف الهاء، وأوَّه بفتح الواو

(١) درة الغَوَّاص ص ٢٠٥ .

(٢) لم أقف على قائله، وانظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢/٢٣، والخصائص ٢/٨٩.

(٣) ديوانه ص١٩٤.

(٤) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٩٥.

(٥) تصحيح التصحيف ص١٣٨.

(٦) شرح الدرة ص١٩٦.

(٧) شرح الطرّة ص٦٧.

(٨) لف القماط ص١٤١.

المشددة، وآووه بضم الواو، وآهٍ بكسر الهاء منّونةً، وآوٍ بكسر الواو منونة وغير منوّنة، وأَوَتاه بفتح الهمزة والواو والمثناة الفوقية، وآوِيّاهُ بتشديد المثنَاة التحتيّة: كلمةٍ تقال عند الشكاية أو التوجّع؛ آهَ أَوْهًا، وأَوَّهَ تأويهًا، وتأوَهَ »[1]. وظاهرها استواؤها في الفصاحة.

وقالوا: كيف يُعَدّ هذا من الأغلاط، وقد صَرّح بأنه لغة؟.

والخلاف في اسم الفعل (أوه)، وأي اللغات تعتمد؟.

واسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً، مثـل: « شتّان »، و« صـه »، و« أوّه »[2].

وذكر أبو حَيَّان اثنتي عشرة لغة في (أوه)، يُقَـال: أوِّهْ، وأوِّهِ، وآوِّه، وأوتـاهِ، وواآوتـاه، وأوِّ، وأوهِ، وأوُوهْ، وآوِّ، وأَوْ، وآهْ. وإذا صُـرِّف الفعـل منــه قيـل: آوّهَ وتأوّهَ[3].

وفي أوهِ أنشد الفَرَّاء:

فأوْهِ لذكراها إذا ما ذكرتها ومِن بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ

ويُروى: فأوِّ لِذِكْراها، ويُروى: فآهِ.

قال ابن بَرِّيّ: ومثل هذا البيت:

فأوْهِ على زيارة أمِّ عمروٍ فكيف مع العِدا ومع الوُشاةِ؟

وأنشد الأَزْهَرِيّ:

آهِ من تَيَّاكِ آها تركَتْ قلبي مُتاها[4]

قال: وحُكيَ أيضًا: آهًا: بـالمدْ والتنويـن، وواهًـا: بـالواو، وأَوُّوه: بـالقصر وتشـديد

(١) القاموس ٤/٢٨٠.

(٢) أوضح المسالك ٤/٨١.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٦.

(٤) انظر اللسان ١٣/٤٧٣ .

الواو المضمومة، وأوَّاه: كشدَّاد، وهاه، وآهة، كل ذلك كلمة تقال عند الشكاية أو التوجُّع والتحزُّن، وقد جاء في حديث أبي سعيد: « أَوْهِ عَيْنُ الرِّبا »[(١)] ضبطوه كجَيرِ[(٢)].

وفي حديث آخر: « أوّهْ لفراخِ محمدٍ من خليفةٍ يُستخلف »، ضبطوه بتشديد الواو وسكون الهاء[(٣)] .

وعلى ما سبق، فقد ثبت لدينا جملة من اللغات بمعنى التوَجّع والتحزُّن.

« وأسماء الأفعال سماعيّةٌ جامدة، يجب الاقتصار على الوارد منها، دون تصرّف فيها بزيادة عددها، أو إدخال تغيير على لفظها وضبط حروفها، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله، لا يجوز زيادة حروفه، أو نقصها، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير

---

(١) رواه أحمد رقم ١١١٦٧، والبخاري ك الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئا فاسدا فبيعه مردود ٢١٤٥، ومسلم باب بيع الطعام مثلا بمثل٢٩٨٥، والنسائي ٤٤٨١، وضُبط عند النسائي: «أَوِّهْ»، ولدى الباقين: «أَوَّهْ»، ولم أجده بلفظ: «أَوْهِ» كجَيْرِ في المتون.

وقد جاءت في الشروح مضبوطة كذلك، لكن أورد الشرّاح لغات أخرى من باب الجواز، ومثاله ما جاء في فتح الباري لابن حجر: «قوله:(أَوَّهْ أَوَّهْ، عين الربا عين الربا) كذا فيه بالتكرار مرتين، ووقع في مسلم مرة واحدة، ومراده بعين الربا نفسه، وقوله:«أَوَّهْ» كلمة تقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة، وقد تكسر والهاء ساكنة، وربما حذفوها، ويقال بسكون الواو وكسر الهاء، وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد، قال ابن التين: إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر، وقاله إما للتألم من هذا الفعل وإما من سوء الفهم.

وفي شرح صحيح مسلم للنووي: «قوله صلى الله عليه وسلم: «أوه عين الربا» قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتحزن، ومعنى عين الربا أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات: الفصيحة المشهورة في الروايات أَوَّهْ بهمزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة وهاء ساكنة، ويقال بنصب الهاء منونة، ويقال أَوْهِ بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال أَوٍّ بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال آهٍ بمد الهمزة وتنوين الهاء من غير واو».

وفي حاشية السندي على سنن النسائي كما في شرح النووي.

(٢) تاج العروس ١٩/١٠.

(٣) تاج العروس ١٩/١٠.

ضبطه أو ترتيبه»[١].

التقويم:

الخلاف يدور حول اللغة الأفصح الواردة بمعنى التوجُّع والتحزُّن، ومرد الخلاف السماع، ولم يبيّن الحريريّ لم اختار (أوه) دون سائر اللغات؟ ولم غلّب الكسر فيها؟.

فإن كان سبب الاختيار وروده في الشعر، ففي البيت ذاته أكثر من رواية: الأولى: فأوٍّ لذكراها، والثانية: فآه لذكراها، وأورد ابن بَرِّيّ شاهدًا على (أوهِ) كذلك.

وقد وردت لغات عديدة في التأوّه، بَيَّنها علماء اللغة، والمسموع عن العرب يجب أن يؤدى كما سُمع.

وسؤال يطرح: هل يلزمنا عدم الخروج في النطق بما يقع عند التألم عما قالته العرب؟.

والجواب: إن ما قالته العرب يستغرق كل الصور الممكنة تقريبًا، فماذا بقي مما يقال لم تنطق به العرب؟ اثنتا عشرة صورة، غير الروايات الاخرى.

والمسألة من قبيل الأفصح، ومقابله الفصيح؛ لا الصواب، ومقابله الخطأ.

---

(١) النحو الوافي ٤/١٥٣.

(أولُ، وأولاً)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: ابدأ به أولُ، بالضم، لا أولاً، بالتنوين؛ وأن يُقال: الأولى، لا الأوّلة، بإلحاق هاء التأنيث[١].

واستدل على بناء أول بقول معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل   على أيّنا تعدو المنيّة أوّل[٢].

وإنما بُني (أول) ها هنا؛ لأن الإضافة مرادةٌ فيه، إذْ تقدير الكلام ابدأ به أوّلَ الناس، فلما اقتطع عن الإضافة بُنيَ كأسماء الغايات التي هي قبلُ وبعدُ، وإنما بُنيت بالضم؛ لأنها في حالة الإضافة تعرب تارة بالنصب وأخرى بالجر، فخُصَّت عند البناء بالضم.

و(أول) إذا أعرب لا يُصْرَف؛ لأنه على وزن (أفعل) وهو صفة، ولم يسمع صرفه إلا في قولهم: ما تركتُ له أولاً ولا آخرًا، فجلعوه اسم جنس بمعنى: ما تركت له قديمًا ولا حديثًا.

ودليل الأولى أنه لم يسمع في لغات العرب إلحاق هاء التأنيث بـ(أفعل) الذي هو صفة كأحمر، ولا على (أفعل) التفضيل نحو: أفضل وأول.

ووافقه: ابن هِشَام اللَّخْمِيّ[٣]، وابن الجَوْزِيّ[٤]، والمُوَفَّق البغدادي[٥]، والصَفَدِيّ[٦]، وابن بالي[٧].

(١) درة الغواص ص١٦٩.

(٢) ديوانه ص٧١.

(٣) المدخل الى تقويم اللسان ص١٦٣.

(٤) تقويم اللسان ص٦٧.

(٥) ذيل الفصيح ص٢٠.

(٦) تصحيح التصحيف ص٧٦، ١٣٩.

(٧) خير الكلام ص١٥.

وخالفه: الخَفَاجِيّ[١]، والآلُوسِيّ[٢]، والقِنَّوْجِيّ[٣]، والعَدْنَانِيّ[٤]، وأمين آل ناصر الدين[٥].

واستدلوا على جواز تنوين أول وإلحاق تاء التأنيث به بقولهم: من استعمالات (أول) أن يكون مجردًا عن الوضعية كسائر الأسماء الجامدة، فينصرف وينوّن كـ(أفكل) ويُقال: ما له من أوّلٍ ولا آخرٍ.

قال أبو حَيَّان: في محفوظي أنّ مؤنث هذا (أوّلة)، فإنْ سميت به امتنع صرفه، كأوّل الذي هو علم ليوم الأحد قديمًا، وقولهم: ابدأ به أوّلُ بتقدير أول من كذا، فحُذف المفضل عليه وهو جائز[٦].

وفي شرح الفصيح للمرزوقي[٧]: أمّا إجازتهم (الأوّلة) فلأنهم يستعملونها مع الآخرة كثيرًا، وهي فاعلة، نحو قوله تعالى ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الاولَى وَالاخِرَةِ﴾[٨]، وقال أيضًا: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الاخِرَةِ وَالاولَى﴾[٩].

وجاء في منتهى الأرب: « يُقال: أولى وأوّلة »[١٠]، وفي الأساس: « يُقال: جمل أوّل

(١) شرح الدرة ص١٦٧.

(٢) شرح الطرة ص٢٤.

(٣) لف القماط ص١٢٨.

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٦٣.

(٥) دقائق العربية ص٧٠.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/٢٣١.

(٧) شرح الفصيح لم أقف عليه.

(٨) سورة القصص: ٧٠.

(٩) سورة النازعات: ٢٥.

(١٠) منتهى الأرب لم أقف على النص.

وناقة أوّلة؛ إذا تقدّما الإبل»(١)، وقال النووي في المجموع شرح المهذّب: « (الأوّلة) لغة قليلة جرت على الألسن والكثير (الأولى) »(٢).

ويجوز إضافة تاء التأنيث المربوطة إلى (أوّل)، نقل ابن مَنْظُور عن ثعلب، هنّ الأوّلات دخولاً والآخرات خروجًا، واحدتها الأوّلة والآخرة، ثم قال: ليس هذا أصل الباب، وإنما أصل الباب الأول والأولى، كالأطول والطولى(٣).

وقال الفيومي: وأما وزن (أوّل) فقيل: فَوْعل وأصله (وَوْوَل) فقلبت الواو الأولى همزة ثم أدغم، ولهذا اجتزأ بعضهم تأنيثه بالهاء فقال: أولة، وليس التأنيث بالمرضيّ(٤).

وما علّل به المنع من أنه صفة لا تلحقه التاء وهم منه؛ لأنه اسم جامد كأفكل.

أما الخلاف فهو في تنوين (أفعل) أو إلحاق تاء التأنيث به.

واشتقاق (أوّل) مختلف فيه بين الصرفيين، فمنهم مَنْ قال إنه مِنْ: (أول)، ومنهم مَنْ يقول إنه مِن (وول).

و(أفعل) عند أصحاب القول الأوّل: (أأْول) بهمزتين، مثل أأْوَب، ثم قلبت فاء الكلمة واوًا، فأدغمت في عين الكلمة، وهي الواو فقيل: (أوّل).

وأصل (أفعل) من الثاني (أوول) أدغمت الواو الأولى في الثانية، وهو الصحيح، وقيل: أصل (أوّل): (أوْأل)، لكن ابن بَرِّيّ رَدّه(٥).

وجمهور البصريين على أنه مركب من (وَوَل) كدَدَن، وقال بعضهم: أصله: (أوْأل)

---

(١) أساس البلاغة ص١٢.

(٢) المجموع شرح المهذب لم أقف على النصّ.

(٣) اللسان ١١/٧١٥.

(٤) المصباح المنير ١/٢٩ .

(٥) اللسان ١١/٧١٥ .

من وأل، أي نجا؛ لأنَّ النجاة في السبق، وقيل: أصله: (أأول) من: آل، أي: رجع؛ لأنَّ كل شيء يرجع إلى أوّله فهو أفعل بمعنى مفعول، كأشهر وأحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوًا قلبًا شاذًا.

وقال الكوفيون: هو (فَوْعل) من: وَأل، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: فوعل، من تركيب وَوَل، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل، واستعماله بـ(مِن) مُطل لكونه فوعلاً[1]، وعلى كونه (فوعلاً) لا مانع من تنوينه وإلحاق تاء التأنيث به.

ولـ(أول) استعمالات: أن يكون صفةً بمعنى: أسبق فيجري مجرى أفعل التفضيل وتجري عليه أحكامه كلها، فيكون بـ(أل)، ومجردًا ومضافًا إلى معرفة أو نكرة، ولكنه اختص بحكم ليس لغيره من أسماء التفضيل، وهو أنه متى ما نُويَتْ فيه الإضافة يُبنيَ على الضم، وفي الكتاب: وأمّا قولهم: ابدأ به أوّلُ، فإنما تُريد أولُ من كذا، والحذف جائزٌ جيد، واستعمالهم له أكثر، ويجوز أن يظهر المحذوف ويكون مفتوحًا[2]، فقطع (أول) عن الإضافة، ونويت، وبني على الضم، كما في قبلُ وبعدُ، ولا يكون هذا في أفعل التفضيل غيره.

فلا يجوز: ابدأ بهذا أسبقُ، تريد: أسبق الأشياء، وحكى الفارسيّ في المثال ضمّ اللام، ووجهه ما سبق، وفتحها، كما ذكر سيبويه، وهو غير منصرف للوصف والوزن، وحكى الفارسي في المثال أيضًا كسر اللام بلا تنوين؛ لتقدير الإضافة إلى مقدّر الثبوت. وفي هذه الحالة لم تعتبر وصفية (أول) إلا مع ذكر المعطوف قبله ظاهرًا نحو: يومًا أوّل، أو ذكر (مِنْ) التفضيلية بعده ظاهرةً.

الثاني: أن يُجرَّد عن الوصفية فيجرى مجرى أفكل، فيصير اسمًا مصروفًا؛ إذْ ليس فيه غير وزن الفعل كأفكل نحو: ما له أولٌ ولا آخرٌ.

الثالث: أن يستعمل ظرْفًا، قال سيبويه: سألته يعني الخليل عن قولهم: مذ عامٌ أولَ؟

---

(١) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٤٦٠.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٨.

فقال: جعلوه ظرفًا في هذا الموضع، فكأنه قال: مُذ عامٌ قبلَ عامك[١].

وعليه فيجوز أن تكون (أول) من قول الشاعر:

يا ليتها كانت لأهلي إبلاً   أوْ هُزِلتْ في جَدْب عامٍ أوَّلا[٢]

مخفوضًا على الصفة لعام، لكنه لا ينصرف، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرف، والتقدير: في جدب عام قبل هذا العام؛ وهذا المستعمل ظرفًا هو المبني على الغاية من قولهم: ابدأ به أول.

أمّا (أول) في قول معن بن أوس:

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ   على أينا تعدو المنية أولُ

فهي مبنية على المضاف إليه ونية معناه، و(أول) المبنية ظرفٌ، والتقدير: أول أوقات عدوِ المنية.

وإنما بنوا هذا الضرب على الضمة دون الفتحة والكسرة؛ لأنّه إنما يُعرب بالنصب والخفض دون الرفع، فلو بنوه على أحدهما التبست حركة بنائه بحركة إعرابه[٣].

وبعض العرب يقول: محمد عامٌ أوّلَ بفتح أوّل، وهو قليل[٤].

وأما قولهم: أوّلة وأوّلتان، فقال الرضيّ: « إنه من كلام العوام، وليس بصحيح »[٥]، وأنثى الأوّل: الأولى بمعنى الواحدة ومنه قوله تعالى: ﴿إلا المَوْتَةَ الاولَى﴾[٦].

---

(١) الكتاب ٢٨٩/٣.

(٢) لم أقف على قائله وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٦.

(٣) المقتضب ٣٤٠/٣، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، شرح المفصل ٩٨/٦ مع الحاشية، شرح الرَّضِيّ على الكافية ٤٦٠/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٨١/٢، همع الهوامع ١١٧/٥.

(٤) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٤٦٠/٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الدخان: ٥٦.

وتجمع الأولى على الأوليات والأوَل، ومَنْ قال إن وزن أول: فوعل اجترأ على تأنيثه بالهاء[١]، وحكى ثعلب: هُنّ الأولات دخولاً والآخرات خروجًا، واحدتها الأوّلة والآخرة، وأصل الباب: الأوّل والأولى كالأطول والطولى[٢].

التقويم:

الخلاف في تنوين (أول) (أفعل) أو عدمه، وتأنيثه بالتاء.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

وإنما يُبنى (أول) على الضم إذا نُويت فيه الإضافة، فيُشابه قبلُ وبعدُ، ويكون صفة وحكى سيبويه والفارسيّ فتحها، وذهب الفارسي إلى كسرها بلا تنوين.

ويستعمل (أول) مجردًا عن الوصفية فيكون اسمًا كـأفكل فينوّن حينئذٍ، ويستعمل ظرفًا.

وقد اختلف في اشتقاق (أول) بين البصريين أنفسهم من جهة والكوفيين.

والأصل في أنثى (الأول) (الأولى)، وقد تلحقها تاء التأنيث عند من يرى أن وزن (أوّل) (فوعل).

وما ذهب إليه الحريريّ هو الأكثر والأشهر.

---

(١) المصباح المنير ٢٩/١ .

(٢) التّاج ٧٦٥/١٥.

المطلب الخامس

الظروف

(بينا زيد قام جاء عمرو، وبينا زيدٌ قام إذ جاء عمرو)

يرى الحريريّ أنْ يقال ما سمع عن العرب، وهو: بينا زيدٌ قام جاء عمروٌ، بلا (إذْ)؛ لأنّ المعنى فيه: بين أثناء الزمان جاء عمرو[1].

واستدل بقول أبي ذؤيب:

بينا تعانقه الكماة ورَوْغِه يومًا أُتيح له جريءٌ سلْفَع[2]

فقال: أُتيح ولم يقُل: إذْ أُتيح.

واستدل بما احتج به محمد بن عبد الملك الزيات على ابن السِّكِّيت من أنَّ (بين) بمعنى: حين، فكما لا يقال: حين جلس زيدٌ إذ جاء عمرو، لا يُقال بين (بينا) جلس زيدٌ إذْ جاء عمرو.

وقد فُرّق بين (بينا) و(بينما)؛ إذْ تُلُقِّيَت الأخيرة بـ إذا وإذْ، وتارة لا تُلَقَّى، فمن أمثلة تلقيها بـ إذ وإذا قول الشاعر:

فبينما العُسْرُ إذْ دارت مياسيرُ[3]

وقوله:

وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذْ صار في الرمس تعفوه الأعاصير[3]

وإنما تغير حكم (بين) بضم (ما) إليها؛ لأنَّ التركيب يُزيل الأشياء عن أصولها، ويحيلها عن أوضاعها.

وقد تابع: ابن قتيبة، وعدّ طرح (إذْ) أجود[4].

---

(١) درة الغواص ٨٤.

(٢) جمهرة أشعار العرب ٦٩٦/٢، المفضليات ص٤٢١ (٢+٣) الحريث بن جبلة – عيون الاخبار ٣٢٨/٢ – مجالس ثعلب ٢٢٠/١.

(٣) لحريث بن جبلة في عيون الأخبار ٣٢٨/٢، ومجالس ثعلب ٢٢٠/١.

(٤) أدب الكاتب ص٢٧٦.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ[١]، والبَغْدَادِيّ[٢]، والصَفَدِيّ[٣]، وأمين آل ناصر الدين[٤].

وخالفه: ابن ظفر[٥]، والخَفَاجِيّ[٦].

واستدلوا بأنّ كل ما في مقاماته إلا قليلاً على الوجه الذي أنكره، ومنه قوله: « فبينا أنا أطوف، وتحتي فرس قطوف؛ إذْ رأيت... »، وقوله: « فبينا أنا عند حاكم الإسكندرية »، ثم قال: « إذْ دخل عليه شيخ عقربة ».

ولكن اعتُذِر له: بأنّ علمه تأخّر عن إنشائه المقامات.

وقال نجم الأئمة الرَّضِيّ: « قد تقع (إذا) وَ(إذْ) في جواب (بينا) و(بينما)، وكلتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء (إذا) في جواب بينا، قال:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتكفف

ولا يجيء بعد (إذْ) إلا الماضي، وبعد (إذا) إلا الاسمية.

والأصل تركها في جواب (بينا) و(بينما)؛ لكثرة مجيء جوابها بدونها، والكثرة لا تدل على أنّ المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أن الأكثر أفصح »[٧].

* وفي الحديث: « بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذْ أتانا رجلٌ ».

وفي كلام أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه: « بينا هو يستقيلها في حياته؛ إذْ عقدها لآخر

---

(١) تقويم اللسان ص٨٢.

(٢) ذيل الفصيح ص٢٢.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٧٥.

(٤) دقائق العربية ص٧٣.

(٥) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٩٥.

(٦) شرح الدرة ص٩٧.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣/١٩٥ بتصرف يسير.

بعد وفاته»[١].

وذكر سيبويه أنّ (إذْ) تقع بعد (بينا) و(بينما) للمفاجأة.

ويشهد لسيبويه قوله:

بينما نحن بالكثيب ضحى إذْ أتى راكبًا على جمله[٢]

والخلاف في تلقي (إذ) بعد (بينا) أو عدمه، ومدار الخلاف: الاعتداد باللغة القليلة في مقابلة الكثيرة أو عدمه.

قال ابن الشجري: « الأكثر في الكلام أنْ يُقال: بينما زيدٌ جاء وأم عمرو، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) هاهنا زائدة، و(زيدٌ) رفعٌ بالابتداء، وخبره محذوف يجوز إظهاره، فالتقدير: بينما زيدٌ حاضر أو في الدّار.. فالعامل في (بينما) الفعل المذكور.

ومما جاء على إسقاط (إذْ) وإظهار الخبر قولُ الشاعر:

بينما نحن بالبلاكثِ فالقا ع سراعًا والعيس تهوي هُوِيّا

خطرت خطرةٌ على القلب من ذِك راكِ وَهْنًا فما استطعتُ مُضيًّا

ثم قال: « (بين) في أصل وضعه ظرف مكان، والمراد به ها هنا الزمان»[٣].

وصوّب رحمه الله القول بزيادة (إذ)، وعلل لذلك بقوله: « لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكورًا أو مقدرًا، وهي مضافة إلى الجملة الفعلية، التي هي (جاء) وفاعُله، وهذا الفعل هو الناصب لبينما، فإذا قدرت (إذ) مُضافةً إليه وهي على بابها غير زائدة، بَطَل إعماله في (بينما)؛ لأنّ المضاف إليه كما لا يصحّ إعماله في المضاف،

(١) لم أقف في الكتاب أن إذ تأتي بعد بينا إنما المثبت فيه أنها جاءت بعد بينما، انظر: ٢٣٢/٤، ونُقل في الارتشاف ٢٣٥/٢ عن سيبويه أن إذ تأتي بعد بينا، والله أعلم.

(٢) لحرقة بنت النعمان، أو هند بنت النعمان بن المنذر. خزانة الأدب ٥٩/٧، شرح شواهد المغني ٧٢٣/٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ٥٠٤/٢، ٥٠٥.

كذلك لا يصحّ أن يعمل فيما قبل المضاف»[١]. وإليه ذهب ابن يعيش[٢].

وإذا لم تذكر (إذ) فناصب بينا أو بينما الفعل الذي تدخل عليه لو وجدت، وإذا ذكرت فكذلك، إذا كانت زائدة، وإلا فهو فعل محذوف يفسره ما بعد إذ؛ فالعامل في بينا أو بينما زيدٌ قائم إذ قام عمرو، قام محذوفة، نصّ على ذلك ابن جنيّ وغيره[٣].

وقال بعضهم: هي للمفاجأة كما كانت(إذ) كذلك[٤].

والأفصح عندي أن تأتي (بينا) بدون إذْ، بدليل ما أنشده الأصمعيّ:

بينا نحن نرقبه أتانا مُعَلِّق فضةٍ وزنادِ راع

والمعنى: بينا نحن بين أوقات نحن نرقبه.

وعلة المانعين من وجود إذ بعد بينا أنّ (بينا) هي (بيْن)، والألف إشباع عن فتحة النون، وقيل: ألفها للتأنيث، وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ(إذْ) وأضفتها إلى الجواب لم يُحسن إعماله فيما تقدم، وقيل: لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها.

ومن أجازه فلأجل أنه ظرف، والظروف يُتسع فيها[٥].

ومجيء (إذْ) بعد (بينا) و(بينما) عربي مسموع، والفصيح الكثير أن لا يؤتى بـ(إذْ)، بل تركها أقيس[٦].

التقويم:

الخلاف في المسألة حول مجيء (إذْ) بعد (بينا) بين القبول والرفض، وهل يُعتد

(١) أمالي ابن الشجري ٥٠٥/٢.

(٢) شرح المفصّل ٩٩/٤.

(٣) المساعد ٥٠٣/١.

(٤) شرح المفصل ٩٩/٤.

(٥) المصدر نفسه ٩٧/٤، ٩٩، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢.

(٦) شرح التسهيل ٢٠٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٦٣/٢، وانظر: اللسان ٦٢/١٣ .

باللغة القليلة في مقابل الكثيرة؟.

والأكثر والأفصح في الكلام أن تأتي (بينا) بلا (إذْ).

وقد جاء في شعر العرب وفي حديث الرسول ﷺ (إذ) تلي (بينا)، وقد أحصيت ما ورد من الأحاديث في الصحيحين وسنن الترمذي، وهذا بيانها:

أولاً: صحيح البخاري:

الكتاب	الرقم
كتاب بدء الوحي	٤
كتاب الحيض	٢٩٤
كتاب الصلاة	٢٩٥
كتاب الحج	١٧٥١
كتاب فرض الخمُس	٢٩٢٧
كتاب الجزية والموادعة	٣٠١٤
كتاب بدء الخلق	٣٠٧٠
كتاب أحاديث الأنبياء	٣١٧٩
كتاب أحاديث الأنبياء	٣٢٧٩
كتاب أحاديث الأنبياء	٣٢٨٤
كتاب المناقب	٣٤٠٠
كتاب المناقب	٣٤٧٧
كتاب المناقب	٣٤١٨
كتاب المناقب	٣٦٤٣
كتاب المغازي	٣٩١٢

تفسير القرآن	٤٢١٨
تفسير القرآن	٤٢٢١
تفسير القرآن	٤٢٢٣
تفسير القرآن	٤٣٢٢
تفسير القرآن	٤٤٤٤
تفسير القرآن	٤٥٣٧
تفسير القرآن	٤٦٤٧
الأطعمة	٥١٢٩
اللباس	٥٤٥٣
الرقاق	٦٢١٥
الأيمان والنذور	٦٣٢٦
التعبير	٦٦١٦
التعبير	٦٦٢٠
التعبير	٦٦٢٢
التعبير	٦٦٣٠
الفتن	٦٦٨٣
الفتن	٦٧٠٩
التوحيد	٧٠٤٠

ثانيًا: صحيح مسلم:

الكتاب	**الرقم**
كتاب الإيمان	١٦٤

كتاب الطهارة	٢٧٤
كتاب الصلاة	٤٠٠
كتاب المساجد ومواضع الصلاة	٥٣٧
كتاب المساجد ومواضع الصلاة	٦٤٩
كتاب الجمعة	٨٦٣
كتاب الجمعة	٨٧٥
كتاب الصيام	١١٤٩
كتاب المساقاة	١٦١٠
كتاب الحدود	١٧٠٨
كتاب الجهاد والسير	١٧٦٥
كتاب الأشربة	٢٠٣٨
كتاب الشعر	٢٢٥٩
كتاب فضائل الصحابة	٢٣٩١
كتاب فضائل الصحابة	٢٣٩٥

ثالثًا: سنن الترمذي:

الكتاب	**الرقم**
كتاب الجمعة	٥١٠
كتاب تفسير القرآن	٣٣٦٠
كتاب الدعوات	٣٤٧٦

فبلغ مجموعها واحدا وخمسين حديثًا.

أما ورود بينا بدون (إذ) فقد جاء في البخاري ومسلم والترمذي أكثر من ورودها بـ

إذ؛ إذ بلغت ستًا وخمسين حديثًا، ومجموع الأحاديث التي جاءت فيها بينا مائة وسبعة أحاديث، وهذا بيان مجيء بينا دون (إذ):

صحيح البخاري:

الكتاب	الرقم
الإيمان	٢٣
العلم	٨٢
العلم	١٢٥
الغسل	٢٧٥ (مرتان)
الحيض	٣١٧
الجمعة	١١٤٨
الصوم	١٨٠٦
المساقاة	٢٢٣٤
المظالم والغصب	٢٣٣٤
الجهاد والسير	٢٧٤٥
فرض الخمس	٢٩٧٢
فرض الخمس	٢٩٧٩
بدء الخلق	٣٠٣٥
المناقب	٣٤٦٤
المناقب	٣٤٧٨
المناقب	٣٤٨٨
المناقب	٣٦٤١

المغازي	٤١١٥
المغازي	٤١١٦
المغازي	٤١١٨
المغازي	٤١٨٣
تفسير القرآن	٤٤١٤
تفسير القرآن	٤٦٧١
اللباس	٥٦٢٢
الأدب	٥٧٦٠
الأدب	٥٨١١
الدعوات	٥٩٨٢
استتابة المرتدين	٦٥٣٤
التعبير	٦٦٠٤
التعبير	٦٦٠٧
التعبير	٦٦٢٣
التعبير	٦٦٢٤
التعبير	٦٦٢٨
التعبير	٦٦٢٩
التعبير	٦٦٣٢
التعبير	٦٦٣٣
الفتن	٦٦٩٢
الاعتصام بالكتاب والسنة	٦٩١٦

التوحيد	٧٠٢٤
التوحيد	٧٠٣٧

صحيح مسلم:

الكتاب	**الرقم**
المساجد ومواضع الصلاة	٥٤٣
المساجد ومواضع الصلاة	٥٧٣
الجمعة	٨٤٥
الزكاة	١٠٦٤
الحج	١٣٠٦
النكاح	١٤٠٦
الجهاد والسير	١٧٥٢
الرؤيا	٢٢٧٣
الرؤيا	٢٢٧٤
فضائل الصحابة	٢٣٨٨
فضائل الصحابة	٢٣٩٠
فضائل الصحابة	٢٣٩٢
فضائل الصحابة	٢٣٩٣
الزهد والرقاق	٢٩٨٤

وقد جعل النحويون (إذْ) زائدة، وظرفًا مكانيا أو زمانيا إذا كانت للمفاجأة، وذهب بعضهم إلى أنها حرف(١).

(١) ارتشاف الضرب ٢/٢٣٥.

وقد انتصر الحريريّ للمذهب الأشهر والأفصح، وأخذ به، لكنه لم يُصرّح بتخطئة الرأي أو القول الآخر.

ومَنْ تعقب الحريريّ سلّموا له بما ذهب إليه، لكنهم اعتدوا باللغة القليلة، وذكروا بعض شواهدها، وعلّلوا لها.

وما في المقامات مذهب للحريريّ غير معلّل، فلا يؤخذ إلا برأيه المعلّل المُبيّن.

أمّا الكثرة، كما قال الرَّضِيّ، فإنها لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيح، لكنها لغة قليلة، فلو استعملها إنسان لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان مخطئًا لأجود اللغتين؛ فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أوسجع فإنه مقبول منه، غير منعيّ عليه، إلا أنّ الواجب أن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها[1].

(١) الخصائص ١٢/٢.

٤١٢

(عندٌ)

يرى الحريريّ أن تنوين (عند) للضرورة[١].

واستدل بقول الشاعر:

كلُّ عندٍ لك عندي لا يساوي نصفَ عندِي[٢]

إذ عدّ تنوين (عند) في البيت ضرورة، كما أجرى بعضهم (ليت) و(سوف) وهما حرفان مُجرى الأسماء المتمكنة فأعربهما في قوله:

ليت شعري وأينَ مِنِّيَ ليتٌ إنّ ليتًا وإنَّ لوًّا عناءُ[٣]

ووافقه: القنوجي[٤].

وخالفه: ابن بريّ[٥]، وابن منظور[٦]، والخفاجي[٧]، والآلوسي[٨].

واستدلوا على جواز تنوين (عند) بأن ما ذكره الحريريّ ليس من ضرورات الشعر؛ لأن الظروف التي لا تتمكن والحروف متى أخبر عنها على غير طريق الحكاية وجعلت اسما للحرف أو الكلمة أعربت، كقولك: ليت حرف تمنٍ، وإن جعلته اسما للكلمة لم تصرفه، فقلت: ليت تنصب الأسماء، وكذلك (عند) تجري هذا المجرى كقولك: عندٌ تخفض ما بعدها، وعندَ تخفض ما بعدها، ومن هذا الحديث « إن الله ينهاكم عن قيلٍ

---

(١) درة الغواص ص٣٢.

(٢) انظر: الدرر المبثثة ص١٥٣.

(٣) لأبي زُبيد الطائي، ديوانه ص٢٤.

(٤) لف القماط ص٨٧.

(٥) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على درة الغواص ص٤٥.

(٦) تهذيب الدرة ص٩٩.

(٧) شرح الدرة ص٤٨.

(٨) شرح الطرة ص٥٤.

وقالٍ»، جعلهما اسمين لهذين اللفظين الملفوظ بهما، ولو لم يجعلهما اسمين لحكاهما.

ويروى في الحديث أيضًا الحكاية.

واستدلوا بقول المتنبي:

ويمنعني ممن سوى ابن محمد أيادٍ له عندي يضيق بها عندُ[(١)]

قال الواحدي: (عند) اسم مبهم لا يستعمل إلا ظرفا، فجعله المتنبي اسما خالصا، كأنه قال: يضيق بها المكان، كما قال الطائي:

وما زال منشورا علي نواله وعند الندى حتى بقيت بلا عند[(٢)]

والخلاف في تنوين الظرف المبني (عند).

والكلمة المبنية إذا جعلت علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب، وإن جعلت اسم ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسما أو فعلا أو حرفا، فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه، نحو: مَنْ الاستفهامية حالها كذا، وليتَ حرف تمنٍّ، وقد تجيء معربة، نحو: ليتٌ ينصب ويرفع.

قال الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليتٌ إنّ ليتًا وإن لوًّا عناء[(٣)]

فإن أُوِّل بالمذكر كاللفظ، فهو منصرف مطلقا، وإن أوّل بالكلمة أو اللفظة، فإن كان ساكن الوسط كليت، فهو كهند في الصرف وتركه.

فكل كلمة يراد بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرّف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها[(٤)].

(١) شرح ديوان المتنبي ص٢/٩٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكامل ١/٣٧٠، شَرْح المُفَصَّل ٦/٣٠، شرح الرضي على الكافية ٣/٢٦٨، مغني اللبيب ص٢٠٧، خزانة الأدب ٧/٣١٩.

وأما رواية الحديث « قيلَ وقالَ » و« قيلٍ وقالٍ »، فبناؤهما على كونهما فِعْلين محكيين متضمنين للضمير، والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خِلوين من الضمير[(١)].

وقال العكبري في بيت المتنبي الآنف: « رفع عند، وهي لا تستعمل إلا ظرفا؛ لأنه حمل الكلام على المعنى، فكأنه قال: يضيق بها المكان، وكقول الرجل لصاحبه ينازعه في الأمر: كذا عندي، فيقول الآخر: أَوَلَك عند؟ أي: أولك فهم؟ فجعلها اسما »[(٢)].

التقويم:

الخلاف في تنوين الظرف المبني (عند).

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد ذهب الحريريّ إلى أن تنوين (عند) ضرورة، وذهب غيره إلى أنه مقيس متى أريد لفظها، وأن (عند) في البيت أريد بها لفظها، وهو الذي عليه كثير من العلماء، فلا مسوّغ لجعل التنوين في البيت ضرورة.

---

(١) الفائق في غريب الحديث ٢٣١/٣.

(٢) شرح ديوان المتنبي ٩٦/٢.

(منذ أمس، ومن أمس)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: ما رأيته منذ أمسِ، بدلاً من: ما رأيته من أمسِ[١].

واستدل على رأيه بأن (مِنْ) تختص بالمكان، و(مُذْ ومُنذ) يختصان بالزمان.

أمّا (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[٢]، فهي بمعنى: (في) الدالة على الظرفية بدليل أنّ النداء للصلاة المشار إليها يوقع في توسّط يوم الجمعة، ولو كانت (مِنْ) ها هنا هي التي تختص بابتداء الغاية، لكان مقتضى الكلام أن يوقع النداء في أول يوم الجمعة.

و(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣]، فهو على إضمار مصدر حُذِف لدلالة الكلام عليه، وتقديره: مِنْ تأسيس أوّل يوم.

وقولهم: ما رأيته مُذْ خُلِق، ومُذْ كان، ففي الكلام حذف، تقديره: مُذْ يومُ خُلِق ومُذ يومُ كَان، وعلى هذا قول زهير:

لمن الدّيارُ بقُنّةِ الحِجْرِ   أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهرِ[٤].

فقال: من حجج ومن دهر، وقيل: إنَ (مِنْ) في هذا البيت زائدة، على ما رأى الأخفش من زيادتها في الكلام الواجب، فكأنه قال أقوين حُججًا، ودَهرًا.

وقد تابع: ابن السِّكّيت[٥].

---

(١) درة الغواص ص١٠٨.

(٢) الجمعة: ٩

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) ديوانه ص٩١.

(٥) إصلاح المنطق ص٣٣١.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(١)، والصَفَدِيّ(٢).

وخالفه: ابن بريّ(٣)، وابن الحَنْبَلِيّ(٤)، والخَفَاجِيّ(٥)، والآلُوسِيّ(٦)، والقِنَّوْجِيّ(٧).

٣ **واستدلوا** على مذهبهم بقولهم: ما ذكره الحريريّ هو المشهور من مذهب البصريين، وإن كان أهل الكوفة يخالفونهم، ومن البصريين(٨) مَنْ ذهب إلى أنّ مِنْ تكون لابتداء الغاية في جميع الأسماء من الزمان والمكان والأحداث والأشخاص. قال سبحانه:

٦ ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ﴾(٩)، وقال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ..﴾ الآية(١٠).

ويُقال: أخذت من زيد، وسرت من البصرة، وأتيت من غدوة.

واستدلوا بقول الحصين:

٩ من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من الخيل إلا خارجيًا مسوّما(١١).

وقول آخر:

مِنْ غدْوة حتى كأنّ الشمس بالأفق الغربي تكسى الوْرسا(١٢)

---

(١) تقويم اللسان ص١٧٣.

(٢) تصحيح التصحيف ص٤٩٦.

(٣) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص١٠٤.

(٤) عقد الخلاص ص٢١٥.

(٥) شرح الدرة ص١١٨.

(٦) شرح الطرّة ص٤١٥.

(٧) لف القماط ص١٠٦.

(٨) قال ابن الحَنْبَلِيّ: كالاخفش والمُبَرِّد، انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/٢ ت: فارس.

(٩) طه: ١٣٠.

(١٠) الإسراء: ٧٩.

(١١) ديوان الحماسة لأبي تمام مختصر من شرح العلامة التبريزي ٢١٧/١.

(١٢) لم أقف عليه.

وقول الشاعر:

ما زلت من يوم بنتم والهًا دَنِفًا ذا لوعة عيش مَنْ يُبْلى بها عجب[١]

وقال صاحب التسهيل: « وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ.. الآية﴾ »[٢].

ومنْ قال: إنّ التقدير: مِنْ تأسيس أول يوم؛ فقد ردّه السُهيلي بأنه لو قيل هكذا، لاحتيج إلى تقدير الزمان، أي كما احتيج إلى تقديره في نحو: ما رأيته مُذْ أن خُلِق، ومُذْ خُلِق، أي: منذ زمان خلقه.

وقد ذكر سيبويه في كتابه ما يقتضي منعه[٣]، وما يقتضي جوازه[٤]، والجواز هو الصحيح -عند ابن الحَنْبَلِيّ- لكثرة الوارد، ولأنّ القول بذلك لا يُلزم عند محذور، فيوقف في الشواهد المذكورة مع الظواهر، ولا حاجة إلى تسليط التأويل عليها.

وقد ضعف أبو البقاء تأويل البصريين في آية سورة براءة؛ لأنّ التأسيس المقدَّر ليس بمكان حتى تكون (مِنْ) هنا لابتداء الغاية، ويدل على جوازه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٥].

وفي الدر المصون: بأنهم فرّوا من كون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وليس في كلامهم ما يدلّ على أنها لا تكون لابتداء الغاية إلا في المكان حتى يُردّ عليهم بما ذكر[٦]، وقال ابن عطية: الأحسن الاستغناء عن التقدير وإن (مِنْ أوّل) بمعنى: من مبدأ

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٣٢، وشرح التسهيل ١٣٣/٣.

(٢) شرح التسهيل ١٣٠/٣.

(٣) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٤) المصدر نفسه ٢٦٤/١.

(٥) الروم: ٤.

(٦) الدر المصون: ١٢٢/٦.

الأيام لا حاصل له[١].

والخلاف في المسألة يبحث في (مِنْ) أتكون لابتداء الغاية في المكان فقط، أم يجوز أن تكون لابتداء الغاية في الزمان أيضًا؟.

والمسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين.

وحجة من تعقب الحريريّ السماع الوارد، وهو حجة الكوفيين.

وقد مرّ أن سيبويه صرح بجواز كون (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وصرّح بمنعه.

وقال أبو حَيَّان: « وقد كثُر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمُبَرِّد وابن درستويه، وهو الصحيح »[٢].

وفي المغني: وتقع لهذا المعنى -يعني ابتداء الغاية- في غير الزمان... وفي الزمان أيضًا بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣]، وفي الحديث: « فمطِرْنا من الجمعة إلى الجمعة ».

وقال النابغة:

تُخيرِّنَ من أزمان يوم حليمة   إلى اليوم قد جُرِّبنَ كل التجاربِ[٤]

وذهب الرَّضِيّ إلى تأييد مذهب الكوفيين، قال: « والظاهر مذهب الكوفيين؛ إذْ لا مانع من مثل قولك: نِمتُ من أوّل الليل إلى آخره، وصمت من أوّل الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال »[٥].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢٧٥/٨ مع اختلاف بين النص والأصل، وقد رجعت إلى المقتضب فلم أقف فيه على رأي أبي العباس، انظر: ١٣٦/٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٤١/٢.

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) مغني اللبيب ص٤١٩ - ٤٢٠.

(٥) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٢٦٤/٤، ٢٦٥.

وجعل الزَّجَّاج، رحمه الله، (مِنْ) في قوله تعالى اسمه: ﴿مِنْ أوّل يومٍ﴾ للزمان قال: « والأصل مُند ومُذْ، هذا أكثر الاستعمال في الزمان، و(من) جائز دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض»(١).

وممن ذهب إلى أنّ (مِنْ) في الآية السابقة للزمان ابن جرير الطبري رحمه الله حيث قال: « ومن أول يومٍ، يُراد به: أول الأيام»(٢).

وأيد ابن مالك رحمه الله جواز استعمال (مِنْ) في الزمان، مستشهدًا بالقرآن والحديث وكلام العرب.

فالذي في القرآن قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾(٣)، قال الأخفش في المعاني: قال بعض العرب: من الآن إلى غدٍ.

وأمّا الأحاديث فمنها قول رسول الله ﷺ: « مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عُمالاً فقال: مَنْ يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال: منْ يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين». فقد استعملت (مِنْ) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات.

وقول عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري: « فجلس رسول الله ﷺ ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل»، وقول أنس رضي الله عنه: « فلم أزَل أُحِبُّ الدُّبّاء من يومئذٍ »؛ فهذه الأحاديث كلها في صحيح البخاري.

(١) معاني القرآن واعرابه ٢/٤٨٧.

(٢) جامع البيان ٧/٢٦.

(٣) التوبة: ١٠٨.

ومن الأشعار:

إني زعيـــــــــم يا نويـ ـقةُ إنْ أمِنــت من الرزاح
ونجوت من عَرَض المنو نِ من الغدوّ إلى الرّواح

وغيرها[١].

ويرى ابن عقيل أن استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان قياسي[٢].

وقال أبو عبيد: والعرب تضع (مِنْ) موضع (مُذْ)، يقال: ما رأيته مـن سـنة، أي: مُـذْ سنة[٣].

والنحاة مجمعون على أن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في المكان، أمـا كونهـا لابتـداء الغاية في الزمان فأيّده الكوفيون، وأوّل البصريون ما جاء من أدلـة، فقـالوا فـي آيـة سـورة التوبة: إنّ التقدير: مِنْ تأسيس أول يوم على حذف المضاف وإقامة المضـاف إليـه مقامـه، وقالوا: إن الرواية الصحيحة لبيت زهير بن أبي سلمى: « مُذْ حِجَـجٍ ومُـذْ دَهْـرِ»، أمـا فـي حين تسليمهم بالرواية فإن التقدير: مِنْ مَرِّ حجــج ومـن مـرّ دهـر، علـى حـذف المضـاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وقيل: إنّ (مِنْ) هاهنـا زائـدة، وهـو قـول أبـي الحسـن الأخفـش، فيكـون التقديـر: حججا ودهرًا[٤].

ولم يرتض هذه الطريقة في التأويل بعض العلمـاء، قـال أبـو حَيَّـان: « وتـأويل كـثرة وجوده ليس بجيّد»[٥].

(١) شرح التسهيل ١٣١/٣، وشرح شواهد التوضيح ص١٢٩.

(٢) المساعد ٢٤٦/٢.

(٣) اللسان ٤١٥/١٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٠/١.

(٥) ارتشاف الضرب ٤٤١/٢.

التقويم:

الخلاف يتعلق بدخول (مِنْ) على الزمان.

ومَرَدّ المسألة السماع.

وقد منع البصريون جعل (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وأوّلوا ما جاء في ذلك من الآيات والشعر والنثر.

وقد جَوّز جماعة من البصريين، والكوفيون، وغيرُهم استعمال مِنْ في ابتداء الغاية في الزمان، مستدلين بكثرة الوارد من ذلك، وأنّ تأويل البصريين لا يخلو من ضعف أو تكلف.

والأصل في الدخول على الزمان: منذ ومذ، ويجوز دخول (مِنْ) لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض.

وقد تبنىّ الحريريّ مذهب البصريين في المسألة وعَدّه صوابًا وغيره خطأ.

والصحيح جواز استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية في الزمان، وأنه ليس خطأ، إنما هو مذهب رآه علماء الكوفة، وبعض علماء البصرة، ومن بعدهم، رحمهم الله جميعًا، والشواهد تدلّ عليه من القرآن والحديث والشعر، وعليه فيجوز استعمال مِنْ في ابتداء الغاية في المكان وهو الأصل، ويجوز استعمالها في ابتداء الغاية في الزمان أيضًا.

(المال بين زيد وعمرو)

يرى الحريريّ الصواب أنْ يُقال: المال بين زيد وعمــرو؛ وقولهــم: المــال بيــن زيــد وبين عمرو وهمْ؛ إذْ تصبح (بين) مضافة الى مفرد، أو ما في حكمهما[1].

واستدل على رأيه بقوله سبحانه: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾[2].

والعلة فيه: أنّ لفظة (بين) تقتضي الاشتراك، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجمــوع أو ما في حكمها، كقولك: المال بينهما.

أما قوله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[3]، فإنّ لفظة (ذلك) تؤدي عن شيئين، وتنــوب مناب لفظتين، وإن كانت مفردة، ألا ترى أنك تقول: ظننــت ذلــك، فتقيــم لفظــة (ذلــك) مقام مفعولي ظننت، وتقدير الآية: مذبذبين بين الفريقين، بدلالة قولــه تعــالى ﴿لا إِلَى هَؤُلاءِ وَلا إِلَى هَؤُلاءِ﴾[4].

ونظيره لفظة (أحــد) فــي قولــه تعــالى: ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾[5]، فــإن لفظــة (أحد) تستغرق الجنس الواقع على المثنى والجمع، وليست بمعنى (واحد).

فإن اعترض معترض بقول امرئ القيس:

بين الدَّخول فحوْمَلِ[6]

قيل له: إنّ (الدَّخول) اسم واقع على عدّة أمكنة؛ فلهذا جاز أنْ يُعقّــب بالفــاء، كمــا

(١) درة الغواص ص٧٩.

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) النساء: ١٤٣.

(٤) النساء: ١٤٣.

(٥) البقرة: ٢٨٥.

(٦) المعلقات السبع للزوزني ص٧.

يُقال: المال بين الإخوة فزيدٍ، ومثله قوله تعالى: ﴿يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[١].

وإنما ذكر السّحاب وهو جمع مِنْ قِبَل الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء، وهذا النوع من الجمع يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال سبحانه: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[٢].

وكأنهم لما رأوا من وجوب تكريرها مع المضمر في مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[٣]، كرروها مع المعطوف على الظاهر، وقد خفي عليهم الفرق الواضح بين الموضعين وهو: أنّ المعطوف في الآية قد عُطِف على المضمر المجرور الذي من شرْط جواز العطف عليه عند النحويين من أهل البصرة تكرير الجارّ فيه كقولك: مررت به وبزيده.

ووافقه: الصَفَدِيّ[٤]، وأحمد مختار عمر[٥]، وأمين آل ناصر الدين[٦]، وزهدي جار الله[٧]، ومحمد العَدْنَانِيّ[٨].

ومن الأدلة التي أضافها من وافق الحريريّ: تقول المعجمات: إنّ كلمة (بين) تأتي بمعنى (وسْط)، فنقول: جلستُ بين القوم، كما نقول: وسْط القوم، فهل نقول في مثل هذه الحالة: جلستُ بين فلان وبين فُلان إلى أن نأتي على ذكر الأسماء كافة.

---

(١) سورة النور: ٤٣.

(٢) الحاقة: ٧

(٣) الكهف: ٧٨.

(٤) تصحيح التصحيف ص١٧٥.

(٥) من قضايا اللغة والنحو ص١٦٠، و ط العربية الصحيحة دليل الباحث الى الصواب اللغوي ص١٦١.

(٦) دقائق العربية ص٧٣.

(٧) الكتابة الصحيحة ص٥٢.

(٨) معجم الأخطاء الشائعة ص٤٦.

وخالفه: ابن بَرِّيّ(١)، وابن الحَنْبَلِيّ(٢)، والخَفَاجِيّ(٣)، والآلُوسِيّ(٤)، والقِنَّوْجِيّ(٥)، وعباس أبو السعود(٦).

واستدلوا على جواز تكرير (بين) بقول أعشى همدان:

بين الأشجِّ وبين قيسٍ باذخٌ   بَخْ بَخْ لوالده وللمولود(٧).

وقول عدي بن زيد:

وجعل الشمس مِصْرًا لا خفاء به   بين النهار وبين الليل قد فَصَلا(٨)

ومثله قول الطمحان:

فما انفك حتى لم يدع بين هامة   وبين مُلاحي فِرْسن تحته تُنقى(٩)

وقول ابن منقذ الهلالي:

أيُّ عيشٍ عيْشي إذا كنتُ فيه   بين هثمٍ وبين وشك رحيل(١٠).

وقول ذي الرُّمَة:

---

(١) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر على درة الغواص ص٩٠.

(٢) بحر العوّام ص١٩٧.

(٣) شرح درة الغواص ص٩٣.

(٤) شرح الطرة ص١٣٧.

(٥) لف القماط ص١٠٢.

(٦) أزاهير الفصحى ص١٠٨.

(٧) ديوانه ص١١٣، وانظر: كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير، وقد ورد شعره ضمن مجموعة باقيات الأَعْشَيْن غير ميمون بن قيس ص٣٢٣.

(٨) ديوانه ص١٥٩.

(٩) لم أقف عليه، وانظر: أبو الطمحان القيني، حياته وما تبقى من شعره.

(١٠) لم أقف عليه.

بين النهار وبين الليل من عَقَدٍ على جوانبه الأسباط والهدَبُ(١)

وقول امرئ القيس:

قعدت وأصحابي لَهُ بين ضارجٍ وبين العُذيبِ بُعْدَ ما متأمّلي(٢).

وقول الآخر:

ما بين لقمته الأولى إذا انحدرت وبين أخرى تليها قِيْد أُظفورِ(٣)

وقول ابن الزَّبير الأسدي:

جمع ابن مروانَ الأغرُّ محمدٌ بين ابن أشترهم وبين المصعب(٤)

وقول المنقري:

فاحكم بين كل بني كليب وبين القين قين بني عِقال(٥)

وقول أبي دُؤاد:

ما سلط الموت فاستطال عليهم بين فانٍ وبين حتف أُقضيه(٦)

واستدلوا بقول ابن الرومي يصف صانع الرقاق:

ما بين رؤيتها في كفه كرة وبين رؤيتها قوراء كالقمر(٧)

وقال ابن الحَنْبَلِيّ: ولقد جزم ابن بَرِّيّ(٨) بأنّ إعادة (بين) جائزة على جهة التـأكيد،

---

(١) ديوانه ص١/٢٧.

(٢) شرح ديوانه ص١٥٧.

(٣) قيل: لأم الهيثم في جمهرة اللغة ص٧٦٢، وفي اللسان بلا نسبة (ظفر).

(٤) ديوانه ص٥٩، وانظر: ديوان الحماسة لأبي تمام مختصر من شرح العلامة التبريزي ٢/٥٠٣.

(٥) للّعين المنقري، اللسان (بقي).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) ديوانه ص٣/١١١٠.

(٨) انظر: بحر العوام ص١٩٧.

كقوله تعالى: ﴿وَلا الضَّالِّينَ﴾[١]. حيث لم يكتفِ تعالى بذكر (غير)، وكقوله تعالى: ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾[٢].[٣]

فيُعلم بما تقدم أنّ إعادة (بين) لا تُفسد المعنى، ولو فسد المعنى بإعادة (بين) في قولك: المال بين زيد وعمرو، لفسد المعنى في نحو قولك: المال بيني وبين عمرو، ولا فرق بين الاسم المضمر والمظهر في ذلك.

وقوله ﷺ في خطبةٍ له: « إنّ المؤمن بين مخافتين: بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه »[٤].

وقول علي ﷺ في رسالةٍ له: « وهذه أخرى قد فعلتموها؛ إذْ حلتم بين الناس وبين الماء »[٥].

وقول ابن مَنْظُور في لسان العرب: « رأوا أن يُفرِّقوا بين المرفق من الأمر وبين المرفق من الإنسان »[٦].

وجاء في حاشية ياسين على التصريح ما نصه: « قال الدنوشري: يجوز أن يُقال: بين زيد وبين عمرو، بزيادة (بين) الثانية للتوكيد، كما قاله ابن بَرِّيّ وغيره »[٧]، وكما قال ذو الرّمّة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أمّ سالم[٨].

---

(١) الفاتحة ٧.

(٢) فصلت ٣٤.

(٣) بحر العوّام ص١٩٧.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) اللسان ١٠/١١٨ .

(٧) حاشية ياسين على التصريح ٢/١٣٥.

(٨) ديوانه ٢/٧٦٧.

والخلاف في المسألة يبحث صحة تكرار الظرف (بين) معطوفًا بين اسمين مفردين ظاهرين.

ومَرَدّ المسألة السماع.

وقد حشد الحريريّ ومَنْ وافقه ومن تعقبه الأدلة على منع التكرار أو تجويزه.

الأول: إضافة (بين) إلى المفرد أو المثنى أو الجمع.

(بين) ظرف ملازم للإضافة ما لم ينكفّ بـ(ما)، ولا يضاف من الأسماء إلا لما يدلّ على أكثر من الواحد، أو ما عطف عليه غيره بالواو، دون سائر حروف العطف؛ فلو أضيف إلى واحد وعطف عليه بالواو جاز، نحو: المال بين زيد وعمرو؛ لأنَّ الواو لا توجب ترتيبًا، والبيْنيَّة نسبة، وأقلّ ما تستدعيه منتسبان.

وإذا قيل: المال بين زيدٍ وعمرو، فقد أفدت احتواءهما عليه، واجتماعهما على مِلْكه[(١)].

و(بين) إن أضيف لمفرد وكان ضميرًا لا يدل على تعدد، وجب تكرارها مع عطف المكررة بالواو، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[(٢)]، وإن وقعت بين ضمير وظاهر وجب تكرارها، وإن وقعت بين اسمين ظاهرين فالكثير أنها لا تتكرر، بل يُكتفى بالعطف على الاسم الظاهر المضاف إليه، مع جواز التكرار للتوكيد[(٣)].

القول على بيت امرئ القيس:

بين الدخول فحَوْمل[(٤)]

(١) شَرْح المُفَصَّل ٢/١٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٥، اللسان ١٣/٦٢، الخزانة ١١/٦.

(٢) الكهف: ٧٨.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٢٥٩، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/١٣٥، والنحو الوافي ٢/٢٨٧.

(٤) ديوانه ص١٤٣.

اختلف في رواية هذا البيت، فمنهم من منع العطف بالفاء، ومنهم من خرّج رواية العطف بالفاء، فممن منع العطف بالفاء الأصمعي.

وقال العسكريّ: « تكلّم الناس في قوله: (بين الدَّخول فحومل)، ودخول الفاء في (حومل)، فقال أبو إسحاق الزّياديّ: هو (الدَّخول وحومل)، ولا يكون (فحومل)؛ لأنك لا تقول: رأيتك بين زيد فعمرو، وهذا ما سمعه الزيادي من الأصمعي، فسألت ابن دريد عن الرواية، فحكى ما قاله الأصمعيّ، لم يزد عليه »[١].

وعلة المنع أن البينية لا يعطف فيها بالفاء؛ لأنها تدل على الترتيب[٢].

وحجة مَنْ رواه بالفاء ما يلي:

الأول: أنها بمعنى (إلى)، لدخولها في الأماكن، فلا تدل على الترتيب المقتضي للتفريق، فيكون التقدير: بين الدخول إلى حومل.

وهذا الجواب مركّب في قولين؛ لأنَّ الذي يقول إنّ الفاء بمعنى (إلى) لا يشترط في مدخولها أن يكون مكانًا.

ومَنْ ذكر دخولها على المكان لا يقول إنها بمعنى (إلى)، وإنما هي عنده بمعنى الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبًا، والأوّل قول بعض البَغْدَادِيّين.

وقيل: الفاء لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار، بدليل قوله: بين الدخول فحومل، وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا.

الثاني: يجوز أن يكون المعنى: قفا نبكِ بين منازل الدخول، يريد أنّ المتعدّد الذي تضاف إليه (بين) محذوف دلّ عليه ما قبله، وقدِّر في المواضع الأربع؛ لأنَّ المعطوف شرطه غالبًا أن يحل محل موضع المعطوف عليه.

وقدّره بعضهم: بين مواضع الدَّخول، فتكون (بين) مضافة إلى متعدّد محذوف.

---

(١) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف القسم الأول ص٢٦٩.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٣٦/٢.

وأجاب بعضهم: بأنّ كُلاً من الدخول وحومل وتوضح والمقراة موضعٌ وَسيعٌ يشتمل على منازل ومواضع، فأضيف (بين) إليها لاشتماله على متعدّد تقديرًا، فلا حذف.

وعليها تكون الفاء عاطفة، وتفيد ترتيب البكاء بين منازل هذه المواضع[1].

التقويم:

تبحث المسألة تكرار (بين) معطوفة بين اسمين ظاهرين.

ومردّ المسألة السماع.

وقد ذهب الحريريّ إلى منع تكرير (بين) بين اسمين ظاهرين، ذلك أنّ لفظة (بين) تقتضي الاشتراك، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع.

ويؤيّد ما ذهب إليه الحريريّ ومَنْ وافقه: أنه بعد استعراضي مادة (ب ي ن) في القرآن الكريم مجرّدة ومع اللواصق، وهي: بينك، بينكم، بيننا، بينه، بينها، بينهم، بينها، بينهنّ، بيني؛ تبين ما يلي:

أ - ورد في القرآن سبع آيات جاءت فيها (بيْن) مع المعطوف عليه دون أن تتكرر مع المعطوف.

والآيات هي: قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالارْضِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[5]، وقوله

---

(١) الخزانة ٧/١١، وما بعدها، وانظر: شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣٨٦/٤، شرح جمل الزجاجي ٢٥٩/١، أوضح المسالك ٣٥٩/٣.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) البقرة: ١٦٤.

(٤) النساء: ١٥٠.

(٥) الأنفال: ٢٤.

تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٣].

ب - أضيفت (بين) إلى ما فوق الواحد كقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[٥]، وغيرها.

ج - تكرّرت (بين) في القرآن الكريم في حالة واحدة إذا كانت معطوفة على الضمير المخفوض، وهذا في القرآن كثير جدًا، كقوله عز اسمه: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾[٧].

د - لم أجد (بين) مكررة مع المعطوف الظاهر.

وبعد استعراضي لصحيح البخاري كاملاً، استخرجت ثلاثين موضعًا لم تتكرر فيه (بين) مقابل سبعة مواضع تكررت فيها (بين). أما صحيح الإمام مسلم فقد أحصيت سبعًا وثلاثين موضعًا، وتركت غيرها كثيرة، لم تتكرر فيه (بين)، مقابل سبعة مواضع تكررت فيها (بين)، و(بين) المكرر في البخاري جاء مرةً مع ما فوق المفرد في الحديث رقم (٨٥) وجاء في المواضع الأخرى مع المفرد. وكذا الحال في صحيح مسلم رقم (٣١١١).

(١) النحل: ٦٦.

(٢) الطارق: ٧.

(٣) الحجرات: ١

(٤) النساء: ٥٨

(٥) الكهف: ٩٦

(٦) آل عمران: ٣٠.

(٧) يوسف: ١٠٠.

صحيح البخاري:

الكتاب	رقم الحديث	الكتاب	رقم الحديث
بدء الوحي	٤	الأذان	٨٠٠
الوضوء	١٩٥	الجمعة	٩٤٦
التيمم	٣٣٧	الجمعة	١٠٤١
التيمم	٣٣٧	الجمعة	١٠٥٣ [١]
الصلاة	٣٨٧[٢]	الجمعة	١١٣٧
مواقيت الصلاة	٥٥٢	الجمعة	١١٣٨
الأذان	٥٨٢	الجمعة	١١٧٢
الأذان	٥٩٣	الجنائز	١٣٢٣
الأذان	٥٩٨	الزكاة	١٣٣٥
الأذان	٦٣٤	الزكاة	١٤٠٨
الأذان	٧١١	الحج	١٤٧٠
الأذان	٧١١	الحج	١٤٨٠
الأذان	٧٧٣		

مواضع تكرر (بين):

الكتاب	رقم الحديث	الكتاب	رقم الحديث
العلم	٨٧	الصلاة	٤٧٤

(١) تكررت (بين) أربع مرات.

(٢) في هذا الحديث جاءت (بين) في ثلاثة مواضع.

العلم	١١٤	الأذان	٧١١
الصلاة	٤٥٤	الأذان	٧٣٩
الصلاة	٤٦٠		

صحيح مسلم: الأحاديث التي لم تتكرر فيها (بين):

الكتاب	رقم الحديث	الكتاب	رقم الحديث
الإيمان	٢٠	الزكاة	١٠٦٠
الإيمان	١٦١	الزكاة	١٠٦٤
الإيمان	١٦٢	الصيام	١١٠٨
الإيمان	١٦٧	الحج	١٢١١
الإيمان	١٧١	الحج	١٢١٣
الإيمان	٢١٦[١]	الحج	١٢١٥
الطهارة	٢٢٣	الحج	١٢٣٩
الصلاة	٣٨٩	الحج	١٣٩٠
الصلاة	٤٧١	النكاح	١٤٠٦
الصلاة	٥٠٩	النكاح	١٤١٩[٢]
المساجد ومواضع الصلاة	٣٨٩	القسامة والمحاربين ...	١٦٧٩
المساجد ومواضع الصلاة	٥٧٩	الأشربة	١٩٨٦
المساجد ومواضع الصلاة	٥٩٨[٣]	الأشربة	١٩٨٩

(١) تكررت (بين) في ثلاثة مواضع في هذا الحديث.

(٢) تكررت (بين) في موضعين في هذا الحديث..

(٣) تكررت (بين) في موضعين في هذا الحديث.

المساجد ومواضع الصلاة	٦٢٧	الفضائل	٢٢٩٨
صلاة المسافرين وقصرها	٥١٢	الفضائل	٢٢٩٩
صلاة المسافرين وقصرها	٧٣٨	الفضائل	٢٣٠٧
صلاة المسافرين وقصرها	٧٤٧		

الأحاديث التي تكررت فيها (بين) مع المعطوف في صحيح مسلم:

الكتاب	رقم الحديث
الإيمان	٨٢
الإيمان	٨٣
الإيمان	١٦٢
الصلاة	٤١٨
الصلاة	٤٤٩
المساجد ومواضع الصلاة	٦٨٢
الإيمان	١٦٤٩

و(بين) تقتضي تعدد ما تضاف إليه، فهي تشبه الفعل تخاصم في تعدد فاعلها؛ إذ تقتضي أمرين فصاعدًا، فلا يصح أنْ نقول تخاصم زيدٌ وتخاصم عمرو، فكما لا يُقال ذلك؛ لا يُقال المال بين زيد وبين عمرو؛ لأنَّ (بين) تضاف لاثنين أو أكثر، وعمرو مفرد.

ومَنْ خالف الحريريّ استدلّ بالحديث، وشعر العرب الموثوق بعربيتهم وكلامهم، وعِلّة تكرار (بين) عندهم التوكيد.

ومن الصعب أن نحكم بخطأ هذا العدد الكبير من الشعراء الذين جاء في شعرهم تكرار (بين)، كما أستبعد الضرورة التي تلجئهم في الشعر إلى التكرار؛ لأنّنا لو قلنا بذلك

فهل نقول: إنّ الأحاديث النبوية وكلام صحابة رسول الله ﷺ في الصحيحين كانت ضرورة؟

وقد تكررت (بين) مضافة إلى مفرد، وهو الأكثر، وإلى أكثر من مفرد، وهو نادر.

وليس لنا أن نردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، ولكن غاية ما لنا في ذلك أن نتخيّر إحداهما فنقوّيها على أختها.

فلغة عدم تكرار (بين) أحكم رواية ودراية، وأشيع من أختها، والواجب استخدامها.

فلو كرّر (بين) شاعر أو ساجع لم يكن ملومًا، لكنه لم يصب أجود اللغتين[1].

وقد أخذ الحريريّ باللغة الأكثر والأشيع وعدّها صوابًا، وعدّ اللغة الأخرى وهمًا.

ولا مانع من تكرار (بين) ما دامتْ مستوفية شرطها، وهو الإضافة إلى متعدِّد.

---

(١) انظر: الخصائص ٢/١٠ - ١٢.

(اجتمع فلان وفلان، فلان مع فلان)

يرى الحريريّ أن يقال: اجتمع فلان وفلان، لا فلان مع فلان[١].

واستدل بأن لفظة (اجتمع) على وزن (افتعل)، وهذا النوع من وجوه (افتعل)، مثل: اختصم، واقتتل؛ وما كان على وزن (تفاعل) مثل: تخاصم، وتجادل يقتضي وقوع الفعل متعددا، فمتى أُسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين، لزم أن يُعطف عليه الآخر بالواو؛ لأن صيغة الفعل ومعنى الواو الدال على الاشتراك قد تجانس من هذا الوجه.

ولم يجز استعمال لفظة (مع) في هذا الموضع؛ لأن معناها المصاحبة وخاصيتها أن تقع في المواطن التي يجوز أن يقع الفعل فيها من واحد.

وفرّق النحويون بين الواو و(مع) فقالوا: إذا قال القائل: أجاء زيد وعمرٌو كان إخبارا عن اشتراكهما في المجيء على احتمال أن يكونا جاءا في وقت واحد، أو سبق أحدهما.

فإن قال: جاء زيدٌ مع عمرو كان إخبارا عن مجيئهما متصاحبين، وبطل تجويز الاحتمالين الآخرين.

فأما مجيء (مع) في الموطن الذي يقتضي أن يكون فيه الفعل لأكثر من واحد فذكرها فيه خلف من القول وضرب من اللغو، ولذلك لم يجز أن يقال: اصطحب زيدٌ وعمرٌو معًا.

ووافقه: الصفدي[٢].

وخالفه: ابن بريّ[٣]، وابن منظور[٤]، وابن الحنبلي[٥]، والخفاجي[٦]،

---

(١) درة الغواص ص٣٤.

(٢) تصحيح التصحيف ص٨٤.

(٣) حواشي ابن بري وابن ظفر ص٤٩.

(٤) تهذيب درة الغواص ص١٤٨.

(٥) بحر العوام ص١٨٨.

(٦) شرح الدرة ص٥١.

والآلوسي[١]، والقنوجي[٢]، والعدناني[٣].

واستدلوا بقولهم: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو، واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمرًا، واستوى الماء والخشبة، و(واو) المفعول معه هي بمعنى (مع)، ومقدّرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، كذلك يجوز: استوى الماء مع الخشبة، و(استوى) في هذا مثل (اختصم في أن المساواة تكون بين اثنين فصاعدًا.

قال ابن الحنبلي: يؤنس قول ابن بريّ قول مُلاّ زاده الخطّائي تلميذ السعد التّفْتَازَانِيّ في قوله في المطول: أي مع كلمة أخرى صوحبت معها من أنه يُقال: صاحب زيد مع عمرو، فإن في هذا كما ترى استعمال (مع) فيما ليس من مظانّها، ، وإن لم تكن مستعملة في موضع الواو التي تعطف أحد فاعلي فِعْل وضع للمشاركة بين اثنين فصاعدا الفعل الآخر، بناءً على أن (صاحَبَ) من باب المفاعلة الذي وضعه للمشاركة بين اثنين لا يعطف أحدهما على الآخر، ولكن ينصب بعده، أو بين أكثر منها.

وقال ابن مالك في التسهيل: « تختص الواو بعطف ما لا يستغني »[٤]، قال ابن عقيل في شرحه نحو: « هذا زيدٌ وعمرٌو، وإخوتك زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ نجباء، وسواء عبد الله وبشر، وأجاز الكِسَائِيّ في ظننت عبد الله زيدًا مختصمين، ثم والفاء وأو، وأوجب البصريون والفراء الواو، وقال الفرَّاء: رأيت أنه دخل عليه أن يقول: اختصم عبد الله فزيد »[٥].

وقالوا: إنَّ المطرزي أجاز في كتابه المغرب في ترتيب المعرب ما أنكره الحريريّ[٦].

والخلاف يبحث جواز حلول (مع) مع الفعل الذي يفيد الاصطحاب محل الواو أو عدمه.

ومرد المسألة القياس.

---

(١) شرح الطرة ص٣٤.

(٢) لف القماط ص٧٩.

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص٥٧.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٤٧.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٤٥، مع اختلاف في عبارة التسهيل وقول الفرَّاء.

(٦) لم أقف عليه.

أولا: مع:

« (مع) ظرف بلا خلاف، عادم التصرف، معرب، لازم النصب، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني »(١).

قال الراغب: « (مع) يقتضي الاجتماع إما في المكان نحو: هما معا في الدار، أو في الزمان، نحو: ولدا معا، أو في المعنى، كالمتضايفين، نحو: الأخ والأب، فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه »(٢).

وقد ذكر أئمة النحو أن معناها (المصاحبة)(٣)، وجاءت الواو التي ينصب الاسم بعدها بمعنى (مع).

قال ابن مالك: « فإن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف، وفي مواضع يصلح فيها. والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين:

أحدهما: ترك فيه العطف لفظا ومعنى.

الثاني: استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ.

فمن الأول قولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل »(٤).

ثانيا: واو العطف:

قال ابن هشام: « أما الواو فلمطلق الجمع، فتعطف متأخرا في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾(٥)، ومتقدما نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾(٦)،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٢.

(٢) المفردات ص٤٧٠.

(٣) انظر: شَرْح المُفَصَّل ٢/١٢٨، وانظر: المساعد ١/٥٣٥، والارتشاف ٢/٢٦٧، ومغني اللبيب ص٤٣٩، وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٥١.

(٥) الحديد: ٢٦.

(٦) الشورى: ٣.

ومصاحبا نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾[١] ».[٢]

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما، منها: « عطف ما لا يستغني عنه، كاختصم زيد وعمرو، واشترك زيد وعمرو، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب »[٣].

قال ابن مالك:

واخصص بها عطف الذي لا يغني   متبوعه كاصطف هذا وابني

التقويم:

الخلاف في جواز حلول (مع) مع الفعل المفيد الاشتراك محل الواو أو عدمه.

ومرد المسألة القياس.

وقد اختار الحريري الواو مع الفعل المقتضي الاشتراك ولم يأب غيره ما ردّه.

والظرف (مع) يفيد الاجتماع في المكان أو الزمان، كما يفيد المصاحبة.

و(الواو) تفيد مطلق الجمع، وعطف ما لا يستغني عنه.

وإذا وحّدنا الفعل قلنا: جاء زيدٌ وعمرٌو إلى الدار؛ فالمجيء وقع من كليهما دون معرفة بالترتيب، وإذا قلنا: جاء زيدٌ مع عمرٍو إلى الدار فالمجيء وقع من كليهما، مع إفادة المصاحبة في وقت واحد.

وإذا كان الفعل مما يقتضي الاشتراك فقلنا: اجتمع زيدٌ وعمرٌو، واختصم زيدٌ وعمرٌو، لم نعلم أيهما البادئ بالاجتماع أو الخصام، لكننا نقرّ أنهما اجتمعا واختصما.

أما إذا قلنا: اجتمع زيدٌ مع عمرٍو، واختصم زيدٌ مع عمرٍو، وتناقش زيدٌ مع عمرو؛ ففي المثال الأول والثالث أن قاصد الاجتماع مع الآخر والبادئ في المناقشة هو زيدٌ،

(١) العنكبوت: ١٥.

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٥٦.

(٣) مغني اللبيب ص٤١٤.

وفي المثال الثاني لا نعلم من بدأ بالخصام، لكننا لا نشك أنّ الاجتماع تمّ والاختصام وقع، والنقاش احتدم.

فهذا يقضي أنّ (مع) تفيد الجمع والمصاحبة، والواو تفيد الجمع فقط، و(مع) بهذا تكون أعمّ من الواو، والواو أخصّ، فيصح إذا أردنا مطلق الجمع أن يحل أحدهما محل الآخر، يقال: اختصم زيدٌ وعمرو، أو اختصم زيد مع عمرو، أو جاء زيد وعمرو، أو جاء زيد مع عمرو، وإذا أردنا المصاحبة فلا نأتي إلا بالظرف (مع) فنقول: استوى الماء مع الخشبة.

وهذا كله قياس معارض لهذا القياس، وليس ثَمَّ ما يدفعه أو ينقضه، وليس كل ما نستعمله ورد به سماع.

ولا مانع مما ردّه الحريريّ، وما عده خلفا من القول لا يمتنع في قياس العربية، وما ذكره المتعقبون بأن (صاحَبَ) يأتي معها (مع) لا يعتدّ به، فـ(صاحَبَ) لا يستعمل إلا متعديا إلى المفعول الثاني بنفسه، وليس مسبوقا بمع ولا بالواو، وما استدلّوا به من شرح التسهيل دليل للحريري لا لهم، وقول الكِسَائِيّ توقف فيه الفَرَّاء.

المطلب السادس

العدد

(مَوْحد، ومثنى، ومثلث، ومربع)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: جاءوا موْحد ومَثْنى ومثلْث ومربع، لا واحدًا واحدًا، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة(١).

واستدل بأنّ العرب عدلت بهذه الألفاظ إلى هذه الصيغ لتستغنى بها عن تكرير الاسم، ويدلُّ معناها على ما يدلّ مجموع الاسمين عليه

وقد فُسِّر قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(٢)، أي: لينكح كلٌّ منكم ما طاب له من النساء، إن شاء اثنتين اثنتين أو ثلاثًا ثلاثًا، أو أربعًا أربعًا، وليس انعطاف بعض هذه الأعداد على بعض انعطاف جمع، وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾(٣).

وقد اختلف أهل العربية فيما نطقت به العرب من هذا البناء، فقال الأكثرون: إنهم لم يتجاوزوا رُباع إلاّ إلى صيغة عُشار لا غير، كما جاء في شعر الكميت:

فلم يستريثوك حتّى رَمَيـ ـتَ فوق النّصال خِصالاً عُشارًا(٤)

وروى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء مُتّسِقًا إلى عُشارَ، وأنشد عليه ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه:

ومشى القوم إلى القو م أحادًا وأُثْنَى
وثُلاثًا ورُباعًا وخماسًا فاطّعَنّا
وتُساعًا وعُشارًا فأصبنا وأُصِبنا(٥).

(١) درة الغواص ص٢٠٠.

(٢) النساء: ٣.

(٣) فاطر: ١.

(٤) لم أقف عليه في ديوانه وانظر: الخزانة ١/١٧٠.

(٥) انظر: الخزانة ١/١٧٠.

ووافقه: الصَفَدِيّ[١].

وخالفه: ابن ظفر[٢]، وابن الحَنْبَلِيّ[٣]، والخَفَاجِيّ[٤]، والآلُوسِيّ[٥]، والقِنَّوْجِيّ[٦].

وقد ردوا عليه بقولهم: قوله: « والصواب » تجوّز، ولو قال: والفصيح تحقق، وقد أقام الشاعر (أحاد) مقام (واحد)، قال الشاعر:

مَنَتْ لك قبل أن تلاقيني المنايا أُحادَ أحادَ في الشهر الحلال[٧]

أما تخطئة الحريريّ مَنْ يقول: قدم الحاجُّ واحدًا واحدًا فهو مُخِلٌ من وجهين:

الأول: أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي بلفظها مكررًا مطردةً من واحدٍ إلى عشرة، بخلاف ما استعمل منها على فُعال ومَفْعَل، فإنه لم يثبت اطراده بناءً منه على أنهما مسموعان من واحد واثنين وثلاثة وأربعة.

ومفعلٌ مسموع من خمسة، خلافًا للكوفيين والزَّجَّاج؛ إذْ أجازوا كلا الوزنين من البواقي قياسًا على ما سمع، وإنما قال: إلى عشرة؛ إذْ لا خلاف أنّ ما فوقه مكرر اللفظ كما جزم هو به أيضًا، وقد ذكره الحديثي.

الثاني: قول أبي جعفر الغرناطي[٨]: إذا قلت: جاء القوم ثُلاث فُهِم العدد والتقسيم، ولا يفهم من ثلاثة إلا العدد، فإنْ أردت التقسيم كررت، فقلت: جاء القوم ثلاثة ثلاثة،

---

(١) تصحيح التصحيف ص٥٧٣.

(٢) الحواشي ص١٨٩، ١٩٠.

(٣) عقد الخلاص ص٢٤٣.

(٤) شرح الدرة ص١٩١.

(٥) شرح الطرة ص ٤٥٢ .

(٦) لف القماط ص١٤٠.

(٧) لم أقف على قائله وانظر شرح المفصَّل لابن يعيش ١/٦٢.

(٨) لم أقف عليه.

هذا ما ذكره، فإنْ قلت: هل من فائدة لعُدولهم عن ثلاثة ثلاثة إلى ثُلاث ومثلث؟ قلت: نعم، هي رفع اللبس، فقد جزم الحديثي أيضًا بأنّ ثلاثة ثلاثة في المثال، وإنْ كان معناه انقسام الجملة على هذه الصفة لكن يحمل اسم العدد أيضًا؛ إذْ هو أصله.

وتخطئة الخواص في استعمال واحدًا واحدًا إلى آخر ما ذكره للدلالة على التكرير خطأ؛ لأنّه مقيس كثير في كلام العرب.

وعلى ما سبق **فإنّ الخلاف** في استعمال ألفاظ الأعداد مكررة بدل فُعال ومَفعل عند قصد التكرار.

وهذه الأوزان تستعمل في الأعداد المعدولة عن الأصل.

ومعنى العَدْل: أنْ تلفِظ ببناءٍ وأنت تُريد بناءً آخر(١).

وقد اتفق النحاة على مجيء العدد من واحد إلى أربعة على فُعال ومَفْعل، وجاء (فُعال) من عشرة في قول الكميت، وشاهده (عُشارا).

وسمع عنهم أنهم قالوا: مخْمس قال الشاعر:

هنيئًا لأرباب البيوت بُيُوتهم ولِلآكلين التمر مَخْمس مخمسا(٢)

واختلف: هل يُقاس عليها سُداس ومَسْدس، وسُباع ومَسْبع، وثمان ومَثْمن، وتُساع ومَتْسع، أم لا؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون؛ لأنّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

والثاني: نعم، وعليه الكوفيون، والزَّجَّاج؛ لوضوح طريق القياس فيه.

الثالث: يُقاس على ما سمع من (فُعال) لكثرته، دونَ مفعل؛ لقلته.

وذهب الرَّضِيّ إلى استعمال ما كان على وزن (فُعال) من واحد إلى عشرة مع يائي النسب، نحو الخماسي، والسداسي، والسباعي، والثماني، والتساعي.

---

(١) اللمع لابن جني ص٢١٧.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣١٨/١.

وذكر أبو حَيَّان أنّ سداس وما بعده مسموع، حكى أبو عمرو وإسحاق ابن مرار الشيباني: موْحد إلى معشر، وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل ويعقوب ابن السِّكِّيت: أحاد إلى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز: لا نعلمهم قالوا فوق رباع، فمن علم حجة عليه[1].

« ودرستْ لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه المسألة وأقرّت أنّ (وُحاد ومَوْحِد) معدولٌ بهما عن واحدٍ واحدٍ وما يشبهه، وهذا العدول لا يمنع من الأصل؛ لأنَّ استعمال المعدول والمعدول عنه جائز، كما في عامرٍ وعمر، ولهذا قَرّرت اللجنة أنّ التعبير وما يشبهه صحيح، ووافق مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورة عام ١٩٧٣م. على قرار لجنة الأصول »[2].

والعِلّة في تكلم العرب بالاسم المعدول، لقصد التوكيد والمبالغة،كما قالوا في النداء: يا فُسق، ويا غُدَر[3].

وجاء في التبصرة والتذكرة: أنّ الفرق بين مثنى واثنين إلى عشرة: أنّ في هذا العدل زيادة معنى ليست في الأصل...، وليس هذا المعنى في الأصل؛ لأنك إذا قلت: جاءني قومٌ ثلاثةٌ، أو قومٌ عشرةٌ، فقد حصرت عِدَّة القوم بذلك: ثلاثة وعشرة، فإذا قلت: جاؤوني رُباعَ وثُناءَ فلم تحصر عدتهم، وإنما تريد أنهم جاؤوك أربعةً أربعةً، أو اثنين اثنين سواء[4].

التقويم:

الخلاف في استعمال ألفاظ الأعداد مكررة بدل (فعال) و(مَفْعل) من خمسة إلى تسعة، واستعمال الألفاظ المعدولة من واحد إلى أربعة دون الأصل.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

(١) شرح الرَّضِيّ على الكافية ١/١١٤، وهمع الهوامع ١/٨٣.

(٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص١٤.

(٣) اللمع ص٢١٧ حاشية (١).

(٤) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٥٦٠ وما بعدها.

ومعنى مثنى وثلاث ورُباع بمعنى: اثنان اثنان، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فما جاء على (فُعال أو مَفعل) فهو اختصارٌ للفظ الأصل، وقد أقر مجمع اللغة استعمال العدد
٣ الأصل كالمعدول عنه في العدد واحد وما أشبهه، وعليه فيجوز استعمال العدد الأصل والمعدول عنه.

وقد ذهب الحريريّ إلى تخطئة من استعمل أصل العدد دون معدوله.

٦ أما هل يُقاس على الأعداد من واحد إلى أربعة الأعداد من خمسة إلى تسعة؟ ففيه خلاف عند أهل العربية.

(ثلاثة الأثواب، الثلاثة الأثواب)

اختار الحريريّ أنْ يُعرّف الأخير من كل عدد مضاف فيُقال: ما فعلت ثلاثة الأثواب، وفيم انصرفت ثلاثمائة الدرهم، لا: ما فعلت الثلاثة الأثواب[١].

واستدل بقول ذي الرمة:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى   ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع[٢]

أما العلة في وجوب تعريف الثاني: فلأنه لما لم يكن بدٌّ من دخول آلة التعريف في هذا العدد، رأوا أنهم لو عرفوهما جميعًا فقالوا: الثلاثة الأثواب لتعرّف الاسم الأول بلام التعريف وبالإضافة الحقيقية، ولا يجوز أن يتعرف الاسم من وجهين.

ولو أنهم عرفوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأنَّ إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرّفه، وإضافته إلى النكرة تنكره، فلم يبق إلا أن يعرف الثاني ليتعرف هو بلام التعريف، ويتعرّف الأول بإضافته إليه فيحصل لكل واحد منهما التعريف من طريق صاحبه.

فإنْ اعترض معترض وقال: كيف عرف الاسم الأول في العدد المركب كقولهم: ما فعل الأحد عشر ثوبًا؟

فالجواب عنه: أنّ الاسمين إذا ركّبا تنزلا منزلة الاسم الواحد، والاسم الواحد تلحق لام التعريف بأوله فكما يُقال: ما فعلت التسعة؟ يقال: ما فعلت التسعة عشر؟

وأما قولهم: الأحد عشر الثوب فلا يلتفت إليه؛ لأنّ المميز لا يكون معرَّفًا بالألف واللام.

وقد تبع: ابن قتيبة[٣].

وقد ذهب إلى اختيار الحريريّ؛ لأنّه الفصيح والمجمع عليه: أبو الخضر منسي[٤]،

(١) درة الغواص ص١٢٥.

(٢) ديوانه ص٢/١٢٧٤.

(٣) أدب الكاتب ص١٨٩، ١٩٠.

وأحمد مختار عمر(١)، وصلاح الدين الزعبلاوي(٢)؛ ولم يخطئوا الرأي الآخر.

وخالفه: الخَفَاجِيّ(٣)، والقِنَّوْجِيّ(٤)، والآلُوسِيّ(٥)، والعَدْنَانِيّ(٦).

واستدلوا بما جاء في التسهيل: « إذا قُصد تعريف العدد أدخل حرفه على الآخر إنْ كان مضافًا، أو عليهما شذوذًا لا قياسًا؛ خلافًا للكوفيين »(٧).

وهل يصح أن يقال: الألف درهم بتعريف المضاف فقط؟ حكى ابن عصفور جوازه، وهو قبيح، لإضافة المعرفة فيه إلى النكرة.

أمّا قول الحريريّ: « ولا يجوز أن يتعرّف الاسم من وجهين »؛ فهذا وإن اشتهر ليس بمسلّم رواية ودراية، قال الرَّضِيّ: « لا مانع من اجتماع تعريفين مختلفين نحو: زيدُنا ويا زيدَنا، اجتمع تعريف العلمية والإضافة ».

وقد ورد حديثان عن النبي ﷺ الشاهد فيهما: « .. وأتى بالألف دينار »، و« ثم قرأ العشر آيات ».

والخلاف في المسألة يبحث تعريف الأخير من كل عدد مضاف، وتعريف الاسمين

---

(٤) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ص٣٣.

(١) من قضايا اللغة والنحو ص١٦٠.وفيه أنّ المجمع اللغوي تبنى مؤخرًا الحكم بصحة إدخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه بورود مثله في الحديث، وإجازة بعض النحاة له كابن عصفور.

(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين ص٧٢.

(٣) شرح الدرة ص١٣٥.

(٤) لف القماط ص١١٢.

(٥) شرح الطرة ص٩٨.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص٥٠.

(٧) شرح التسهيل ٤٠٨/٢. وفي عبارة الخَفَاجِيّ سقط، وتمامه: أدخل حرفه عليه وإن كان مفردًا غير مفسَّر أو مفسّر بتمييز وعلى الآخر.

المركبين.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

قال ابن السِّكِّيت: « قال الكِسَائِيّ: إذا أدْخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فنقول: ما فعلت الأحد العشر الألف الدرهم.

والبصريون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحد عشر ألف درهم.

ويقولون: هذه خمسة أثواب، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: هذه الخمسة الأثواب، وإنْ شئت، قلت: خمسة الأثواب، وإن شئت قلت: الخمسة الأثواب، وأجريتها مُجرى النعت »[١].

فابن السِّكِّيت يجيز تعريف المضاف والمضاف إليه، فيجري المضاف إليه مُجرى النعت، كما يجيز تعريف الاسمين المركبين بناء على الرواية.

وأجاز سيبويه خمسة الأثواب، وستة الأجمال[٢].

وأنكر المُبَرِّد مَنْ يقول: أخذت الثلاثة الدراهم، وأخذت الخمسة العشر الدرهم.

قال: « وعلة من يقول هذا الاعتلالُ بالرواية؛ لا أَنَّه يُصيب له في قياس العربية نظيرًا.

ومما يُبطل هذا القول أنّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافية، فرواية برواية، والقياس حاكم بَعْدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيدٍ؛ لأنّ الغلام معرَّف بالإضافة.

وقد اجتمع النحويون على أنّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على مَنْ خالفه منهم، فإنْ أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب »[٣].

---

(١) إصلاح المنطق ص٣٠٢.

(٢) الكتاب ٢٠٦/١.

(٣) المقتضب ١٧٣/٢.

قال: « وأمّا قولهم: الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنّ خمسة عشر بمنزلة حضرموت، وبعلبك وقالي قلا، وأيدي سبأ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسمًا واحدًا »[١].

حجة الكوفيين:

حجتهم السماع، وما رواه الكِسَائِيّ، وقاسوا ما ورد على الحسن الوجه[٢].

أما الرواية فقد ردّ عليهم المُبَرِّد فيما سلف، وقيل: إنهم استدلوا بقول عرب غير فصحاء؛ لأنّ المضاف في (الحسن الوجه) صفة، والمضاف إليه يكون منصوبًا أو مجرورًا »[٣].

وقيل في الردّ عليهم: « لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجه)؛ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينهما وبين الألف واللام أصلاً »[٤].

ودخول الألف واللام على جزئي العدد المركب قياسي عند الكوفيين والأخفش، ودخول الألف واللام على جزئي العدد المركب والتمييز قياس عند بعض الكوفيين[٥].

وذهب ابن مالك[٦]، والرَّضِيّ[٧] إلى شذوذ الأول، وهو قولهم: الثلاثة الأثواب، وإلى ضعف الثاني، وهو قولهم: الأحد العشر درهمًا، وعلى قبح الثالث، وهو دخول الألف على التمييز مع المركب المعرّف.

---

(١) المقتضب ٢/١٧٤.

(٢) شرح الرَّضِيّ ٣/٣١٠.

(٣) شرح المفصل ٢/١٢٢، والخزانة ١/٢١٣.

(٤) شرح جمل الزَّجَّاجِيّ ٢ /٣٧.

(٥) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٣١٠.

(٦) شرح التسهيل ٢/٤٠٨.

(٧) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٣١٠.

وذهب ابن عصفور إلى أنّ الألف واللام في التمييز في قولهم الأحد العشر الدرهم قبيح جدًا، وخرّجه على زيادة الألف واللام، وخطأ قولهم: الثلاثة الرجال[١].

وتأوّل أبو حَيَّان قولهم: الخمسة الأثواب على تقدير: الخمسةُ خمسة الأثوابِ، فحذف (خمسة) وبقي (أثواب)، وعلى إعرابه كحاله لو كان (خمسة) ملفوظًا بها[٢].

التقويم:

الخلاف في دخول الألف واللام على الأخير من كل عدد مضاف، وعلى الجزء الثاني من العدد المركب.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، حيث لم يُجزِ أهل البصرة الأول والثاني، وأجازهما الكوفيون وقاسوا عليهما.

وقد اختار الحريريّ في هذه المسألة مذهب البصريين.

وما ذهب إليه الكوفيون في المسألة الأولى شاذ لا يُقاس عليه، وبعض العلماء خطأه، أما رأيهم في المسألة الثانية فهو ضعيف، وقد أُتوا مِنْ قِبل النقل عن غير الفصحاء فيما قيل.

وتأوّل البصريون ما سمع من قولهم: الثلاثة الأثواب على زيادة الألف واللام في الأول.

وتأوّل أبو حَيَّان ذلك على تقدير: الثلاثةُ ثلاثة الأثواب فتحذف (ثلاثة) ويبقى (أثواب) على إعرابه.

وأجاز الرَّضِيّ استعمال الثلاثة الأثواب لورود السماع به[٣].

(١) شرح جمل الزَّجَّاجِيّ ٢/٣٨.

(٢) الارتشاف ١/٣٦٦.

(٣) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٢٨٧.

وما ذهب إليه الحريريّ في المسألة هو الأشهر، ويُقاس عليه غيره، وأنّ تعريف
المضاف شاذ لا يقاس عليه، ومن ذهب إلى تجويزه اعتمد على الرواية والدراية؛ فالرواية
٣ قد طُعِن فيها، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به، وأما حملهم إياه على
(الحسن الوجه) فقد رُدّ عليهم فيه.

(ثلاثة أشهر، وثلاثة شهور)

اختار الحريريّ أن يُقال: ثلاثة أشهر، وسبعة أبحر؛ لا: ثلاثة شهور، وسبعة بحور(١).

واستدل على سبب أخذه بهذا الرأي بأنه ليتناسب نظم الكلام، ويتطابق العدد والمعدود؛ لما جاء في القرآن: ﴿فَسِيحُوا فِي الارْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾(٢). وفيه أيضًا: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾(٣).

كما أنّ العدد من الثلاثة إلى العشرة وضع للقلة فكانت إضافته إلى مثال الجمع القليل المشاكل له أليق به، وهي: أفعال، أَفْعُل، أفْعِلة، فِعْلة؛ وهذا الاختيار في إضافة العدد إلى جمع القلة مطّرد في هذا الباب.

وإذا كان المعدود مما لم يُبْن له جمع قلة، فيضاف إلى ما صيغ له من الجمع على تقدير إضمار (مِنْ) البعضية فيه، كقولك: عندي ثلاثة دراهم، وصليت في عشرة مساجد، أي: ثلاثة من الدّراهم، وعشرة من المساجد.

فإن اعترض سائل بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٤). فيقول: كيف أضاف الثلاثة إلى قروء، وهي جمع الكثرة، ولم يُضفها إلى الأقراء التي هي جمع قلة؟

فالجواب عنه: أنّ المعنى في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٥)، أي: ليتربّص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء، فلما أسند إلى جماعتهنّ ثلاثة،

---

(١) درة الغواص ص٢٢٣.

(٢) التوبة: ٢.

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) البقرة: ٢٢٨.

(٥) البقرة: ٢٢٨.

والواجب على كل واحدة منهن ثلاثة أتى بلفظة (قروء)؛ لتدل على الكثرة المرادة والمعنى الملموح.

ووافقه: ابن مَكِّيّ الصِّقِلِّيّ[1]، وابن هِشَام اللَّخْمِيّ[2]، والصَفَدِيّ[3].

وخالفه: ابن بَرِّيّ[4]، والخَفَاجِيّ[5]، والآلُوسِيّ[6]، والقِنَّوْجِيّ[7].

واستدلوا على مذهبهم بأنّ ما ذهب إليه المُصَنِّف من إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى جمع القلة وإن كان له جمع قلة فإن لم يكن له أضيف إلى جمع الكثرة وقُدّرتْ فيه (مِنْ) التبعيضيَّة، والتحقيق خلافه من وجوه:

أ – أنّ جمع الكثرة يستعمل فيما دون العشرة حقيقة، وإنما ينفرد بالإطلاق على ما فوقها كما اختاره المحققون من النحاة والأصوليين[8].

ب – أنه ينسلخ عنه قيد الكثرة فيعم كما اختاره الرَّضِيّ فلا يقدّر فيه ما ذكر، على أنّ كون الإضافة تأتي على (مِنْ) التبعيضية رأي السِّيرَافِيّ، وتابعه: الزَّمَخْشَرِيّ في سورة

(١) تثقيف اللسان ص٢٩٨.

(٢) المدخل إلى تقويم اللسان ص١٤٢.

(٣) تصحيح التصحيف ص١٩٩.

(٤) حواشي ابن بَرِّيّ وابن ظفر ص٢٠٦.

(٥) شرح الدرة ص٢١١.

(٦) شرح الطرة ص١٩٢.

(٧) لف القماط ص١٤٨.

(٨) قال الإسنوي: «واعلم أنه لا فرق عند الأصوليين والفقهاء بجمع القلة كأفلس أو بجمع الكثرة كفلوس على خلاف طريقة النحويين»، وجاء في فواتح الرحموت: «فائدة: لافرق عند قوم من الفقهاء وأهل الأصول بين جمع القلة وجمع الكثرة، وإنْ صَرَّح به النحاة». انظر: شرح الكوكب المنير ١٤٣/٧.

لقمان[١]، وفيه كلام.

وفي توجيه قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٢].

ذكر ابن الأَنْبَارِيّ أنّ القرء من الأضداد، يكون للطهر ويكون للحيض[٣]، فجمع القرء للطهر (قروء) وعليه قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

وكذلك قول الأعشى:

لما ضاع فيها من قروء نسائكا[٤].

وجمع (القرء) للحيض: (أقراء)، ومنه قول النبي ﷺ: « دعي الصلاة أيام أقرائك».

وقد جاء في الدرّ المصون في هذه الآية أربعة أوجه:

أحدها: أنه لما جمع المطلقات جمع القروء؛ لأنَّ كل مطلقة تتربص ثلاثة أقراء فصارت كثرة بهذا الاعتبار.

الثاني: أنه من باب الاتساع ووضع أحد الجمعين موضع الآخر.

الثالث: أنّ (قروءًا) جمع قَرْءٍ، بفتح القاف، فلو جاء على (أقراء) جاء على غير قياس؛ لأنَّ (أفعالاً) لا يَطَّرِدُ في (فَعْل) بفتح الفاء.

الرابع: وهو مذهب المُبَرِّد[٥]، أن التقدير: ثلاثة من قروء، فحذف (مِنْ)، وأجاز

---

(١) لم أجد في الكشاف هذا التأويل، وانظر: ٣١/٢١٥.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) الأضداد ص٢٧.

(٤) ديوانه ص١٢٧.

(٥) انظر: المقتضب ٢/١٥٧.

ثلاثة حمير، وثلاثة كلاب، أي: من حمير وكلاب[١].

ولم يجب صاحب الأصل بهذا -أي الوجه الرابع في توجيه الآية- لأنَّ إضافة العدد بتقدير (مِنْ) عنده إلى جمع الكثرة إنما هي إذا لم يبن للمعدود جمع قلة، وله هنا جمع قلة، كما سمعت آنفًا، ولعلّ المُبَرِّد لا يشترط ذلك، ولذا أجاب به.

وعلى ما سبق **فالخلاف في** إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع الكثرة.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

أ - حكم إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع القلة دون جمع الكثرة[٢].

قال المُبَرِّد: « فإذا كان الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه، فقلت: ثلاثة أغلمة، وأربعة أحمرة، وثلاثة أفلس، وخمسة أعداد »[٣].

وحق إضافة أدنى العدد إلى الجمع القليل؛ ليشاكله ويطابق معناه في العدد، ذهب إليه ابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، والرَّضِيّ[٧]، وابن هِشَام[٨]، والأشموني[٩]، وخالد الأَزْهَرِيّ[١٠].

---

(١) الدر المصون ٤٣٨/٢.

(٢) هذا الحكم، لا خلاف وإنما ذُكر للتمهيد والتقرير.

(٣) المقتضب ١٥٦/٢.

(٤) شرح المفصّل ٢٥/٦.

(٥) شرح جمل الزَّجَّاجِيّ ٣١/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٦٣/٣.

(٧) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣٠١/٣٠.

(٨) أوضح المسالك ٢٥٢/٤.

(٩) شرح الأشموني ٣٧٠/٢.

(١٠) شرح التصريح ٢٧٢/٢.

هذا إذا كان للمعدود جمع قلة وجمع كثرة، فإذا لم يكن له جمع قلة فجمع الكثرة يجري مجراه.

قال المُبَرِّد: « واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذي يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل؛ كما أنه إذا كان مجموعًا على بعض بأبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير، وذلك نحو قولك: يد وأيد، ورِجْلٌ وأرجُلٌ، فهذا من أبنية أدنى العدد، ولم يكن له جمع غيره، فالكثير من العدد يلقب أيضًا بهذا »[١].

وقال ابن ولّاد: « يجوز في الشعر أن يكون (ثلاثة كلاب) على معنى ثلاثة أكلب، وكما قالوا: (ثلاثة قروء)، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قروء فيقولوا: أقراء، واستعملوا الكثير للقليل والكثير، فجاز في الكلام.

وشبهوا (كلابًا) به فجاز في الشعر لاستعمالهم الجمع القليل فيه، وهو قولهم: أكلب »[٢].

وعلل ابن يعيش لذلك فقال: « وإذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو قولهم: أرسن وأرسان، ولم يقولوا: رسون وقلم وأقلام، ولم يقولوا: قلوم، فأحرى وأولى أن يستغنى بجمع الكثير عن القليل؛ لأنّه داخل في معناه.

فعلى هذا لا تقل: عندي ثلاثة كلاب؛ لأنَّ له بناء قلة وهو أكلب، إلا في ضرورة الشعر »[٣].

وإذا لم يستعمل العرب الجمع القليل استغنوا عنه بالكثير فجعلوه للقليل والكثير فمن ذلك قولهم: ثلاثة شسوع استغناءً عن أشساع[٤].

---

(١) المقتضب ٢/١٥٧.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٥٦ (حاشية: ٣).

(٣) شرح المفصل ٦/٢٥.

(٤) المقتضب ٢/١٥٦ حاشية (٣).

إضافة العدد من ثلاثة إلىعشرة إلى جمع الكثرة -في حالة لم يبن له جمع قلة- تكون الإضافة على تقدير (مِنْ):

والمقصود بالجمع جمع التكسير. قال سيبويه: « وقد يجيء، خمسة كلاب، يراد به خمسةٌ من الكلاب، كما تقول: هذا صوت كلابٍ، أي هذا من هذا الجنس وكما تقول: هذا حبُّ رُمّان.

وقال الرّاجز:

كأنّ خُصَيَيْهِ من التدلدُل ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل(١)

وقال الآخر:

قد جَعَلَتْ ميٌّ على الظِّرار خمس بنانٍ قانئ الأظفار(٢)

يريد خمسًا من البنان»(٣).

وقال المُبَرِّد: « فإن قلت: ثلاثةُ حميرٍ، وخمسة كلابٍ جاز ذلك على أنك أردت: ثلاثة من الكلاب، وخمسة من الحمير، كما قال الله عز وجلّ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ »(٤).

وبقوليهما أخذ ابن يعيش وعَدّه من نحو: ثوب خز، وباب ساج، أي:ثوب من خزّ، وبابٌ من ساج(٥).

وقال المُبَرِّد: ويجوز قياسًا: ثلاثة كلاب، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس

(١) خطام المجاشعي، انظر: الخزانة ٧/٤٠٠.

(٢) الرجز لابن أحمر ديوانه ص١١٦.

(٣) الكتاب ٣/٥٦٩، ٥٧٠.

(٤) المقتضب ٢/١٥٦/١٥٧.

(٥) شرح المفصل ٦/٢٥.

بمشهور[١].

« ورُدّ على المُبَرِّد بأنه لا معنى في التقييد بجمع القلة؛ لأنّ كل جمع كثرة صالح لما ذكر، فيقال حينئذٍ: ثلاثة فلوس، وثلاث دور، على تقدير: من فلوس ومن دور »[٢].

أمّا قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[٣]، فقيل: لعل (القروء) كانت أكثر استعمالاً في جمع القرء،من (الأقراء)، فأوثر عليه، كأنهم نزّلوا ما قلّ استعماله منزلة المهمل، فيكون مثل شسوع »[٤].

وقال الأصمعي في الآية: « جاء هذا على غير قياس، والقياس ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يُقال ثلاثة فلوس »[٥].

وذهب الرَّضِيّ إلى أنه لا يُقاس على (ثلاثة قروء) مع وجود أقراء[٦].

وقال أبو حاتم: والنحويون قالوا في قوله تعالى: (ثلاثة قروء) أراد ثلاثة من القروء[٧].

التقويم:

المسألة تبحث حكم إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع الكثرة.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

والمسألة من باب الاختيار لا الخطأ والصواب.

وما ذهب إليه الحريريّ من مطابقة العدد للمعدود هو الأولى في حالة وجود جمع قلة، وبه قال أعلام النحاة.

---

(١) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣٠١/٣.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٧٣/٢.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) شرح المفصل ٢٥/٦ وانظر البحر المحيط ٤٥٦/٢.

(٥) اللسان ١٢٨/١ .

(٦) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣٠١/٣.

(٧) اللسان ١٢٨/١.

فإذا لم يكن للعدد القليل إلا جمع كثرة استغنى به عن جمع القلة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ عند الحريريّ أنّ الأصل: المطلقة تتربّص بنفسها ثلاثة أقراء فكل مطلقة تتربص بنفسها ثلاثة أقراء، وإذا كان كذلك فيصبح أنّ المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء؛ لأنّ كل ثلاثة أقراء في مقابل مطلقة واحدة، فلذلك لم يقدّر الحريري (مِنْ).

وذهب سيبويه والمُبَرِّد وابن يعيش الى تقدير (مِنْ) عند إضافة العدد القليل إلى جمع الكثرة.

وذهب ابن مالك إلى أنّ العدد القليل قد يُضاف إلى جمع الكثرة مع وجود جمع قلة، ولم يذكر تقديرًا[١].

ويوجد اختلاف في معنى ألفاظ الجموع عند علماء أصول الفقه والنحاة، فتعد ألفاظ الجموع -عند الأصوليين- كالمسلمين، والرجال، والأحمال، والناس من ألفاظ العموم وهو مستغرق لجميع ما يصلح له إلى ما لانهاية له.

وعند النحاة ألفاظ الجموع مقسمة إلى جمع قلة وكثرة، وجمع القلة ينقسم إلى: جمع السلامة، وجمع التكسير، وله أربعة أوزان: أفعل، وفِعْلَة، وأفعال، وأفعِلة، وهذه مسألة أوردها كثير من الأصوليين المحققين.

وعند ابن الأنباري: إنّ جمع القلة قد يستعمل مكان جمع الكثرة مجازًا وجمع الكثرة قد يستعمل مكان جمع القلة مجازًا، والعلاقة بينهما اشتراكهما في أصل الجمع[٢].

وقد يأتي اللفظ على جمع القلة، لكن المراد به التكثير كما في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[٣]، فليس المقصود السبعة، بل لو كان أكثر من ذلك بكثير لنفدت البحور، ولم تنفد كلمات الله[٤].

---

(١) شرح الكافية ١٦٦٤/٣.

(٢) العقد المنظوم للقرافي ص٥٤٨، وانظر المفصل ص١٨٩.

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/٨.

وسبعة أصل للمبالغة عند العرب.

وتعتبر ألفاظ الجمع عند الأصوليين، كالمسلمين، والرجال، والأحمال، والناس: من ألفاظ العموم؛ وهو مستغرق لجميع ما يصبح له إلى ما لا نهاية له.

وعند النحاة بالتقسيم المتعارف عليه أقل الجمع جمع السلامة، ثم جموع التكسير: أفعُل، أفعال، أفعلة، فِعْلَة، وهذه مسألة أوردها كثير من الأصوليين المحققين.

وطريقة الجمع اختلف فيها الأصوليون على أقوال:

القول الأول: أنه يمكن الجمع بينهما بأن يجعل كلام النحويين محمولا على أن جمع القلة إذا كانت نكرة مثل (أحمال) و(مسلمين) فتكون للعشرة فما دونها، ويحمل كلام الأصوليين على ما إذا كانت جموع القلة معرفة بالألف واللام، مثل: (الأحمال) و(المسلمين)، فهذا يستغرف ويعم دون المنكر منها، فإنه لا يعم، بل يحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنان على الخلاف.

هذا ما قاله إمام الحرمين في البرهان(١)، ووافقه على هذه الطريقة في الجمع فخر الدين الرازي، والعلائي، وتاج الدين السبكي، وغيرهم.

القول الثاني: ما ذكره الغزالي في المنخول، وهو كما قال سيبويه: أن كل اسم لا تسمح العرب فيه بصيغة التكثير فصيغة التقليل منه محمولة على التكثير أيضًا ابتغاء لكثرة الفوائد، كقولهم في جمع الرجل: (أرجل) للتكثير.

القول الثالث: أنه يمكن الجمع بين كلام الأصوليين والنحاة بأن يقال: إنّ جمع السلامة موضوع في العربية للقلة، وقد يستعمل في الكثرة، وكثر استعماله، ونظر الأصوليون إلى غلبة الاستعمال، ونظر النحويون إلى أصل الوضع، فلا خلاف بينهم.

القول الرابع: أنه يمكن الجمع بين كلام الأصوليين والنحاة بأن يقال: إنّ العموم يجمع ما لا يتجاوز الواحد، فاجتماع العموم مع ما لا يتجاوز العشرة أولى، فمثلا إذا

---

(١) البرهان ١/٣٣٥.

قلت: « أكرمِ الزيدين» فمعناه: أكرم كل واحد مجتمع مع تسعة فما دونها إلى اثنين، بخلاف: « أكرم الرجال»، فمعناه: أكرم كل واحد منهم منضم إلى عشرة فأكثر(١).

(١) انظر: أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه ص٢٩.

(ثماني نسوة، وثماني عشرة)

يرى الحريريّ الصواب إثبات الياء في قولهم: ثماني نسوة، وثماني عشرة جارية، وثماني مائة درهم، وأن حذف الياء خطأ(١).

واستدل بأن الياء في (ثمانٍ) ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب، كالياء في (قاضٍ).

أما قول الأعشى:

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا   وثمانِ عشرة واثنتين وأربعا(٢)

فإنه حذف الياء لضرورة الشعر، كما حذفت من المنقوص المعرَّف في قول الشاعر:

وطرت بمنصلي في يعملات   دامى الأيْدِ يخبِطنَ السريحا(٣)

يريد: الأيدي، وقد جُوِّزَ في ضرورات الشعر حذف الياءات في أواخر الكلم والاجتزاء عنها بالكسرة الدالة عليها، كقول الراجز:

كفَّاك: كفٌّ ما تليق دِرْهما

جُودًا وأخرى تعطِ بالسيف الدَّما(٤)

ووافقه: البغدادي(٥)، والصفدي(٦)، والآلوسي(٧).

---

(١) درة الغواص ص١٦٤.

(٢) اللسان ١٠/٨٠.

(٣) ينسب لمضرِّس بن ربعي، الكتاب ١/٢٧، اللسان ١٠/٨٠.

(٤) الشاهد بلا نسبة، معاني القرآن للفراء ٢/٢٧، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩.

(٥) ذيل الفصيح ص٢٠.

(٦) تصحيح التصحيف ص١٩٨.

(٧) شرح الطرة ص١٩٠.

وخالفه: ابن بري[١]، والخفاجي[٢]، والقنوجي[٣].

واستدلوا بأن الكوفيين يجيزون حذف هذه الياء في الشعر، وأنشد ثعلب:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرها ثمانُ[٤]

وقول الحريريّ: « قد جُوِّزَ في ضرورات الشعر حذف الياء» فيه، أنه وقع في القرآن قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٥]، فكيف يعدّ من الضرورة؟.

والخلاف في حذف ياء المنقوص، وهل يعدّ حذف الياء ضرورة أم لا؟

والمخالفون لم يتعرّضوا للعدد (ثمانية)، وحذف الياء منه سواء كان مضافًا أم مركّبًا.

أولاً: ياء ثماني:

فيها خلاف بين أهل العلم على أقوال:

القول الأول: أنها ياء النسبة، وهو مذهب سيبويه، قال: « وياء ثمانٍ كياء قمْريّ وبختيّ، لحقت كلحاق ياء يمانٍ، وشآمٍ، وإن لم يكن فيها معنى إضافة إلى بلد ولا إلى أب، كما لم يكُ ذلك في بختيّ»[٦].

ووجّه الجَوْهَرِيّ رأي سيبويه، وبين وجه استعمال الياء قائلا: « وهو في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمُن؛ لأنه الجزء الذي صيّر السبعة ثماني، فهو ثُمُنها، ثم فتحوا أوّله؛ لأنهم يغيّرون في النسب، كما قالوا: دُهري وسُهلي، وحذفوا منه إحدى ياءي النسب، وعوّضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن،

(١) حواشي ابن بريّ وابن ظفر ص١٥٤.

(٢) شرح الدرة ص١٦١.

(٣) لف القماط ص١٢٥.

(٤) البيت بلا نسبة في اللسان ١٠/٨٠.

(٥) الفجر: ٤.

(٦) الكتاب ٣/٢٣١.

فثبتت ياؤه عند الإضافة، كما ثبتت ياء القاضي، فتقول: ثماني نسوة، وثماني مائةٍ، كما تقول: قاضي عبد الله، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر، وتثبت عند النصب؛ لأنه ليس بجمع، فيجري مجرى جوارٍ وسوارٍ في ترك الصرف، وما جاء في الشعر غير مصروف، فهو على توهم أنه جمع»[1]. قال ابن بريّ: يعني بذلك قول ابن ميادة:

يحدو ثماني مولَعًا بلقاحها[2]

وفي اللسان: قال ابن سيده: «ولم يصرف (ثماني) لشبهها بجواري لفظا لا معنى»[3].

القول الثاني: زيادتها، فيجري في إعرابها مجرى المنقوص، تقول: جاءني ثمانٍ، كقاضٍ، ومررت بثمانٍ، ورأيت ثمانيا.

«واستعملت في التركيب أربع استعمالات:

أحدها: فتح الياء، وهو الوجه، كما يفتح صدره في غير المركبات، فتقول: ثمانيَ عشرة، بفتح الياء، كما تقول: أحد عشر.

الثاني: تسكينها، نحو: ثماني عشرة، كما سكنت ياء مَعْدي كرب؛ لشبهها عند التركيب ياء درْدبيس.

الثالث: حذفها وكسر النون؛ لأنها زائدة وبَقِيَتْ الكسرة دليلاً عليها نحو: ثمانِ عَشْرة.

الرابع: حذفها وفتح النون؛ لأنها لما كانت تحذف في الإفراد، كان الآخر النون، فجعلت فتحة بناء التركيب عليه.

وقد تحذف الياء في الإفراد، ويجعل الإعراب في متلوِّها، وهو النون، فتقول: هذه ثمانٌ، ورأيت ثمانًا، ومررت بثمانٍ. قال:

---

(١) الصحاح ٥/٢٠٨٨.

(٢) اللسان ١٠/٨٠.

(٣) المصدر نفسه.

لها ثنايا أربعٌ حسان   وأربع فثغرها ثمان(١)*

أما حذف الياء في القرآن فإنه ليس كل القرّاء يحذفونها، بل منهم من يحذفها في الوقف والوصل، ومنهم من يثبتها في الوقف والوصل، ففي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ أثبت الياء بعد الراء وصلاً: نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، ووافقهم اليزيدي والحسن، وأثبتها في الحالين: ابن كثير، ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن؛ وحذفها الباقون مطلقا(٢).

وقد اختلف القراء في الياءات الزوائد التي لم تثبت في خطّ المصحف، وهي على أقسام: منها ما تكون « الياء فيها أصلية، لام الفعل نحو: الداع، والهاد، والواد، وشبهه. وكلها حذفت الياء فيها من المصحف استخفافا؛ لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وهي لغة للعرب مشهورة، فيها الحذف لهذه الياءات »(٣).

« ووجه قراءة من أثبتها في الوقف والوصل أنه أتى بها على أصلها، ووفّق بين الوصل والوقف، واستسهل ذلك في الياء؛ لأن حروف المدّ واللين تحذف من الخطّ في أكثر المصاحف، وتُقرأ بالإثبات في الوصل والوقف إجماع، نحو: (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق)، وأكثر الألفات كالقراءة بالألف في الوصل والوقف، والخط بغير ألف، وهو كثير في القرآن، فأجري الياء مُجرى الألف، فأثبتها في الوصل والوقف، وإن كانت محذوفة في الخط، كما فعل الجماعة في الألف »(٤).

---

(١) المساعد ٢/٨٢-٨٣، وانظر: شَرْح المُفَصَّل ٦/٢٧، وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٩٨، والارتشاف ١/٣٧٠، وأوضح المسالك ٤/٢٥٦، شرح التصريح ٢/٢٧٤.

* يجيز الكوفيون إضافة النيف إلى العقد في المركب مطلقا، ولا يختص بثماني عشرة، وهو موضع سماعهم، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة، إن صحّ النقل فيه.

(٢) الميسّر في القراءات الأربعة عشرة ص٥٩٣.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٣١.

(٤) المصدر نفسه ١/٣٣٣.

وحذفها مع الألف واللام في الشعر عند سيبويه للضرورة[١]، كما في: دوامي الأيد، ويريد سيبويه بقوله السابق: « أن الذين من لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيها بالتنوين؛ إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان »[٢].

وقال الشيخ محمد علي النجار: إن الياء حذفت تخفيفا[٣]، والكوفيون يحذفون هذه الياء جوازا في الشعر كما قاله ابن بريّ[٤].

التقويم:

الخلاف في حذف ياء المنقوص، وهل يعدّ حذف الياء ضرورة، أم لا؟.

ومرد الخلاف السماع.

تبين أن الحريريّ يثبت الياء في (ثماني) مع المفرد المضاف والمركب، معتبرا الياء ياء المنقوص، وحذْف الياء فيها للضرورة.

والمخالفون يجيزون حذف الياء في غير الضرورة؛ بناء على مذهب أهل الكوفة.

والياء في (ثماني)، قيل: هي ياء المنقوص، وقيل: هي ياء النسب، فإذا كانت ياء المنقوص، فيجوز إثبات الياء وحذفها، وإذا كانت الياء ياء النسب، فهي كقاضٍ: تثبت عند النصب، وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر.

وقد جاء حذف الياء على لغة مشهورة عند العرب، بدلالة إثبات الياء وحذفها في الوقف والوصل عند القرّاء.

وحذف الياء في الشعر يأتي للضرورة، وللتخفيف.

---

(١) الكتاب ٢٧/١، الحاشية

(٢) ضرورة الشعر ص١٠٧.

(٣) الخصائص ٢٦٩/٢ الحاشية.

(٤) انظر: أدلة المخالفين.

المطلب السابع

مسائل متفرقة

(أجمُعهم، أجمَعهم)

يختار الحريريّ أن يقال: جاء القوم بأجمُعهم، بضم الميم، لا بأجمَعهم[١].

واستدل بأنه مجموع جَمْع، فكان على (أفعُل)، كما يقال: فَرْخ وأفرُخ.

ويدل على ذلك إضافته إلى الضمير وإدخال حرف الجارّ عليه، و(أجمع) الموضوع للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه الجارّ.

وقد تبع: ابن قتيبة[٢].

ووافقه: ابن هشام اللخمي[٣]، والصفدي[٤]، وابن بالي[٥].

وخالفه: ابن بري[٦]، وابن منظور[٧]، وابن الحنبلي[٨]، والخفاجي[٩]، والقنوجي[١٠].

واستدلوا بما حكى ابن السكيت في باب ما يضم ويفتح بمعنًى: جاء القوم بأجمَعِهم، وأجمُعهم[١١].

---

(١) درة الغواص ص٢٢٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٧١ .

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص٢٠٠.

(٤) تصحيح التصحيف ص٨٤.

(٥) خير الكلام ص١٥.

(٦) حواشي ابن بريّ وابن ظفر على الدرة ص٢١٣.

(٧) تهذيب الدرة ص١٤٤.

(٨) بحر العوام ص٢٠٨.

(٩) شرح الدرة ص٢١٧.

(١٠) لف القماط ص١٥١.

(١١) إصلاح المنطق ص١٣٢.

وحكاه الجَوْهَرِيّ[١]، وغيره.

واستدلوا أيضًا بما حكاه اللغويون: جاء القوم بأجمعهم، وأجمُعهم أيضًا بضم الميم.

وما منعه الحريريّ جوزه النحاة واللغويون، وعلى الأصح فهو (أجمع) المؤكدة زيدت فيها الباء لا لفظ آخر، كما قال الرضيّ: « قد يضاف (أجمع) إضافة ظاهرة فيؤكد به، لكن بباء زائدة، نحو: جاءني القوم بأجمعهم »[٢].

وقد جاء السماع بزيادة الباء في بعض ألفاظ التوكيد كما في نحو: جاءني زيدٌ بنفسه، وبعينه.

والخلاف في كلمة (أجمع) في قولهم: جاء القوم بأجمعهم، أهي بضم الميم جمع جُمِع على أفعُل، أم بفتح الميم لفظ التوكيد زيدت قبله الباء؟ أو لفظ آخر مفيدٌ الإحاطة؟

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد جاء في اللسان أنه « يقال: جاء القوم بأجمَعهم وأجمُعهم أيضًا، بضم الميم، كما تقول: جاؤوا بأكلُبهم جمع كلب، قال ابن بريّ: شاهد قوله: جاء القوم بأجمُعهم قول أبي دَهْبل:

فليت كوانينًا من أهلي وأهلها بأجمُعهم في لُجَّة البحر لجَّجوا »[٣]

وفي المصباح المنير: « جاؤوا بأجمعهم بفتح الميم، وقد تضم »[٤].

« وأجمع من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وليست بصفة، ولكنه يلم به ما قبله من الأسماء، ويجرى على إعرابه، فلذلك قال النحويون: صفة، والدليل على أنه ليس بصفة قولهم: أجمعون »[٥].

---

(١) الصحاح ١١٩٨/٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٦١/٢.

(٣) اللسان ٥٣/٨، وانظر: التاج ٧٠/١١.

(٤) المصباح المنير ١٠٨/١.

(٥) اللسان ٥٣/٨.

وتنفرد (النفس والعين) بجواز جرهما بباء زائدة، قال ابن عقيل: « وأما قولهم: جاءوا بأجمعهم، بضم الميم وفتحها، فليس من ألفاظ التوكيد، وإن أعطى معناه، بدليل التزام الباء معه »[1].

وتزاد الباء في الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، والحال والنفي، والتوكيد بالنفس والعين[2]. والباء في قولهم: جاءوا بأجمعهم ليست زائدة.

التقويم:

الخلاف في (أجمع): هل هو للتوكيد أو لفظ آخر.

ومرد الخلاف السماع والقياس.

وقد ورد السماع بفتح ميم أجمعهم، وبضمها، إلا أنّ الفرق بين أجمع التوكيد وأجمع اللفظ الدال على العموم أن (أجمع) التوكيد لا يلحقه حرف الجر، بينما (أجمع) اللفظ العام دخله حرف الجر.

وما ذهب إليه الحريريّ ليس من باب الخطأ والصواب، بل هو اختيار منه.

(١) المساعد ٢/٣٨٥.

(٢) مغني اللبيب ص١٤٤ وما بعدها.

(دنيًا، ودنيا)

يرى الحريريّ أن تنوين دنيا في قولهم: هذه دنيًا متعبة لحن قبيح[١].

واستدل بأن (دُنيا) وما في وزنها مما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولا يدخله التنوين؛ والعلة في ذلك أنّ التأنيث بالألف أقوى من التأنيث بالهاء، بدليل أنّ الكلمة المؤنثة بالألف، نحو: حبلى، وسكرى، وحمراء، صيغت في بَدْئها على التأنيث، فقويَ تخصصها بالأنوثة، ونابت هذه العلة مناب علتين.

وقد تابع: ابن مَكّيّ[٢].

ووافقه: ابن الجَوْزيّ[٣]، والصَفَدِيّ[٤].

وخالفه: الخَفَاجيّ[٥]، والآلُوسِيّ[٦].

واستدلوا على جواز تنوين (دنيا) بما روي في البخاري[٧] منونًا، فقال بعض شرّاحه: إنه غلط من الرواية.

وبما حكى ابن الأعرابي (دنيًا) عن العرب، وفي شرح المقصورة لابن هِشَام اللَّخْمِيّ سُمِع (دُنيا) بالصرف[٨].

وقد عدّ ابن جني هذا الحرف بالتنوين نادرًا غريبًا، وحكم بشذوذه، وقد سمع:

---

(١) درة الغواص ص٩٣.

(٢) تثقيف اللسان ص١٢٠.

(٣) تقويم اللسان ص١٠٥.

(٤) تصحيح التصحيف ص٢٦٣.

(٥) شرح الدرة ص١٠٥.

(٦) شرح الطرة ص٢٣٠.

(٧) لم أقف عليه منونا، وانظر: الحديث الأول الذي في البخاري.

(٨) انظر: شرح المقصورة لابن هِشَام اللَّخْمِيّ ص١٥٨.

في سَعْي دنيا طالما قد مُدّتِ(١)

وعلّل لذلك بجواز أن تكون ألف دنيا للإلحاق بُجخدَبٍ، فلما غلب على (دنيا) وأمثالها أن تكون ألفها للتأنيث أبقوا قلب الواو ياء وأجروها على المعتاد فيها، فيكون وزنها فُعْلَل، وجوّز أيضًا أن تكون على وزن فُعْيَل، كقُلْيب(٢).

وردّ الوزنين (فُعْلَل، وفُعْيَل) ابن هِشَام اللّخْمِيّ؛ إذْ لم يثبت عنده فعلل، وألف بهماة للتكثير، إلا أنها لم ترد في مثله للتكثير إلا مع تاء التأنيث، كما أنّ الواو لم ترد في عرقوة إلا معها.

وقالوا: وبناء (فُعْيَل) معدوم عند سيبويه، وشاذ عند غيره.

وحكى بعض اللغويين تنوين (خُنثى)، فإنْ صح ثبت أنّ ألف فعلى تكون لغير التأنيث كالتكثير.

والخلاف بين الفريقين في تنوين كلمة (دُنيا) على زنة فُعْلى.

والدنيا: نقيض الآخرة، هي اسم لهذه الحياة، انقلبت الواو فيها ياءً لأنّ فُعْلى إذا كانت اسمًا من ذوات الواو أبدلت واوها ياءً، كما أبدلت الواو مكان الياء في فَعْلى ليتكافآ في التغيير(٣).

وهي في الأصل مؤنث أدنى، وأدنى أفعل تفضيل، وأفعل التفضيل إذا نكّر لزم الإفراد والتذكير، وامتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه(٤).

والأصل عدم تنوين دُنيا، إلا أن بعض القبائل تنون؛ قال الفَرَّاء: « (دِنيا) منون؛ لأنه على فِعْلٍ، ودُنيا غير منون؛ لأنه على فُعلى وفِعلى، فإنه لا ينصرف إلا أنّ بني أسد ينوِّنون

(١) لرؤبة، ديوانه ص١٢٩.

(٢) انظر: التعليل لابن جني وافيا في الخزانة ٢٩٧/٨، وعزاه إلى إعراب الحماسة لابن جني.

(٣) اللسان ٢٧٣/١٤.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ص٨١.

ذلك »[١].

والألف في (دنيا) زائدة، والزائد في المقصور على ثلاثة أضرب، أحدها: أن تأتي ملحقة، والآخر: أن تأتي للتأنيث، والثالث: أن تكون زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها من غير إرادة إلحاق »[٢].

و(دنيا) على وزن فُعلى بضم الفاء، قال الرَّضِيّ: « فمن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث: فُعْلى في الغالب، وإنما قلنا في الغالب، لما حكى عن سيبويه في (بُهمى) بهماة، وروى بعضهم في رؤيا: رؤياة، وهما شاذان »[٣].

وحكم ابن السراج على كل ألف تجيء زائدة رابعة فما زاد بالتأنيث، وعلل لذلك بقوله: « لأنّ بابها إذا جاءت زائدة رابعة فما زاد فللتأنيث لكثرة ذلك واتساعه، والإلحاق يحتاج إلى دليل؛ لقلته، والدليل الذي تُعْلم به الألف الملحقة أنْ تنوّنَ وتدخلَ عليها هاءٌ »[٤].

ولم أجد مَنْ ألحق بـ(دُنيا) تاء التأنيث فقال: دُنياة فيما اطلعت عليه من مصادر.

وما كانت هذه ألفه فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، قال ابن الناظم: « ألف التأنيث مطلقًا، أي: سواء كانت مقصورة، أو ممدودة تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، وكونه مفردًا أو جمعًا، اسمًا أو صفةً »[٥].

قال الدَّماميني مبيِّنًا حكم صَرْفها: « وقد ظهر أنّها ممنوعة من الصرف، وحكي تنوينها»[٦].

وعلى عدم صحة القياس في تنوين ما فيه ألف تأنيث زائدة في القياس إلا أنّ

---

(١) شرح الفصيح للزَّمَخْشَرِيّ ٢/٦٤١.

(٢) شرح المفصل ٦/٣٧.

(٣) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٣/٣٣٤.

(٤) الأصول ٢/٨٤.

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٦٣٤.

(٦) مصابيح الجامع ١/ ٢٧٣.

السماع قد جاء بتنوين (دُنيا).

ففي اللسان: « وحكى ابن الأعرابي: ما له دنيًا ولا آخرةٌ، فنوّن دُنيا تشبيهًا بفُعْلَل، قال: والأصل أن لا تصرف لأنها فُعْلى »[١]. وقال الزَّبِيدِيّ: « وقد تنوّن إذا نكرت وزال عنها الألف واللام »[٢].

ومما يؤيد موقف المخالفين للحريريّ في مجيء دنيا مصروفة قول مَثّلم بن رياح المرّي:

إني مقسِّمُ ما ملكتُ فجاعلٌ   أجرًا لآخرةٍ ودُنيًا تنفع[٣]

وفي الفتح في شرح حديث « إنما الأعمال بالنيات » قال عن (دُنيا): « ثم إن لفظها مقصور غير منوّن، وحُكي تنوينها وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكشميهني وضعفها »[٤]، ويُقال: هو ابن عمي دُنيا، منوّن وغير منوّن: قريب لاصق[٥]. وهذا غير معنى: العاجلة.

التقويم:

الخلاف في تنوين كلمة (دُنيا) على زنة فُعْلى.

ومردّ الخلاف السماع والقياس.

والقياس الشائع في السماع يردّ تنوين فُعْلى؛ لأنّ ألفه للتأنيث.

لكن قد ورد السماع بتنوين (دُنيا)، لكن ما جاءنا عن العرب في تنوينها مخالف للكثير الذي أصبح أصلاً.

ونجد الحريريّ يعوّل على القياس، ويُغْفل ما صح في السماع ولو كان على قلة أو ندور.

---

(١) اللسان ٢٧١/١٤.

(٢) تاج العروس ٤١٧/١٩.

(٣) الخزانة ٢٩٧/٨.

(٤) فتح الباري ١٦/١ وما بعدها.

(٥) المعجم الوسيط ٢٩٨/١.

(ها هو ذا، وهو ذا)

يرى الحريريّ الصواب أن يُقال: ها هو ذا يفعل، وقولهم: هو ذا يفعل خطأ فاحش، ولحن شنيع(١).

واستدل على رأيه بأنّ أصل القول: هو هذا يفعل، فنُزِعَ حرف التنبيه الذي هو (ها) من اسم الإشارة الذي هو (ذا) وصدّر في الكلام، وأقحم بينهما الضمير، ويسمّى: التقريب، والعرب تكثر الإشارة والتنبيه فيما تقصد به التفخيم.

ومما استدل به قول صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها: ها هو ذاك.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(٢)، والصَفَدِيّ(٣).

وخالفه: الخَفَاجِيّ(٤)، والآلُوسِيّ(٥)، والقِنَّوْجِيّ(٦).

واستدلوا على جواز (هوذا) بقول العجّاج:

فهوذا فقد رجا الناسُ الغِيَرْ مِنْ أمْرِهِمْ على يديكَ والثُّؤَرْ(٧)

وبالحديث الشريف: « هو ذاكم »(٨).

وبما جاء في شرح التسهيل: إذا اجتمع اسم إشارة وغيره يجعل اسم الإشارة مبتدأ

(١) درة الغواص ص١٠٩.

(٢) تقويم اللسان ص١٨٤.

(٣) تصحيح التصحيف ص٥٣٤.

(٤) شرح الدرة ص١٢٦.

(٥) لف القماط ص١٠٩.

(٦) شرح الطرّة ص٤٣٦.

(٧) العجاج ديوانه ص٣٩. وفيه: ها فهو ذا فقد... ، قال الأصمعي: قوله: «ها» هي تنبيه، أغراه أن يجدّ في أمره، أي: ها فهو ذا الشأن الذي أخبرتك. ديوان العجاج ص٤٠.

(٨) لم أقف على الحديث.

وغيره خبرًا، فيقال: هـذا القـائم وهـذا زيـد؛ لأنَّ العـرب اعتنـت بمكـان التنبيـه والإشـارة فقدّمته، ولا يجوز أن يجعل خبرًا إلاّ مع المضمر، فإنّ الأفصح فيه أنْ يُقـدَّم فيقـال: هـأنذا ويجوز أيضًا: هذا أنا[١].

وفي أصول ابن السراج: لا يجـوز هـذا هـو وهـذا أنـت وهـذا أنـا؛ لأنَّـك لا تشـير لإنسان غير نفسك، ولا إلى نفسك إلا إذا قصـد التمثيـل، أي هـذا يقـوم مقـامك، ويغنـي غناءك، فعلى هذا يجوز: (هذا أنت) و(هذا أنا)، أي هذا مثلك وهذا مثلي فإنّ (هـذا هـو) بمنزلة هذا عبد الله وما أشبهه؛ لأنّك قد تكون في حديث إنسان فيسألك المخـاطب عـن صاحب القصة من هو؟ فتقول: هذا هو[٢].

وقد قال قوم: إنّ كـلام العـرب أن يجعلـوا هـذه الأسـماء المكنيـة بيـن (هـا) و(ذا) وينصبون أخبارها فيقولون: (ها هو ذا) قائمًا، و(هأنا ذا) جالسًا.

وما ذهب إليه الحريريّ تبع فيه ابن الأَنْبَارِيّ في كتابه الزاهر،إذ قال: « إنما يجعلون المكنى بين (ها) و(ذا) إذا قرّبوا الخبر فيقولون: هأنا ذا ألقى فلانًا أي: قد قرب لقائي إياه »[٣]، وقد سمّاه الكوفيون تقريبًا؛ وإعراب (هو) مبتدأ و(ذا) مبتدأ ثان خبره الجملة بعـده، ويصح أن يكون (ذا) اسمًا موصولاً وإعرابه ظاهر وصحته كذلك.

والخلاف بين الحريري ومَـنْ تعقبـه فـي ضـرورة توسـط الضـمير بيـن (هـا) واسـم الإشارة.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

وذهب الفَرَّاء إلى جواز الفصل والتفريق بين (هـا) و(ذا) وجعـل المكنـى بينهمـا إذا كان في جهة التقريب.

قال: « فإذا كان الكلام علـى غير تقريـب، أو كـان مع اسـم ظـاهر، جعلـوا (هـا)

(١) لم أقف على هذا النصّ، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٥/٤، والمساعد ١٨٧/١.

(٢) وقد تبعه السِّيرَافِيّ في عدم الجواز ولم يذكر شرط ابن السراج انظر: الكتاب ٣٥٣/٢ (ح) ٤.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦٦/٢.

موصولة (بذا)، فيقولون: هذا هـو، وهـذان همـا، إذا كـان علـى خـبر يكتفـي كـلّ واحـد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لا بدَّ فيه من فعل لنقصانه، وأحبوا أن يفرقوا بذلك بيـن معنـى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح»[١].

وذهـب ابـن مـالك[٢]، والرَّضِـيّ[٣]، وأبـو حَيَّـان[٤]، وابـن عقيـل[٥]، وابـن هشـام الأنصاري[٦]، والسُّيُوطِيّ[٧]، والأشموني[٨] إلى أن الفصل بين (ها) التنبيـه واسـم الإشـارة بضمائر الرفع كثير، فيقال: هأنذا، وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحـن تان، وها نحن أولاء، وهأنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وهأنت ذِه، وهأنتما تان، وهأنتُنَّ أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، وها هي تا، وهـا همـا تـان، وهـا هنَّ أولاء.

وبالقسم أيضًا نحو: نحو ها الله ذا، وقوله:

تعلَّمنْ، ها، لعمر الله، ذا قسمًا فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلكُ[٩]

والفصل بغير ضمائر الرفع والقسم قليل، نحو قول النابغة:

ها إنّ تا عِذرة إنْ لم تكن نفعت فإنّ صاحبها قد تاه في البلدِ[١٠].

---

(١) معاني القرآن ١/٢٣١.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٤٤/٢٤٥.

(٣) شرح الرَّضِيّ على الكافية ٤/٤٢٢، ٢/٤٨-٤٨٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٥٠٧.

(٥) المساعد ١/١٨٧.

(٦) مغني اللبيب ص٤٥٦.

(٧) همع الهوامع ١٠/٢٦٣.

(٨) شرح الأشموني على الألفية ١/١٠٤.

(٩) زهير بن أبي سلمى ديوانه ص١٤٦.

(١٠) لم أجده في ديوانه.

أما الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة بغير الضمير فجائز، قال الزَّجَّاج: « لو قال قائل: ها زيد ذا جاز بلا خلاف »[١].

والذي قرّره الحريريّ أنّ أصل ها هو ذا: هو هذا نبه إليه ابن مَنْظُور في اللسان[٢].

واختلف في دخول (ها) هل تدخل على المبهم أو المضمر؟

قال ابن يعيش: « تقول: هأنذا، و(ها) داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو (أنا) لما ذكرنا من شبهه بالمبهم، وعند الخليل: أنه داخل على المبهم تقديرًا، والتقدير ها ذا أنا، فأوقعوا (أنا) بين التنبيه والمبهم... وكذلك ها هو ذا فسيبويه يرى أنّ دخولها على المضمر كدخولها على المبهم.

والخليل يعتقد دخولها على المبهم، وإنما قدّموا التنبيه والتقدير: هذا هو ونحوه هأنت ذا وها هي ذه »[٣].

وأخذ الحريريّ بمذهب الخليل في أنّ (ها) التنبيه لا تدخل إلا على اسم الإشارة، وما ردّه الحريري مسموع عن أبي القيس، قال الرجل أين فلانٌ؟ قال: هو ذا؛ قال الأَزْهَرِيّ: « ونحو ذلك حفظته عن العرب »[٤].

وفي الهمع: « وحكى: هوذه، وهو ذا »[٥].

أما بيت العجاج الذي ذكره المتعقبون، فليس فيه دليل لهم؛ لأن الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

---

(١) الارتشاف ١/٥٠٧.

(٢) اللسان ١٥/٤٧٥ .

(٣) شرح المفصل ٨/١١٦.انظر: الكتاب ٢/٣٥٤، ٣٥٥.

(٤) اللسان ١٥/٤٥٣

(٥) همع الهوامع ١/٢٦٢.

التقويم:

الخلاف بين الحريريّ ومَنْ تعقبه في تقديم (ها) التنبيه على الاسم المكني وبالتالي يتوسط بين (ها) واسم الإشارة.

ومردّ المسألة السماع والقياس.

والقياس أن تكون (ها) التنبيه مما له الصدر في الكلام، وقد جاء في القرآن فصلها عن اسم الإشارة وتقدمها على الاسم المكنى في قوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولَآءِ﴾(١).

وقد أجاز الفَرَّاء الفصل والتفريق بين (ها) و(ذا) إذا كان على جهة التقريب، وإذا كان الكلام من غير تقريب أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بالمبهم (ذا).

وذهب جمع من علماء النحو إلى أنّ الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة بضمائر الرفع والقسم كثير والفصل بغيرهما قليل. كما يجوز الفصل بين (ها) واسم الإشارة بغير الضمير.

وما أنكره الحريريّ في قولهم: (هو ذا) مسموع. وقد اتبع الحريريّ مذهب الخليل في أنّ (ها) التنبيه لا تدخل إلا على المبهم، والراجح مذهب سيبويه.

والذي يرى أنَّ (ها) تدخل على المبهم والمُضمر استدل على رأيه بقوله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُولاءِ﴾(٢)، « فلو كانت (ها) هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: هؤلاء، لم تعُد (ها) ها هنا بعد أنتم »(٣).

وبرر ابن هِشَام ما رُدّ به على سيبويه بقوله: « فأجيب بأنه أعيدتْ توكيدًا »(٤).

ويؤيّد مذهبه، أنّ (ها) تدخل على الأسماء أيضًا، فقد جاء « وقالوا: ها السلام

---

(١) آل عمران: ١١٩.

(٢) آل عمران: ١١٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٤) مغني اللبيب ص٤٥٦.

عليكم، فـ(ها) منبِّهة مؤكِّدة.

وقال الشاعر:

وقفنا فقلنا ها السلام عليكمُ   فأنكرها ضَيْقُ المَجَمِّ غَيُورُ

وقال الآخر:

ها إنها إنْ تضِق الصدورُ   لا ينفع القُلُّ ولا الكثيرُ[1].

قال الزَّبِيدِيّ: « تكون للتنبيه فتدخل على أربعة:

أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد كهذا...

الثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم الإشارة...

الثالث: نعت أيٍّ في النداء نحو: يا أيها الرجل، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء...

الرابعُ: اسمُ الله في القسم عند حذف الحرف تقول: ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها... »[2].

« وأكثر استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة »[3].

وعبارةُ أبي بكر الأَنْبَارِيّ في كتابه الزاهر[4]، والذي قال الخَفَاجِيّ إنّ الحريريّ تبعه في تخطئة (هو ذا) منقولة في اللسان بشيء من الاختلاف[5]، فلا أدري أي الكتابين أدق؟

فما ذهب إليه أنّ (هو ذا) لحن لا يجارى فيه.

---

(١) اللسان ١٥/ ٤٧٥ .

(٢) التّاج ٢٠/٤٢٥ .

(٣) شرح التسهيل ٤/١١٥.

(٤) الزاهر ٢/٢٦٧.

(٥) اللسان ١٥/ ٤٥٣ .

وفي قول ابن السراج عن: هذا أنت، وهذا هو، وهذا أنا تحديدٌ بأن يقال إذا قُصد التمثيل، ولا يمنع ذلك مطلقا.

٣ وعلى ما سبق فما قرره الحريريّ بأن الأصل هو هذا فنُزع ها التنبيه من اسم الإشارة وصُدِّرَ في الكلام أكثريّ، وما لحنه في قولهم: هـو ذا يفعل مسموع عن العرب، لكنه يؤدّى كما سُمع، ولا يقاس عليه.

(ضيعتَ، وضيعتِ)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال للرجل المضيِّع لأمره، المتعرض لاستدراكه بعد فوته: « الصيفَ ضيعتِ اللبن»، بكسر التاء، لا: الصيف ضيعتَ اللبن، بفتح التاء[١].

ويرى الصواب أن يُنشد كلمة (الناس) في بيت ذي الرمة:

سمعت: الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصيدح انتجعي بلالا[٢]

بالرفع، والنصب وهمٌ.

واستدل بأنّ: « الصيفَ ضيعتِ اللبنَ» مثل، والأمثال تحكى على أصل صيغتها وأولية وضعها، وهذا المثل وضع في الابتداء بكسر التاء لمخاطبة المؤنث به.

ودليله على أن النصب وهم في بيت ذي الرمة؛ أن النصب يجعل الانتجاع مما يُسمع، وما هو كذلك، وأما إنشاده بالرفع فعلى وجه الحكاية؛ لأن ذا الرمة سمع قوما يقولون: الناسُ ينتجعون غيثًا، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به.

وخالفه: الخفاجي[٣]، والآلوسي[٤]، والقنوجي[٥]، والعدناني[٦].

واستدلوا بما حكاه ابن الأنباري في الزاهر عن الفرَّاء: الصيفَ ضيعتَ اللبنَ، بفتح التاء[٧].

---

(١) درة الغواص ص٢٣٧.

(٢) ديوانه ٣/١٣٣٥.

(٣) شرح الدرة ص٢٢٤.

(٤) شرح الطرة ص٣٢٠.

(٥) لف القماط ص١٥٥.

(٦) معجم الأخطاء الشائعة ص٢٣٣، وله رأي آخر سوف أتعرض له بمشيئة الله.

(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٢٢٤.

وقد روي في المثل: الصيفَ ضَيَّحْتِ اللبنَ، بالحاء بدل العين، من الضياح، ذكره أبو سليمان الخطابي(١).

والضيح: هو اللبن الممذوق بالماء، يريد: الصيف أفسدت اللبن، وحرمته على نفسك.

والخطاب على رواية فتح التاء في المثل للرسول، ولعله كان رجلا، والكلام من باب: إياكِ أعني، واسمعي يا جارة.

ويقترح العدناني عدم التقيد بما تفوه به البدوي الأمي، وأن نخاطب المذكر والجمع والمثنى كلٌّ بما يناسبه.

أما ما ذكره الحريريّ من الرفع في بيت ذي الرمة فمردود بأنه سُمع فيه النصب أيضًا كما حكاه الرضيّ وشارح أبيات الإيضاح، ولا بدّ له حينئذ من مسوّغ.

فذهب الرضيّ(٢) إلى أنه لا يشترط ذكر مسموع بعدها، وأن اشتراطه أكثريّ، وهذا من القليل الوارد على خلافه.

وقيل: الانتجاع: طلب النجعة، وهي مكان المطر إذا أجدبوا.

والانتجاع لا يلائم السمع؛ لأنه التردد في طلب العشب والماء، وليس قولا يتعلق به السماع، فيتعين حكايته؛ إما بقول مقدر على مذهب من اشترط في الحكاية القول، أو بسمعت على خلافه.

والخلاف في المسألة يبحث تغير الأمثال وثباتها عن طريق فتح التاء وكسرها، وفي رواية بيت ذي الرمة بالرفع أو النصب.

المسألة الأولى:

عُرِّف المثل بأنه: « قول موجز سائر، صائب المعنى، تشبه به حالة حادثة بحالة سالفة »(٣).

---

(١) غريب الحديث ٢/١٢.

(٢) شرح الكافية للرضيّ ٤/١٧٤.

(٣) الأمثال العربية دراسة تاريخية تحليلية ص١١.

والمثل كما بين ابن جنيّ لا يغيّر، فأنت تقول: « الصيفَ ضيعتِ اللبنَ» لكل أحدٍ من ذكر وأنثى، واثنين وجماعة، وكذلك الكلام الجاري مجرى المثل، وقد أنشد أبو علي:

وتترك أخرى فردة لا أخا لها

ولم يقل: لا أخت لها؛ لأنه لما جرى على أفاههم مجرى المثل قيل مع المؤنث على حدّ ما يكون عليه المذكّر(١). ولا خلاف في أن الأمثال لا تغيّر.

وأورد صاحب اللسان ذكر المثل: « الصيفَ ضيعتِ اللبنَ» أربع مرات جميعها بكسر التاء(٢).

وهو في التاج بكسر التاء؛ « لأنه في الأصل خوطبت به امرأة كانت تحت موسر، أي: غني، فكرهته لكبره، فطلقها، فتزوجها رجل مملق، أي: فقير، فبعثت إلى زوجها الأول تستمنحه وتطلب منه برًّا، فقال ذلك لها»(٣).

أما من رواه بالفتح(٤) « ضيعتَ» فقد وجه الآلوسي هذه الرواية بأنَّ الخطاب للرسول الذي أرسلته دختنوس، وهو رجل من باب إياك أعني واسمعي يا جارة، أي أنّ عمرو بن عدس يُخاطب الرسول، والقصد دختنوس، ولعل مجيء رواية الفتح من تعدّد الروايات في الأمثال العربية.

وأما اقتراح الأستاذ محمد العدناني ففيه محاذير، فالأمثال تمثل إرثا لغويًا، وبالتالي تحكي بصدقٍ الطبيعة اللغوية التي نشأت بين أحضانها على اختلاف لهجات القبائل، فلو امتدت يد التغيير لها لاختلطت الأمثال ببعضها، فأصبحت مثل (زيد) حينما تديره فاعلا مرة، ومفعولا مرة أخرى، ومبتدأ مرة ثالثة، ومن ثمَّ تفقد إيحاءها والتجربة التي تنقلها، وتنبتُّ من أصلها فتبدو بلا معنى.

---

(١) الخصائص ٣٤٣/١.

(٢) انظر: اللسان ٢٣١/٨، ٢٠٢/٩.

(٣) التاج ٣١٤/١١، ٣١٤/١١، ١١/١٤.

(٤) وهو الفرَّاء، وقيل: هو مثل يضرب للرجل، وصاحب هذا الرأي لم يبيّن لماذا جاء مخالفًا الأصل. انظر: الأمثال العربية ومصادرها في التراث ص٢٢٥.

وقد قال أبو عمرو: « والأمثال تؤدّى على ما فَرَط به أول أحوال وقوعها »[١].

المسألة الثانية:

وهي قول ذي الرمة:

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

وقد روى لفظة (الناس) بالرفع أبو زيد الأنصاري فقال: « أراد سمعتُ قائلا يقول: الناسُ ينتجعون غيثا فحكى »، وأنكر رواية النصب بقوله: « فلو أن راويا روى: سمعتُ الناسَ ينتجعون غيثًا كان قد أحال؛ لأن الناس لا يُسمَعون، إنما تسمع الأصوات »[٢].

ورواه المُبَرِّد[٣]، وابن جني[٤] بالرفع أيضًا وحملاه على الحكاية.

وأورده الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف بالرفع[٥]، ورواه ابن مالك بالرفع أيضًا[٦].

« وقد روى النصب في البيت جماعة ثقات، منهم ابن السيّد (في أبيات المعاني)، ومنهم الفارقي (في شرح أبيات الإيضاح)، ومنهم الزَّمَخْشَرِيّ وغيره »[٧].

وقال الرضيّ: « وأنا لا أرى مانعًا من نحو: سمعتك تمشي؛ لجواز سمعت أنك تمشي، اتفاقا »[٨].

وعلل البغدادي رواية النصب في البيت فقال: « على أن الفعل التالي لاسم العين بعد

---

(١) اللسان ١١/٣١٣.

(٢) النوادر في اللغة ص٣٢.

(٣) الكامل ٢/٥٦٨.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١/٢٣٢.

(٥) الكشاف ١/١٤.

(٦) شرح التسهيل ٢/٨٤.

(٧) خزانة الأدب ٩/١٦٩.

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤/١٧٤.

(سمع)، يجوز أن لا يكون بمعنى النطق كما في البيت، فإنَّ الانتجاع التردد في طلب العشب والماء، وليس قولا، والمسموع مطلق الصوت، سواء كان قولا أو حركة، فإنّ المشي فيه صوت تحريك الأقدام، وكذا الانتجاع، وهو طلب النُّجعة، وهي مكان المطر إذا أجدبوا، والطلب إمّا بالسؤال وهو قول، أو بالتردد ذهابا ومجيئا، وفيه حركات مسموعة»(١).

التقويم:

الخلاف في كسر التاء أو فتحها في المثل المشهور.

ومرد المسألة السماع.

ومعلوم أنَّ الأمثال لا تغيّر، وتؤدى كما سُمِعَتْ، وهذا رأي مشهور.

وقصة المثل مشهورة معروفة، والمخاطب بالمثل امرأة، فذهب الحريريّ إلى كسر التاء فيه.

وقد وردت رواية المثل عن الفَرَّاء بفتح التاء، وقد وجهها الآلوسي رحمه الله بأن الخطاب للرسول. واقتراح الأستاذ محمد العدناني فيه محاذير.

أما بيت ذي الرمة فقد رُوي بالرفع والنصب، والذي رواه جماعة من المتقدمين، كأبي زيد، والمبرد، وابن جني، ورواه بالنصب جماعة من المتأخرين، فإن كان البيت على الحكاية فلا يغير، وإن لم يكن فالنصب صواب.

(١) الخزانة ٩/١٦٧.

(سُرَّ من رأى، وسامرّاء)

يرى الحريريّ الصواب أن يقال للبلدة التي استحدثها المعتصم بالله: « سُرَّ مَـنْ رأى »، لا « سامِرّا »[١].

واستدل على رأيه بأن المسمى بالجملة يحكى علـى صيغتـه الأصليـة، كمـا يقـال: تأبط شرًا، وهذا ذرّى حبًّا، ومنه قول الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها تُصَرُّ وتُحْلَبُ[٢]

وحكاية المسمى بالجملة من مقاييس أصولهم وأوضاعهم؛ فلهـذا وجـب أن ينطق باسم البلدة المشار إليها على صيغتها الأصلية مـن غـير تحريـف فيهـا ولا تغيير لها.

وذلك أنّ المعتصم حين شرع في إنشائها ثَقُل ذلك علـى العسـكر، فلمـا انتقل بهم إليها سُرَّ كلٌّ منهم برؤيتها، فقيل فيهـا: سُـرَّ مَـنْ رأى، ولزمهـا هـذا الاسم.

وقول دعبل في ذمها:

ما سُرَّ من را بسُرَّ من را ... بل هي بؤس لمن رآها[٣]

وقول عبيد الله بن طاهر في صفة الشعرى:

كأنها ياقوتـــة في مَدْرى
ما أطول الليل بسُرَّ من را[٤]

وقد حذف الشاعر همزة رأى؛ لإقامة الوزن وتصحيح النظم.

---

(١) درة الغواص ص٢٤٤.

(٢) لرجل من بني أسد. الكتاب ٢/٨٥، الخصائص ٢/٣٦٧.

(٣) ديوانه ص١٣٩.

(٤) لم أقف عليها.

ووافقه: ابن الجَوْزِيّ(١)، والصفدي(٢).

وخالفه: ابن بريّ(٣)، والخفاجي(٤)، والآلوسي(٥)، والقنوجي(٦).

واستدلوا على جواز (سامرا) بقول ثعلب، وابن الأعرابي(٧)، وبأنَّ أهل الأثر يقولون: اسمها القديم: ساميرا، سميت بسام بن نوح؛ لأنه أقطعه إياها، فكره المعتصم هذه التسمية، فغيرها إلى (سر من رأى)، وكراهة المعتصم لاسمها يشهد بأن اسمها: (سامرا) مغيّرًا عن (ساميرا)؛ فلذلك غيّرها المعتصم، وعلى أنه قد حكى أهل اللغة أنه قد سميت (ساء من رأى)، فيكون (سامرا) على هذا صحيحا، ويكون قد حذف منه همزة (ساء) وهمزة (رأى)؛ لطول الكلمة. وقيل: أصلها: (سام راه)؛ لأنه بناها سام، وقالوا لها بالفارسية: سا أمره، أي: موضع الحساب.

وقد جاءت لغاتها على ألسن الشعراء، قال أبو الطيب:

أساميُّ ضحكة كل راءِ   فطنت وأنت أغبى الأغبياءِ(٨)

فهذا نسبته إلى (سامرا).

وفي (سامراء) لغات: سُرَّ مَنْ رأى، وسَرّ من رأى، وساءَ مَنْ رأى، وسامِراء، وسامِرا. وهذا مُغَيَّرٌ عن (ساء مَنْ رأى) بحذف الهمزة من (سامِرّا)، فإنّه أخّر همزة رأى

---

(١) تقويم اللسان ص١٢١.

(٢) تصحيح التصحيف ص٣٠.

(٣) الحواشي ص٢٢٣.

(٤) شرح الدرة ص٢٣٠.

(٥) شرح الطرة ص٢٨٩.

(٦) لف القماط ص١٥٧.

(٧) في لسان العرب ٢٩١/١٤: وابن الأنباري.

(٨) شرح ديوانه ٤٥/١. قال أبو البقاء: «أساميّ: منادى، منسوب إلى (سر من رأى)، وإنما العامة تقول: سامرّا، والبلد اسمها (سر من رأى)».

فجعلها بعد اللام على لغة من يقول: (راء في رأى، أو مُغَيّرًا عن ساميرا، ويقولون في النسبة: سُرَّ مَرّي، وسامريّ، وسُرّيّ.

والخلاف في حكاية اسم المدينة التي بناها الخليفة العباسي المعتصم بالله، هل يقال لها: سُرَّ من رأى، أو سامِرّا؟

(سر من رأى): « بلدة على دجلة، فوق بغداد بثلاثين فرسخًا »[١]. قيل: « كانت سامراء مدينة عتيقة من مدن الفرس، تحمل إليها الإتاوة التي كانت موظفة لملك الفرس على ملك الروم، ودليل ذلك قائم على اسم المدينة؛ لأن (سا) اسم الإتاوة، و(مُرّة) اسم العدد». « وقال إبراهيم الجنيدي: سمعتهم يقولون: إن سامرّاء بناها سام بن نوح عليه السلام، ودعا أن لا يصيب أهلها سوء، فأراد السفاح أن يبنيها، فبنى مدينة الأنبار بحذائها »[٢]، ولما كثر مماليك المعتصم ضجّ الناس منهم، وطلبوا من الخليفة التحول من بغداد، « فساق من فوره حتى نزل سامراء، وبنى بها دارا، وأمر عسكره بمثل ذلك، فعمّر الناس حول قصره، حتى صارت أعظم بلاد الله »[٣].

« وذكر محمد بن أحمد البشّاري نكتة حسنة فيها قال: لما عَمُرت سامرّاء وكَمُلت واتسق خيرها واحتفلت، سميت: (سرور من رأى)، ثم اختصرت فقيل: (سر من رأى)، فلما خربت وتشوهت خلقتها واستوحشت سميت: (ساء من رأى)، ثم اختصرت فقيل: (سامرّاء)»[٤].

وقال البكري: « وقول العامة (سامرّى) صواب على أن (سا) فعل ماض، أصله: ساء، فتُرِك همزه لكثرة الاستعمال، وكذلك همز (رأى)، وأدغم النون في الراء، كما قُرئ: (برَّان على قلوبهم)[٥] »[٦].

(١) معجم البلدان ١٧٣/٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) معجم البلدان ١٧٣/٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المطففين: ١٤.

(٦) معجم ما استعجم ٧٣٤/٣.

التقويم:

الخلاف في اسم المدينة التي بناها الخليفة العباسي المعتصم بالله، هل هي (سر من رأى) أم (سامراء).

ومرد الخلاف السماع.

وقد ذهب الحريريّ إلى أن اسم المدينة (سر من رأى) مستشهدا عليه بالشعر، وخطأ غيرها. واقتصر الحريريّ على فترة زمنية واحدة أسند إليها أصل التسمية، وهو عهد المعتصم بالله.

علمًا بأنه قد جاء عن علماء اللغة أن لهذه المدينة عدة لغات، كما أن المدينة معروفة منذ القدم، إلا أن المعتصم بناها وشيدها على غير سابق مثال كما حكاه ياقوت، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

ولا يعد تسمية المدينة التي بناها المعتصم بأي لغة من اللغات الواردة فيها خطأ؛ فقد نسبوا إليها على لغاتها فقالوا: سُرَّ مُرِّيّ، بضم السين وفتحها، وسامِري بفتح الميم وتكسر، ويقال أيضًا: سُرِّي نسبة إلى الجزء الأول منه.